الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ooo جامعة الجزائر ooo
معهد العلوم الاقتصادية

سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بـولايــة الـبـلـيـدة للفترة (80 - 1994)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
فرع : التخطيط

إعداد الطالب
دراوسي مسعود

تحت إشراف
د / طواهر محمد تهمي

السنة الجامعية 1995 - 1996

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
o0o جامعة الجزائر o0o
معهد العلوم الاقتصادية

سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بـولايـة الـبـلـيـدة للفترة (80 - 1994)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
فرع : التخطيط

إعداد الطالب
دراوسي مسعود

تحت إشراف
د / طواهر محمد تهامي

السنة الجامعية 1995 - 1996

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
oOo جامعة الجزائر oOo
معهد العلوم الاقتصادية

سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الإنتشار الصناعي بـولايـة الـبـلـيـدة للفترة (80 - 1994)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
فرع : التخطيط

لجنة المناقشة
- د / حميـدات محمود رئيسـا
- د / طواهر محمد التهامي مقررا
- د / كسـاب علـي عضـوا
- د / جـلاطـو جيـلالـي عضوا
- أ / السيـدة العسكري عضوا

إعداد الطالب
دراوسي مسعود

السنة الجامعية 1995 - 1996

بسم الله الرحمن الرحيم





- إلى أعز ما أملك في هـذا الكون

أمـــي وأبـــي

اللذين ذللت دعواتهما لي الكثير من الصعوبـات ، وكـانت لي بمثابـة المشعل الذي اضاء لي دربـي في هـذه الحيـاة

أطال الله في عمرهما

- إلى أفراد عائلتي حفظهم الله .
- إلى معلمي الأول .
- إلى كل أساتذتي في المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية .
- إلى كل زملاء مقاعد الدراسة .
- إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد .

أهدي عملي هذا

كما أهديه إلى ....

مسعود دراوسي

شكر وتقدير

- ﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ يا أرحم الراحمين.
- أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل: طواهر محمد التهامي الذي بث في روح المثابرة والاجتهاد ، بفضل توجيهاته ونصائحه وتشجيعاته القيمة والمستمرة طيلة فترة إعداد هذا البحث.
- وأشكر كذلك من ساعدني في إخراج هذا العمل إلى الوجود ، وأخص بالذكر:

- السيد يخلف أحمد ببوفاريك الذي لم يبخل عليّ بمساعدته المادية والمعنوية.
- عمال ولاية البليدة ، وبالأخص العاملين بمندوبية تشغيل الشباب ، وعلى رأسهم السيد أحمد حمودي الذي ساعدني في مزاولة دراستي ما بعد التدرج
- عمال مديرية الصناعة والمناجم بولاية البليدة ، وأخص بالذكر الآنسة شهري فاتحة التي ساعدتني كثيرا في جمع الإحصائيات .
- ربعي المانع بالمركز الوطني للتخطيط.

- كما لا يفوتني في الأخير أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل شخص مد لي يد المساعدة في إتمام هذا البحث ، سواء من قريب أو بعيد .

شرح بعض المصطلحات والمختصرات

- (ش.و.ن.ت) = الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- (م.و.ت) = المجلس الوطني للتخطيط
- (و.ت) = وزارة التخطيط

- **(A.N.A.T)** = *Agence Nationale d'Aménagement de Territoire.*
- **(C.N.P)** = *Conseil National de Planification.*
- **(D.A.P)** = *Direction d'Aménagement et de planification.*
- **(D.I.M)** = *Direction de l'industrie et Mines.*
- **(D.P.A.T)** = *Direction de Planification et d'Aménagement de Territoire.*
- **(M.P.A.T)** = *Ministère de planification et d'Aménagement de Territoire.*
- **(O.N.C)** = *Office Nationale de Statistiques.*
- **(O.P.U)** = *Office des Publications Universitaires*
- **(P.I.B)** = *Production Interne Brute.*
- **(M.P)** = *Ministère de Planification.*
- **(S.N.E.D)** = *Société Nationale d'édition et de Distribution*

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

قائمة الجداول

فهرس المحتويات

صفحة	المحتوى
	الفصل الثالث **تقويم سياسة التصنيع بالجزائر في الفترة (80 - 1993)** [من 105 - ص 162]
106	مقدمة
107	**المبحث الأول : تقويم المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) في المجال [illegible]**
107	❸ - ① - 1 - إنجازات المخطط الخماسي الأول
109	❸ - ① - 2 - تطور الإنتاج الصناعي
113	❸ - ① - 3 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)
116	❸ - ① - 4 - مساهمة العمالة الصناعة في العمالة الوطنية
118	**المبحث الثاني : نتائج المخطط الخماسي الثاني (85 - 1989) الصناعية**
119	❸ - ② - 1 - أنجازات المخطط الخماسي الثاني
122	❸ - ② - 2 - تطور الإنتاج الصناعي
125	❸ - ② - 3 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)
127	❸ - ② - 4 - التشغيل بالقطاع الصناعي ومساهمته في العمالة الوطنية
130	**المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها في بداية الثمانينات**
131	❸ - ③ - 1 - مضمون الإصلاحات الاقتصادية
133	❸ - ③ - 2 - إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
134	❸ - ③ - 2 - 1 - شكل ومضمون إعادة الهيكلة الصناعية
135	❸ - ③ - 2 - 1 - 1 - إعادة الهيكلة العضوية
136	❸ - ③ - 2 - 1 - 2 - إعادة الهيكلة المالية
138	❸ - ③ - 2 - 2 - نتائج إعادة الهيكلة
144	❸ - ③ - 3 - استقلالية المؤسسات
145	❸ - ③ - 3-1 مفهوم ومغزى استقلالية المؤسسات
148	❸ - ③ - 3 - 2 - نتائج استقلالية المؤسسات
152	**المبحث الرابع : نتائج المخططات السنوية (90 - 1993) في القطاع الصناعي**
153	❸ - ④ - 1 - تطور الإنتاج الصناعي
158	❸ - ④ - 2 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)
159	❸ - ④ - 3 - العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الوطنية
161	• خلاصة

المحتوى	صفحة
المبحث الثاني : تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (80 - 1994)	236
المبحث الثالث : العمالة الصناعية بولاية البليدة	253
❷ - ③ - 1 - تطور العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الإجمالية	253
❷ - ③ - 1 - 1 - الحجم الإجمالي للعمالة الصناعية	256
❷ - ③ - 1 - 2 - بنية العمالة حسب الفروع	258
❷ - ③ - 2 - العمالة الصناعية بولاية البليدة ودورها في العمالة الوطنية	**259**
• خلاصة	261
• الخاتمة	262
• قائمة المراجع	271

المقدمة

عرفت الجزائر غداة الاستقلال وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا صعبًا اتسم خصوصًا بالفوضى وسوء التنظيم.

لهذا أصبح من الضروري تأسيس قاعدة اقتصادية واجتماعية يمكن أن تركز عليها استراتيجية التنمية ، وذلك باستغلال الموارد الوطنية المتوفرة والعطلة ، واستغلالها والعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد ومستمر.

وعلى هذا تمت صياغة استراتيجية تنموية يحتل فيها التصنيع مكانًا مركزيًا ، باعتباره العامل الأكثر قدرة على تحقيق ما يلي:

- تحسين مستوى المعيشة للأفراد.
- التخفيف من حدة البطالة.
- النهوض بالاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- الخروج من دائرة التخلف ورفع مكانة الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

بما أن التصنيع على هذا الجانب من الأهمية ، فإن الوقوف على عوامل نجاحه أو فشله يصبح أمرًا محتمًا ، كما أن القائمين على التخطيط والتنمية الصناعية مطالبون بتحديد نمط واضح ومحدد المعالم يرسم الإطار العام لعملية التصنيع . ويحدد الخطوط العريضة لعملية التنمية الصناعية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق تم رسم سياسة تنموية عن طريق إقامة صناعة وطنية تجسدت في المخططات التنموية ابتداء من سنة 1967 ، والتي تمثلت في الصناعة الثقيلة ، وذلك بتكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات لاستخدام عائداتها في عملية تموين هذه الصناعة . ومنه تم إنشاء عدة مشاريع ضخمة ، وساعد على تحقيق هذه المشاريع المادية ارتفاع اسعار المواد البترولية.

وهكذا وبعد أن وضحنا الأهمية التي حظي بها القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ، والنتائج المتحصل عليها من جراء اتباع سياسة التصنيع الثقيل ، والتي يجب أن تحظى بعناية خاصة من ناحية التوجيه والتخطيط ، تجنبًا لتعثر عملية التنمية في الطريق قبل وصولها إلى الهدف المنشود.

وتبيينًا للمشكلة أكثر ، فإن سياسة التنمية الملائمة تستدعي حدوث توازن بين كل قطاعات النشاط في المجتمع (زراعة ، صناعة ، خدمات ... إلخ) في عملية التطور ، وإن أي خلل في عملية التوازن هذه سيؤدي إلى نتائج من شأنها أن تعرقل سير التنمية.

تبعًا لكل ما سبق نطرح بعض الأسئلة نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا وتحليلنا لسياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة خلال الفترة (1980 - 1994) وصيا :

- ما هي الإصلاحات التي طبقت على القطاع الصناعي خلال الثمانينات؟
- ما هي انعكاسات هذه الإصلاحات على القطاع الصناعي؟ وماذا كانت هذه الانعكاسات على ولاية البليدة كأحد الأقاليم؟
- وما هي نتائج هذه الإصلاحات؟
- هل فعلاً تحولت سياسة التصنيع في الجزائر نحو الصناعة الخفيفة والتحويلية؟

وكتدعيم لتوضيح المشكلة سنحاول الاقتراب من تطور عملية التصنيع هذه من خلال دراستنا الميدانية للظاهرة مسقطة على مستوى ولاية البليدة حيث إن هذه الأخيرة عرفت انتشارًا صناعيًا هامًا رغم طابعها الفلاحي (سهل متيجة).

إذ نجد أن الأعمال التنموية لولاية البليدة في مطلع الثمانينات أخذت تشجع الاستثمار في الميدان الصناعي ، غير أن القطاع الصناعي بالولاية واجهته صعوبات كثيرة ومتنوعة ، والتي كانت - حسب اعتقادنا - سببا في النتائج الضعيفة نسبيا وتذبذبها من سنة لأخرى.

❼ المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

إن العلاقة المنهجية التي تربط بين الموضوع والمنهج تجعلهما قضيتين متلازمتين ، فطبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب اتباعه ، قصد الإحاطة بأهم جوانب الموضوع ، وعلى ذلك سنعتمد في الدراسة على ما يلي:

1 - **المنهج التحليلي:** هذا المنهج ياخذ جانبا كبيرا من الدراسة ، حيث نعتمد عليه من البداية إلى النهاية ، وذلك من تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع وتحليل ومعالجة الإحصائيات المتحصل عليها ، خاصة في تفسيرها وتصنيفها وتبويبها.

2 - **المنهج الكمي:** إذ أن الإحصائيات تعتبر المادة الخام لكل بحث من هذا القبيل ، فالمنهج الكمي يهتم بالجانب الإحصائي في الغالب ، ويستعمل مثلاً لدراسة معدلات النمو المحققة في الفروع الصناعية ، واليد العاملة المشتغلة بالقطاع الصناعي ، ونحن نستعمله هنا من جانب معرفة مساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية.

ومن أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث ما يلي:

3- **الملاحظة:** حيث تعتبر الأداة الأولى لجمع المعلومات ، وهي النواة التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية وما ينتج عنها من حقائق ، ونحن اعتمدنا على هذه الأداة من خلال معايشتنا لظاهرة التصنيع بولاية البليدة.

4 - **الاستمارة:** وهي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها اي باحث في جمع المعطيات و تحليلها والوقوف على الحقائق المعيشة ، ونحن قمنا بإعداد هذه الاستمارة (لكل من القطاع العام والقطاع الخاص) ، لكن مع كل أسف لم نستطع الحصول على ما تهدف إليه هذه الأداة (الاستمارة) ، مما جعلنا نعتمد على تقارير الولاية ، وبالأخص تقرير مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

هذا وإن كنا نعترف بأن من أهداف التصنيع بالجزائر تحسين مستوى المعيشة للأفراد ، وامتصاص البطالة ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ... إلخ ، لكن المتتبع لعملية التصنيع بولاية البليدة يلاحظ أنه (التصنيع) يشغل المناطق الخصبة الصالحة لنزراعة ، كما أن الصناعة أصبحت تنافس الزراعة من ناحية اليد العاملة التي غادرت الزراعة متوجهة نحو الفروع الصناعية المختلفة ، وهو ما يعرف بهجرة اليد العاملة الريفية.

وفي هذا الإطار تطرح عدة تساؤلات ، ننفرد ببعضها لما يتبين لنا من ضرورة الإجابة عنها، وهو ما نحاول القيام به في دراستنا هذه (الميدانية) ، وهذه الأسئلة هي:

- هل أخذ بعين الاعتبار طابع الولاية الفلاحي في عملية الانتشار الصناعي؟
- هل تصنيع الولاية ملائمًا لطابعها الفلاحي؟
- ما هي الأهداف المسطرة والإنجازات المحققة في مختلف الفروع الصناعية؟
- ما هي الأسباب الحقيقية التي عرقلت سير عملية التصنيع بالولاية؟ أي ما هي المشاكل الحقيقة التي يعاني منها القطاع الصناعي؟
- هل الانتشار الصناعي الذي عرفته الولاية شمل كل البلديات التابعة لها ، أم اقتصر على بعضها فقط ؟ولماذا؟

⑥ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية بالإضافة إلى :

- محاولة إظهار انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الصناعي.
- محاولة إبراز آثار انخفاض اسعار البترول على القطاع الصناعي.
- محاولة تبيان المشاكل التي تعاني منها الوحدات الصناعية بولاية البليدة.
- إظهار مدى تطابق وتكامل النسيج الصناعي الذي اكتسبته ولاية البليدة مع طابعها الفلاحي.

❷ فرضيات البحث

انطلاقا من الكيفية التي طرحنا بها الإشكالية يتعين علينا طرح بعض الفرضيات ، والمتمثلة فيما يلي:

1 - إن الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرقت لأوضاع الدول النامية ، والتي تجسدت اهتماماتها في ما يسمى بنظريات التنمية الصناعية ، فإن هذه الأخيرة تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية ؛

2- رغم الاهتمامات التي وجهت للصناعة التحولية ، إلا أن سياسة التصنيع لازالت تعتمد على الصناعة الاستخراجية.

3 - انخفاض اسعار البترول ابتداء من سنة 1986 انعكس سلبًا على القطاع الصناعي ، وتمثل ذلك في النتائج المحققة (القيمة المضافة) الضعيفة نسبيًا.

4 - أما الفرضية الأساسية التي توجه العمل فهي:

بالرغم من الطابع الفلاحي الذي تشتهر به ولاية البليدة ، إلا أن الصناعة تؤدي دورًا هامًا في النشاط الاقتصادي بالولاية وخاصة من ناحية خلق مناصب الشغل

❸ تحديد إطار البحث

إن جميع الدول النامية على اختلاف تخلفها الاقتصادي وتباين نظمها السياسية والاجتماعية ، قد انطلقت في طريق التصنيع وتعلمت الشيء الكثير عنه (التصنيع) . وعن الحلقات التي تربط الصناعة ونمو القطاعات الأخرى.

وقد أظهرت التجربة في الجزائر أن التصنيع إذا لم يقترن بنمو مماثل في الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى ، فقد يخلق (التصنيع) اختلالات متنوعة (اقتصادية ، اجتماعية) تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

❹ أسباب إختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا على ولاية البليدة كميدان لإجراء هذه الدراسة في جانبها التطبيقي لإعتبارات علمية موضوعية بحتة ، والمتمثلة فيما يلي:

1 - طابع الولاية ، إذ تقع في أحد أخصب السهول الجزائرية (سهل متيجة) وضنت فيها الصناعة ، وهي منطقة كانت تشهد في وقت ليس ببعيد هجرات موسمية لممارسة النشاط الفلاحي ، أما اليوم فقد انقلب الوضع فأصبحت تهدف هذه الهجرات إلى ممارسة العمل الصناعي.

2 - قلة البحوث والدراسات الميدانية في مجال التنمية الصناعيةعامة والاقليمية خاص

3 - إقامتنا بولاية البليدة تجعلنا أقرب إلى واقعها الصناعي ، بالإضافة إلى حياتنا المهنية بمقر الولاية ، واحتكاكنا بمسؤولي مديرية الصناعة والمناجم ، هذا ما زاد من إيماننا بأنها (ولاية البليدة) ميدان خصب للوفاء بجوانب البحث المختلفة.

4 - عرفت ولاية البليدة نهضة صناعية لابأس بها تمثلت في تعدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة المشجعة من طرف الدولة.

5 - محاولة ربط البحوث الجامعية بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تدعيم الدراسات النظرية المقدمة حتى الآن.

❹ المجال الزمني للدراسة

يعني الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1994 ، وهي الفترة التي عرف فيها القطاع الصناعي إصلاحات اقتصادية عدة على المؤسسات العمومية ، من إعادة هيكلتها إلى استقلاليتها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه المرحلة عرفت فيها اسعار البترول انخفاضًا في السوق الدولية.

إن تناول موضوع التصنيع سواء في الجانب النظري أو التطبيقي يشمل كل الصناعات دون التركيز على صناعة معينة ، وهذا اعتمادًا منا لإعطاء نظرة حتى ولو موجزة على كل الفروع الصناعية ، وخاصة التي وطنت بولاية البليدة.

كما أننا ركزنا على القطاع العام دون الخاص ، وهذا راجع إلى صعوبة الحصول على أي إحصائيات من هذا الأخير (القطاع الخاص).

❽ خطوات منهجية (خطة وهيكل البحث)

ويعني تلك الخطوات المتبعة في إنجاز هذه الدراسة ، أو بالأحرى تقسيمات الدراسة ، حيث إننا قسمناها إلى بابين:

الباب الأول: وهو متعلق بالجانب النظري للدراسة . وهذا لإعتقادنا بأن النظرية التطبيق متلازمان في أي بحث ، كما قسمنا هذا **الباب** إلى ثلاثة فصول:

خصنا **الأول** منه لعرض بعض النظريات التي عالجت هذا الموضوع لمفكرين اقتصاديين ذوي اتجاهات مختلفة.

والثاني يتعلق بمسار التصنيع في الجزائر من خلال المخططات التنموية(المخطط الخماسي الأول والثاني ، والمخططات السنوية 1990 ـ 1994).

أما الفصل **الثالث** فحاولنا من خلاله تقويم سياسة التصنيع بالجزائر في الفترة (1980 – 1994) ، بهدف الوقوف عند النتائج المحققة بالقطاع الصناعي.

الباب الثاني: وهو خاص بالبحث الميداني ونتائجه ، وقسمناه إلى فصلين:

الفصل الأول: يتناول التطور الاقتصادي والاجتماعي لولاية البليدة ، والذي حاولنا التعرف فيه على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية وعملية تطورها ، ليتم في النهاية الربط بينها وبين القطاع الصناعي.

الفصل الثاني: ينفرد (يتناول)بعملية التطور الصناعي (تطور الصناعات) بالولاية ، والذي نحاول فيه تتبع تطور الإنجازات الصناعية بمختلف الفروع ، ومعدلات النمو المحققة ، وبالتالي تحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع على مستوى إقليم ولاية البليدة ، وفي الأخير معرفة الدور الذي تؤديه الصناعة في النشاط الاقتصادي بولاية البليدة.

الخاتمة : نحاول فيها إعطاء تلخيص عام للبحث ، مع استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، وأخيرا الاقتراحات التي نراها صائبة انطلاقا من النتائج ، ليتم في النهاية تحديد الدراسة المستقبلية.

وفي الأخير نرى أنه من الضروري طرح الصعوبات التي تلقيناها في إعداد بحثنا هذا، وهي عديدة نذكر منها ما يلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات على المستوى الوطني . وفي حالة توفرها تكون مختلفة من مصدر إلى آخر . وفي بعض الأحيان تكون غير معقولة.
- عدم تمكننا من الحصول على المخططات السنوية لسنة 1994 ـ 1995 ، وكذلك المخططات التنفيذية ، مما اضطرنا إلى توقيف دراستنا عند سنة 1993.
- صعوبة الاتصال بالمؤسسات الصناعية بولاية البليدة وخاصة التابعة للقطاع الخاص (يمنع الدخول منعًا باتًا) ، ضعف الإحصائيات (انعدامها في بعض الأحيان) بمديرية الصناعة والمناجم ، اي انعدام تقارير بعض السنوات . خاصة (1993 ـ 1994) ، فمثلا إحصائيات القطاع الخاص تنعدم بشكل كلي.

هذا ما جعلنا نعتمد على تقارير مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وبعض الهيئات الخارجية عن ولاية البليدة (وطنية).

وأخيرا لايفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتور: طواهر محمد التهامي لقبوله الإشراف على هذا البحث ، وعلى نصائحه وإرشاداته وتشجيعاته الدائمة ، حفظه الله وأطال في عمره.

تمهيد : بعض المفاهيم الأولية

❶ مفهوم التنمية الاقتصادية :

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين ، سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد التي ما تزال حديثة النمو.

وقد اختلف الاقتصاديون في تعريف التنمية الاقتصادية ، لأنها معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما أنها تقترن بنمو السكان وتراكم رأس المال ، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج.

فالتنمية الاقتصادية في رأى البعض هي : عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم (1).

كما يقصد بها أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وعندما يكون معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع (2).

والمقصود بعبارة (عملية) هي تفاعل بين مجموعة قوى خلال فترة زمنية طويلة تؤدي إلى نمو الناتج الكلي للإقتصاد ، كذلك لابد من التمييز بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي.

فالتنمية الاقتصادية تعني قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية في سبيل النمو من معدل نموها الطبيعي.

---

(1) مدحت محمود العقاد ، **مقدمة في التنمية والتخطيط** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص 72.

(2) خضر عبد المجيد عقل وآخرون ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1994، ص 206.

أما النمو الاقتصادي فيعني زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن بسبب تزايد المعرفة الإنسانية ، وتراكم رأس المال ، وزيادة السكان والقوى العاملة من جهة ، وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات من جهات أخرى (1).

تنطلق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد ، ومن ثم فإن نقطة البداية تكمن في التخلص من التخلف والتبعية للخارج ، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة بشكل تدريجي ، مع اقتناع شعوب هذه الدول بالخطر الذي يهددها ، عندما يكون الاقتصاد الوطني منتجا لسلعة واحدة وفئة معينة من السلع للتصدير ، ولهذا كانت رغبة الدول النامية في إنشاء اقتصاد متنوع أمرًا منطقيًا منبثقًا من الواقع.

التجارب التاريخية التي حلت ببعض الدول لعم تنوع اقتصادياتها ، حثت الدول النامية على ضرورة إنشاء اقتصاديات متنوعة في الإنتاج تضمن لها مستوى تموين دائم لمواد التجهيز والسلع الإنتاجية والاستهلاكية ، في هذا المجال يقول "روبر ألكسندر" (1): "هناك ثلاثة أحداث عالمية فتحت للدول النامية أعينها على عدم استقرار الاقتصاد المرتبط بتصدير فئة قليلة من الموارد الأولية أو المنتجات الغذائية ، إنها الحرب العالمية الأولى ، والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 ، والحرب العالمية الثانية".

الشيء الذي يقتضي على الدول النامية في وضع إستراتيجية عامة للتنمية ، بهدف استدراك رأس جميع الثروات الطبيعية والبشرية المتاحة لإحداث ما سمي بالاقتصاد المتنوع ومنه الخروج من دائرة التخلف المفروض عليها من طرف الاستعمار.

إن استراتيجية التنمية للدول النامية تتأثر بمجموعة من العوامل منها داخلية وأخرى خارجية ، الداخلية تتعلق بطبيعة الظروف التي يمر بها اقتصادها الوطني ودرجة نمو هيكله الإنتاجي ، كما أن حجم وطبيعة الموارد الطبيعية والبشرية يسمح لها بتبني استراتيجية معينة.

---

(1) خضر عبد المجيد عقل ، **مرجع سابق** ، ، ص 207.

(1) Roubr . El . Kissindar . **comment développe un paye** , Paris , 1965 , p 36.

أما العوامل الخارجية فهي أن البلدان النامية تتحرك في عالم يحكمه نظام اقتصادي رأسمالي نما وتكامل وفرض نفسه منذ قرون مضت ، وهو يسيطر على كل عوامل التقدم خاصة منها رؤوس الأموال ، التكنولوجيا ، الصناعة الأولية والأسواق (1).

إضافة إلى السيطرة السياسية والهيمنة الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة ، وهو ما يجعل الدول النامية في تبعية حادة لهذه الدول ، ويترتب على ذلك أن فعالية كل استراتيجية تصنيعية كثيرًا ما تكون محدودة بسبب تزايد الطلب على استيراد التجهيزات الصناعية من قبل الدول النامية بفعل عاملين أساسيين ، أولهما ارتفاع عائدات هذه الدول نسبيًا بعد القيام بتأميم ثرواتها الطبيعية ، وثانيهما هو السعي المتزايد لحكومات هذه الدول بتوليها الإشراف على عملية التنمية الاقتصادية ، بفعل توسيع دورها في هذا المجال بواسطة الحملات الإنمائية الواسعة النطاق خلال السبعينات والثمانينات ، وعلى خصوص تلك الجهود الكبيرة التي تم توجيهها للتصنيع بهدف تنويع اقتصادياتها والتخفيف من تأثير العوامل الخارجية.

على الرغم من أنه ليس هناك استراتيجية تصنيعية واضحة لدى أغلب البلدان النامية ، هذا إذا لم نسمح لأنفسنا بالقول بأنها تنعدم تماما ، كما هو الحال في الكثير من هذه الدول ، سواء بسبب ضعف قدراتها الحقيقية على التنمية أو بسبب عجزها عن وضع استراتيجية منسجمة وتنفيذها (2).

بما أن التصنيع ليس هدفًا في حد ذاته وإنما هو شرط ضروري لعملية التنمية الاقتصادية تعتمد عليه الدول النامية لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف اقتصادية ، ولهذا فإن نجاح أو فشل عملية التصنيع يتوقف على توافر شروط معينة أهمها رسم سياسة إنمائية ملائمة تتولى تحديد كيفية استخدام الموارد المتاحة لدى الدولة المعنية أحسن استخدام ممكن، وبذلك تتولى استراتيجية التصنيع التي توضع ضمن استراتيجية اقتصادية عامة لتحديد نمط التنمية الصناعية التي يتبناها المجتمع.

(1) A . Ben Achenhou , **Développement et coopération internationale** , O.P.U , Alger , p 29.
(2) Hamid Temmar , **Stratégie de développement** , O.P.U , Alger , 1983 ,p183.

• مفهوم التصنيع والتنمية الصناعية:

انطلاقًا من تجربتي التصنيع في الشرق والغرب يمكن إعطاء مفهوم شامل للتصنيع ؛ بحيث يمكن استخدام هذا المفهوم كإطار معياري للحكم على تجربة التصنيع التي اتخذت من طرف الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

لقد اختلفت الآراء في تحديد مفهوم التصنيع ، فهناك من ينظر إليه بالمعنى الضيق ، وهناك من ينظرله من الجانب الواسع.

حيث يتمثل جوهر التصنيع في تعبئة الموارد الوطنية لتطوير الهياكل الاقتصادية حول قطاع اساسي ينتج كلاً من السلع الاستهلاكية والوسائل الإنتاجية [1].

بدأت عملية التصنيع في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالثورة الصناعية ، الأمر الذي سمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في القطاع الصناعي ، حيث وفر هذا الأخير وسائل التجهيز للصناعة نفسها والزراعة كذلك ، وتم التوسع في عملية التصنيع تدريجيًا سعيًا وراء تحقيق هدف واحد وهو تعظيم الربح بغض النظر عن النتائج السلبية الناتجة عن ذلك.

تطلق كلمة التصنيع على المجهودات التي تبذل لإنشاء مصانع جديدة أو إجراء توسعات بالمصانع القديمة (القائمة) ، ولا نفرق هنا بين الجهود التي تبذل لإنشاء وحدات صغيرة ، وتلك التي تبذل لإنشاء وحدات كبيرة[2].

أي بصرف النظر عن حجم الوحدات التي تقام ، يعتبر إنشاء المصانع أو توسيعها ممارسة لنشاط التصنيع.

---

(1) فؤاد موس ، **التخلف والتنمية** . دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت 1982 ، ص 98.

(2) عاطف محمد عبيد ، **إدارة الإنتاج** ، دار النهضة العربية ، الطبعة العاشرة ، القاهرة 1986 ، ص 12.

يعرف كولنا كلارك (C.Clarck) الصناعة بأنها "تحويل مستمر وبكميات كبيرة ، للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها"(1).

يقصد بكلمة (مستمر) استبعاد العمليات اليدوية والحرفية كصناعة الثياب الحرفية... الخ.

أما كلمة (يسهل نقلها) يقصد بها استبعاد عمليات البناء كما هو الحال فإن الإنتاج الصناعي يقاس بالقيمة المضافة، أي قيمة المنتَجات مطروح منها كلفة الإنتاج.

كما يعرف فرانسو بيرو (F . Perroux) التصنيع هو "تحقيق بنية متكاملة للاقتصاد الوطني بواسطة استخدام الآلة بقصد تحقيق زيادة تراكمية في قدرة المجتمع على الإنتاج"(2).

أغلبية المفكرين تعطي تعريفاً للتصنيع، إلا أن هناك تعريفًا شاملاً وهو التعريف الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في اجتماعها الثالث عام 1963: التصنيع عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية ، من أجل إقامة هيكل اقتصادى كلي متنوع ومتطور تكنيكيًا وقوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلاً من أدوات الانتاج والسلع الاستهلاكية ، ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادى ، ومن التقدم الاقتصادى والاجتماعى. ومن خلال هذا التعريف نجد أن جوهر عملية التصنيع هو اقامة الصناعات التحويلية وليست الاستخراجية ، ويقصد بالأولى تحويل المواد الخام الى سلع مصنعة ،بينما الثانية استخراج المواد الخام ، والمهم هنا هو اقامة قطاع تحويلي هام متقدم تقنيًا بحيث يصبح هو القطاع القائد في الهيكل الاقتصادى.

ومن هنا وحسب اعتقادنا أن التصنيع هو عملية تتم بفضلها تحويل المواد الخام والمواد الأولية الى منتجات صناعية نهائية صالحة للاستعمال.

---

(1) توفيق اسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1981 . ص 9.

(2) نفس المرجع ، ص 10.

مثل ما يحدث في صناعة السيارات من استخراج للحديد الخام ثم معالجته عبر عدة مراحل حتى المرحلة النهائية والحصول على السيارة الجاهزة.

وفي الحالات التي يكون فيها الجهد منظمًا ومنسقًا ويستهدف برنامج مدروس لإقامة المصانع أو التوسع فيها يطلق على هذا العمل المنظم عبارة (التنمية الصناعية)وفي الحالات التي يوجه فيها العمل المنظم لتحقيق نمو واضح في الصناعة . يطلق على هذا العمل المنظم أيضًا عبارة (التنمية الصناعية)(1).

تعتبر مشكلة التنمية الصناعية من أهم مشاكل العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة، وحتى تستطيع هذه الدول تحقيق تنمية شاملة وحقيقية يجب أن تتوفر على مستلزمات منها رأس المال الضروري للإستثمار ، وإجراء دراسة فنية شاملة لكل الجوانب منها السوقية والتمويلية والتنظيمية ، وذلك بعملية التصنيع من حيث الجديد أو توسيع القائم ، وكذلك تحديد تكاليف كل وحدة وطاقة انتاجها.

ترمي التنمية الصناعية إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من أجل تشييد عصري تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية ، وتكتشف خلاله المبادلات بين القطاعات المختلفة، ومن هنا كانت عملية التصنيع متعددة الجوانب فهي تعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة نمو متوازن لفروع الإنتاج من أجل بناء القاعدة المادية والعلمية للاقتصاد المحلي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

إذا كان التركيز في دراسة جوانب التنمية لابد أن ينصب على القطاعات والأجهزة الإنتاجية بشكل عام ، فإن الاهتمام بالقطاع الصناعى يأتى في المقدمة باعتباره واحداً من الأركان الرئيسية لقطاع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ، ذلك لأن البلدان النامية ترى في تنمية قطاع الصناعة المستقبل المضمون الذي يحقق لشعوبها مستوى أفضل من المعيشة ، وبعبارة أدق أصبحت هذه البلدان تؤمن تمامًا أن التصنيع يمثل اختيارا تاريخيًا لمستقبلها وازدهارها واستقلالها السياسي والاقتصادي.

---

(1) عاطف محمد عبيد ، **مرجع سابق** ، ص 12.

لقد أصبحت التنمية الصناعية بالنسبة للدول النامية إحدى معارك الجهاد الكبرى في الوقت المعاصر. إنها معركة تتنافس فيها الدول المتقدمة لمعاونة الدول النامية على التصنيع ، إنها محاولة تضع فيها الدول النامية أملاً رئيسيًا لوضع حد لتخلفها تبنته مؤخرًا في العالم الحديث.

لقد عبر "نهرو" عما يؤمن به العالم النامي حيث قال:

" إن التقدم الحقيقي لابد وأن يعتمد آخر الأمر على التصنيع" (1).

حيث أصبح التصنيع هو الكلمة السحرية في شتى أرجاء العالم في منتصف القرن لعشرين ، ويصف الأستاذ "ميردال" علاقة التصنيع بالتنمية الاقتصادية على النحو التالي:" تمثل الصناعة التحويلية مرحلة أعلى من الإنتاج . لقد اقترن تطور الصناعة التحويلية في الدول المتقدمة بالتقدم الاقتصادي الباهر وارتفاع مستويات المعيشة ، كما أن الكثير من منتجاتها ترمز بالفعل إلى مستوى معيشة رفيع" (2).

أما نجاح عملية التصنيع في الدول النامية حاليًا على النحو الذي سارت عليه في أوربا ، وفي ظل الظروف العالمية المعاصرة يدعو إلى القلق ، لذا يجب انتهاج سياسة استراتيجية تنموية تتطلب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لبلد ما.

وكما يقول "فرانسو بيرو" (3) : " ليس التصنيع جمعًا وترتيبًا للصناعة الواحدة بعد الأخرى مهما زاد عملها ،لكنه قبل ذلك تغيير في جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وينتج ذلك على إثر تفاعل الوحدات الصناعية".

---

(1) موراي . د . برايس ، **التنمية الصناعية** ، ترجمة أحمد سعيد دويرار وإبراهيم لطفي عمر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1970 ، ص 15.

(2) نفس المرجع ، ص 16.

(3) F . Perroux , **L'économie du XX siècle** , Presses universitaires de France , Paris , 1969 , p 25

والملاحظ أن الدول النامية في خطواتها نحو تحقيق النمو الاقتصادي قد اتخذت من التصنيع اسلوبًا لها وسندًا للوصل إلى هذه الغاية ، إلا أننا في هذا الصدد لابد أن نعترف بحقيقتين أساسيتين وهما:

- أن الاتجاه الحاد نحو التصنيع - (مهما كان المسار الذي اتخذه) لم يظهر إلى الوجود إلابعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي.
- أن اختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية بين البلدان النامية قد تنعكس بشكل واضح على أسلوب التنمية الصناعية.

ومن الوجهة النظرية: إن التصنيع يعود بعدد كبير من الفوائد على البلدان النامية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- تحقيق زيادة كبيرة في الدخل القومي: نظرًا للمكانة التي يحتلها التصنيع في التنمية الاقتصادية ، حيث يمثل حجر الزاوية فيها ، ومن هنا فإن القيام بالتنمية الصناعية إنما يعني في الوقت ذاته تحقيق زيادة كبرى في الدخل القومي ، وكما أشار "نيركس" إلى أن السبب الرئيسي للحلقة المفرغة للفقر إنما يعود إلى ضعف الدخل القومي الحقيقي ، فإن القيام بالتنمية الصناعية وما يترتب عليه من زيادة الدخل إنما يكسر الحلقة المفرغة.
- القضاء على البطالة : فالتصنيع يستقطب جزءًا هامًا من اليد العاملة الدائمة إضافة إلى تشغيل العمال الزراعيين في غير مواسم العمل.
- يؤدي التصنيع إلى القضاء على ظاهرة تناقص الغلة : ذلك أنه من المعلوم أن ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة أكثر منها في الصناعة ، وذلك لأن القدرة على التوسع في المساحة الزراعية أقل من القدرة على التوسع في إنشاء المشروعات الصناعية.
- تؤدي التنمية الصناعية إلى تنويع الإنتاج ، وهو ما يلزم لضمان قدر من الاكتفاء الذاتي ، وهو ما يستوجب أيضا استقلال الاقتصادى الوطني عن الاقتصاديات الخارجية الأخرى (القضاء على التبعية).

---

(1) العشري حسين درويش ، **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص ص 176 - 177.

المتراكمة بفعل النمو الديموغرافي ، وترك أعداد هائلة منها تهجر الوطن نحو فرنسا وغيرها، وبدون الصناعة لا يمكن امتصاص البطالة المقنعة في القطاع الفلاحي . فالصناعة تشكل حافزًا على تحريك بقية القطاعات الأخرى واللحاق بها [1].

إن برنامج طرابلس يعتبر كقاعدة للنمو . واستعملت التنمية الزراعية ثلاث مقاييس تسعى للقيام بها وهي:

• تنمية الهياكل التحتية ، رفع الإنتاجية ، المنظمات المؤسسية (تعاونيات) ، بالتالي حسب هذا البرنامج تنمية القطاع الصناعي يعتبر كوسيلة تعمل لنمو القطاع الزراعي . ولهذا فإن التنمية الحقيقية على الأمد البعيد للبلد مرتبطة بغرس صناعات قاعدية ضرورية لحاجيات القطاع الزراعي المتطور[2].

ينبغي على الدولة كما ينص البرنامج أن تجمع كل الشروط الضرورية لتنمية قطاع الصناعات الثقيلة.

ولهذا اعتمدت الجزائر أساسًا في مجهودها التنموي على استراتيجية الصناعات المصنعة لبناء هيكل صناعي متين يمكن الاعتماد عليه في تطوير الاقتصاد الوطني ، ومن ثم إنشاء قاعدة صناعية مسيرة وممولة من طرف الدولة في النظام الاشتراكي.

ومن خلال دراستنا هذه نحاول تتبع سياسة التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1980/1994 ، وما مدى تأثيرها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة ، وذلك من خلال بابين بهما خمسة فصول:

- **الباب الأول : سياسة التصنيع في الجزائر.**
- **الباب الثاني: الانتشار الصناعي بولاية البليدة.**

(1) جريدة الشعب اليومية ، 1989/10/07 ، حوار مع السيد: عبد السلام بلعيد.

(2) Hamel . Ben Aouda , **système productif Algérien et indépendance économique** , tome 1 , O.P.U , Alger , 1983 , p 136.

الباب الأول

سياسة التصنيع بالجزائر

الفصل الأول

استراتيجية التصنيع في أدبيات التنمية الاقتصادية

مقدمة

إن واقع دول العالم الثالث الموروث عن الاستعمار ، والذي تمثل في اقتصاد متخلف وتنمية شبه منعدمة ، ورغبة من هذه الدول في تطوير اقتصادها واحداث له مكانة في المنظمات الدولية إلى جانب اقتصاديات الدول المتقدمة.

لهذا الغرض راحت هذه الدول تسعى جاهدة للبحث عن سر تطور هذه الدول المتقدمة، فاقتنعت أن القطاع الصناعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما تطمح له.

تزخر الأدبيات الاقتصادية التي تتطرق لأوضاع البلدان السائرة في طريق النمو بالجهود الرامية إلى البحث وإمعان الفكر في مشاكل هذه البلدان، لتحديد نمط التصنيع بها، حيث تجسدت هذه الاهتمامات بدول العالم الثالث في الأبحاث التي تناولها كثير من الأقتصاديين في مجال تصنيع هذه الدول ، تمثلت هذه الأبحاث خصوصًا في اقتراحات وتوجيهات وحث بلدان العالم الثالث على اتباعها لتحقيق تنمية صناعية مثلي.

أطلق على هذه الدراسات الاقتصادية نظريات التنمية الصناعية ، وبما أن الجزائر واحدة من هذه الدول واعتمادها على استراتيجية تصنيع معينة، ولهذا نعتقد أنه لمن الضروري استعراض هذه الأدبيات الاقتصادية لما تحتويه من نظريات صناعية مختلفة ، ونقتصر على بعضها فقط (أربع نظريات)لشهرتها وصب اهتمامها خصوصًا على الدول النامية التي لها نفس الطموح في عملية التصنيع على وجه الخصوص، والغرض من استعراض هذه النظريات هو الإجابة عن السؤال التالي: هل استراتيجيات التصنيع المستوحاة من هذه النظريات تخدم اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص؟ وهذا ما نحاول التطرق له بهذا الفصل في أربع مباحث هي:

- **المبحث الأول : نظرية النمو المتوازن.**
- **المبحث الثاني: نظرية النمو غير المتوازن.**
- **المبحث الثالث: نظرية أقطاب النمو والتنمية الإقليمية.**
- **المبحث الرابع: نظرية الصناعات المصنعة.**

المبحث الأول

نظرية النمو المتوازن

1 - 1 - 1 - عرض النظرية :

يبدأ نوركس عرض موضوعية الدفعة القوية مع النمو المتوازن ، بدراسة تفصيلية لما يسمى في العرف الاقتصادي المعاصر بدائرة الفقر الخبيثة، فهناك حلقات دائرية اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتفاعل مع بعضها البعض بشكل يجعل الدولة الفقيرة في حالة ركود اقتصادي وفقر دائم[1].

وحسب نوركس إن لم تكسر هذه الدائرة ستدوم ويدوم معها الفقر ، كذلك (روزنستان رودان) الذي يؤكد مبدأ أساسي يشير إلى ضرورة توافر رؤوس الأموال الضخمة تستثمر في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة حيث تقوم الحكومة بالإشراف عليها من أجل الانطلاق إلى مرحلة نمو أعلى[2]. أي في حالة قيام مشروعات صناعية ،فإن المجتمع سيكملها بإنشاء مشروعات أخرى، وبالتالي الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل.

ويتساءل نوركس لماذا تضعف فرص الاستثمار في الدول النامية؟

وهو يجيب على هذا السؤال بأن فرص الاستثمار في هذه الدول يحددها حجم السوق[3].

لأن في الدول الفقيرة عمومًا يصعب استخدام العتاد والآلات الكبيرة المعقدة والتي تنتج المزيد من السلع الاستهلاكية ، لسبب بسيط وهو ضعف دخل الفرد وبالتالي لا يستطيع استيعاب هذه السلع.

---

(1) صالح الدين نامق ، **اقتصاديات التنمية** ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ ، ص 332.

(2) خضر عبد المجيد عقل ، **مرجع سابق** ، ص 208.

(3) صالح الدين نامق ، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، 1969 ، ص 243.

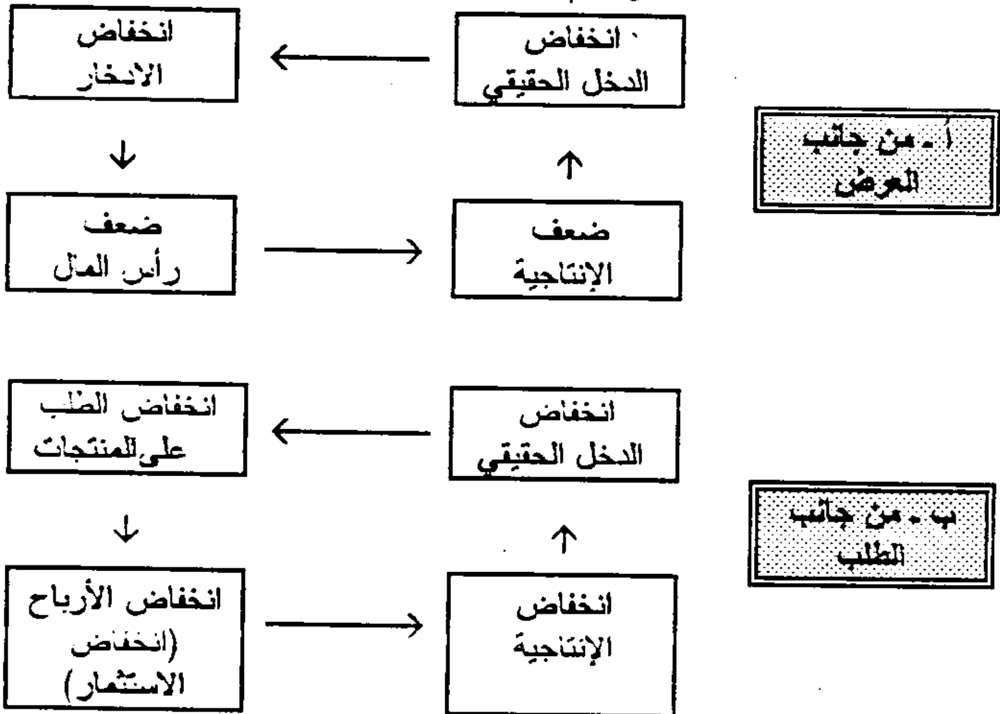
وهنا يتساءل نوركس مرة ثانية، عن الأسباب التي أدت إلى ضعف السوق في الدول النامية، ويجيب بأن السبب الرئيسي هو ضعف الإنتاجية ، وهنا يعتمد نوركس على قانون أساسي في السوق ، حيث العرض يخلق الطلب عليه ومن هنا يمكن توسيع هذه السوق لو أمكن زيادة في الدخل.

إن القدرة على الإنتاج ، تعني القدرة على الشراء وهذا رأي سليم لا جدال فيه.

ولهذا أعتبر أن الدخل الحقيقي هو محور الحلقة المفرغة (مشكنة تراكم رأس المال) التي دخلتها اقتصاديات الدول النامية والتي تتلخص فيما يلي:

انخفاض الدخل الحقيقي يولد آثارًا مزدوجة في جانب عرض وطلب رأس المال[1] ، ويمكن إيضاح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (01) : آثار انخفاض الدخل الحقيقي



وهكذا يضعف إذًا تراكم رأس المال ، بسبب انخفاض الدخل الحقيقي مرة عن طريق انخفاض الادخار (العرض) ومرة عن طريق ضيق السوق (الطلب).

---

(1) محمد بلقاسم حسني بهلول ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990 ، ص 221.

ولهذا يجب على الدول النامية التركيز على الدخل الحقيقي لرفعه إلى المستوى الذي يحرك عملية التنمية إلى الأمام.

ويواصل نوركس تحليله والبحث عن العوامل التي تؤثر في الإنتاجية من حيث الزيادة والنقص ، فيجد أن العامل الأول هو نوع وكمية رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية ، استخدام الآلات والمعدات الجديدة بكميات كبيرة ومتزايدة سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية[1].

إلا أن المنظم يعلم أنه لا يستطيع استخدام مثل هذه الآلات ، طالما السوق ضيق لايستوعب منتجات هذه المعدات ، وهنا تبدأ دائرة فقر جديدة مثل الذي بدأ بها نوركس تحليله ، ولهذا ينصح نوركس بالعلاج الذي يتمثل في مبدأ النمو المتوازن لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

يرى نوركس أن توزيع رؤوس الأموال في دائرة واسعة من الصناعات المختلفة ، على أساس أن الأفراد العاملين في هذه المصانع الذين يستخدمون أفضل وأكفأ المعدات والآلات، يكونون هم أنفسهم وحدات صناعية تشتري وتفيد غيرها من الصناعات[2].

ويمكن أن نلخص الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية لكسر حلقة الفقر في فكرتين أساسيتين:

1 - رفع الطلب على السلع الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية

حيث يرى نوركس أن توزيع الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة، التي يستخدم فيها العمال أفضل وأحدث الآلات والمعدات ، فهؤلاء سيكونون هم أنفسهم السوق اللازمة لتصريف منتجات كل هذه المشاريع ، وعندئذ يحدث التكامل الصناعي الحقيقي[3].

---

(1) صالح الدين نامق ، **اقتصاديات التنمية** ، مرجع سابق،ص ص 334 ، 335.

(2) صالح الدين نامق ، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص 246.

(3) عبد الرحيم بوداقجي ، **التنمية الاقتصادية** ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1977 ، ص 225

يترتب عن هذا التوزيع للإستثمارات ، عدد كبير من الوظائف ، ومنه تتسع رقعة الشغل ، ومن ثم رفع الدخل الحقيقي للأفراد ،عن طريق سياسة الاستثمار على جبهة واسعة من الصناعات المختلفة. وحسب أصحاب هذه النظرية هو عملية توسيع السوق، بحيث يزداد الطلب على المنتَجات الصناعية وتتحقق الأرباح لدى المنتجين ، ويحفزهم ذلك على زيادة الاستثمار بشكل أكبر، كما أن هذه العملية تخلق رؤوس أموال جديدة وهذه الأخيرة تعمل على توسيع السوق الداخلية.

كما أن رؤوس الأموال المستثمرة في العملية الإنتاجية لميادين الصناعة المختلفة كما يراها نوركس، تساعد على انتشار السلع المنتَجة التي يزداد عليها الطلب وبالتالي تتسع رقعة السوق الداخلية ، التي يعتبرها أكبر عائق يواجه التنمية في الدول النامية.

2 ـ التوازن الجهوي

وهي أهم فكرة في نظرية النمو المتوازن ، ونجد منطلقها من المفهوم العام للاستثمار على جبهة واسعة ، مفادها توجيه الاستثمار في المناطق الريفية لإستخدام البطالين هناك ، ويساهموا في عملية تكوين رأس المال بمقر سكناهم، لتفادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، الناجمة عن الهجرة الريفية نحو المدن ويبرر نوركس هذه بقوله:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في المدن مبرر قوي يدعو الاستثمارات للإتجاه بصفة تلقائية إلى المناطق الريفية ، وهي نظرة(أرثو لويس) الذي يعتقد بأن تركز الاستثمارات في المدن قد بلغ مستوى جعل تكاليف المعيشة ثقيلة بارتفاعها وتنوعها[1].

إن اكتضاض المدن بالسكان الناتج عن الهجرة ، أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية . الذي أصبح من الضروري تزويد هذه المدن باستثمارات إضافية مثل النقل، والمياه الصالحة للشرب من أماكن بعيدة ، وهذه الاستثمارات تتطلب تكاليف مرتفعة، وتنقل آثار هذه التكاليف المرتفعة إلى مرحلة الإنتاج ، الذي هو الآخر ترتفع تكاليفه ومنه تنخفض عملية الاستثمار ، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف الدخل للأفراد ، ولهذا يفضل التوجه بالاستثمارات نحو المناطق الريفية ، حيث الكفاية الحدية لرأس المال تبدو أكثر ارتفاعا.

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، مرجع سابق ، ص 235.

ويعبر أيضا أورسولاهيكس (O.K.HIKS) عن رأى ثالث في هذا الشأن حيث يدعو لتدعيم التنمية في القاعدة، عن طريق تفويض السلطات المحلية في اتخاذ قرارات اقتصادية في مجال الاستثمارات صغيرة الحجم بينما تبقى ذات الحجم الكبير من صلاحيات السلطات المركزية(1).

وحتى تنجح عملية التنمية على المستوى القاعدي يجب أن يتوفر الشرط الأساسي والمتمثل في ديمقراطية تشكيل المؤسسات ، لأن التنمية في نفس الوقت هي اقتصادية سياسية ، كما يجب تدعيم هذه القاعدة بمخططات مالية تتناسب مع ما تتوفر عليه كل مجموعة من موارد، مع ترك لها حرية اتخاذ القرارات ، لاستخدام هذا المخصص المالي، وذلك من أجل التشجيع على الاستثمار في المناطق المحرومة وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي الذي تسعى إلى تحقيقه نظرية النمو المتوازن.

مما تقدم يتضح أن نظرية النمو المتوازن قائمة على التكامل الاقتصادي ، وأي إستثمار ينبغي أن يكون مرفقًا بعدد هائل من الصناعات المختلفة حتى تساعد على اتساع رقعة السوق.

كما أن "نوركس" وأصحابه اعتمدوا على تحليل التكامل في عملية الاستهلاك ولم يعطوا مكانة في تحليلهم هذا لتكامل في عملية الإنتاج وفي هذا المجال يقول سيتوفيسكي (SCITOVSKY)(2) ما يلي:

إن الربحية التي يحققها إنتاج سلع اقتصادية ، وكذلك الاستثمار في بناء الوحدات الإنتاجية التي ستسمح بإنتاج سع تعد أوسع وأكبر عندما تكون هناك وفرة:

- من السلع التي تشكل العوامل الأساسية لإنتاج السلع الاقتصادية المذكورة آنفًا.
- السلع التي تمزجها بالسلع الاقتصادية لإنتاج سلع أخرى .
- وحدات إنتاج سلع من شأنها أن تدخل في إنتاج السلع الاقتصادية .

---

(1) جمال الدين لعويسات ، التنمية الصناعية في الجزائر ، ترجمة الصديق سعدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 6 .

(2) نفس المرجع والصفحة .

ولهذا الغرض يجب تنمية كل السلع التي لها علاقة بالسلع الأخرى في عملية التنمية(الإنتاج) لإعطاء سلع حديدة ، وبالتالي تصبح الصناعات المتنوعة التي تم انشاؤها في وقت واحد مربحة، بينما تفشل عندما تتطور في معزل عن البقية ، ومنه تظهر جليا الأهمية البالغة للتكامل في عملية الإنتاج.

1 - 1 - 2 - نقد النظرية :

إن نظرية النمو المتوازن التي أساسها ايجاد تكامل بين القطاعات قد أهملت الشيء الحقيقي والسائد في الدول النامية والمتمثل في التنافس أحيانا بين القطاعات لإستعمالها عوامل الإنتاج النادرة وهي اليد العاملة الماهرة ورأس المال.

كذلك أن هذه النظرية تقسم الاقتصاد إلى قطاعين مستقلين احداهما صناعي متطور وحديث ، والثاني تقليدي متخلف ،كذلك عدم وجود صلات بين القطاعين وهنا لا يحدث نمو اقتصادي طبيعي، وبالتالي هذه النظرية ترجع الدول النامية إلى الوضعية الاقتصادية المزدوجة الموروثة عن الاستعمار ، وهي قطاع متطور موجه للتصدير ومندمج مع اقتصاد المستعمر ، وقطاع تقليدي متأخر ، وما ينجم عن هذه الظاهرة من نتائج سلبية تؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني.

تتطلب هذه النظرية رؤوس أموال ضخمة لإحداث استثمارات على جبهة واسعة لدفع عجلة التنمية ، ولكن تطبيق نظرية النمو المتوازن في هذا المجال بالبلدان النامية صعب المنال . لأن هذه الدول منذ استقلالها وهي تشكو قلة رأس المال ، وفي حالة تطبيقها لهذه النظرية تعتمد على رأس المال الأجنبي وبالتالي تصبح في تبعية مطلقة نحو الخارج ، سواء في التكنولوجيا المستعملة في هذه الاستثمارات وكذلك رؤوس الأموال الضخمة لتمويلها. وهذا ما تتميز به معظم دول العالم الثالث.

نظرية النمو المتوازن تفرض أن البلد يبدأ عملية التنمية من الصفر، لكن الواقع غير ذلك لأن معظم الدول النامية غداة الاستقلال كانت تملك نوعًا من التنمية والمتمثلة في الوضع الاقتصادي الموروث حتى وإن كان ضعيفًا ،والمهم هو أن الدول النامية تبدأ عملية

التنمية من مستوى معين مهما تكون درجاتها ، ولهذا تظهر الازدواجية الاقتصادية ، وهي تطور قطاع عن الآخر ، ولهذا فإن تطبيق هذه النظرية في الدول النامية تساهم في تطور الازدواجية الاقتصادية بها عوضًا عن مساعدتها على توازن هذه القطاعات الصناعية الموروثة عن الاستعمار، قبل العزم في بناء مركبات متكاملة ، وفي هذا المجال قال "سنجر"(1) : ((فإن الاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها استراتيجية النمو المتوازن ستؤدي إلى نمو غير متوازن)).

إن هدف نظرية النمو المتوازن هو كسر الحلقة المفرغة التي تعاني منها الدول النامية وبالتالي تنطلق من المفهوم العام للإستثمار على جبهة واسعة بشكل متوازن ، وهذا يتطلب دفعة قوية من رؤوس الأموال ، وتخطيط علمي يهدف إلى توزيع مثالي للموارد الوطنية على جميع الاستثمارات المختلفة المراد انشائها من طرف الدولة، وهذه صفة من صفات الاقتصاد الاشتراكي ومنه يظهر بوضوح التناقض بين الطابع الرأسمالي لنظرية النمو المتوازن حسب نوركس وواقعها الاشتراكي ، أي أن هذه النظرية في حقيقتها مطبقة في الاقتصاد الاشتراكي، وبالتالي يصعب تطبيقها في الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص.

ولهذا استراتيجية النمو المتوازن تصبح غير صالحة لكل الدول النامية ، لأن هذه الأخيرة منها من اتبع القطاع الاشتراكي واخرى اتخذت القطاع الخاص (الرأسمالي)

إن نظرية النمو المتوازن تعتمد على حرية تحريك رأس المال في تحقيق التوازن الجهوي ،لكن هذه الحرية لها شروط متمثلة في وجود مرونة في عرض رأس المال ومرونة في عرض العمل ، غير أن الدول النامية تتميز بندرة في عرض رأس المال ووفرة في عرض العمل، وبالخصوص أن الريف في هذه الدول يشكو من البطالة المقنعة ومع كثرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه البطالة، مما يؤدي إلى ما يسمى بالتحرك العكسي أي هجرة اليد العامة من الريف نحو المدينة، العملية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بهذه المدنية ، وهذا بحد ذاته تناقض أولي في شروط قيام الحرية الاقتصادية .

---

(1) عبد الرحيم بوداقجي ، **مرجع سابق** ، 226.

وفي هذا الإطار نقول أن نظرية النمو المتوازن ، قد بالغت في اعتمادها على تحريك رأس المال نحو الريف لتحقيق التوازن الجهوي ، مما نتج عنه زيادة التفاوت الجهوي ، وهذا ما يميز بعض الدول النامية وبشكل مخيف يعرقل مسار التنمية.

هذا من الناحية الكمية(شروط حرية تحرك رأس المال) أما من الناحية النوعية نجد تناقض آخر أكثر أهمية اعتمدت عليه نظرية النمو المتوازن في تحقيق التوازن الجهوي وهو عدم مرونة انتقال رأس المال بين النشاطات المختلفة بسبب انعدام مرونة العمل في حد ذاته ، الناتج عن عدة أسباب وهي ضعف التكوين في المجتمع لأن هذا الأخير لازال يعيش في وسط متخلف لم تتوفر فيه مثل هذه الأشياء ، ولا توجد كذلك قواعد أساسية لتقسيم العمل بل يغلب عليه التقسيم الاجتماعي، أي انعدام التقسيم الفني للعمل وحل محله التقسيم الأفقي.

وربما يقع النظر نحو رأس المال الأجنبي ،ولكن ميزته معروفة وهي التصوب نحو الاستثمار في الموارد الطبيعية الهامة، وبالأخص المشاريع الكبيرة التي تعود بأرباح كبيرة مثل التنقيب عن المناجم واستغلال مواردها الخام وبالتالي الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تنمية القطاع الإنتاجي في المناطق الريفية يبقى مستبعدًا لكون الوحدات الإنتاجية أو الصناعية المطلوب تطويرها صغيرة الحجم ، التي يتوجه إنتاجها لإشباع السوق المحلية وهي سوق ضيقة ، وأخيرًا يبقى المجتمع المتخلف يمتاز بتفاوت جهوي صارخ بين المدينة والريف، وهذا في جميع النشاطات الإنتاجية وحتى ميدان الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وكما رأينا سابقا أن الاستثمار في هذا الميدان (المرافق العامة) من صلاحية الدولة ، ولادخل لرأس المال الخاص بصفة عامة ، ولهذا فإن فكرة نظرية النمو المتوازن المتعلقة بتدعيم السلطات المحلية في القاعدة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بما تتلقاه من مساعدات مالية ، فهذه فكرة صائبة في تحقيق التوازن الجهوي ، لكن الشرط الأساسي الذي لابد منه لإنجاح هذه الفكرة هو أن يكون تشكل مؤسسات القاعدة ديمقراطيًا.

عمومًا فأن نظرية النمو المتوازن رغم تشبعها والاختلافات الجزئية بين أصحابها، ورغم الانتقادات الموجهة لها فهي نظرية قائمة على الحرية الاقتصادية ، وقد انصبت اهتمامات أصحابها على الدول النامية ، وكانوا يعتقدون أن نمو هذه الدول يتوقف على سياسة الاستثمار على جبهة واسعة ، لأن نمو الإنتاج مهدد بنمو السكان.

ويرى الأستاذ "ميانت"(1) أن هذا المعدل(نمو السكان)يبدأ ضعيفًا في المجتمعات الفقيرة بسبب انتشار الأمراض والأوبئة وسوء التغذية التي تجعل معدل الوفيات مرتفعًا ، ولذا يتصور أن يكون في هذه المرحلة معدل نمو الدخل أكبر من معدل النمو الديموغرافي وهذا ما اهتمت به نظرية النمو المتوازن ، وذلك بإبقاء دائمًا معدل الدخل أكبر من معدل [illegible] ومنه رفع الدخل الحقيقي للفرد وتوسيع السوق الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال .

وأخيرًا يمكن القول: إن نظرية النمو المتوازن ليست واقعية بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية ، وذلك لجملة من العراقيل تعيشها هذه الدول. متمثلة في قلة رأس المال ونقص اليد العاملة الفنية التى يتطلبها الإنتاج مما أدى إلى ضعف التسيير ، كذلك العجز المسجل حتى في الهياكل الأساسية كل هذا يجعل تطبيق نظرية النمو المتوازن بالدول النامية ومنها الجزائر صعب المنال. فإن كان النمو المتوازن غير ملائم للدول النامية مثل الجزائر فهل البديل يكون في نظرية النمو غير المتوازن ؟ وهذا ما نحاول التعرف عليه في النقطة الموالية.

المبحث الثاني
نظرية النمو غير المتوازن

1-2- 1- عرض النظرية:

استوحى هير شمان نظريته في النمو غير المتوازن من النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن ،حيث يرى : إن نظرية النمو المتوازن لن تحقق نموًا في الدخل القومي ، وإنما يتحقق فعلاً وعملاً نتيجة عدم توازن للاقتصاد القومي الناتج عن وجود اختلالات غير متوازنة تصيب الاقتصاد القومي في الصميم(2).

يعتبر هير شمان من رواد هذه النظرية فيقول: إنه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة ، يجب عليها اتباع أسلوب تنمية غير متوازن ، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ، بل يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية ، وتكون هذه القطاعات بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية(3).

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي** مرجع سابق ص 236

(2) صالح الدين نامق ، **نظرية التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق** ، ص253.

(3) خضر عبد المجيد عقل ، **مرجع سابق** ، ص 209.

وحسب هيرشمان فإن التنمية الاقتصادية طويلة الأمد ، تتفاعل خلالها قوى اقتصادية تدفع الاقتصاد هنا وهناك ، تؤدي بدورها إلى نوع من الاختلالات، وهذا يجب على برامج التنمية الاقتصادية أن يخلق الحيوية في الاقتصاد ، دون القضاء على الذي ظهرت به اختلالات ، وبالتالي يحث هيرشمان على مداومة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى وفرات خارجية تستعملها صناعات أخرى ، وفي هذا المعنى يقول هير شمان شارحاً نظريته.

إن التتابع الذي يقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن هو الوضع المثالي لنموذج التنمية الاقتصادية ، ذلك أن التحرك في غمرة هذا التتابع بدفع اختلال سابق للتوازن يخلق بدوره وضعا جديدا من أوضاع اختلال التوازن وعدم التوازن الذي يتطلب تحركًا آخر، وهكذا يمضي الاقتصاد القومي في حركات متتابعة من التوازن وعدم التوازن تؤدي في النهاية إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام (1).

ولتوضيح نظرية هيرشمان نعطي المثال التالي:

نفترض أن بعض الدول النامية قررت زيادة نسبة إنتاج المنتجات القطنية ، وعملت على التوسع في بناء مصانع الغزل والنسيج ، هذا التوسع يخلق طلب على آلات الغزل والنسيج ، فينشأ اختلال في السوق حيث يزيد الطلب على العرض ، وهذا التوسع يعني استثمارات جديدة في المصانع التي تنتج آلات الغزل والنسيج ، وبالتالي زيادة مستوى دخل أفراد جدد ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على المنتجات ، فيحدث خلل في صناعة المنسوجات كنتيجة لزيادة الطلب على العرض ، فيسير الاتجاه إلى طلب المواد الخام بكميات أكبر ، وهذا في سلسلة متتالية تؤدي إلى اختلال وعدم توازن ، وتؤدي في النهاية إلى التنمية الاقتصادية.

وتتمثل استراتيجية النمو غير المتوازن في تشجيع القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تخلق قطاعات أخرى ، أو تساهم في توسيعها ، وهكذا فإن الإستثمارات تصبح مصنفة إلى فئتين: الاستثمارات الرئيسية التي توفر الإقتصاديات الخارجية ، والإستثمارات التي تستفيد فائدة صافية من الاقتصاديات الخارجية(2).

---

(1) صالح الدين نامق، **اقتصاديات التنمية ، مرجع سابق** ، ص ص344 ، 345.

(2) جمال الدين لعويسات ، **مرجع سابق** ، ص 8.

ولهذا ينبغي على الاقتصاد الذي يعتمد نموًا غير متوازن أن يركز استثماراته في القطاعات ذات التنمية السريعة.

وقد اعتمد هيرشمان في نظريته على الاقتصاد الذي حصل في أوروبا الغربية من خلال اعتمادها على المبادرات الفردية في توظيف رؤوس الأموال في المجالات الهامة التي عادت على أصحابها بالأرباح الكبيرة ، ولذلك يؤكد هيرشمان بأن النمو الاقتصادي قد حدث صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي في معارج النمو وتأتي إمدادات القطاعات القائدة إلى حض القطاعات الأخرى على الإنماء [1].

أي أن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي إلى تشجيع أو بالأحرى إلى حتمية الإستثمارات في القطاعات الأخرى التي لها خصائص مشتركة مع القطاعات القائدة ، وبالتالي حسب هيرشمان على أي اقتصاد أراد أن يدفع عجلة تنميته نحو الأمام يجب عليه البقاء على الضغوط وعدم التناسب بين القطاعات وبالتالي اختلال التوازن ، لأن هذا الأخير يحفز على التوازن المطلوب ، ومنه الوصول إلى النمط للتنمية حسب هيرشمان من خلال الإجراءات التي يقوم بها الاقتصاد القومي بعيدًا عن التوازن لأن كل خطوة من خطوات التنمية ، تكون بدورها قد نتجت عن عدم توازن سابق لها ، وهي بدورها تؤدي إلى اختلال في التوازن يحث على خطوة أخرى ، ويعطي هيرشمان المثال التالي لتوضيح ذلك.

نمو الصناعة (أ) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ب) وتخلق الظروف الملائمة لتطوير هذه الأخيرة ، غير أن نمو الصناعة (ب) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (جـ) وهكذا [2].

ومن هنا يتضح أن كل صناعة تستفيد من وفورات خارجية ناجمة عن صناعة سابقة لها ، ومنه تنتج هذه الوفورات الخارجية بصفة اساسية ما يسمى بتكامل الإنتاج.

---

(1) عبد الرحيم بوداقجي ، **مرجع سابق** ، ص 227.

(2) نفس المرجع والصفحة.

وفي هذا الإطار فإن اختيار الإستثمارات يتم على ثلاثة مستويات[1].

1 - يتم بين الإستثمارات للقاعدة الصناعية والإجتماعية والإستثمارات المنتجة مباشرة.

2 - يتم تفضيل الإستثمارات المنتَجة مباشرة ، وهذا لأن رأس المال الإجتماعي الكبير له [illegible]

3 - بوجود أعظم آثار جاذبة ستسمح لنا بالاختيار بين مختلف عناصر الاستثمارات المنتَجة.

يمكن حصر المعطيات الاقتصادية التي تنطلق منها تحليلات هذه النظرية في ثلاثة عناصر هي:

1 - وجود موارد طبيعية موزعة توزيعًا غير متكافئ بين المناطق: ويرى "سيتوفسكي" "SCITOVSKY"[2] أن ذلك يدفع البلد الذي يملك شروطًا أفضل ووفرة مورد طبيعي ما إلى تركيز إنتاجه حوله ، فيتخصص في هذا الإنتاج الذي يعتمد عليه في قيادة التنمية ، وهي سياسة نمو غير متوازنة حيث تعتمد على قطاعات دون غيرها.

2 - ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المتخلفة : حسب أصحاب نظرية النمو غير المتوازن ، أن رأس المال والخبرات الفنية هي عوائق نجدها في الدول النامية ،ومنه لا يستطيع تطبيق لها سياسة النمو المتوازن ، لأن هذه الأخيرة تتطلب حجمًا كبيرًا من الاستثمارات التي تتطلب بدورها رؤوس أموال ضخمة ، وهي غير موجودة بهذه الدول لعدم تراكم رأس المال بها لضعف الدخل الحقيقي للفرد وضعف الادخار.

---

(1) زغبيب شهرزاد ، **استراتيجية التصنيع في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص 17.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، **مرجع سابق** ، ص 237.

قلة اليد العاملة الفنية التي تؤدي إلى ضعف الخبرات الفنية في المجتمعات الفقيرة ، إذا وزعت على الاستثمارات تكون غير كافية ، وبالتالي تضعف نتائجها ، أي لم تحدث الآثار المنتظرة منها في النمو المتوازن.

إمكانياتها المادية والمالية وتركز استثماراتها في مشاريع محدودة ، وتعطي فيها للنمو الاقتصادي عند البداية دفعة قوية وهي سياسة نمو غير متوازنة.

3 - وجود قطاعات نشطة وأخرى خاملة في اقتصاديات الدول النامية: حيث يرى مؤيدو هذه النظرية ، يجب التركيز في عملية التنمية على القطاعات النشطة (القطاعات الأكثر حيوية) التي تكون فيها عملية التوسيع سريعة ، وتطوير هذه القطاعات يؤثر مباشرة على التنمية بصفة عامة ، ويخلف حوافز للقطاعات الأخرى من أجل النهوض ، وبالتالي تستفيد من وفورات القطاعات الأولى في نموها ، حتى تصبح هي كذلك قطاعات حيوية تنتج وفورات تستفيد منها قطاعات أخرى ، وهذه هي سياسة النمو غير المتوازن كما أشرنا إليها سابقاً.

فكل تقدم يحققه قطاع ما يحدث حوافز للإستثمار لصالح قطاعات أخرى ، وحسب "روستو": أن درجة حيوية هذه القطاعات ليست ثابتة في كل مراحل النمو ، وهي تختلف من مرحلة إلى أخرى مع تطور احتياجات النمو الاقتصادي (1).

مما سبق يمكن تصور القطاع القائد في مرحلة المجتمع التقليدي، وهو القطاع التجاري والزراعي، فالأول يفك العزلة عن المجتمع ، أما الثاني يوفر الاحتياجات الضرورية من متطلبات العيش وحتى للقطاع الأول ، ومع تطور هذا المجتمع تظهر المرحلة الثانية وهي مرحلة شروط الانطلاق الأولية كما يسميها (رستو) حيث يكون القطاع القائد هو الزراعة والصناعة الاستراتيجية ، لما يوفره من مواد غذائية للسكان ومواد أولية للصناعة أما المرحلة الثالثة يتمثل القطاع القائد في الصناعة الثقيلة التي لها قدرة كبيرة على التوسع ،

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، مرجع سابق ، ص 238.

وتطويرها يدفع عجلة التنمية للأمام ، وتظهر معها عدة قطاعات صناعية جديدة تكون هي القائد في عملية التنمية، وهذه هي المرحلة الرابعة التي يقوى فيها الإستثمار بتكنولوجيا عالية، وتتسع رقعة السوق الداخلية وتصدر فوائض الإنتاج للخارج، هذا

مما تقدم تتضح سياسة التنمية ضمن نظرية النمو غير المتوازن وهي:

الإهتمام بعدد معين من القطاعات ، وحتى داخل قطاع الصناعة نفسه توجه الجهود والنظر نحو صناعة معينة دون غيرها ، لما تتميز من تفوقات وكذلك الصناعات التي بفضل منتجاتها تشجع الاستثمار في قطاعات أخرى، أي مساعدة القطاعات الخامدة على النهوض ومساهمتها في التنمية.

وهنا يطرح السؤال التالي : ما هي هذه القطاعات أو الصناعات التي أعطيت لها هذه الأهمية والجهود دون غيرها في عملية التنمية؟

للإجابة عن السؤال نرجع لصاحب النظرية ثانية(هيرشمان)

نجد أنه فرق بين الصناعات التي تملك أثار دفع إلى الأمام، وتلك التي تملك أثار دفع إلى الخلف[1].

المقصود بآثار الدفع إلى الأمام: هو ما ينجم عن قيام صناعة ما من الحض (التحفيز) على الاستثمار في صناعة أخرى ، مع العلم أن هذه الأخيرة تستعمل منتجات الصناعة الأولى كمواد أولية لها.

مثلا: إقامة صناعة الحديد والصلب ينجم عنها الحض على قيام صناعة تستخدم منتجات الحديد والصلب لإنتاج المصنوعات الحديدية مثل صناعة السيارات.

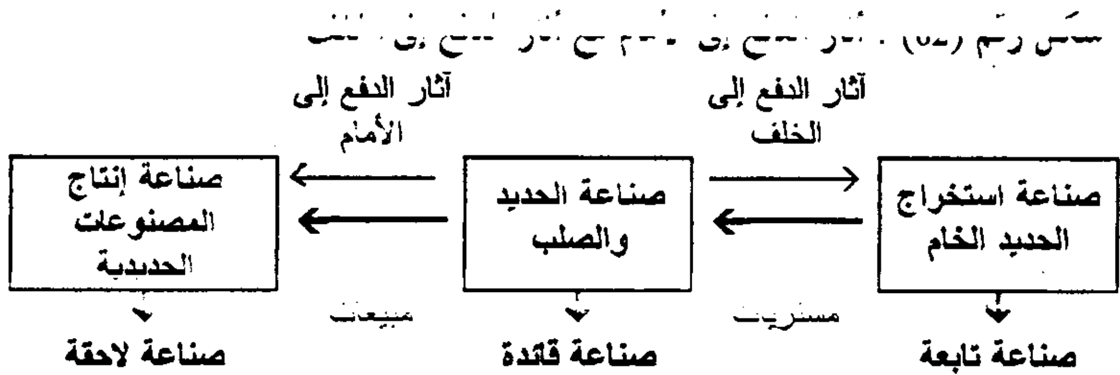
---

(1) عبد الرحيم بوداقجي، **مرجع سابق** ، ص 228.

أما آثار الدفع إلى الخلف: المقصود بها ما ينجم عن قيام صناعة ما من تحفيز (تهيئة الظروف لتطويرها) على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الأخيرة بموادها الأولية.

مثلا: قيام صناعة الحديد والصلب يحفز على قيام صناعة استخراج الحديد الخام ، ويمكن

شكل رقم (02) : آثار الدفع إلى الأمام مع آثار الدفع إلى الخلف



وبالتالي قرار الأولوية للإستثمار مرتبط باستثمار آخر ، أي ما ينجم عن كل منهما من أثار لاتخاذ قرارات الاستثمار في القطاعات الأخرى ، والصناعة أو القطاع التي احتوت على الأثرين (آثار الدفع إلى الأمام وأثار الدفع إلى الخلف)

تكون لها الأولوية في الاستثمار (الصناعة القائدة).

أخيرًا أن الصناعات أو القطاعات التي تحتل المرحلة الوسطى للإنتاج هي التي تركز عليها نظرية النمو غير المتوازن ، وتعطيها أهمية استراتيجية لها فى عملية التنمية الاقتصادية وفي مثالنا السابق (صناعة الحديد والصلب).

آثار الدفع هذه تبين العنصر الهام الذي اعتمد عليه (هيرشمان) في تحليل نظريته وهو: التمييز بين الإستثمار البنيوي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإستثمار في المجال الإنتاجي المباشر ، ويعد الاستثمار التشجيعي أحد الاستثمارات التي تحددها الاقتصاديات الخارجية والتي تنتجها بدورها استثمارات أخرى[1].

(1) جمال الدين لعويسات ، مرجع سابق ، ص 8.

هكذا يصبح النظر إلى الإستثمار من جانبين ، من جانب حجم الإستثمار وبنيته، وبنفس الأهمية إلى جانب هذين العنصرين نجد نظام ترتيب الإنجاز وهذه العناصر الثلاث تعد بمثابة الأساس للتنمية العامة.

وتشترط أن تكون منشآت اقتصادية كانت أم اجتماعية ولو بعد قليل.

بالإضافة إلى المبادئ العامة لنظرية النمو غير المتوازن ، نجد أنها تقدم انتقادات منهجية وتحليلية لنظرية النمو المتوازن يمكن ذكرها فيما يلي(1):

من الناحية المنهجية يلخصها(هيرشمان) في ثلاث:

1 - كون التداخل بين القطاعات الإنتاجية الذي تجعله نظرية النمو المتوازن هدفها من أجل رفع الدخل الحقيقي للفرد، وهذه فكرة خاطئة لأن القطاعات متداخلة فيما بينها من حيث التأثير على بعضها البعض فهي متوازنة لا داعى للبحث عن التوازن.

2 - أن التنمية هي الانطلاق من نقطة متوازنة للتخلف إلى نقطة جديدة للتنمية تكون متوازنة ، ويفصل بين المرحلتين فاصل زمني يحدث خلاله الإستثمار يتضمن أوضاعًا غير متوازنة.

3 - وأن الاستثمار التابع هو عنصر رئيسي في نظرية النمو المتوازن، ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ، فهو إذا مرتبطاً بالأرباح والتي هي مؤشر لنظرية النمو غير المتوازن.

رغم الاختلافات الموجودة بين النظريتين ، فهناك نقاط أساسية تجمعهما ومن أبرزها مبدأ الحرية الإقتصادية ، ومنه رأس المال الخاص هو الذي يقود النمو، سواء كان وطني أو أجنبي ، خصوصًا أن النظريتين تسلمان بخصوص هذا الأخير وتحث الدول النامية على الاستعانة به.

(1) انظر: محمد بلقاسم حسن بهلول ، **مرجع سابق** ، ص (238 - 240).

بعد عرض شكل ومضمون نظرية النمو غير المتوازن يمكن أن نستخلص مايلي:

* أنها تعتمد على مبدأ الاستثمار والعلاقة القائمة بين القطاعات.
* أنها نظرية رأسمالية تعتمد على التطور الاقتصادي للدول الغربية.
* تشجع القطاعات الرئيسية (الحيوية) للنهوض بالقطاعات الأخرى (الخامدة).

1 - 2 - 2 - نقد النظرية :

- أن نظرية النمو غير المتوازن مثلها مثل نظرية النمو المتوازن تتضمن عيوبًا منهجية وتحليلية، وخاصة في الواقع الاقتصادي للدول المتخلفة ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:
- التناقض الأول هو أن انتشار النمو من القطاعات الحيوية نحو القطاعات الأخرى (الخامدة) بافتراض بمجتمع مغلق من الناحية الاقتصادية وهذا يتناقض أصلاً مع طبيعة النظرية لكونها تعتمد على الحرية الاقتصادية ، كما أن البلدان المتخلفة بحاجة ماسة لرأس المال الأجنبي.
- أهملت الآثار السلبية المفروضة على الدول النامية (المتخلفة) من طرف البلدان المصنعة، وذلك بسيطرتها على السوق الدولية ، كما تستغل علاقاتها القوية مع الدول النامية (المتخلفة) وبالتالي تتوجه رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في القطاعات الحيوية (القوية) ذات الربح السريع والوفير وكذلك توفير المواد الأولية لصالحها ، مثل الاستثمار في قطاع المحروقات.
- اعتمادها على مبدأ الاستثمار الذي يشترط الخبرات الفنية وعرض رأس المال وهما [illegible]

وما تقوم عليه من شروط الحرية الاقتصادية ، ستجعل حتمًا الدول المتخلفة (النامية) في [illegible]

الأجنبية ، وما ينجم عنها من آثار سلبية على السلطة المحلية الاقتصادية وحتى السياسية وهذا ما هو سائد في أغلب الدول النامية.

- نظرية النمو غير المتوازن لا تصلح مشروعًا للانطلاق الفعلي في عملية التنمية بل تستخدم بعد إنشاء قدر أدنى من المرافق الأساسية والتشكيلة الأولى من الصناعات الحيوية.

- إهمالها لدور الدولة في عملية الإستثمار واعتمادها على المبادرات الفردية التي طبقت في الدول الغربية . حيث وجهت استثماراتها بشكل غير متوازن بهدف تعظيم الربح.
- لم تعطِ أهمية للدولة باعتبارها المنظم الأساسي للقطاعات الاقتصادية وتوزيعها على كل المناطق بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

نظرية أقطاب النمو والتنمية الإقليمية

1 - 3 - 1 - عرض النظرية

المؤسس الحقيقي لهذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيرو) (F.Perroux) وهو صاحب الفكرة التي ترى أن التنمية الصناعية لاتحدث في مكان ودفعة واحدة ، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[1].

وحسب بيرو يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام، يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط ، والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى، وبالتالي هذه النظرية تجمع بين نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المتكافئ ، وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها ، أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقاً لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة[2].

إلا أن "بودفيل" يعرف قطب النمو الاقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة فى منطقة حضرية ، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها[3].

---

(1) بشير محمد تيجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987 ، ص 47.

(2) جمال الدين لعويسات، **مرجع سابق** ، ص 9.

(3) بشير محمد تيجاني، **مرجع سابق** ، ص 47.

وبالتالي تظهر ظاهرة التمحور عن إقامة حركة دائمة بين المركز المتمثل في الصناعات الأساسية والمحيط المجاور (القطاعات الأخرى)التي تستفيد من وفرات هذه الصناعة المحركة ، ومن خلال بناء قطب النمو تتغير بنية السكان وكذلك البنى الأخرى الادارية والفكرية... الخ.

الأخرى وقد حاول "ساليز" (A.Sallez) ادراج هذه الأفكار في سياسة تطوير الجهات الفقيرة في البلدان المتخلفة ، ودعى إلى خلق أقطاب نمو في هذه الجهات ترتكز حول مؤسسة [illegible]

علاقات عرض وطلب للمنتجات ، أو تقوم بتقديم خدمات لفائدة هذه الصناعة الكبيرة تحت شكل من أشكال العمل التعاقدي.

ويحث بيرو في نماذج الأوساط الاقتصادية وتبين له ، أن أحسن هذه الأوساط الاقتصادية هو الوسط الذي يحتوي على عدة قوى اقتصادية لتكوين أو إنشاء قطب النمو، والوسط الاقتصادي يحتوي على مراكز أو أقطاب للنمو ذات قوى جاذبة وطاردة.

حيث نشير هنا إلى قطب النمو بأنه النظرية البيرو ية أما مراكز النمو فإنها تشير إلى مواقع وسطية.

ويمكن حصر المفاهيم الاقتصادية الأساسية لهذه النظرية فيما يلي[1]:

1 ـ الصناعات المحركة أو الصناعات الأم الأساسية : يحتوى مركز قطب النمو على صناعات أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة وبالتالي تصبح هذه الصناعات هي المحرك للوسط الاقتصادي ، ويعود انتشار هذه الصناعات الأم في نقاط معينة لتوفير الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات...الخ

---

(1) انظر: محمد بشير تيجاني، **مرجع سابق** ، ص (48 ـ 50).

حيث تمتاز هذه الصناعات الأم أنها صناعات جديدة وديناميكية لها موارد مرنة ومتزايدة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها، تكون للصناعات المتواجدة في الوسط بصفة عامة، تكون بمثابة المحرك الأساسي للتنمية في اقليمها ، وفي الجزائر يعتبر الصناعة الأساسية أو الأم مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية ...الخ.

أحياناً تكون هذه الصناعات في صالح اقتصاد خارجي عن مجال قطبها لإرتباطها بهذا الوسط الخارجي أكثر من القطب الذي توجد به ، وهذا فإن أحسن استراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة ، بحيث إذا حدث أي خلل في أي نوع يبقى القطب صحيحاً اقتصاديًا بفضل الصناعات الأخرى الناجحة ويكون الوقت كافيا لإيجاد العطب وتوجيه الصناعات التي تعاني من العراقيل.

2 ـ نتائج الاستقطاب: إن سرعة نمو الصناعات المحركة تؤدي إلى تجمع الوحدات الصناعية بصفة خاصة ،والمؤسسات الاقتصادية الاخرى بصفة عامة في قطب النمو، لوجود مزايا اقتصادية عديدة بهذا الاخير ،ومنه الإستقطاب الإقتصادي هذا سيؤدي إلى استقطاب جغرافي ، وبمجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع داخل قطب النمو فإنها تبدأ في التوسع السريع ، كما تبدأ في التأثير في الفروع الاقتصادية المجاورة ،ومستفيدة بدورها من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي المحيط بقطب النمو ، وهذه المزايا بصفة عامة هي :

وجود مزايا اقتصادية داخل المؤسسة مثل تخفيف كلفة الإنتاج بسبب الزيادة في الإنتاج ، كذلك مزايا اقتصادية خارج المؤسسة ولكنها داخل الشركة الصناعية مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب توسيع صناعة نفس الشركة، وجود مزايا اقتصادية خارج الصناعة ولكنها موجودة داخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة ، وجود خدمات اجتماعية وهذه المزايا الإقتصادية لا يقل عملها في تقوية قطب النمو بفضل جاذبيتها التي لا تقل جاذبية عن الصناعات المحركة.

وبعبارة أخرى: إن تخفيض تكاليف الإنتاج في الصناعات المحركة يعتبر بمثابة وفورات إنتاجية تستفيد منها الوحدات المجاورة للصناعة الأم والمرتبطة بها وهذا الإنخفاض كذلك يزيد من رفع الطلب على منتجات الصناعة المحركة الذي يولد في نفس الوقت حافزًا هذه الصناعة على زيادة الإنتاج الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الإنتاج في الوحدات المشتقة من الصناعة الأساسية ، وأخيرًا يكون القطب قد كثف عملية المبادلات بين الصناعة المحركة والصناعات المجاورة .

[illegible] بين الطرفين في [illegible] . حيث تعتبر الوفورات [illegible] مضاعف التي تظهر آثاره من خلال جدول المبادلات بين الصناعة الأم والصناعات المجاورة لها والمعروف بجدول المدخلات والمخرجات حيث استعمل لحساب قدرات القطب في عملية التنمية الاقتصادية من طرف انصار النظرية البيروية. حيث نجد الإقتصادي البلجيكي (J.Pac Lynck) في حساب آثار التضاعف في الناتج الاقليمي وآثار الاستقطاب للدلالة يكون الاثنين معًا ، أثار الجذب الناتجة عن الوحدة المحركة حيث يفترض (X) هو حجم الإنتاج و(M) آثار التضاعف ، (P) أثار الاستقطاب الناتجة فيالفترة (t) والفترة (t-1) فتكون العلاقة كما يلي[1]:

$$X_t - X_{t-1} = M(t, t-1) + P(t, t-1) \longrightarrow ①$$

ولقياس حجم الإنتاج في الفترة t يستعمل جدول المدخلات والمخرجات من خلال العلاقة التالية:

$$X_t - A_t X_t + Y_t = (I - A_t) - 1 Y_t \longrightarrow ②$$

حيث : A : تمثل مصفوفة الاستهلاكات الوسيطية

Y : تمثل شعاع الطلب النهائي

---

(1) M.EL Hocine BENISSAD , Economie de développement de l'Algerie (1962 - 1978) , O.P.U , 2éme édition , Alger , 1979 , p 132.

إذا حذفنا من المصفوفة A الصناعات الجديدة المقامة خلال الفترتين t - 1 , t وهذا يستدعي تخفيض شعاع الطلب النهائي Y_t بمقدار الطلب الآتي من طرف هذه الصناعة الجديدة . فنحصل على شعاع طلب جديد نهائي Y_t هذا لو لم يعمد على إقامة الوحدة المحركة نحصل على العلاقة التالية:

$$X^*_t = (1 - A^*_t)^{-1} Y^*_t \dashrightarrow ③$$

والفرق $(X_t - X^*_t)$ يقيس لنا أثر التضاعف الذي ينشأ عن الوحدة المحركة وهذا الأثر (M) يمكن أن يكتب كما يلي:

$$M(t , t\text{-}1) = X_t - X^*_t \longrightarrow ④$$

أما أثر الاستقطاب يمكن أن نحصل عليه بمقارنة الإنتاج في الفترة (t - 1) محسوبا بأسعار الفترة (t) مع حجم الإنتاج (X_t) حيث نلاحظ:

$X_{t-1} < X_t$ والفرق $(X_t - X_{t-1})$ يعطينا أثر الاستقطاب $\dashrightarrow$ ⑤

إذن :

$$P(t , t\text{-}1) = X^*t - Xt\text{-}1$$

وأخيرًا من خلال جدول المدخلات والمخرجات (المبادلات بين الصناعة والصناعات المجاورة) ، يمكن معرفة نوع ومصدر المدخلات من مواد أولية ومعرفة المخرجات في منتَجات وبالتالي معرفة اتجاه المخرجات من منتَجات ، ومنه مدى علاقة الصناعة بالصناعات الأخرى ، أي مكانة هذه الصناعة مع الصناعات الأخرى.

وبالتالي يمكن ترتيبها وأخيرًا تسهل معرفة فيماإذا كانت هذه الصناعة صناعة محركة أم صناعة ثانوية.

3 - انتشار تأثيرات قطب النمو: الغرض من قطب النمو أنه يؤثر في الأوساط المجاورة بفضل الصناعة المحركة التي تعتبر الشيء الأساسي في الأقليم ، حيث يعتبر هذا الجانب من نظرية قطب النمو من أعقد جوانبها ولا يزال الجدال قائم حول تأثيرات القطب وقياس مدى انتشارها في الوسط[1].

---

(1) بشير محمد تيجاني ، مرجع سابق ، ص 55.

بعد العرض الوجيز لنظرية قطب النمو ، نصل إلى أن هذه النظريــة مرتبطـة بـالنمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية . زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية وميزتها الاقتصادية.

هذه النظرية تعمل على تنمية بعض الجهات المتخلفــة اقتصاديًا ولكنهـا في الوقـت نفسه تترك جهات أخرى خارج عملية التنمية وهـذا يشـجع ويزيـد مـن ظـاهرة التفـاوت الجهوي (الفوارق الجهوية).

وتستعمل في مجال التخطيط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعات المحركة والمزايـا الإقتصادية الموجودة في التجمعات العمرانية.

وقد طبقت هذه النظريــة في مجموعـة مـن البلـدان كوسيلة في التخطيـط ، إلاّ أن استعمال هذه النظرية بشكل كبير أدى إلى عـدم وضـوح الأهـداف الـتي تسـع لتحقيقهـا. ولهذا السـبب يرشـد "هرمنسـن"[1] إلى ترتيـب أنـواع اسـتعمال اسـتراتيجية قطـب النمو ووظائفها ، ومن بين ما توصل اليه "هيرمنسن" الترتيب التالي:

الجانب النظري: وهو لابد من الفرز بين وظائف هذه السياسة التنموية وهـذا يتقـرر بعـد معرفة نوع المشاكل التي يعيشها الإقليم، فمثلاً إقامة قطب النمو يمكن أن يكون في منطقـة خالية من الصناعات أو جهة تعاني من عدة مشاكل ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعيـة أو التخفيف من حدة المشاكل الناتجة عن صناعات ومنشآت اقتصادية سابقة في جهة مـا. ولهذا فإن القطب ينهج نوعين من السياسة هما التنمية والتخفيف.

مستويات قطب النمو: كذلك يجب أن نفرق بين مختلف مستويات قطب النمو ابتداء من المستوى الأول إلى المستوى الثالث ، لأنه من الممكن أن يختلف المستوى الأول من القطب عن المستوى الثالث حسب اختلاف وظائف ودرجة مشاكله.

---

(1) بشير محمد تيجاني ، **مرجع سابق** ، ، ص ص 57 ، 58.

الاستراتيجية : أي نميز بين القطب النشيط والمبتدئ وبين القطب الهادئ أو المدعم ، حيث يهدف الثاني إلى تدعيم الأول (القطب الموجود) بإضافة صناعة جديدة.

نوع قطب النمو : أما التمييز الأخير والمهم هو التفريق بين سياسة قطب النمو وسياسة مركز النمو، فقطب النمو يعمل على إقامة صناعة محركة بهدف تقوية اقتصاد جهة معينة، [illegible] العامة والهياكل الأساسية التي تؤدي إلى عمران مختلف ، وبفضل المزايا الإقتصادية الموجودة بها تجذب مختلف الصناعات.

1 ـ 3 ـ 2 ـ نقد النظرية :

رغم أهمية نظرية قطب النمو وتعدد استعمالها في كثير من الدول، إلاّ أنها تحتوي على عدة عيوب والمتمثلة حسب اعتقادنا فيما يلي:

صبت اهتمامها على اقتصاديات البلدان الصناعية وليس على اقتصاديات البلدان النامية، لأن تصنيف "بيرو" للصناعات إلى صناعات جديدة كلها مثل صناعة الطاقة الذرية، وإلى صناعة حديثة مثل الصناعة الميكانيكية ، وإلى صناعة تقليدية مثل صناعة النسيج.

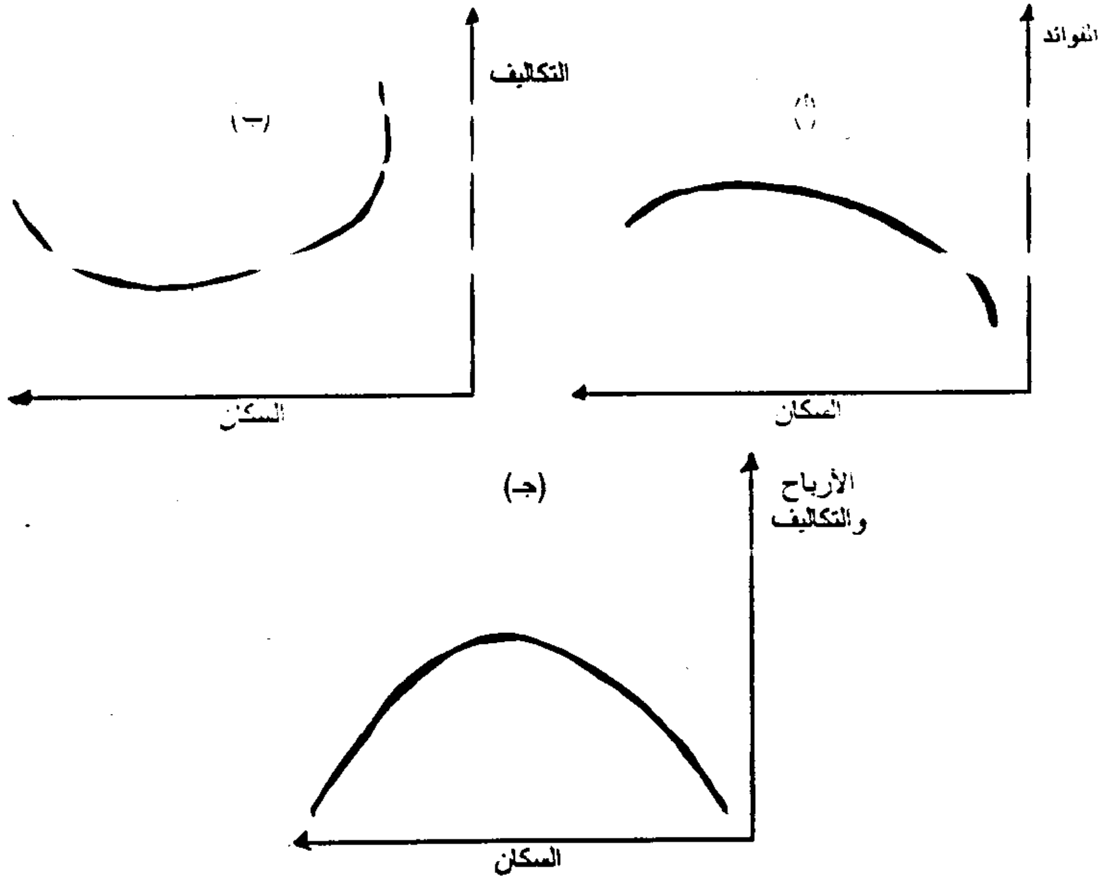
هو تصنيف لهيكل صناعي لبلد متقدم ويعكس المراحل التاريخية لتطوره والصناعة الأولى والثانية تعتبر قائدة للنمو لأنها صناعات كبيرة ولها آثار على الإنتاج بكميات أكبر.

حسب هذه النظرية أن التجمعات العمرانية تدعم الصناعات المحركة وتقوى قطب النمو، ولكن ارتفاع تكاليف الاحتياجات الاجتماعية، من ايجار ، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى المطالبة بارتفاع الأجور الصناعية ، وهذا يجعل الصناعة هي الأخرى ترفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها، وهذا قد يؤدي إلى توقف نمو الصناعات المحركة.

بالاضافة إلى السياسات الأخرى ذات الطابع الاجتماعى الذي يطلق عليها بالتكاليف الاجتماعية مثل تلوث البيئة واحتلال الصناعة لأماكن فلاحية وعمرانية غير مناسبة للصناعة ... الخ كل هذا يجعل السكان يعارضون أي توسع لهذه الصناعة الأمر الذي يؤدي إلى تقلصها والقضاء عليها تمامًا ، وفي هذا المجال حاول بعض الخبراء أن يقارنوا بين التغيرات التي تحدث في المزايا الاقتصادية وحجم السكان في المدينة، وهل هناك علاقة بين الاثنين وبالتالي ما هو حجم المدينة الذي يمكن الاستفادة منه اقتصاديا؟

ولقد حاول هؤلاء الخبراء قياس العلاقة بين هذه المزايا وعدد السكان في المدينة الواحدة وتوصلوا إلى النتيجة الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (03): العلاقة بين المزايا الايجابية للصناعة وعدد السكان في المراكز العمرانية



المصدر: بشير محمد تيجاني ، مرجع سابق

من الشكل 3 (أ): نلاحظ أن تزايد المزايا الايجابية بتزايد السكان في المراكز العمرانية وتقل هذه المزايا بنقص السكان، وبالتالي فإن المراكز ذات الأحجام السكانية المحدودة تكون ذات فائدة ايجابية محدودة .

أما الشكل 3 (ب) : يوضح أن التكاليف العمرانية تكون مرتفعة جداً في مراكز قليلة السكان (لأن التكاليف التي تنفق على عدد قليل من السكان مثل إيصال الكهرباء وقنوات صرف المياه ...الخ نفسها التي تنفق على الأحجام السكانية المرتفعة) وتتناقص بتزايد عدد السكان إلى حد معين ثم تعود للارتفاع مرة ثانية بسبب ارتفاع التكاليف الاجتماعية.

أما الشكل 3 (جـ): يوضح الأرباح التي يجنيها السكان والصناعة في مدينة ذات حجم سكاني معين.

وأخيرًا إن نظرية قطب النمو اهتمت بالجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي، ولما له من أهمية في تحقيق التنمية الشاملة ، كذلك اتخاذها جدول المدخلات والمخرجات كأداة هامة لتوضيح العلاقة الفنية ، فإنه يخفى أثر العقود والسيطرة التي تمارسها القرارات الاقتصادية المطروحة من طرف المؤسسات ، كذلك نظرية قطب النمو اهملت نقطة أساسية ، إذ يجب على الوحدة أن لا تنتمي لأي نوع كان ، أي سيرورة التداخل الثنائي لتتطلب ألا تكون تفرعية ، وإلا فإن مفهوم القطب يصبح مجرد بناية في الخلاء ، لذا كان أنصار "بيرو" يلحون على مفهوم التكامل باعتباره ضرورة مرتبطة بالتنمية.

حسب ما كتب في هذا فإن الشأن أن الهيكل الاقتصادي سيبقى ضعيفًا إذا لم يحدث التكامل الفني بالتعبير المصفوفي وفي هذه الحالة فإن الظواهر المتعلقة بالتضاعف المصفوفي لايمكن أن تحدث ، وهذا ما اطلق عليه " بيرو" التخلع وتمتاز به الدول النامية ، ونتيجة لذلك يرى أحد أنصار مدرسة "بيرو" ليس كل أقطاب النمو أقطاب تكامل ، في حين أنه كل أقطاب تكامل هي عبارة عن أقطاب نمو[1].

ومنه فإن أقطاب النمو التي ليست أقطاب تكامل فهي أقطاب تفكك وهذا يؤدي إلى نمو التخلف ، وعدم نجاح سياسة قطب النمو في تحقيق النمو الاقتصادي والتكامل بين فروعه.

وفي الأخير وبصفة عامة أن نظرية قطب النمو لا تخدم اقتصاديات الدول النامية ، بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة وبالأخص الصناعية منها.

---

(1) زغيب شهرزاد ، **مرجع سابق** ، ص 25.

المبحث الرابع
نظرية الصناعات المصنعة

1 - 4 - 1 - عرض النظرية:

استنبط "دبرنيس (De Bernnis) هذه النظرية من الأفكار التي جاء بها [illegible] الصناعات التي يمكن استخدام منتجاتها في زيادة دفع مستوى إنتاجية الفرد، ولتحديد [illegible] من ديناميكية وتعجيل في عملية التصنيع[1].

حسب (دبرنيس)تبدو عملية التصنيع بمثابة تحويل المجتمع برمته عن طريق نظام منسوج الصناعات ، ولا يتمثل الامر في مجرد انشاء صناعات بل خلق تكامل بين مختلف لأنشطة الصناعية فتجد كل صناعة في نفس الوقت ممونين في الصناعات الأخرى وهذا يقترح (Bernnis De) اختيار الصناعات المصنعة ويعني بهذه الصناعات التي تسمح بإقامة تصنيع حقيقي[2].

وقد اعتمد (De Bernnis) على الدراسات التي قامت بها الدول المتقدمة فيما يخص الصناعات الأساسية ، والتي تعتبر هي المحركة للقطاعات الأخرى ، ولاسيما الصناعة منها التي أدت إلى تصنيع هذه الدول ، بواسطة جذبها للصناعات التي تمدها بمستلزمات الإنتاج أي بالمواد الضرورية لعملية الإنتاج ، ودفعها للصناعات التي تستخدم منتَجات الصناعة الأولى كمواد أولية ، ومن هنا يتضح بأن هناك صناعات محركة سريعة التوسع التي تؤدي إلى دفع عملية التصنيع ، وهذه تدفع إلى انشاء صناعات جديدة مرتبطة بها ، والتي تنشأ من حيث مدى تأثيرها وجذبها للصناعات الأخرى[3].

---

(1) ربعي المانع ، **دور التجارة في النشاط الاقتصادي الوطني** ، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1995/ 96 ، ص 70

(2) جمال الدين لعويسات ، **مرجع سابق**، ص 10.

(3) زغبيب شهرزاد ، **مرجع سابق** ، ص28.

إذن أثر التصنيع لصناعة أو مجموعة من الصناعات هو حالة خاصة ، طابع لمجموعة من آثار الجذب ، والآثار التي تولدها دائما صناعة أساسية ويعرف " دبرنيس " التصنيع بأنه مجموعة عمليات تمس أغلب الاقتصاد إذ لم تكن مجرد خلق مبسط للصناعات ، ويعتبر السبيل الوحيد القادر على التخفيض من حدة التبعية، وتكامل الهياكل الاقتصادية الاجتماعية في نفس الوقت للبلدان المتخلفة ، ويعرفه على أنه اعادة الهيكلة الاقتصادية [illegible] .

وحسب (De Bernis) [illegible]

الجواب الفعال لمعالجة تفكيك وانفتاح اقتصاد موروث عن الاستعمار .

ويعرف هذه البنية المتماسكة بوجود ارتباط بين القطاعات مع بعضها البعض عن طريق مخرجاتها ومدخلاتها ، مما يضمن وجود قطع سلع ، التجهيز والسلع الوسيطية الموجهة لإستهلاك منتوج داخلي[2].

ولهذا على الصناعة المصنعة أن تستعمل عملية التكامل الاقتصادي وتسمح بإنشاء تنمية مستقلة، وتدخل الزراعة ضمن هذه الظاهرة التصنيعية إذ أن الزراعة لا تستلزم فائضًا قابلا للتسويق ، فحسب بل تصبح بدورها سوق للصناعة.

أما الدول النامية في مجال الصناعات المصنعة حسب "دبرنيس" أن العامل الأساسي في عملية التصنيع للدول النامية هو تكوين رأسمال يكون قادرًا على تغذية الصناعة والمنتجات الصناعية الاساسية ، ولذلك يجب البدء بالصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج ، وليس بالصناعات التي تنتج المواد الاستهلاكية[3].

يتضح مما سبق أن الصناعات المصنعة تتميز بخصائص ، متمثلة حسب اعتقادنا فيما يلي:

---

(1) Hamel Ben Aouda , Op.cit , p 122.
(2) Mark Acrement , Independance politique et libération économique (1962 - 1985) , O.P.U , Alger , p 49.

(3) **مجلة بحوث** ، العدد 01 ، جامعة الجزائر ، 93/92 ، ص 16.

- إنها تنتمي إلى قطاع إنتاج مواد التجهيز والمواد الوسيطية مما يسمح للنمو الاقتصادي بأن يتمتع باستقلال على المدى البعيد ، أي إنتاج موجه نحو وسائل الإنتاج بدلاً من السلع الاستهلاكية.
- ذات تصنيع مكثف وسريع.
- تتطلب غالبًا أحجامًا كبيرة من المواد الأولية ، واليد العاملة الفنية ورأس مال كبير لتمويل عملية التصنيع هذه.
- في الاقتصاد المخطط تلعب هيئة التخطيط دور السوق ، حيث تخلق التوازن بين العرض والطلب للمنتَجات الجديدة.

كما للصناعة المصنعة امكانيات الإنتاج بمستويات كبيرة وبأسعار رخيصة يمكن لها أن تكون فائضًا قابل لتمويل اعادة الإنتاج على نطاق واسع.

إن إقامة صناعة مصنعة في أقطاب معينة بغرض القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة بصفة عامة ، وهذه الصناعات المصنعة يكون لها ارتباط مباشر مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، كتوفير الأسمدة الكيميائية للزراعة، وكذلك توفير الآلات الزراعية.

يؤكد "دبرنيس" على إقامة الصناعة الثقيلة من أجل استغلال الثروات المنجمية المتاحة ، وصناعة الحديد والصلب والصناعات البيتروكيماوية تعتبر من الصناعات المنصوص عليها ، وهذه الصناعات المصنعة تؤدي إلى ظهور سلسلة من الصناعات [illegible] الصناعات(1).

[illegible]
بركب البلدان التي بدأت تصنيعها أكثر من قرن إلاّ في حالة ما إذا قررت احتياز عدة مراحل والبدء منذ الآن بعمليات إنتاج أكثر تطورا(2).

---

(1) بشير محمد التجاني ، مرجع سابق ، ص 56.

(2) D . debernnis , **Industrie industrialisantes et contenu d'un politique d'intégration régionale , économie appliquée** , 1966 - p 426.

حيث أن هذه العمليات الأكثر تطورًا هي متمثلة في الصناعات المصنعة للنصف الثاني من القرن العشرين ، والتي يعتبرها " دبرنيس" تلك الصناعات التي تقوم بمهمتها الأساسية في الوقت المناسب والمحيط المحدد على ملء مصفوفة المبادلات الصناعية[1].

كما أن الصناعة المصنعة لها القدرة على وضع مجموعة من الآلات والمعدات الجديدة تحت تصرف الاقتصاد الوطني لزيادة إنتاجية العمل بالاضافة إلى المجال الديناميكي الذي يحدث في خلق صناعات ثانوية في القطاعات الأخرى.

يرجع مفهوم الصناعة المصنعة إلى مفهوم آثار الجذب الناتجة عن نظرية أقطاب النمو" لفرنسوا بيرو" الذي فرق بين التصنيع والصناعة، حيث عرف التصنيع بأنه بنية أو هيكلة فرع اقتصادي أو اجتماعي من خلال استخدام الآلات ، بهدف تحقيق نمو متراكم وبسعر منخفض لمجهودات الصناعة وزيادة كفاءة مجموعة من الأشخاص على تحقيق الأهداف النافعة [2].

ومن هذا استفاد "دبرنيس " من مفهوم الجذب الذي تمارسه كل صناعة على الصناعات الأخرى ، وعليه اقترح في اعطاء الأولوية والأفضلية للصناعات ذات الجذب الأعظم ، وذلك لأنها ستخلق ديناميكية كبيرة وتعجل بعملية التصنيع.

مثلا: إنتاج الفولاذ سيؤدي في الأمد البعيد إلى قيام قطاع الآلات مما يمنح للبلد استقلالية في ميدان التجهيز إزاء البلدان الاجنبية[3].

[illegible]

الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي التي تؤدي إلى رفع نمو الدخل الصناعي ، ومنه رفع

---

(1) Hamel Ben Aouda , Op.cit , p 129.

(2) غراب رزيقة ، أثر التكامل الصناعي الزراعي على التنمية الزراعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة 1988/ 1989 ، ص 100.

(3) عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، معهد الانماء العربي بيروت ، ص 95 .

الدخل الوطني . ولا تتوقف آثار التصنيع عند هذا الحـد ، لأنـه يتمتـع بآثـار جـذب قويـة يمارسها معيقية لقطاعات الإقتصاديـة الأخـرى نتيجـة الإرتبـاط المتبـادل فيمـا بينهـا ، لأن الإستثمارات في الصناعات الأم تخلق فرص للإستثمارات في الصناعات الأخرى لما تنتجه من وفورات تستفيد منها هذه الأخيرة.

كما يعالج" دبرنيس" موضوع الاستثمار ليس مـن حيـث الحجـم وإنمـا مـن حيـث توجيهه إلى أي قطاع ، لذا فهـو يركـز علـى توجيـه الاستثمارات إلى القطـاع الصنـاعي ويعرف بأن [illegible] سواء كانت هذه الصناعة تحتاج إلى مواد تستدعي إقامة صناعة جديدة لانتاجها أو كانت منتجات سلع استهلاكية وسيطية ومدخل لصناعات أخرى(1).

ومن هنا يتضح أن مفهوم آثار الجذب مهم جداً لأنه من جهة يكون العنصر الـذي يحدد ويعرف الصناعة المصنعة ، ومن جهة ثانية يسمح بتقارب حديد للظواهر الاقتصادية.

إن الصناعة المصنعة لا تُظهر نفسها إلاّ إذا استخدمت السلع الوسيطية التي أنتجتها من قبل وحدات إنتاجية أخرى، وهذا لأن قدرتها تبعث من خلال سلسـلة التوظيفـات في مختلف الوحدات التي تعمل لتحويل منتَجاتها إلى منتَجات مخصصة للإستهلاك.

وفي هـذا الاطـار أكـد دبرنيـس علـى أن الأهميـة الرئيسـية للصناعـة هـي الإنتـاج للإستهلاك الداخلي(2).

وحسـب " دبرنيـس" دائمًا أن الصناعـة المصنعـة تتشـكل مـن صناعـة الحديـد والصلـب والصناعـة الميكانيكيـة والكيميائيـة والاسـتخراجية والالكترونيـة والطاقـة ، وتتميـز هـــذه الصناعات بالخصائص التالية:

---

(1) Hamel Ben Aouda , Op.cit , p 124.

(2) زغبيب شهرزاد ، مرجع سابق ، ص 29.

- ذات أحجام كبيرة في قاعدتها الإنتاجية لا تناسب الأسواق الصغيرة ، وفي هذا المضمار يقول " دبرنيس"[1] هذه الصناعة بالضرورة كبيرة الحجم ، وذلك لأن كلفة التوظيف على أساس وحدة القدرة إنتاجية وكلفة التشغيل على أساس الوحدة الإنتاجية هي بصورة إجمالية متناسبة عكسيًا مع قدرات وأحجام الإنتاج ، وذلك على الأقل حتى الوصول إلى أحجام مرتفعة للأسواق الوطنية .
- تتميز بكثافة رأس مال عالية ، أي أن الإنتاج يتطلب قدراً كبيراً من الأموال لإنتاج وحدة واحدة ، كما تتطلب وقت طويلا في إنجاز المقاولات (المصانع).
- تأتي في قطع السلع الإنتاجية ، حيث تقوم بإنتاج وسائل الإنتاج بما فيها السلع التجهيزية والوسيطية التي تدخل في استخدامات الفروع الإنتاجية الأخرى.

لأنها القطاع الوحيد القادر على اعادة هيكلة التقنيات وجعل البلدان السائرة في طريق التصنيع تتحكم وحدها في وتيرة إنتاجها ، بمعنى تحقيق الاستقلال الاقتصادي مع تطور الظروف العالمية للوضعية المتأزمة للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، أدت بـ "دبرنيس" إلى حث هذه البلدان أن توزيع الإستثمار يخصص لإنتاج السلع الإستهلاكية ، لأنها تتطلب رأس مال كثيف ومنه يتضح أن "دبرنيس" لا ينفي وجود بعض صناعات السلع الاستهلاكية التي يمكن لها أن تكون صناعة مصنعة إلاّ أنها قليلة الأهمية ، وبالتالي فهو يرى توجيه الاستثمارات إلى قطاع الصناعة المصنعة التي تؤدي بدورها إلى توليد صناعات أخرى أقل حجمًا من سابقتها، وهدفها هو تحقيق التكامل الإقتصادي وتلبية الحاجيات الوطنية من السلع الإستهلاكية ، في قطاع الصناعة أو قطاعات أخرى كالزراعة مثلا، ومنه توجيه حصة كبيرة من الاستثمار لقطاع الصناعة المصنعة هو بمثابة اتخاذ قرار لزيادة الاستثمار في بقية الصناعات الأخرى.

مما سبق يتضح أن هذه الصناعة المصنعة لا تقوم إلاّ بتوفير مجموعة من الشروط أو كما يسميها "دبرنيس" بالفرضيات[2] يمكن إيضاحها فيما يلي:

---

(1) زغبيب شهرزاد ، **مرجع سابق** ، ص 30.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ، ص 48.

- ضرورة وجود جهاز تخطيط محكم ، بمعنى أن الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تستوجب الإعتماد على آلية التخطيط ، بحيث تعمل هذه الأخيرة على توزيع الاستثمارات بين قطاع إنتاج السلع التجهيزية وإنتاج السلع الوسيطية ، وهذا حتى تزود قطاع إنتاج السلع الإستهلاكية ولقطاع الزراعي ، بهدف ضمان زيادة إنتاجية العمل في هذين القطاعين.

- ضرورة توفر التمويل المالي: كما سبق وأن ذكرنا بأن هذه الصناعة تتطلب كثافة [illegible] الأولي من المواد الأولية حتى يستطيع بناء هذه الصناعات.

- سياسة صارمة لأسعار الدخول أي التوفيق بين السياسة المتعلقة بالدخول يعني انتهاج سياسة سليمة بين توزيع الدخول وسياسة الاستثمار تمكن المجتمع من تحقيق التراكم ، الشيء الذي يسمح بنمو متزايد للسوق الداخلية المرتبط بديناميكية التنمية الصناعية.

- السوق الواسعة لأنه من المعروف أن الصناعة المصنعة تتطلب كثافة رأسمالية عالية ، ولهذا لا يمكن أن تزدهر وتتوسع إلاّ في البلدان التي تمتاز بالقدرة الاستيعابية الواسعة، وهي البلدان المندمجة مع الاتحادات الاقليمية لهذه الصناعة.

فمثلا : إذا قامت دولة صغيرة بإنشاء هذه الصناعة ، تجد نفسها مجبرة على الاندماج في السوق العالمية ، علمًا أن هذه الأخيرة تسيطر عليها الشركات الكبرى ومنه تصبح الدول الصغيرة تابعة لهذه الشركات الكبرى.

- إحداث تنظيم فعال لإنتشار الآثار التصنيعية للوحدات الضخمة ولهذا فمن الضروري قبل انشائها يجب تهيئة الوسط المناسب لها وذلك عن طريق الخطة السليمة ، حيث لايمكن القبول بانتشار هذه الآثار تلقائيا.

فمثلا: عند إقامة صناعة الحديد والصلب حتمًا تقام معهما صناعة ميكانيكية والقيام بالإصلاح الزراعي ، حيث يتم تصريف المنتَجات الصناعية ، مما يؤدي إلى مكننة القطاع الزراعي وهذا يؤدي إلى تكامل صناعي ، زراعي.

كما أن هذا النموذج من الصناعة (المصنعة) يتطلب اصلاح زراعـي ، عـن طريق إقامة مزارع متوسطة الأحجام تسمح باستخدام المعدات والآلات ، لغرض الإستغلال الأمثل والأنسب للأراضي الزراعية بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية التي تؤدي إلى تطوير البنية الإقتصادية للوسط الزراعي . الذي يجب تحقيقه مسبقًا من أجل أن تكون هناك آثار مرجوة للصناعة المصنعة.

- ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني بهدف متابعة تنفيذ مخصصات و [illegible] الخفيفة ذات الربح الكبير والسريع ، غير أن الإستثمار في الصناعات المصنعة يتطلب التخلي عن هذا المعيار(الربح السريع).

1 - 4 - 2 - نقد النظرية:

مما تقدم نصل إلى أن أفكار هذه النظرية تتماشى تمامًا مع أسلوب التصنيع الذي طبق في الاتحاد السوفياتي وهو التصنيع الثقيل، وحسب السياسة الاقتصادية لهذا البلد في الخطط الخماسية تتجه نحو إقامة الصناعة الأساسية أو القائدة، وبفضل هذه السياسة استطاع أن يصبح من الدول الأكثر تصنيعًا ومجهزة بأحدث التجهيزات الصناعية، وذلك في فترة وجيزة ومع ذلك اقتصاده حاليًا في حالة يرثى لها.

نظرية الصناعات المصنعة شأنها شأن النظريات السابقة، رغم بعض نقاطها الايجابية، فإنها لا تخلو من العيوب المتمثلة حسب اعتقادنا فيما يلي:

- أنها لا تبين الكيفية التي بفضلها يمكن رفع إنتاجية العمل والقضاء على البطالة، حيث إذا كان ارتفاع إنتاجية العمل يعتمد على التكنولوجيا العالية فإن الدول النامية لاتملك هذه التكنولوجيا ، الأمر الذي يؤدي إلى استيرادها من الخارج (من الدول المتقدمة) ومنه تصبح هذه الدول (النامية) أمام مشكلتين هما:
- أن هذه التكنولوجيا تقف عائقًا في القضاء على البطالة وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول النامية.

• استيراد هذه الآلات والمعدات يجعل هذه الدول في تبعية مطلقة للدول المتقدمة وخاصة عند استيراد التكنولوجيا المتطورة جداً، ولهذا لابد من تهيئة الوسط المناسب لهذه التكنولوجيا ، وإلاّ أصبحت عبئاً ثقيلاً على الدول النامية.

هذه النظرية لا تعطي أهمية للناحية الاجتماعية بالرغم من أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفي هذا الاطار يقول "حيد تمار" : لايمكن أن نتكلم على التصنيع إلا في إطار ظهور العمليتين التاريخيتين:

الأول ذات الطبيعة الاقتصادية ، والثانية ذات الطبيعية الاجتماعية ، إلاّ أن الذي تم تحليله بشكل مركزي في نظرية الصناعات المصنعة هي العملية ذات الطبيعة الاقتصادية كعملية مسيطرة.[1]

وبصفة عامة أن نظرية الصناعات المصنعة لقد تم تطبيقها في كثير من الدول . إلاّ أن هذه الإستراتيجية لم تعط النتائج المنتظرة منها في هذه الدول ، بسبب اعتمادها على رأس المال الأجنبي ، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة اختلالات كنتائج لهذه السياسة الصناعية ، وهذا ما حدث في الجزائر لإنتهاجها سياسة التصنيع الثقيل خلال السبعينات ، حيث إن هذه السياسة الصناعية ساهمت في بروز اختلالات متعددة الجوانب ، وأخيرا وبصفة عامة يمكن أن نعطي الخلاصة التالية وبشكل مختصر.

---

(1) Hamid Temar , Structure et modele de developpement de l'Algerie , (S.N.E.D) Alger 1974, p 124.

خلاصة الفصل

عرف الفكر الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية، نشاطاً ملحوظاً وكنتيجة لذلك فقد تم تقديم عدد من النماذج الاقتصادية ، وقد حظيت الدول النامية ببعضها لغرض التعجيل بعملية التنمية بها، وبالتالي الخروج من قوقعة التخلف.

اعتمدت معظم الدول النامية نماذج تنموية مختلفة طبقًا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن العديد من هذه الدول التي استعملت هذه النماذج شهدت معدلات عالية نسبيا من النمو الاقتصادي ، إلا أنها عجزت عن اللحاق بالدول المتقدمة ، غير أن بعضها لازالت تعاني من التخلف.

من خلال دراستنا للنماذج التنموية (النظريات) السابقة ، قد توصلنا وبصفة عامة إلى أن جل هذه النظريات لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة ، والسبب هو أن هذه النظريات مستوحاة أصلاً من واقع الدول المتقدمة.

فنظرية النمو المتوازن لاتصلح لجميع الدول النامية ، بسبب التناقض الذي تحمله في طياتها بين طابعها الرأسمالي ، وواقعها الاشتراكي ، ولهذا يصبح تطبيق هذه النظرية بالدول النامية صعب المنال .

نظرية النمو غير المتوازن بحكم اعتمادها على المبادرات الفردية التي طبقت في الدول الغربية ، إهمالها للضغوطات المفروضة على الدول النامية من طرف الدول المتقدمة، ومنه هذه النظرية حسب اعتقادنا لا تصلح مشروعا للانطلاق الفعلي في عملية التنمية بالدول النامية .

إن نظرية أقطاب النمو اهتمت بالجانب الاقتصادي بعيدًا عن الجانب الاجتماعي كما أن هذه النظرية تؤدي إلى نمو التخلف عوضاً عن الخروج منه ، وذلك في الأقطاب التي ليست أقطاب تكامل ، وهذا ما يؤكد صلاحية هذه النظرية لاقتصاديات الدول المتقدمة وبالخصوص الصناعية منها أكثر من الدول النامية .

أما نظرية الصناعات المصنعة ، وهي النوذج الذي أخذت به الجزائر في عملية التصنيع ، وذلك منذ السنوات الأولى لإستقلالها ، حيث تمثل هذا النموذج في التصنيع الثقيل ، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الإعتماد على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية التي تقف عائقاً في القضاء على البطالة ، زد على ذلك التبعية المطلقة للخارج ، بالاضافة إلى الإختلالات الناتجة من جراء تطبيق هذه السياسة الصناعية ، وأخيرًا أن التصنيع لا يعتبر هدفا في حد ذاته ، وإنما يعد شرطًاضروريا تعتمد عليه الدول النامية لتحقيق ما تصبب عليه من أهداف اقتصادية ولهذا فإن اختيار أي نموذج للتصنع من طرف بلد ما ، يجب أن يكون مطابقا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذا البلد.

وكما أشرنا سابقًا أن الجزائربإنتهاجها نموذج الصناعة المصنعة نتجت عنها عدة اختلالات متعددة الجوانب خلال السبعينات ، جعلت السلطات تتخذ عدة إصلاحات مع مطلع الثمانينات اتخذ فيها التصنع مظهرًا آخرا غير الذي أعتمد في المرحلة السابقة ، وهنا يطرح السؤال ماهو مسار التصنع خلال فترة المخططين الخماسين والمخططات السنوية (80 - 1993)؟

وهذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال تعرضنا لهذه المخططات التنموية ، ومضمون القطاع الصناعي بها ، وذلك في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مسار التصنيع بالجزائر

مقدمة

لقد أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة ، ينبغي القضاء على كل النقائص للخطة السابقة ، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للامكانيات الذاتية وإلزام المسيرين ، على تطبيق القوانين

ولهذا الغرض كان واجبًا اتباع سياسة اللامركزية بالنسبة للهيئات المكلفة بالانجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع ، وتفادي التأخر في إنجازها (المشاريع) في الوقت المحدد ، بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة والصناعية خاصة خلال فترة 80 ـ 1993 تركيزًا على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي ، والوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سياسة التصنيع الثقيل المنتهجة خلال فترة السبعينات ، وذلك من خلال خطتين خماسيتين (80 - 1989) ومخططات سنوية 90 - 1993، حيث كانت هذه المخططات تستلزم توسيعًا وتنويعًا متواصلين للإنتاج الصناعي ، وتكييفه مع تطور الاحتياجات الحقيقية ، والشروط العملية للتحكم في التنمية وبناء سوق داخلية قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

والسؤال هو : ما هي مكانة التصنيع من هذه المخططات (80-1993) ؟ وما هي الأهداف التي سطرت ؟ ومعدلات النمو التي توقعت؟ في ظل استراتيجية التصنع الجديدة وهذا ما نحاول الاجابة عنه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: لمحة عن سياسة التصنيع بالجزائر قبل عام 1980.**
- **المبحث الثاني: فترة المخطط الخماسي الأول (80 - 1984).**
- **المبحث الثالث: فترة المخطط الخماسي الثاني(85 - 1989).**
- **المبحث الرابع: المخططات السنوية (90 - 1993) وعملية التصنيع.**

المبحث الأول

لمحة عن سياسة التصنيع قبل عام 1980

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا صعبًا ، حيث كان مستقبل البلاد يتوقف على منهج مواجهة هذا الارث الذي اتسم بضعف الاقتصاد الوطني، فالقطاع الصناعي كان يعرف وضعًا خطيرًا نتيجة للضعف الشديد الذي كان يعاني منه.

عندما غادرت فرنسا الجزائر تركت ورائها ما يقرب عن 800 مؤسسة مخربة ان لم نقل معدومة تمامًا ، بالاضافة إلى ذهاب كل الإطارات التقنية بالاضافة إلى ضعف وسائل التحويل وقلة الإطارات المؤهلة ، وعدم التحكم في القطاعات الموروثة عن الاستعمار إلى ضعف الإنتاج الصناعي.

بصفة عامة أن الجزائر وجدت نفسها أمام اقتصاد متخلف من كل النواحي وتابع لفرنسا في أغلبيته (تابع للاقتصاد الفرنسي) ولم تجد البلاد أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة التبعية للخارج وبالخصوص فرنسا إلاّ برنامج طرابلس(*) 1962 الذي وضع كهدف عام للاستقلال الاقتصادي .

يعتبر هذا البرنامج أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، وقد طرحت هذه الوثيقة اشكالية اختيار بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة ، رغم أن برنامج طرابلس قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع ، إلاّ أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة ، وإنما اكتفى بتقديم الخطوط العريضة التي ترسم مشروعًا تنمويًا يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري ، وتأميم للموارد الوطنية ويمكن توضيح سياسة التصنيع في الجزائر في النقاط التالية:

(*) بعد وقف اطلاق النار أصبح من الضروري تحديد منهج تسير عليه الدولة الجزائرية المستقلة ولهذا الغرض قامت جبهة التحرير الوطني بإعداد وثيقة رسمية وصادق عليها المجلس الوطني للثورة بطرابلس في شهر جوان 1962، أطلق على هذه الوثيقة اسم برنامج طرابلس.

2 - 1 - 1 - نموذج التنمية الصناعية

يتمثل نموذج التصنيع في الجزائر في مفهوم الصناعات المصنعة والذي حدد نموذجه الاقتصادي الفرنسي" دبرنيس" كما سبقت له الاشارة في المبحث الرابع، الفصل الأول ويعني "دبرنيس " بالصناعات المصنعة ، الصناعات الفولاذية والصناعة الميكانيكية والصناعات الهيدروكربونية ، وبعبارة أدق الصناعات المصنعة هي الصناعة الهيدروكربونية والصناعة الثقيلة.

2 - 1 - 1 - 1 - الصناعة الهيدروكربونية

نظرًا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الاقتصادية وأهميتها ، اسست شركة سونطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع ، كما أن استعمال المحروقات كمنبع للطاقة وكوسيلة للنمو الاقتصادي ، قد حظي بالأولوية في برنامج الدولة ، لبناء قطاع صناعي جزائري مستقل وبهذا المفهوم ، فالتصنيع لا يعنى فقط استعمال منابع الطاقة ومعالجة المواد الخام، ولكنه يعني أيضا سياسة مستقلة عن المنافسة الأجنبية بالاضافة إلى أن قطاع المحروقات هو مصدر القوة السياسية للدولة ، ووسيلة الحكومة الجزائرية في المفاوضات مع الشركات الأجنبية ، وجعل صوتها يسمع في المنظمات الدولية[1].

فهو إذا يشكل القوة الاقتصادية للبلاد وهذا راجعا للمكانة التي تحتلها الجزائر في إنتاج المحروقات وخاصة الغاز الطبيعي ، حيث يشكل المصدر الأول للتصدير .

2 - 1 - 1 - 2 - الصناعات الثقيلة

وجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب تركيزها على هذا النوع من الصناعة في التنمية الاقتصادية ، ونفس الانتقاد وجه إلى الصناعة الغازية لما تتطلبه من أموال ضخمة لتطويرها ، لكن الذين يشجعون هذا النوع من الاستثمار الضخم في الغاز الطبيعي ، ينطلقون من النظرية القائلة: بما أن الغاز الطبيعي هو أهم موارد البلاد لذلك يجب تطويره واستغلاله رغم الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها في عملية الإنتاج وجلب التكنولوجيا[2].

---

(1) مجلة بحوث ، مرجع سابق ، ص 17.

(2) نفس المرجع ، ص 18.

لكن هذه النظرية لايمكن تطبيقها على الصناعة الثقيلة رغم الثورة الحديدية الهائلة التي تملكها الجزائر والتي يمكن تصديرها للخارج ، لأن السوق الدولية تسيطر عليها الدول المتقدمة وذات الخبرة الواسعة فى هذا الميدان تنافس الإنتاج الوطني ، بينما سوق الغاز الطبيعي والغاز المميع ، تعتبر الجزائر من بين الممونين القلائل لهذه السوق ، وينتج عن صناعة الحديد والفولاذ في الجزائر عدة صناعات مختلفة ، تقوم هذه الأخيرة بتحويل هذه المنتوجات إلى معدات وآلات مثل عربات السكك الحديدية والشاحنات والحافلات ... الخ.

بصفة عامة فإن إنتاج القطاع الصناعي الثقيل وجه وكان موجهًا نحو الاستهلاك وليس نحو وسائل الإنتاج ، وأخيرًا يمكن القول أن النظرية أو النموذج الذي اعتمدته الجزائر والتي تعني الصناعات المصنعة فى مسارها التنموي ، لم يأتي بالنتائج المسطرة وهي إنتاج وسائل الإنتاج وليس وسائل الاستهلاك.

2 ـ 1 ـ 2 ـ المرحلة الانتقالية: (1962 ـ 1965)

ليس من السليم القول بأن سنوات الاستقلال الأول تشهد تنمية صناعية ، حيث توقفت صيرورة التصنيع على المرحلة السابقة التي شهدت تصنيعًا من النوع الكولونيالي تمثل في خطة قسنطينة (*) ولم تنجز المشروعات التي تضمنتها هذه الخطة إلاّ غداة الاستقلال مثل بناء شركة الحديد والصلب بعنابة ، التي سميت فيما بعد بالشركة الوطنية للحديد والصلب.

أما في مجال إنتاج مواضيع العمل ، فقد تم بناء مشرعات صناعية خاصة بإنتاج الأسمدة الكيمياوية كما شهدت هذه الفترة أيضًا بدأ العمل ببعض مشروعات الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والأحذية .

(*) مخطط قسنطينة وضع من طرف الاستعمار سنة 1956 وكان الهدف منه ارساء أسس السيطرة الكولونية على الجزائر ، أي لفت الشعب الجزائري نحو المستعمر وابعاده عن الثورة التحريرية القائمة ولهذا كان له غرض سياسي أكثر ما هو اقتصادي.

غير أن صيرورة التصنيع في هذه الفترة واجهت إلى جانب المشاكل السابقة هناك مشاكل أخرى كتشييد صرح الدولة لضعف الامكانيات الناجمة عن التنزيف المالي الذي تعرضت له البلاد، فالامكانيات المالية المتاحة لم تكن تسمح بتحقيق التراكم وتمويل النفقات اللازمة لسير أعمال الدولة ، ومنه طرحت المعضلة أمام صيرورة التصنيع، هل ينبغي اختيار المشروعات الصناعية الكبيرة التي تنتمي إلى قطاع الصناعة الثقيلة مع كل ما يتطلبه ذلك من امكانيات مالية ضخمة لم تكن متاحة نظراً لضعف التراكم الداخلي.

أم أنه ينبغي بناء مشروعات صناعية صغيرة، [illegible] تخفيف العبء على ميزان المدفوعات(1).

فأهداف التنمية بعد الاستقلال مباشرة كانت ترمي إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة أي مضاعفة الاستخدام ومناصب الشغل عن طريق التصنيع ، ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في اتباع استراتيجية عمالية مكثفة ، كما كانت الصناعة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية تهتم أساسًا بالصناعة الخفيفة ومن ثم توجهت إلى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج ، وصناعة الجلود والأحذية والصناعة الغذائية ، ومن هنا نلاحظ أن سياسة التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة كانت موجهة إلى الصناعة الخفيفة والمنتجات الاستهلاكية(2).

عانت صيرورة التصنيع إذن من وطأة أوضاع اقتصادية وسياسية لم يكتب لها أن تتحرر منها كليا فيما بعد والمتمثلة فيما يلي(3):

---

(1) محمد الأخضر بن حسين، **دروس في الاقتصاد** ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، دار شريفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1991 ، ص ص 94 ، 95.

(2) **مجلة بحوث** ، **مرجع سابق** ، ص13.

(3) محمد الأخضر بن حسين ، **التصنيع في الجزائر** ، **أفكار حول التجربة الجزائرية (1962 ـ 1980)** ، ص ص 13، 14.

- الوزن الكبير للواردات من سلع الاستهلاك ووسائل الإنتاج مما أدى إلى كبح الطاقات الإنتاجية للمؤسسات من عملية التوسع للمشاركة في تخفيض حجم الواردات.
- كان القطاع البترولي في معظمه بين أيدي رأس المال الأجنبي الخاص ، الأمر الذي لم يسمح للدولة بإعادة توجيه النفقات والعمليات الاقتصادية والصناعية .
- وجود جهاز إداري ضعيف البنية لم ينشأ أساسًا لمتابعة اعداد المشروعات الصناعية وانجازها بالسرعة والفعالية المطلوبتين .
- تزايد النفقات غير المنتجة ، كان هذا يظهر كحد لصيرورة التصنيع بصفتها صيرورة تنمية.
- عدم استخدام الإطارات الوطنية استخدامًا وفنيًا ، في مهام تصميم واعداد المشروعات الصناعية في إطار مخطط وطني الزامي ومنظم لجهد التصنيع على الفترة المدروسة .

أخيرًا يمكن حصر منجزات هذا القطاع غداة 19جوان 1965 فيما يلي:

- الصناعة بمفهومها الصحيح تكاد تكون معدومة ، وما كان يسمى آنذاك بالصناعة هي خاضعة لرأس المال الأجنبي ، وبالتالي يمكن القول أن كل أنواع الصناعات التي تمثل القاعدة المادية للبلاد، لم يكن لها أي أثر عدا الصناعات الغذائية هي التي حافظت على نشاطها فقط بالرغم من أنها لم تستغل من طاقاتها الإنتاجية سوى 50 % وذلك لأن رأس المال لا يهدف إلى القيام باستثمارات من أجل إقامة صناعة خفيفة ، كما أن الاستثمارات آنذاك كانت ضئيلة، أما استثمارات القطاع الخاص كانت معدومة.
- عدم وجود صناعة قاعدية ترتكز عليها الصناعات الأخرى ، أما الصناعات المنجمية تميزت بنوع من التطور للموارد المنجمية وهذا ما يعرف بمفهوم التنمية الموجهة للخارج لهذا كان واقع الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال ضعيفًا لضعف وسائل الاستغلال والعلاقات الإنتاجية بصفة عامة ، ومنه تعتبر المرحلة الانتقالية بمثابة الفترة التحضيرية اللازمة لتحضير الشروط الضرورية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وهو ما حاولت الجزائر احداثه فعلاً ، انطلاقًا من تنفيذ أول خطة للتنمية سنة 1967.

2 - 1 - 3 - مرحلة المخططات التنموية (1967 - 1979)

اعتمدت الجزائر ابتداء من عام 1967برنامج تصنيع واسع ، كان الهدف منه هو امتصاص البطالة والتوجه للداخل ، حيث نقرأ في المخطط الثلاثي (أول خطة تنموية) مايلي(1):

أن تحليل الوضعية الاجتماعية للبلاد في فترة اعداد العناصر الأولى لهذه الاستراتيجية تركت خصوصًا على تفاقم البطالة ، حيث في سنة 1966 أن اليد العاملة الذكرية التي تمثل الفئة العظمى في الطلب على العمل ترتفع بوتيرة 70000 فرد كل عام ، غير أن الهياكل الاقتصادية التي وجدت بعد الاستقلال وخاصة في سنة 1956 لا تتسع سوى لـ 30000 فرد (منصب عمل) في السنة وفي ظروف حسنة ، ولهذا لا يوجد سوى التصنيع الذي يمكن عن طريقه تحقيق هذا الهدف (امتصاص البطالة) حيث أن الزراعة وسيلة غير كافية لتحقيقه.

وفي هذا الإطار نستنتج أن سياسة التصنيع خلال هذه الفترة (67 - 1979) كانت تهدف إلى تحقيق مايلي :

تصنيع حقيقي قادر أن يلعب دوره بالكامل في مضاعفة عدد فرص العمل ، وكذا في إنتاج وسائل الإنتاج الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني في تطوره، وقد شكل تأميم المحروقات عام 1971 حدثًا اقتصاديًا سياسيًا محددًا على الصعيد الوطني ، حيث منح صيرورة للتنمية عمومًا والتصنيع على وجه الخصوص دفعة قوية في عملية القيام وتم كذلك بفضل إرادة سياسية حولت ربح النفط والغاز لصالح التنمية.

وهنا يطرح السؤال التالي: فما هي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء ذلك ؟ وأين تكمن حيوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي حفزت على تحويل الريع إلى ربح أو فائض يستخدم لصالح التنمية؟

---

(1) M.P.A.T , Rapport général du plan triénal , pp 8 , 9.

وهنا نجد تضافر عدة أسباب باتجاه هذا الهدف نذكر منها:

أدت السيطرة الاستعمارية إلى تآكل عميق في علاقات الاقطاعية حيث استنفذت طاقات هذه القوة الاجتماعية ، وتحولت خلال المرحلة الاستعمارية إلى مجموعة قوى اجتماعية التحقت بالتيارات السياسية الأخرى ، اضافة إلى ذلك لم تسمح السياسة الاستعمارية بتكوين البرجوازية الوطنية تكوينًا طبيعيًا، وقد نجم عن ذلك انبثاق بطيء وتدريجي لفئات متوسطة تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة[1].

تحول الريع في ظروف غياب قاعدة اجتماعية فعلية له ، والدمار الكبير الذي سببته السيطرة الاستعمارية ، إلى دخل للدولة واستخدام القسط الأعظم منه لصالح التنمية حتى وان كان في بعض الأحيان استخدام طفيلي لهذا الريع.

إن مجمل هذه الأوضاع التاريخية والاجتماعية يفسر السرعة التي تم فيها بدئ صيرورة التصنيع في الجزائر ، كما يمكن معرفة الأهمية التي أعطيت للتصنيع من خلال حصة الاستثمار . فمثلا في مخطط ثلاثي (1967— 1969) بلغت الاستثمارات المخصصة للفروع الصناعية بما فيها المحروقات 5,4 مليار دج من أصل 9,06 مليار دج[2].

في المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) بلغ حجم الاستثمارات الكلي 110,22 مليار دج خصص منها للتصنيع 48 مليار دج وفي عام 1978بلغت حصة الصناعة 55,65 مليار دج من أصل 93,63 مليار دج.

وهنا تتضح الأهمية التي أعطيت للتصنيع ضمن عملية التنمية وذلك من خلال المواثيق السياسية والخطط التنموية حيث نقرأ ضمن صفحات المخطط الرباعي الأول مايلي[3]:

---

(1) محمد الأخضر بن حسين ، **التصنيع في الجزائر** ، **مرجع سابق** ، ص ص 15 - 16.

(2) محمد الأخضر بن حسين ، **دروس في الاقتصاد** ، **مرجع سابق** ، ص ص 96 - 97.

(1) M.P.A.T , Rapport général du 1er plan quadriennal , p 7.

حتى يمكن إقامة صناعة حقيقية فإن التصنيع يجب أن يأخذ الاتجاهات الثلاثة التالية:

- إقامة الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والبيتروكيمياء.
- إقامة الصناعات الميكانيكية باعتبارها أساس نمو الصناعة الزراعية.
- إقامة الصناعات المعوضة للاستيراد والقادرة على تلبية الطلب المحلي عوض اللجوء إلى الخارج (الاستيراد).

وهنا يظهر المسار التنموي الذي رسمه المُخَطِّطُ الجزائري للتصنيع والمتمثل في إقامة صناعة أساسية قادرة على أن تمارس تأثيرها على الزراعة بهدف التكامل بين القطاعات الاقتصادية.

كما أشرنا سابقاً ، كانت ترمي أهداف التنمية في هذه الفترة (67 – 1979) إلى مضاعفة الاستخدام ومناصب الشغل عن طريق التصنيع ، حيث بدأت السلطات منذ 1967 في تطبيق سياسة الاستثمار المكثف والصناعة الثقيلة إلى الحد الذي أهملت فيه القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهكذا تحولت سياسة التنمية الاقتصادية من سياسة عمالية مكثفة إلى استثمار مكثف ، ومن صناعة خفيفة إلى صناعة ثقيلة ومن جهة اشتراكية للتنمية إلى رأسمالية الدولة كأسلوب للتنمية(1).

وهنا يتضح لنا التشابه التام بين المسار الصناعي الذي اتخذته الجزائر في هذه المرحلة، وبين النموذج الصناعي المقترح من طرف الاقتصادي الفرنسي (De Bernnis) والمتمثل في الصناعة الثقيلة.

سياسة التصنيع هذه كان يحث عليها دائما الرئيس المراحل (هواري بومدين) رحمه الله ، إذ قال في احدى خطبه (سياستنا تقوم على تصنيع البلاد ومحاولة بناء اقتصاد وطني خال من كل أشكال الاستغلال)(2). إن أول خطوة حررت الاقتصاد الوطني من الاستغلال والتبعية ، هي تأميم المحروقات (الشركات البترولية) الفرنسية 1971.

---

(1) مجلة بحوث ، مرجع سابق ، ص 13.

(2) Houari Boumédiene , Discours du président Boumédiene , Vol II , 1970 , p 63.

إن سياسة التصنيع خلال هذه الفترة استهدفت بناء صناعة متكاملة بهدف التحرر من التبعية للدول المتقدمة صناعيًا، ومن هنا كانت الأهداف الاقتصادية الأساسية تتمثل في إرساء صناعة ثقيلة وزيادة الإنتاج ، وهذا كان مقررًا أن يؤدي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ابتداء من الثمانينات[1].

بغرض تحقيق هذه الأهداف شرعت السلطة في تنمية طويلة المدى، معتمدة على الصناعات الهيدروكربونية، والصناعة الثقيلة ، والهدف من هذه الأخيرة هو إنتاج وسائل الإنتاج ، غير أن هذا النموذج من التصنيع يؤدي إلى البحث عن تكامل فيزيقي للفروع الاقتصادية ، أي انشاء صناعات تترتب على شكل من المادة الخام إلى المنتوج النهائي ، معدن، حديد وفولاذ ثم آلات ثم منتجات استهلاكية[2].

عدم توفر الموارد المالية والبشرية لتحقيق التكامل هذا (التكامل الفيزيقي) وبالتالي تكون الجزائر قد حكمت على نفسها باستيراد أموال تستطيع إنتاجها فورًا في انتظار تحقيق التكامل، وقد كان ذلك ممكنًا في وقت وفرة الموارد البترولية أما في ظروف التقاء الضغوط وانخفاض الموارد البترولية وتضخم عدد السكان والطلب أصبح البحث عن تحقيق تكامل فيزيقي كامل بين مختلف النشاطات هو أمر صعب جدًا ولابد من بيع ما تنتج البلاد وشراء مالا تستطيع إنتاجه ، كما أدت استراتيجية التكامل الفيزيقي إلى عدم توازنات طرحت مشكلة تطابق بعض الصناعات مع موارد البلاد.

فمثلا تصنع فولاذ تصدره ، ولكنها تستورد مواد بلاستيكية رغم غناها بالبترول[3].

غير أن هذا لا يقلل من المجهود الذي قامت به الدولة في ميدان التصنيع والنتائج الملموسة التي توصلت إليها ، حيث إنها من البلدان الأولى صناعيا في افريقيا .

---

(1) مجلة بحوث ، مرجع سابق ، ص 14.

(2) أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص 58

(3) نفس المرجع ، ص 59.

ويمكن معالجة ما تم انجازه عبر خطط التنمية وذلك بالمقادير المالية كما يلي(1):

- **المخطط الثلاثي** : بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في الصناعة 4.11 مليار دج ، أي بنسبة 45 % ، في حين بلغ الحجم الكلي للاستثمارات 9,16 مليار دج

- **المخطط الرباعي الأول** : الاستثمارات الكلية المنجزة بلغت 36.31 مليار دج منها 20 مليار دج للصناعة : أي بنسبة 55 %

- **المخطط الرباعي الثاني**: كانت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 74,15 مليار دج في حين بلغ الاستثمار الكلي 121,23 مليار دج أي بنسبة 61,16 %.

وفي سنة 1978 (سنة لم يشملها المخطط) كانت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي تقدر بـ 32,5 مليار دج بنسبة 61,72 % من الاستثمار الكلي (52,65 مليار دج)

إن مجمل ما تحقق خلال الفترة 67 – 1978 من الناحية المالية من مجموع الاستثمارات المرصودة خلال هذه الفترة 248,70 مليار دولار من مجموع الاستثمارات 453,6 مليار دولار ، حيث كانت هذه الاستثمارات حسب القطاعات في نفس الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (01).

أما الانجازات فكانت كما يلي:

132,6 مليار دج للصناعة و219,35 مليار دج لكافة المشروعات الأخرى،إن المعطيات السابقة تبرز بعض الميول الهامة لصيرورة التصنيع خلال فترة 1967 – 1978 من وجود تفاوت بين الميول المادية والميول المالية.

رغم هذه الانجازات المحققة في المجال الصناعي ، غير أن الجزائر لازالت تستورد مواد نصف مصنعة (نصف نهائية) . في نهاية الثمانينات كانت في مصانعها الذاتية فولاذا ونسيجا وأسمنت وشاحنات وجرارات وأدوية ،...الخ، كما اصبحت تصدر بعض السلع الصناعية.

---

(1) محمد بن حسين ، **التصنيع في الجزائر** ، **مرجع سابق** ، ص 17.

لهذا يمكن القول أن السياسة الإقتصادية التي طبقت في هذه المرحلة كانت تهدف إلى ارساء قاعدة صناعية موجهة للتصدير ، مع استعمال المنابع الطاقوية لتمويلها ، ونتيجة هذه السياسة الصناعية كان التحول من صناعة عمالية مكثفة إلى صناعة تعتمد على الإستثمار المكثف ، ومن تنمية موجهة إلى الهياكل القاعدية إلى تنمية موجهة إلى قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة.

غير أن هذه المرحلة (1967 - 1979) عرفت عدة اختلالات ظهرت مع نهاية سبعينات وبداية [illegible] التي تمثلت حسب اعتقادنا فيما يلي :

- البقاء على مستوى عالي من البطالة 19,2 % سنة 1979
- ظهور أزمة السكن بالمدن الكبرى من الوطن وبالأخص الشمالية منها وما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية (ارتفاع تكاليف الإنتاج) واجتماعية مثل البطالة والأمراض ...الخ. كخلفية لتوطين الصناعة بهذه المدن.
- منافسة الصناعة للزراعة ، حيث استعملت الأراضي الصالحة للزراعة (الخصبة) لبناء المشاريع الصناعية بها مما زاد من ظاهرة تسرب اليد العاملة الفلاحية وبالأخص الريفية منها من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، لما فيه من امتيازات غير موجودة بالقطاع الأول.
- تفشي ظاهرة التفاوت الجهوي : لقد ترتب عن هذا التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية ، ركود اقتصادي في هذه الأخيرة ، لأن التطور التقني الذي تمتاز به المدن الكبيرة وبالأخص الشمالية التي وطنت بها الصناعة ادى إلى النمو الإقتصادي بهذه المدن والذي ينعدم أصلا بالمناطق الريفية، وهذا راجع إلى التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية غير العادل عبر التراب الوطني ولهذا التفاوت الجهوي أثران هما:
- **من الناحية الاجتماعية** : وهو النزوح الريفي نحو المدن الذي يأتي من المناطق المحرومة بشكل أكثر والتي تكون بها شروط المعيشة قاسية مثل المناطق الجبلية وتشير الإحصائيات إلى أن عدد النازحين من الريف إلى المدينة خلال الفترة (1967 - 1977 بلغ 1,3 مليون بمتوسط سنوي يرتفع إلى 130000 شخص[1] ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو الديموغرافي 5,7 % ، كما أن هذا التفاوت الجهوي يؤدي إلى كل الإختلالات المشار إليها سابقا.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي** ، مرجع سابق ، ص 345.

• **أما من الناحية الإقتصادية :** إن توزيع الإستثمارات الصناعية تم تركيزها في المناطق الحضرية وبالأخص المدن الشمالية والساحلية، في حين نجد أن الهيكل الاقتصادي للريف يتركب بصفة شبه كاملة من النشاط الزراعي ، الشيء الذي نتج عنه تفاوت في الدخل الفردي بين المدينة والريف، وما ينتج عن الدخول الإضافية هذه زيادة في الطلب على المواد الإستهلاكية مما يشجع كثيرا قطاع الخدمات ومنها التجارية وبالخصوص لتلبية هذا الطلب في المدن ،كما أن هذه الأخيرة يوجد بها ميل استهلاكي كبير وروح التقليد للثقافات الاستهلاكية الأجنبية ، كلها عوامل تؤدي إلى رفع سرعة تداول النقود وارتفاع معدل التضخم.

كل هذه الإختلالات أدت إلى حتمية إصلاحات جديدة ابتداء من 1980 ، فإن كانت هذه سياسة التصنيع التي طبقت بالجزائر خلال فترة 67 ـ 1979 ، فما هو مسار التصنيع الذي اتخذته الجزائر خلال فترة 80-1993؟

وهذا ما نحاول التطرق إليه في النقطة الموالية.

المبحث الثاني

فترة المخطط الخماسي الأول (80 - 1984)

2 - 2 - 1 - الأهداف العامة للمخطط

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الإقتصادية والإجتماعية، التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الإشتراكية ، في إطار توجيهات الميثاق الوطني[1].

لتغطية كافة الإحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة ، يستلزم هذا المخطط توسيعا وتنويعا متواصلا للإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الإحتياجات وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة ، وبناء سوق داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الإستقلال

---

(1) و.ت.تقرير عام للمخطط الخماسي ، 1980 - 1984 ، ص 1.

الإقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة ، والتقليل من القيود الإقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الإقتصادي ومنه لا يمكن للإستقلال الإقتصادي أن يتقوى إلاّ بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للإقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه ، ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال العشرية 80 - 1989 فيما يلي :

- استمرار استفادة القطاعات الأخرى من نفس الدعم الذي شهدته خلال الفترة السابقة (السبعينات) ، حيث نلاحظ تدني حصة الصناعة بنسبة 20% مقارنة مع الفترة 78- 1980 وبلغت حصتها 38,5 % من مجموع الإستثمارات.

لكن بالرغم من أن الإهتمام أولى بالفلاحة والبُنى الإقتصادية والإجتماعية فإن الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الإستثمارات[1].

- تنظيم اقتصاد واعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها، بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية، أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة منها :
- الإستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة ، وهذا بفضل رفع قدرة التحكم في التسيير الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج والإنتاجية.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة أخرى.
- إنشاء مراكز عمل في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية عن طريق اعادة النظر في توزيع المشاريع الصناعية عبر الوطن، أو تجزئة بعضها إلى وحدات تستثمر خارج المدن الكبرى لتحقيق التوازن الجهوي ، وهذا ما نلاحظه في اختيار الهضاب العليا والجنوب لإنجاز الهياكل القاعدية بالسكك الحديدية وشبكات التخزين والتوزيع ومنه استمرت أشغال فك العزلة التي شرع فيها قبل 1980.
- الحرص على تلائم جهاز الإنتاج مع الإحتياجات السكانية وخاصة في الصناعات الخفيفة والإستهلاكية ، أي توجيه القطاع الصناعي لتلبية الإحتياجات الضرورية(الأولية) والدائمة التي تساهم الصناعة الوطنية في إنتاجها في أحسن الأحوال إلاّ بقسط ضئيل .

---

(1) رابح حمدي باشا ، **التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 91 - 1992 ص 191.

2 - 2 - 2 - أهداف التنمية الصناعية

إن تسيير التنمية الصناعية للعشرية 80 - 1990 لا يمكن تصوره دون أن يوجه تقدم العمل والمخطط نحو الحد من أوجه التوتر والعودة إلى الوضع الصحيح للصناعة في الإقتصاد الوطني ، تهيئة الوسائل الوطنية التي ستتكلف بالتنمية اللاحقة للقطاع ، ولهذا تندرج أهداف المخطط الخماسي 80-1984 في مجال التصنيع ضمن أفاق تنمية القطاع الصناعي ، في منظور التوجهات الإقتصادية والإجتماعية لعام 1990 والمشار إليها سابقا ويمكن أن نلخص أبرز أهداف المخطط في المجال الصناعي فيما يلي[1]:

- مضاعفة الجهود لإتمام الهيئات المتبقية من الفترة السابقة وذلك في أسرع وقت وبأقل تكاليف ، واستدراك التأخير المتراكم في بعض القطاعات.
- استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ، سواء كانت مادية أو بشرية للقضاء على الإختلالات التي إتسم بها هذا القطاع (الصناعي) خلال عشرية 70 - 1979.
- البحث على تكامل المشاريع المقبلة ومشاركة موسعة أكثر فأكثر للقدرات الوطنية كما يجب أن يكون أحد وسائل تأطير نقل التكنولوجيا الذي لا يمكن أن يتحقق بأي حال من الأحوال بمجرد استيراد التكنولوجيا ، أي استشارة كل الأطراف المعنية بعملية التنمية.
- توزيع القواعد المادية للإنتاج وذلك بإعطاء الأولوية للنشاطات التي تساهم في نمو قطاعات الفلاحة والري والسكن هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تغطية الإحتياجات الوطنية من المواد الإستهلاكية ذات الإستعمال السريع.
- الإستعمال العقلاني للطاقات الوطنية والتحكم في البرامج الجديدة والتقييم الصارم لها من أجل تطوير القدرات الوطنية لعملية التراكم.
- عقلنة استعمال جهاز الإنتاج لتقييم الوضعية الإنتاجية وتجنيد أفضل للوسائل مع تحسين أدوات التسيير وتطوير الإعلام الصناعي وتعزيز وسائل الإنجاز عن طريق تطوير وظيفة الصيانة بترقية عملية التكوين.

---

(1) انظر: تقرير عام للمخطط الخماسي الأول ، مرجع سابق ، ص (300 - 315).

- تدعيم دور المجموعات المحلية بإندماجها أكثر خلال العقد القادم (80-1989) في سياق الصناعة بواسطة تنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تشجيع هذه المجموعات بانشاء صناعات اندماجية.
- دمج وتأطير القطاع الخاص قصد توجيهه نحو مساهمة فعلية في مجهود التنمية ولتعبئة مجمل الطاقات الوطنية تتضمن أيضا استعمال المخطط المؤطر لقدرات في إطار ادماجه ضمن التخطيط الوطني وفي تطوير الصناعة.

إضافة إلى هذه الأهداف الكيفية التي جاء بها المخطط الخماسي الأول في المجال الصناعي هناك أهداف أخرى كمية يطمح لتحقيقها ، والمتمثلة في الزيادة السنوية على مستوى الإنتاج الداخلي الخام من جهة وعلى مستوى القطاع الصناعي في حد ذاته من جهة أخرى وهذه الأهداف (التوقعات) هي[1]:

أن الإنتاج قد يتجاوز 165 مليار دج في أواخر سنة 1984 بمعدل سنوي 8 % ، وهذا سيتدعم بفضل تنمية ظروف أكثر مرونة للإقتصاد ، ستركز ديناميكية الإنتاج على نسب التزايد في مستوى صناعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، ففي مستوى صناعات التحويل ، فإن التوقعات تشير إلى زيادة سنوية معدلها 12%.

في مجال طاقات الإنتاج تسجل فعلا صناعات الفولاذ والحديد والميكانيك والكهرباء زيادة قدرها 70 % وذلك بفضل مضاعفة قدرات صناعة الفولاذ التي ستتم ابتداء من عام 1980.

فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة مثل مواد البناء والحدادة والدهن فإن القدرات الموجودة والتي ستوجد خلال المخطط ستتبع الحاجيات الوطنية بصفة مرضية ، وكذلك الأمر بالنسبة لتحويل المنتوجات الزراعية والنسيج والجلود والأحذية ... الخ .

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي الأول ، مرجع سابق،ص ص 36 ، 37.

وهكذا في مجال الإنتاج الصناعي سيعمل على تحقيق هدف تحسين إنتاجية رأس المال بكيفية ملموسة ، من خلال رفع نسب استعمال الطاقات الموجودة التي ينبغي أن تبلغ 80 % ستعمل على تحقيق نسب عالية للإنتاج.

فإن كانت هذه الأهداف المسطرة في المخطط ، فما هي الاستثمارات التي خصصت لها؟

وهذا ما نحاول التطرق له من خلال عملية توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية بصفة عامة، والصناعات بصفة خاصة.

2 - 2 - 3 - توزيع الإستثمارات

إن الإختيارات والتحكم بالنسبة للبرامج الإستثمارية ستركز قبل كل شيء على وجوب تحقيق الأهداف المتصلة بالتجهيزات الإنتاجية وتغطية الإحتياجات الإجتماعية الأكثر حسما بالنسبة للتوسيع السريع للقاعدة المادية للإقتصاد وطاقاتها الإستيعابية للإستثمارات.

إن الإستراتيجية التنموية التي وضعت لعشرية 80 - 1989 جعلت المحور الهام لعملية الإستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل ، وذلك أساسا بعث البرامج الكبرى الإنمائية ، وتنمية الفلاحة واعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية ، اضافة إلى الأعمال المستعجلة الرامية إلى التقليل من التوتر الإقتصادي والإجتماعي.

إن الأعمال الكبرى الجديدة التي سيتم القيام بها في القطاع الصناعي يجب أن توجه نحو اتجاهين رئيسيين : تنمية النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة ، وتنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية[1].

يمكن توضيح توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي 1980-1984 من خلال الجدول رقم (02) .

(1) **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ، مرجع سابق** ، ص 47.

جدول رقم (02) : توزيع الإستثمارات حسب القطاعات للفترة 1980- 1984

الوحدة : 10^9 دج

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	80 - 84	ما بعد
الصناعة	79,5	132,2	211,7	155,5	57,2
منها: - المحروقات	28,4	49,3	77,7	63	14,7
الفلاحة	17,8	41,6	59,4	47,1	12,3
منها: - الغابات	0,7	3,3	4,0	3,2	0,8
- الفلاحة	6,0	13,9	23,9	20,0	3,9
- الري	10,2	19,1	30,0	23,0	7,0
- الصيد البحري	0,2	1,3	1,5	0,9	0,6
النقل	2,4	13,4	15,8	13,0	2,8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19,9	36,2	56,1	37,9	18,2
السكن	34,5	58,0	92,5	60,0	32,5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6,7	14,3	21,0	16,3	4,7
منها : - الصحة	3,6	6,2	9,8	7,0	2,8
التجهيزات الجماعية	2,4	10,9	13,3	9,6	3,7
مؤسسات الإنجاز	3,4	21,6	25,0	20,0	5,0
المجموع	196,9	363,6	560,5	400,6	159,9

المصدر : تقرير عام للمخطط الخماسي الأول ، مرجع سابق ، ص 50

يتضح من الجدول أن المخطط الخماسي 80 ـــ 1984 قد تضمن برنامجين من الإستثمارات ، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة (الإستثمارات الصناعية بما فيها المحروقات) ، وتقدر بـ 79,5 مليار دج من أصل مجموع الإستثمارات الباقية البالغة 196,9 مليار دج أي بنسبة 40,37 % وبنسبة 14,18 % من مجموع الإستثمار المسطر ، لذا ينبغي أن يفحص من جديد في عدد ما من المشاريع الباقية التي من شأن تحليل يتم القيام به على ضوء ظروف جديدة للاقتصاد ، أن يؤدي إلى تأجيلها أو حذفها أو إلى تهيئتها من جديد ، مما يؤدي إلى تحسين نطاق عمل المخطط في القطاع الصناعي، وإلى فعالية الأعمال الجديدة

والمشاريع التي لم يشرع فيها بعد (بداية الثمانينات) هناك 20 مشروعا تابعة للوزارة في حين أعد حوالي 150 مشروعا تابعة للولايات الواحد والثلاثون ولاية(1).

إن درس التجربة السابقة في المستقبل يفرض علينا ، أن نراعي طاقاتنا في الانجاز والتحكم في الموارد الخارجية المعبئة ونضج أكثر للمشاريع.

أما البرنامج الذي تضمنه المخطط هو البرنامج الجديد ، أي الإستثمارات المخصصة لفترة 80 ـ 1984 ، وقد بلغت حصة الصناعة فيها 132,2 مليار دج من إجمالي الإستثمارات الجديدة 363,6 مليار دج أي بنسبة 36,35 % بلغت فيها حصة المحروقات 49,3 مليار دج وهذا يدل على أن السياسة الجديدة التنموية أخذت في توجيه الإستثمارات نحو الصناعات الأخرى ، عوضا عما كانت عليه في الفترة السابقة فإنها (المحروقات) تأخذ حصة الأسد من البرنامج المسطر.

نلاحظ كذلك من الجدول (02) أن المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الإقتصادية والتربية والتكوين ، إلاّ أن الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الإستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211,7 مليار دج من إجمالي 560,5 أي بنسبة 38 % من مجموع الإستثمارات ، وهذا يدل على أن الإهتمام لازال مركزا على القطاع الصناعي وتفضيله على بقية القطاعات بطريقة أو بأخرى ، بالرغم من أن حصة الصناعة في فترة المخطط أقل عما كانت عليه في المرحلة السابقة، وأكثر من ثلثي الإستثمارات قد امتصت من طرف فروع المحروقات.

ولتوضيح حصة الصناعة من الإستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول ، وتبيان نصيب كل فرع صناعي من هذه الحصة ومنه التعرف على الفروع.

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي الأول ، مرجع سابق ، ص 318.

الأكثر حيوية وذات الأهمية البالغة في هذا المخطط نقوم بإعداد الجدول رقم (03) ، والذي يتضمن توزيع الإستثمارات حسب الفروع الصناعية طبقا لتوجيهات المخطط الخماسي 80 — 1984 وتعديل في هياكل الإستثمارات التي كانت تطغى عليها حصة الصناعة ، والتي تنجب عنها عدة توترات ، وعدم توازن مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات التى أصبحت عائقا في مسار التنمية الإقتصادية.

من الجدول رقم (03) يمكن أن نلاحظ مايلي:

يظهر بوضوح أن سياسة التصنيع خلال فترة المخطط من ناحية الإستثمارت قد تحولت عما كانت عليه في السابق ، حيث كانت المحروقات تأخذ الجزء الأكبر منها، لكونها المصدر الوحيد لعملية التصدير وجلب العملة الصعبة لتمويل وتموين المشاريع الضخمة التي كانت منشأة آنذاك، وهذا ما تفسره البرامج المتبقية والتي بلغت نسبة 33,9 % ، أما الإستثمارات الجديدة فإن السلع الوسيطية تحتل الصدارة واستحوذت على نسبة 43,4 % من إجمالي الإستثمارت.

وإذا قارنا حصة الصناعة من الإستثمارات بين الفترتين: فترة السبعينات ومرحلة الثمانينات (النصف الأول منها) ، نحصل على أن حصة الصناعة من الإستثمارت تنخفض من 60,8 % خلال فترة 70 — 1979 إلى نسبة 38 % ، وحصة المحروقات انخفضت هي الأخرى من 29 % خلال الفترة السابقة إلى 14 % خلال 80 ـ 1984 ، كما أن الإستثمارات التي كانت مهملة في المرحلة الماضية قد ارتفعت حصتها من الإستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول 80 — 1984.

أما من جانب النفقات فنجد العكس ، إذ المحروقات هي ذات الرتبة الأولى بنسبة 40,8 % مقابل 28,1 % للسلع الوسيطية ، ويعود هذا الميول في النفقات لصالح المحروقات إلى تطوير حقول البترول ، تطوير غاز حاسي الرمل، تمديد شبكات فيما بين الحقول.

جدول رقم (03) : توزيع الإستثمارات حسب الفروع الصناعية للفترة 1980- 1984

الوحدة : مليون دج

البرنامج / الفروع الصناعية	البرنامج الباقي		البرنامج الجديد		النفقات	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
س.ت إعادة الإنتاج	959	1,2	1400	1,1	1259	0,8
س.ت للصناعة	1784,1	2,2	840	0,6	2114,1	1,4
س.ت للبناء والأشغال ع	3054,5	3,7	870	0,7	3204,5	2,1
س.ت للزراعة	512	0,6	104	0,1	616	0,4
س.ت للمرافق	1041	1,2	2060	1,6	2181	1,4
س.ت للواصلات والنقل	4191	5,1	406	0,3	3838	2,5
المجموع الجزئي لسلع التجهيز	11541,6	13,9	5680	4,4	13212,6	8,6
الكهرباء	3670	4,4	15030	11,3	14400	9,3
المناجم والتعدين	7098	8,6	29440	22,2	15698	10,2
مواد البناء	2991,4	3,6	11383	8,6	10379,4	6,4
البتروكيمياء	1608	1,9	1560	1,2	2524	1,6
غازات صناعية ومتفرقات	219	0,3	155	0,1	289	0,2
المجموع الجزئي للسلع الوسيطية	15586,4	18,8	57568	43,4	43290,4	28,1
البترول والغاز	28014,4	33,9	29270	37,1	63019	40,8
س. استهلاكية معمرة للسكن	424	0,5	1655	1,2	1664,6	1,1
س. استهلاكية معمرة أخرى	4249,9	5,1	9034	6,8	8357,3	5,1
س.استهلاكية معمرة أخرى	22906,1	27,7	9438	7,1	24669,9	16,0
المجموع الجزئي للسلع الاستهلاكية	27580	33,3	20127	15,1	34691,8	22,5
المجموع الكلي	82722,9	100	132645	100	154213,8	100

المصدر : غراب رزيقة ، مرجع سابق ، ص109.

كما أن هناك برامج جديدة للتوزيع الداخلي للهيدروكربونات والبرنامج الهام للخدمات البترولية التي تثيرها مجهودات التنمية والبحث(1).

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي 80 ـ 1984 ، مرجع سابق ، ص 322.

يعود احتلال المرتبة الأولى من الإستثمارات للسلع الوسيطية لتغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين ، و ميل نحو الصناعات الخفيفة والتحويلية، وهذا ما تسعى السلطات لتحقيقه من خلال الخطتان الخماسيتان.

من الجدول السابق (رقم03) يتضح ضعف حصة سلع التجهيز حيث بلغت 8,6 % مجموع النفقات في المخطط الخماسي الأول 4,4 % مجموع الإستثمارات الجديدة ، وهذا يدل على تراجع المكانة التي كانت تحتلها هذه الصناعة في مجموعة الأعمال الصناعية في الفترة السابقة.

بالرغم من الحصة الاستثمارية الجديدة المخصصة لفروع السلع الوسيطة خلال الفترة 80 ـــ 1984 والتي تقدر بـ 43,4 % غير أن فرع البيتروكيمياء لم يتحصل سوى على 1.2 % وفي مجال النفقات تحصل على 1,6 % من إجمالي 28,1 % إذا ما قورن بأهمية هذا الفرع في عملية التنمية ، ولهذا أعيدت مناقشة مفهوم تنمية هذا الفرع الصناعي لتحديد دوره في التنمية عامة وفي تغطية الطلب الوطني خاصة وأخذه بعين الإعتبار في المخططات القادمة.

تم إلغاء بعض المشاريع وتأخير انجازها إلى المخطط الخماسي الثاني ومنه تصبح هذه المشاريع المتبقية من برنامج المخطط الخماسي الأول عبأ على المخطط الخماسي الثاني 85 ـ 1989، أي نفس ما حدث للمخطط 80 ـــ 1984حيث إن الإستثمارات الباقية من مرحلة السبعينات أدت إلى ارهاق الإستثمارات المبرمجة في المخطط الخماسي الأول . مما جعل هذا الأخير يخصص قيمة 52,90 مليار دج من باقي الإستثمارات (الإنجازات) يتكفل بها المخطط الخماسي الثاني ، الشيء الذي أدى إلى تسطير برامج وأهداف ضمن هذا المخطط الثاني نحاول التطرق لها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث

فترة المخطط الخماسي الثاني (85 - 1989)

2 - 3 - 1 - الأهداف العامة للمخطط

يشكل المخطط الخماسي الثاني (85 – 1989) مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد . حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وادراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى ، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما انجز خلال هذا المخطط (85–1989) ، وهذا الأخير نفسه يعتمد على انجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى مايلي[1]:

- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3,2 % سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والإستثمارات.
- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي ، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الإقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد ، نظرا لضخامة الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية المطلوب تلبيتها.
- تخفيض التكاليف وأجال انجاز الإستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية .
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الإقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

---

(1) و. ت. تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني (85 - 1989) ، ص(5 - 8).

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصورا ووضع الآليات الملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الإقتصادي ، قصد العمل بها وإلاّ حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت اختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية ، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية

أما في المجال الصناعي يكون التركيز على مايلي:

- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط لتغطية الإحتياجات الوطنية المتعلقة بتجهيزات الإنتاج والإستهلاك وتكثيف التبادل بين القطاعات ، وتعويض الصادرات بالمنتجات الوطنية ، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى اقتصاد المواد الأولية.
- ترقية وتنمية الإستثمارات المتعلقة بإعادة الهيكلة للصناعة الثقيلة مع تشجيع الأنشطة المتعلقة باستغلال الموارد الباطنية ، لاسيما في اتجاه المناطق المحرومة، وفي شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة، مع تنمية برامج البحث على جميع الأصعدة والكشف على مصادر طاقوية جديدة ، لاسيما الطاقات الممكن تجديدها تماشيا مع نفاذ موارد المحروقات على الأمد الطويل ، ويحتوي المخطط الخماسي الثاني على جزء هام من الموارد المسخرة لتنمية المنشآت الإقتصادية الأساسية والإجتماعية.

إن بلوغ كافة الأهداف في ظرف يتميز بتوازنات عامة للإقتصاد متوترة هذا يتطلب تنسيقا دقيقا وانضباطا صارما في قيادة الأنشطة ، وهكذا ينبغي تقوية مجال التداخل وأدوات التخطيط وملاءمتها للظروف الملموسة للتسيير والتنمية الإقتصادية بصفة عامة.

2 ـ 3 ـ 2 ـ أهداف التنمية الصناعية

لقد تميز المخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984 بأهداف تتضمن تحسين النجاعة وتكثيف استعمال طاقة الإنتاج الصناعي المتوفرة، وعليه تم تفضيل برامج العمل الهادفة إلى استدراك ما تبقى انجازه ، وبالتالي فإن تحقيق الأهداف المسطرة خلال الفترة 1985 ـ 1989 في إطار التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية سيتم في ظروف.

أكثر مضايقة من تلك التي كانت سائدة خلال المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984)، وحيث فإنه تماشيا في هذا الوضع حدد المخطط الخماسي الثاني أهدافا تنموية ترتبط بالمحافظة على الإختيارات الصناعية الأساسية وتأخذ بعين الإعتبار الوضع القائم للصناعة [illegible].

ومن بين الأهداف ألتي تضمنها المخطط الخماسي الثاني في المجال الصناعي يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

- العمل على إنهاء البرنامج الباقي إنجازه من المخطط الخماسي 80 ـ 1984 والتكفل الفعلي بإنجاز البرامج المسجلة خلال المخطط الخماسي 85 ـ 1989.
- استمرارية الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني والتي ترمي إلى ضمان أسلوب معيشة لائق لجميع المواطنين ، وذلك بفضل القيام ببرامج صناعية معتبرة يتعلق هذا الهدف في مجالات التغذية واللباس والنظافة والصحة ...الخ ، أي تنمية الصناعة التحويلية المرتبطة بالتجهيز والإنتاج والإستهلاك .
- استقلالية أوسع في التموين بالمواد الأولية ومشاركة واسعة للمتصرفين الوطنيين لإنتاج السلع وتأدية الخدمات ، وذلك انطلاقا من تصميم المشاريع إلى تاريخ تجديدها ، مع تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة القطاع الخاص، بغرض المحافظة واستقرار وازدهار الإقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي خاصة ، ومنه تحقيق التكامل الإقتصادي.
- ابقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي لجميع وسائل الدفع الخارجية وذلك عن طريق تقويم الموارد الباطنية من المحروقات ، واستغلال فرص الدخول إلى الأسواق الخارجية بفضل تعميم استخلاف المحروقات بنشاطات صناعية أخرى وتنظيمها وتسويتها حفاظا على حركية التنمية الوطنية على الأمد البعيد.
- مراعاة متطلبات التهيئة العمرانية عن طريق تخفيض أثار عدم التوازن الناتجة عن تمركز النشاطات الصناعية في المراكز الحضرية والمنطقة الساحلية ، ولهذا يتطلب مواصلة.

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (85 ـ 1989) ، مرجع سابق ، ص (133 ـ 135).

وتشجيع أنشطة اعادة توزيع المجموعات الصناعية الضخمة الموجودة عند القيام بأعمال إعادة التجديد واستثمار تقييم الطاقة الموجودة؛ تشجيع تعمير المناطق الداخلية للبلاد وبالدرجة الأولى المحرومة منها ، بمشاريع صناعية متنوعة، مع مراعاة تأقلم المنطقة مع

- اختيار تكنولوجيا ناجعة لإحداث مناصب الشغل، ولكن غير منافسة ولاسيما في الصناعات المجردة من كل طابع استراتيجى مثل (مصانع الآجر ، وحدات التفصيل... ح) . مع تكثيف استعمال طاقة الإنتاج الموجودة [illegible] تفصيل التصاميم الصناعية المفككة.
- إعطاء الأولوية للأنشطة الإستثمارية المكرسة لتحسين فعالية الموارد الموجودة ، والمحافظة عنبها بهدف الحد من الاختناقات في الوحدات الشاغلة بهدف تحسين وزيادة إنتاج وإنتاجية القطاع الصناعي.

أما من جانب الأهداف الكمية ، كان يطمح المخطط الخماسي 85 ـ 1989 إلى ارتفاع في الإنتاج الداخلي الإجمالي بوتيرة سنوية متوسطة يفوق معدلها 6,5 % أما بالنسبة للمحروقات تم اعتمادزيادة سنوية تقدر بحوالي4 % وهي نسبة تعتبر متوسطة نظرا لتقلبات الإقتصاد العاني وصعوبة تكهن حدوث انتعاش جديد ومدى أهميته ومدته.

غير أن الإنتاج الوطني سيشهد ارتفاعا بوتيرة سنوية تفوق 7,5 % خارج المحروقات(1).

أما فيما يخص الفروع الصناعية فإن المخطط الخماسي 1985 ـ 1989 تضمن عدة توقعات ، فالصناعة التحويلية ترفع نموا بوتيرة تفوق9 % سنويا وذلك خلال فترة المخطط (10 % في القطاع الخاص) ، ويبدو هذا التوقع منسجما مع الأهداف المنشودة ، تموين أحسن للإقتصاد الوطني انطلاقا من الإنتاج الوطني ، وتصدير السلع غير المحروقات، أما إنتاج صناعات الحديد والصلب يتوقع معدل نمو 9 % ويرجع هذا التطور أساسا إلى ديناميكية

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني ، مرجع سابق،ص 164 ـ 165.

[illegible] مواد شبه مصنعة (11.5 % سنويا) [illegible] (12 % سنويا)
لأن إنتاج مواد التجهيز لا يتطور إلا بنسبة ضعيفة (حوالي5 %) سنويا ، وفي قطاع الخشب والورق فالإنتاج يرتفع بمعدل سنوي حوالي 12 % ، أما مواد البناء فإن الهدف الأساسي يتمثل في وضع حد [illegible] سنوي 11 % [illegible] بنسبة 14 % و10 % على التوالي ، سيسمح هذا النمو بمضاعفة كميات [illegible] المواد شبه المصنعة
[illegible]

بعدما استعرضنا الأهداف التي كان يطمح المخطط الخماسي الثاني لتحقيقها (كمًا وكيفًا) في المجال الصناعي ، ترى ما هي الإعتمادات التي خصصت لها؟ وهذا ما نحاول التعرف عليه من خلال تعرضنا لنقطة التالية:

2 - 3 - 3 - توزيع الإستثمارات

يقتضي برنامج الإستثمارات المعتمد بسير محكم للإستثمار في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة ، حسب تطور الأوضاع الإقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية، والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الإنتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهمية نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة (1985- 1989) ، بحيث أن نسبة 55 % من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري انجازها إلى غاية 1984[1].

لهذا نحاول أن نتعرف على الإعتمادات المخصصة لبلوغ الأهداف المسطرة وكيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية أولا، وعلى الفروع الصناعية ثانيا وذلك من خلال الجدولين 04 ، 05 على التوالي:

يتضح من الجدول رقم (04) البرنامج الوطني للإستثمار خلال 85 – 1989 أن البرامج الجاري انجازها إلى غاية 1984 ستعبئ خلال فترة المخطط حجما هاما من النفقات تبلغ 306,77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55 % من النفقات الإجمالية للمخطط.

---

(1) تقرير المخطط الخماسي الثاني : مرجع سابق ، ص 168

يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الإستثمارية خلال الفترة 85 ـ 1989 إلى غاية 56,6 % بالنسبة للقطاعات المنتجة (الفلاحة ، الري، الصناعة وسائل الإنجاز، التخزين والتوزيع، الإتصالات) وإلى غاية 48.4 % بالنسبة للمنشآت الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والتجهيزات الجماعية.

إن الحصة المالية البالغة 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة تمثل 15 % تقريبا من النفقات الإجمالية ، وهذا تعبيرا على الاهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

[illegible]

... ات المقررة ، في حين أن ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا ، سواء بالنسبة للتقديرات أو الإنجاز.

جدول رقم (04)

البرنامج الوطني للإستثمارات للفترة (85 ـ 1989)

بالأسعار الثابتة لسنة 1984

الوحدة : مليار دج

البرامج / القطاعات	تكاليف البرامج: برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع	المصاريف المتراكمة 85 ـ 1989	هيكلة المصاريف %
الفلاحة والري	34,34	81,08	115,42	79,00	14,4
الصناعة	52,90	198,70	251,60	174,20	31,6
منها:المحروقات	15,00	26,50	41,50	39,80	7,2
وسائل الإنجاز	8,20	25,00	33,20	19,00	3,5
وسائل النقل	6,41	15,41	21,52	15,00	2,7
التخزين ووالتوزيع	13,65	11,36	25,01	15,85	2,9
البريد والمواصلات	7,35	6,65	14,00	8,00	1,4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	35,20	27,76	62,96	45,50	8,3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	116,05	130,28	246,33	149,45	27,2
التجهيزات الجماعية	32,67	25,67	58,34	44,00	8,00
المجموع	306,77	521,38	828,38	550,00	100

المصدر : تقرير عام المخطط الخماسي الثاني ، مرجع سابق ، ص 173

إن الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات تعبر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع القدرة المنتجة ، اندماج الإقتصاد ، تلبية الحاجيات بواسطة الانتاج الوطني.

وبالفعل فإن القطاع الصناعي باستثناء المحروقات ، استفاد من حصة 134,4 مليار دج خلال فترة المخطط أي بنسبة 24,4 % من المبلغ الإجمالي للإستثمارات. أما حصص الفروع الصناعية فهي الأخرى يمكن ملاحظتها في الجدول رقم (05) ، إذ يتضح من الجدول أن المحروقات تحتل الصدارة بنسبة 32,2 % من إجمالي النفقات ، بالرغم من [illegible] النفقات، ويعود سبب انخفاض حصة المحروقات إلى السياسة التي انتهجتها الدولة بعدم اعتمادها على هذا القطاع ، المحكوم عليه بالزوال على المدى البعيد، وتوجيه النظر نحو القطاعات الأخرى التي من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تموين التنمية .

الحصة الثانية والبالغة 16,5 % حظيت بها الكهرباء حيث بلغت في المخطط الخماسي الأول نسبة قدرها 9,3 % ويعود هذا الإرتفاع إلى الأهمية الممنوحة لهذا القطاع من طرف الدولة بقصد فك العزلة عن المناطق المحرومة ، وذلك بتحسين النشاط في العالم الريفي، وتلبية الإحتياجات من حيث الطاقة في مجال النشاطات الصناعية والري وذلك قصد إيصال الكهرباء للآبار المائية في عمق الصحراء والمناطق الريفية ، زيادة على ادخال الإنارة للمناطق الريفية تماشيا مع ما هو مسطر ضمن المخطط 1985 – 1989 إيصال الكهرباء إلى 800.000 عائلة .

قطاع البتروكيمياء هو الآخر قد ارتفعت حصته من 1,6 في المخطط السابق إلى 6,5 % خلال فترة هذا المخطط (85 - 1989) ، ويعكس هذا الإرتفاع الإهتمام الذي حظي به هذا القطاع في تغطية الإحتياجات الوطنية عامة والفلاحية خاصة، وكما أشرنا سابقا هي الأخرى (الفلاحة) ارتفعت حصتها وهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الطلب على المواد الكيماوية من أسمدة ومبيدات وغيرها، هذا ما جعل الدولة تعطي اهتماما لقطاع البيتروكيماء ، تجنبا لحدوث عدم التوازن بين المواد والحاجيات الذي ينعكس سلبا على قطاع الفلاحة.

جدول رقم (05) : البرامج الإستثمارية حسب الفروع الصناعية

خلال الفترة (1985 - 1989)

الوحدة : مليار دج

الفروع الصناعية / البرامج	البرامج			الاعتمادات	
	البرامج الباقية	البرامج الجديدة	المجموع	الحجم	%
المحروقات	15,00	26,50	41,50	39,80	32,2
الكهرباء	11,10	24,50	35,60	28,30	16,5
البيتروكيمياء	0,50	17,30	17,80	11,10	6,5
المناجم	0,50	3,50	3,60	3,00	1,8
صناعة الحديد والصلب	4,10	39,80	43,90	18,00	10,5
المنشآت الميكانيكية والكهربائية	7,30	40,10	47,40	26,60	14,00
الكيمياء الخفيفة والصيدلة	2,10	6,00	8,10	5,70	3,3
المواد الغذائية	3,00	6,40	9,40	8,70	5,1
مواد البناء	4,90	13,10	18,00	14,40	8,4
النسيج	2,00	9,40	11,40	8,10	4,7
الجلود والدباغة	0,40	1,00	1,40	1,40	0,8
الصناعة الصغيرة والمتوسطة بما فيها الخشب والورق وأخرى	2,20	11,30	13,50	9,10	5,2
المجموع	52,90	198,70	251,60	174,2	100

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ، ص 142.

حصة مواد البناء شأنها شأن القطاعات التي عرفت ارتفاعا خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني، هي كذلك قد ارتفعت من 8,4 % إلى 18,4 % وهذا ما يفسر سياسة الدولة في انتعاش قطاع البناء علما أن أزمة السكن من بين الاختلالات التي ظهرت مع نهاية السبعينات وخاصة في المدن التي وطنت بها المشاريع الصناعية ولاسيما الشمالية منها والساحلية، ولهذا منحت حصة نوعا ما مرتفعة لقطاع مواد البناء بهدف التخفيف من حدة هذه الأزمة.

مما تقدم نستنتج في مجال الاستثمار الصناعي أن الجهود المبذولة اتجاه الصناعات القاعدية تبقى معتبرة ، غير أن المحروقات لازالت تحتل الصدارة وذلك من أجل استغلال الحقول الموجودة ، ومواصلة عملية التنقيب، وهذا يعكس ارادة الدولة المتمثلة في البحث

عن مصادر تمويل أخرى غير المحروقات في عملية التنمية بفضل استغلال الطاقة المتوفرة في البلاد والغير مستغلة سواء كانت مادية أو بشرية والعمل على تحضير المرحلة لما بعد البترول. توجيه الاستثمارات الصناعية نحو الصناعة القاعدية ، وفسح المجال أمام صناعة سلع الاستهلاك والأنشطة التكاملية ، الأمر الذي يقود إلى تغطية جيدة للحاجيات المحلية، مما يعني أن التنمية تكون أكثر اتجاها نحو السوق.

بعد ما تعرضنا ولو باختصار مسار التصنيع خلال عشرية الثمانينات من خلال الخطتين الخماسيتين ، ومنه يكون قد توقف العمل بالمخططات متوسطة المدى (4 أو 5 سنوات) ولم يبقى إلا المخططات السنوية وعليه فإننا نتناول في الفقرة الموالية (المبحث الرابع) المضمون الصناعي في هذه المخططات من حيث الأهداف المسطرة (كيفية وكمية) وكذا الاعتمادات المخصصة لها.

المبحث الرابع
المخططات السنوية (1990 . 1993) وعملية التصنيع

2 - 4 - 1 - الأهداف العامة لهذه المخططات

نظرا للوضع الدولي عامة والداخلي خاصة ، ونتيجة انخفاض عائدات البترول بنسبة كبيرة، بحيث أصبحت لا تكفي حتى لاستيراد المواد الاستهلاكية ونتيجة تراكم الديون الخارجية وارتفاع خدماتها وضغوط صندوق النقد الدولي (F.M.I) وتزايد احتياجات السوق الاستهلاكية الوطنية ، فإن السلطات اعتمدت الرجوع إلى سياسة المحروقات، ولكن هذه المرة بالاستغلال الأمثل للعائدات البترولية في المجالات المنتجة ، وكذلك العمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة والبيروقراطية ، والانتقال من الاقتصاد المخطط السابق والموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل في العالم ، إلاّ الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق[1].

لهذا اتخذت عدة إصلاحات تمثلت في اتخاذ جملة من القوانين الاقتصادية منذ 1987 تؤكد على اللامركزية في التسيير وضروة اعتماد أدوات جديدة (يمكن الرجوع لهذه النقطة (الإصلاحات) بشيء من التفصيل في الفصل القادم) كما توقف العمل بالمخططات المتوسطة المدى ، ولم يبقى إلاّ المخططات السنوية ابتداء من سنة 1990.

(1) مجلة بحوث ، مرجع سابق ، ص 16.

وفي هذا الإطار أقرت الحكومة في إطار مسعى وشاملا . جهازا كفيلا بإخراج البلاد من أزمتها . بفضل تنفيذ مجمل الإصلاحات . وهو الجهاز الذي يرتكز في المجال الاقتصادي والاجتماعي على الأنشطة ذات الأولوية التالية:

- محاربة التضخم من خلال التحكم في السيولة النقدية وتقليص الاختلالات في الميزانية [illegible].
- البحث عن عدالة اجتماعية أكبر تقوم على حماية الفئات الأكثر تضررا ولاسيما منها الشباب ومكافحة ظاهرة البطالة.
- إعادة تأهيل العمل المنتج وترقية أدوات تنظيم الأسواق ، ومنه تطور الإنتاج كان يتوقف على امكانيات تجاوز القيود الخارجية من جانب المؤسسات بالنظر إلى عدم كفاية تكامل الاقتصاد الوطني.

مشاريع المخططات السنوية 1990-1993وتماشيا مع برامج الحكومات المتعاقبة، تتضمن النهوض الاقتصادي والاجتماعي . وتهدف بصفة عامة إلى مايلي:

التوجيهات على الأمد المتوسط والمتعلقة بالسياسات القطاعية وعناصر التنظيم المتعددة ، والعمليات التي تسمح على الخصوص بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية ومنه تصحيح الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن السنوات الماضية.(1)

هكذا فإنه يمكن للمؤسسات العمومية الاقتصادية من الحصول على المؤشرات المستقبلية، تمكنها من اعادة ميزانية بالعملة الصعبة متعددة السنوات ابتداء من سنة 1990 ، قصد تحسين نجاعتها وفعاليتها، وهكذا تتطور المساعي والاستراتيجية على الأمد المتوسط وهو ما يفسر اعتبارا من سنة 1990 بتحسين نتائج المؤسسات العمومية الاقتصادية ، وكذا شروط تحقيق التوازنات المالية الخارجية.

---

(1) م.و.ت، مشروع المخطط السنوي 1990 ، ص (6).

- تركز هذه المخططات السنوية على الصناعة والخدمات الشيء الذي يعكس عملية [illegible] المحروقات ، وبالتالي لا تبقى المحروقات هي المصدر الوحيد لعملية جلب العملة الصعبة[1].
- متابعة برامج المياه واعادة تحريك برامج السكن والقطاع الفلاحي مما يشجع فروع الصناعة على مضاعفة الإنتاج في مجال الصناعة التجهيزية لتغطية هذا الطلب الجديد . وبالأخص الأدوات الزراعية والري من جرارات ومضخات ، مع تشجيع الصناعة [illegible] المحافظة على الصناعة التقليدية.
- تشجيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق المحرومة والواجب النهوض بها[2].

إن تحليل القيود الاقتصادية الكلية والاجتماعية التي كانت من شأنها أن تظهر خلال مسار تطهير الاقتصاد، تبرز بوضوح ضرورة انعاش النمو الاقتصادي المستديم وما ينتج عنه . من تحسين في شروط تموين الجهاز الإنتاجي ونمو في الاستثمار ، الإنتاجي باعتبارهما الضمان الوحيد لاستعادة إنتاجية الاقتصاد الشاملة ، والتكفل بدون عناء بجزء هام من التشغيل.

في هذا الإطار تضمنت المخططات السنوية التي نحن بصدد دراستها أهداف كمية في القطاعات الاقتصادية عامة والصناعي خاصة يمكن ايضاحها فيما يلي :

2 - 4 - 2 - الأهداف الصناعية في المخططات السنوية (90 - 1993)

تهدف المخططات السنوية إلى تحقيق عدة أهداف كمية وبالأخص في القطاعات الإنتاجية ، إلاّ أننا نركز على القطاع الصناعي موضوع دراستنا ويمكن أن نختصر هذه الأهداف فيما يلي:

---

(1) C.N.P , **Plan national pour 1992** , p 3.

(2) م.و.ت ، **المخطط الوطني 1991 ، (تقرير مستخلص)** ، ص(24).

يتوقع نمو في الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 4.7 % إجماليا ومعدل 5.2 % خارج المحروقات(1) خلال سنة 1990. أما خلال سنة 1991 يتوقع معدل نمو إجمالي للإنتاج المحلي الخام 4.7 % و(4.9 %) خارج المحروقات(2).

ينخفض هذا المعدل (المتوقع) إلى 2,1 % إجمالا ، وخارج المحروقات 2,7 % سنة 1993(3) . كما أن قطاع محروقات يتوقع زيادة 2.3 % خلال سنة 1990، ودلت على ضوء تقديرات تطور الصادرات ، والأولوية الممنوحة لتعبئة الموارد المعدنية والمحروقات كتأهيل مناجم معروفة تأهيلا مناسبا لاسيما على مستوى حسي حيث يرتقب أن ترتفع القيمة المضافة لصناعة الغذائية بمعدل 5,2 % ، وهذا التطور مرتبط بالتسيير الحسن لمصالح التحويل الغذائي.

أما بقي صناعة مواد الاستهلاك فسترتفع إلى نسبة 4,9 % كذلك نفس الشيء بالنسبة لصناعة المواد الوسيطة بمعدل 6,4 % ولاسيما فروع مواد البناء والكيمياء نظرا لانعكاسه القوي على قطاع البناء والأشغال العمومية سواء فيما يخص الادماج الاقتصادي أو فيما يخص الصادرات.

كما يتوقع أن يرتفع إنتاج صناعات مواد التجهيز بمعدل 6,7 % وهذا دائما خلال نفس السنة 1990 حتى تضمن الحفاظ على وتيرة النمو على المدى المتوسط(4).

أما فرع مواد البناء يتوقع نمو قدره 5 % ، حتى يتمكن من تغطية احتياجات قطاع السكن والحد من الأزمة التي يعاني منها ، وهذا تماشيا مع برنامج الحكومة طبعا، أما سنة 1991 كان يتوقع معدل نمو معتبرا في عملية الإنتاج بنسبة 5,3 % طيلة فترة المخطط 1991، يناظر هذه الزيادة ، زيادة نسبتها 6 % للسلع الوسيطة و7 % لسلع التجهيز

---

(1) المخطط السنوي 1990 ، مرجع سابق ، ص 39.

(2) المخطط السنوي 1991 ، مرجع سابق ، ص 25.

(3) C.N.P , Plan national , pour 1993 , p 27.

(4) المخطط السنوي 1990 ، مرجع سابق، ص ص 40 ، 41.

وللسلع الاستهلاكية الصناعية خارج لصناعة الغذائية[1] ، يدعم هذه الزيادات انعاش التموينات الخارجية تماشيا مع حركة الاستثمار الصادرة منذ سنة 1990، والموجهة أساسا نحو القطاع الإنتاجي ، كان تحقيق هذه الأهداف المعتمدة في إطار ملمح نمو اقتصادي على المدى المتوسط ، عبر انعاش التموينات الخارجية وتجديد جزء من المخزون برأس المال [illegible]

نفس الشيء المخطط السنوي 1992 قد اعتمد أهدافا كمية للقطاع الصناعي غير أن هذا المخطط أعطى أهمية للقطاع الخاص في عملية الاستثمار ، وهذا راجعا لدوره الفعال في عملية الإنتاج الصناعي.

ولهذا يرتقب خلال فترة المخطط أنه يساهم في تحقيق معدل نمو سنوي قدره 4 % إلى 5 % في الإنتاج الصناعي الإجمالي[2].

أما القطاع الصناعي الإجمالي . فإن المخطط الوطني 1992 يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي طيلة فترة المخطط يقدر ب 9 % وعلى مختلف الفروع الصناعية، وتحقيق معدلات نمو متفاوتة من فرع لآخر حسب أهمية الفرع ضمن المخطط.

6,5 % بالنسبة للطاقة ، الصناعة التحويلية 15 % ، النسيج 7,2 % ، الجلود 09 % ، الخشب والورق 3,5 % ، مواد البناء 7 % ، الكيمياء والبيتروكيمياء معدل نمو سنوي 26 % ، المناجم والمحاجر 6,5 % ، كذلك يطمح لتحقيق معدل نمو 4,5 %، 3 % في كل من الصناعة الغذائية والصناعة المختلفة بما فيها التقليدية على التوالي[3].

يهدف المخطط الوطني 1993 في القطاع الصناعي إلى تحقيق معدل نمو في القطاع العمومي بحوالي 1 % وهي نسبة متفاوتة من نشاط لآخر ، وتتراوح من 8,2 % في مواد البناء إلى 7 % في الخشب والورق.

(1) المخطط السنوي 1991 ، مرجع سابق ، ص 28.

(2) Plan national , pour 1992 , op.cit , p (10).
(3) Plan national , pour 1992 , op.cit , pp (10 , 11).

تشير التقديرات الخاصة لعام 1993 أن استعمال قدرات الإنتاج الموجودة والخاصة بالقطاع الصناعي ستكون حسب النسب التالية : 60 % في المناجم والمحاجر ، 49 % في صناعة الحديد والصلب والميكانيك والتعدين والإليكترونيك، 70 % في مواد البناء ، 44 % في الكيمياء و76% في الصناعات الغذائية 45 % في النسيج والجلود27 % في الخشب والورق وغيرها[1].

[illegible]

المواد الوسيطية ، الموجهة للأنشطة التي تحظى بالأولوية ، وخاصة البناء ، الأشغال العمومية والفلاحة والصناعة الصيدلية والكيميائية، يبين تحليل تقديرات 1993 حسب تخصيص المنتوجات ، ان إنتاج المواد الوسيطة في القطاع الصناعي العام ، كان يتوقع أن يرتفع بنسبة 13,6 % عندما يكون موجها للبناء والأشغال العمومية وبنسبة 4,8 % عندما يكون موجها للتصدير (المناجم والمحاجر والبيتروكيمياء).غير أن إنتاج التجهيزات كان يتوقع أن ينخفض بنسبة 12,8 % وسع الاستهلاك النهائي انخفاضا بنسبة 2 % إجماليا[2].

لتحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالقطاع الصناعي والمسطرة ضمن المخططات السنوية 1990 ـ 1993 والتي تعرضنا لها حيث كانت متوقعة في تطوير الإنتاج الصناعي وارتباطه ببقية القطاعات الأخرى ، قصد تحقيق التكامل الاقتصادي.

يجب تجنيد كل الطاقات الإنتاجية المتاحة مادية أو مالية والبشرية والمحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها أحسن استغلال والتحكم في وسائل التسيير ، والتحكم في المعلومات والمتابعة الدائمة للإنجازات، التي تمكن من إدخال التصحيحات اللازمة ، بالنظر إلى تطور المجال الاقتصادي الفعلي الشيء الذي يؤدي إلى رفع الإنتاج والإنتاجية ، وبالتالي تحقيق التكامل لاقتصاد الوطني.

ويمكن كذلك تحقيق هذه الأهداف وتحسينها (تحسين معدلات النمو المتوقعة) بتنمية الصادرات غير التقليدية (المحروقات) ، حتى وان كان ذلك على حساب السوق الوطنية ، فالتصدير يجب أن يمثل هدفا أساسيا في السياسات التجارية للمؤسسات الصناعية ، وبالتالي يجب مراعاة الأولوية في عملية الاستثمارات أي الأخذ بنظام دعم ملائم يتمثل في تمويل الاستثمارات ذات الفعالية على المدى القصير للتصنيع خاصة والقطاعات الأخرى عامة.

---

(1) Plan national , pour 1993 , op.cit , p 33.
(2) Plan national , pour 1993 , op.cit , p 34.

2 - 4 - 3 - توزيع الاستثمارات

إن تحقيق الأهداف المسطرة عبر المخططات السنوية 90–1993 مهما كانت صفتها، سواء في القطاع الصناعي أو في القطاعات الأخرى قد خصصت لها اعتمادات مالية يمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي: رقم (06).

جدول رقم (06): [illegible] الاعتمادات الاستثمارية للفترة 90–1993 حسب القطاعات

الوحدة مليار دج

اعتمادات	1990		1991		1992		1993	
القطاعات	اعتمادات	%	اعتمادات	%	اعتمادات	%	اعتمادات	%
الفلاحة والصيد	3,4	3,6	4,2	3,1	6,5	3,5	7,74	3,16
الري والغابات	5,4	5,7	6,8	5,1	11,3	6,0	16,6	6,7
المحروقات	6,6	6,9	11,3	8,5	17,5	9,4	28,10	11,4
الصناعة والخدمات الإنتاجية (القطاع ع)	17,7	18,6	30,3	22,7	40,2	21,5	43,95	17,93
البريد والمواصلات	2,2	2,3	2,9	2,2	3,8	2,0	5,02	2,05
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,2	0,2	0,4	0,3	0,7	0,3	0,75	0,31
القطاع الخاص غير الفلاحي	10,5	11,0	16,0	12,0	19,5	10,4	19,25	7,86
مجموع القطاعات المنتجة مباشرة	46,0	48,4	71,9	53,8	99,5	53,2	121,40	49,5
السكن	15,3	16,0	18,6	13,9	30,8	16,5	46,50	18,9
التربية والتكوين	5,7	5,5	7,4	5,5	11,0	5,9	14,50	5,92
الصحة والحماية الاجتماعية	1,5	1,6	2,3	1,7	4,3	2,3	5,90	2,41
مخططات البلدية للتنمية	8,9	9,3	10,2	7,6	13,0	7,0	16,00	6,53
المنشآت الأساسية	10,3	10,9	13,4	10,1	16,5	8,8	25,40	10,36
مختلفة	7,6	8,0	9,7	7,3	11,9	6,4	15,36	6,27
المجموع العام	95,3	100	133,6	100	187,00	100	245,06	100

المصدر :

Plan national , pour 1992 , op.cit , p 7.
Plan national , pour 1993 , op.cit , p 78.

يتضح من الجدول السابق أن أولويات برنامج الاستثمار لسنة 1990 تندرج في نطاق الخيرات المقترحة ولاسيما في المجالات التالية:

- بعث الاستثمار المنتج في ميدان الصناعة ، حيث بلغت حصتها من الاعتمادات 17,7% مليار دج من إجمالي الاعتمادات 95,1 مليار دج ، أي بنسبة 18,6 % أي تقريبا ثلاث أضعاف حصة المحروقات ، وهذا دلالة على توجيه الاهتمام نحو الصناعة عوض عن المحروقات .
- إعطاء اهتمام لقطاع السكن هذا ينعكس مباشرة على مواد البناء برفع حصتها نحو 18.6 % من الاعتمادات الإجمالية تخصص لصناعات خارج المحروقات و 25.5 % بما فيها المحروقات ، وبالتالي تكون حصة الصناعة قد زادت عن سنة 1989/88 بـ 5 نقاط ، 3نقاط على التوالي:

مما سبق نلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لسنة 1990 والبالغة 95,3 مليار دج قد احتلت فيها الصناعة الصدارة ، الشيء الذي يعكس الأهمية الممنوحة لهذا القطاع وبقائه دائما هو القطاع الوحيد القادر على تحقيق جل الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ، والعمل على تشجيع تصدير المنتوجات الصناعية خارج المحروقات وكذلك تشجيع القطاع الخاص غير الفلاحي ، بهدف ادراجه ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

كانت تندرج أولويات برامج الاستثمار لسنة 1991 في إطار التوجيهات والأوليات المدرجة في سياق المدى المتوسط ، المسطرة في عام 1990 والهادف إلى توسيع صادرات البضائع (المنتوجات) الصناعية خارج المحروقات.

شهد قطاع الصناعة بما فيها المحروقات تطورا ثمينا مقارنة مع اعتمادات سنة 1990، شأن هذه الارتفاعات في الاعتمادات تشارك في الهيكلة الإجمالية ، حيث بلغت حصة الصناعة 30,3 مليار دج من إجمالي الاعتمادات بنسبة 22,7 % عما كانت عليه سنة 1990 (17,7 %) ، و هذا دلالة على تشجيع القطاع الصناعي ، والبحث على مكانته اللائقة في الصادرات الوطنية وتأقلمه مع السوق الخارجية ، بمعنى تشجيع الصادرات

الصناعية خارج المحروقات، غير أن قطاع المحروقات تحصل على حصة لابأس بها مقارنة مع القطاعات الأخرى عما كانت عليه حصة المحروقات سنة 1990 ، وهذا راجعا إلى أن نعاش الاستثمارات في مجال بحث وتطوير المحروقات كان يتوقع ارتفاعا من 6 % سنة 1990 إلى 8,5 % سنة 1991 . وهذا تماشيا مع برنامج الحكومة 1990 الرامي إلى الرجوع إلى المحروقات بطريقة استغلالا أمثل.

من [illegible] يتضح أن النفقات الإجمالية [illegible] الإجمالية المتوقعة لسنة 1992 ارتفعت إلى 187 مليار دج أي بارتفاع قدره 40 % عما كانت عليه خلال سنة 1991 مع التباطؤ المتوقع بعين الاعتبار للتضخم والإرتفاع الحقيقي للاستثمارات من7 % إلى 8 % بالمقابل.

إنعاش الاستثمارات المنتجة تتعلق في المرحلة الأولى بالصناعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع 10 مليار دج يسمح بانتقال مستوى الاستثمار[1] 40,20 مليار دج وهذا يعطي فرصة التحرك لهذا القطاع ومساهمته بصفة فعالة في الاقتصاد الوطني ، أي تحقيق المردودية المالية والاقتصادية ، ورفع قدرات التصدير من هذا القطاع بعد تغطية الاحتياجات الوطنية ، مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة ، وهذا تماشيا مع سياسة الدولة في هذا المجال بتشجيعها للقطاعات التي باستطاعتها جلب أكبر عدد من مناصب الشغل.

إذا تفحصنا الاعتمادات المخصصة للفروع الصناعية يتضح أن المخطط السنوي 1992 يتضمن نوعين من الاستثمارات:

الأول يتعلق بالباقي من سنة 1991 والمقدر بـ 12710 مليون دج [1]، أما الثاني يمثل الاستثمار الجديد إذ بلغ 17810مليون دج ، كما يتضح أن النفقات والاعتمادات المخصصة للقطاع الصناعي خلال مخطط 1992 أخذت فيها الطاقة الحصة الكبرى (أكثر من النصف) 52,56 % وهذا راجعا إلى تعبئتها بباقي 1991 والمقدر ب 6800 مليون دج هذا من جهة ، أنها منحت لها أهمية بالغة في إطار المخطط من جهة ثانية ، لأهمية هذا الفرع في الاقتصاد الوطني سواء في الفروع الصناعية نفسها أو القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والري مما يقدمه لها من مواد هي بحاجة لاستعمالها في عملية الإنماء (كهرباء ، مازوت ... الخ).

---

(1) Plan national pour 1992 , op.cit , p 12.

وأخيرا إن المخطط السنوي 1992 يتضمن اهتمامات وتوجيهات وجهت للقطاع الصناعي عامة ، والصناعة التحويلية على الخصوص ويطمح لترقية هذه الصناعة وادراجها ضمن الصادرات الوطنية.

إن تطور الإنتاج والمبادلات الخارجية من السلع والخدمات كان يتجسد في نمو ضعيف للموارد المتوفرة للاستهلاك والتراكم في سنة 1993 . إن نسبة التراكم كانت من المتوقع أن تشهد استقرارا وخلال سنة 1993 في حدود 27 % (1).

يتضح من الجدول أن سنة 1993 عكس السنوات الأولى والثانية ، حيث إنها منحت أكبر حصة لقطاعات المنتجة غير مباشرة 123,66 مقابل 121,40 للمنتجة مباشرة، ان قطاع السكن احتل الصدارة عكس عما كانت عليه في المخططات السابقة تعود الحصة الأكبر لقطاع الصناعة.

على الرغم أن الاستثمارات في القطاعات المنتجة لا تنتعش بصورة ملموسة إلاّ فيما يخص الطاقة والمحروقات ، فإنه كان ينبغي مع ذلك بذل مجهودا ابتداء من سنة 1993، باتجاه الاستثمارات الناجمة بالقدر الكافي في الصناعة الصغيرةوالمتوسطة وأنشطة التصدير ، والعمل على انهاء برامج الاستثمارات القديمة (الباقية) للمؤسسات العمومية في أقرب الآجال ، وفي هذا الإطار تم رصد 30 مليار دج بمساهمة من الخزينة عن طريق البنك الجزائري للتنمية (B.A.D) لهذا البرنامج(2).

وأخيرا بعد تعرضنا لمسار التصنيع خلال فترة 1980 ـ 1993 من خلال الخطتين الخماسيتين 80 ـ 1989 والمخططات السنوية 90ـ1993 وتعرفنا على مضمون هذه المخططات في المجال الصناعي يمكن أن تعطي وبصفة مختصرة الخلاصة التالية:

---

(1) Plan national pour 1993 , p (75)
(2) Même ouvrage , p (82)..

خلاصة الفصل

انطلاقا من التجربة الجزائرية في مجال التصنيع ، التي شرع فيها بعد الاستقلال مباشرة، والتي تمثلت في الصناعة الثقيلة إلاّ أن هذه السياسة الصناعية نتجت عنها عدة اختلالات ظهرت خلال نهاية السبعينات سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، جعلت السلطات تسعى جاهدة لتصحيحها وتبني [illegible] .

تمثلت هذه المساعي في الوجه الجديد التي ظهرت به الصناعة مع مطلع الثمانينات وخاصة مع اتخاذ عدة إصلاحات اقتصادية بمفهومها العام ، من خلال خطتين خماسيتين 80-85/1984-1989 واستمرت هذه الجهود حتى في فترة التسعينات في مخططات سنوية للتنمية 90-1993.

ابتداء من سنة 1980 وضع تصورا لدور التصنيع في الاقتصاد الوطني مع التأكيد على التكامل بين الفروع الصناعية من جهة ، وبين الصناعة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى ، شهدت الاستثمارات الصناعية خلال المخططين الخماسيين توسعا نسبيا من مخطط لآخر ، وقد تم تكريس مبالغ ضخمة من الاعتمادات إلى المحروقات التي تبقى دائما تحتل المرتبة الأولى ، وهذا منذ انطلاق عملية التصنيع بالجزائر ، إلاّ أن تبرير هذه الأولوية الممنوحة للمحروقات ، يرجع إلى احتياج الدولة لموارد مالية لتمويل عملية التصنيع، وتأتي في المرتبة الثانية الصناعة التحويلية ، التي ارتفعت هي الأخرى عما كانت عليه خلال فترة السبعينات ، رغم أنها لم تحظ بما هو مطلوب بغرض تشجيع هذه الصناعة لتلبية حاجيات السوق الوطنية المتزايدة ونفس الشيء بالنسبة للصناعة الميكانيكية والكهربائية بهدف تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات.

أما فترة المخططات السنوية 1990—1993 هي الأخرى عرفت خلالها الاستثمارات الصناعية ارتفاعا من مخطط لآخر ، غير أن هذا الارتفاع كان شديدا نسبيا عما كان عليه خلال عقد الثمانينات ، حيث بلغ نسبة تفوق 50 % من سنة لأخرى ، ودائما تبقى المحروقات هي صاحبة السيادة في امتصاص النسبة العالية نسبيا من قيمة الاعتمادات المخصصة لعملية الاستثمار غير أن تبرير أوليتها (المحروقات) خلال هذه

المخططات السنوية هو الاستغلال الأمثل لها ، وذلك عن طريق استعمال عائداتها في مجالات تنموية عوضا عن المجالات الثانوية، (غير الإنتاجية) وبالتالي الخروج بالاقتصاد الوطني إلى شاطئ النجاة ، أي رفع معدل النمو الاقتصادي وباستمرار.

وفي هذا الإطار على مستوى الإنتاج فقد طرحت المخططات التنموية أهدافا طموحة للوصول إلى معدلات مرتفعة من [illegible] في قطاع المحروقات الصدارة متبوعة بالصناعة التحويلية ، وهذا راجعا إلى الاستثمارات الضخمة الموجهة لقطاع المحروقات . كذلك وضعت أهداف تطمح لتصدير المنتوجات الصناعية خارج المحروقات ، وهنا يقصد بالصناعة الميكانيكية والكهربائية ، وبدرجة أقل الصناعة الوسيطية كمواد البناء والصناعة المعدنية.

إلاّ أن هذه المخططات التنموية لم ، تراعي وسائل الانجاز المتوفرة وعدم اختيار الأماكن الملائمة في بعض الأحيان ، زيادة على اهمالها للجانب التقني الخاص بالانجاز والتسيير ، وهذا يؤدي إلى العديد من المشاكل تكون إحدى الأسباب التي تعرقل تطور القطاع الصناعي.

وأخيرا فإن كانت المخططات التنموية سواء الخماسيين أو السنوية تضمنت أهدافا كيفية وكمية وتوقعات في معدلات نمو الفروع الصناعية تطمح لتحقيقها ، غير أن السؤال الذي يطرح هو:

هل هذه الأهداف والتوقعات تحققت أم لا؟ولماذا ؟.

والاجابة عن هذا السؤال حسب اعتقادنا تكمن في تقويم سياسة التصنيع خلال نفس الفترة، وهذا ما نحاول التعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تقويم سياسة التصنيع في الجزائر

مقدمة

انتهجت الجزائر سياسة تصنيعية قوية ،المتمثلة في الصناعة المصنعة (الصناعة الثقيلة) وهذا منذ الخطة الأولى 1967 ، وأعطتها اهتمامًا بالغًا وعلقت عليها آمال كبيرة، لإعتقادها أن القطاع الصناعي والذي تمثل في التصنيع الثقيل هو القطاع الوحيد القادر على النهوض بالاقتصاد الوطني [illegible] بعدد كبير لإمتصاص البطالة المرتفعة 32,9 % سنة 1966 ، وهذا [illegible] حصة الأسد من الاستثمارات.

غير أن النتائج المتحصل عليها عند نهاية السبعينات جعلت الشعب الجزائري يتجرع مرارة سياسة التصنيع الثقيل ، وحتى القائمون على هذه السياسة أصبحوا يوجهون انتقادات شديدة اللهجة لها.

رغم هذه النتائج السلبية استمر الاهتمام بهذا القطاع الحساس (الصناعي) خلال فترة الخطتان الخماسيتان ، وحتى المخططات السنوية للتسعينات وهذا ما استعرضناه في الفصل السابق خلال فترة 1980 - 1993.

إذا اتفقنا على أهمية القطاع الصناعي في بناء قاعدة صلبة للإقتصاد الوطني وبالتالي إنعاشه والقضاء على التوترات التي عرفها في مرحلة السبعينات ، فإن الأمر يبقى دائما معلقا بالنتائج التي حققها هذا القطاع، وخاصة أن فترة 80 ـ 1993 عرفت عدة إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الصناعي خاصة والسؤال هو :

- ما هي النتائج المحققة خلال فترة 80 ـ 1993 في المجال الصناعي؟
- وما هي انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الصناعي؟

وهذا ما نحاول الاجابة عنه من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقويم المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) في المجال الصناعي**
- **المبحث الثاني: نتائج المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) الصناعية**
- **المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها**
- **المبحث الرابع : نتائج المخططات السنوية (90 ـ 1993) في القطاع الصناعي**

المبحث الأول

تقويم المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) في المجال الصناعي

لقد خصص المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) مكانة هامة للقطاع الصناعي الأمر الذي كان من شأنه أن يحقق تقدمًا في تنظيم الاقتصاد ، بهدف القضاء على العراقيل [illegible] اجل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، وذلك لتدعيم العلاقة بين القطاع الصناعي [illegible]

حيث استمرت تنمية قطاع الصناعة خلال فترة المخطط الخماسي الأول وتطوير إنتاجه بصفة حسنة نسبيًا ، حيث تم توجيه الاستثمارات نحو تكثيف ودفع قدرة الطاقة الكامنة، عوضا عن توجيهه نحو تنمية المشاريع الكبيرة ، كما أن هذه الفترة عرفت تغييرات وإصلاحات.

لهذا ارتأينا ضرورة تناول مدى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط (80 – 1984) ومعدلات النمو المتوقعة خلال نفس الفترة، وهذا من خلال بعض أهم المؤشرات، ولمعرفة واقع القطاع الصناعي خلال فترة المخطط بكثير من الدقة والعمق ، رغم تضارب المعطيات الاحصائية ولهذا نقترح إطلالة قصيرة على هذا الواقع من خلال النقاط التالية:

3 - 1 - 1 - إنجازات المخطط الخماسي الأول

لقد حقق الإنتاج الصناعي خلال فترة (80 - 1984) وذلك في قطاع المؤسسات العمومية معدل نمو سنوي اجمالي قدره 8,3 % و 13 % خارج المحروقات ومعدل 13,8 % و 12,7 % في كل من الصناعة التجهيزية والتحويلية على التوالي.

وحسب القطاعات الصناعية الكبرى المتمثلة في خمس قطاعات ، فكان معدل النمو المحقق في الإنتاج الصناعي يفوق 10 % فصناعة البلاستيك والمطاط حققت معدل نمو سنوي 19,13 % ، وصناعة النسيج 15,8 % ،

وصناعة (I.S.M.M.E) 14 %، و12,6% في قطاع الماء والطاقة 1,70% في صناعة الخشب والورق[1].

أما القطاعات الثلاث ذات الاستهلاك الواسع ، فقد حققت معدلات نمو أقل من 10 % قطاع الجلود والأحذية 9,2 % سنويا والصناعة الغذائية بلغ معدل نمو الإنتاج فيها 8 % سنويا أما قطاع إنتاج مواد البناء حقق معدل نمو سنوي بلغ 7,9 %.

أما قطاع المحروقات والمناجم والمحاجر فكان معدل التغيير السنوي بهما 1,9 % ، 3,5 % على التوالي[2].

إن إنجازات الاستثمارات المبرمجة خلال المخطط الخماسي (80 - 1984) في القطاع الصناعي فقد قدرت بحوالي 121 مليار دج خلال فترة المخطط ، وهو ما يمثل نسبة 68 % من الترخيص المالي المعتمد بموجب توقعات قوانين المالية لسنوات المخطط ، ويمكن توضيح التوقعات والإنجازات المتعلقة بالقطاع الصناعي في الجدول التالي :

جدول رقم (07) : التوقعات والإنجازات المتعلقة بالاستهلاك المالي في القطاع الصناعي في الفترة (1980 - 1984)

الوحدة: مليون دج

السنوات	تسجيل المشاريع الجديدة	توقعات قوانين المالية	استهلاك القروض	الإنجازات %
1980	22.279	35.630	32.562	0,91
1981	27.090	38.240	25.834	0,68
1982	37.172	36.790	24.711	0,67
1983	23.330	32.791	18.518	0,56
1984	9.556	33.740	19.112	0,57
المجموع	119.407	177.191	120.743	0,68

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب وفقا لما نشر في:

Rapport sur l'exécution du plan (80 - 84) , op.cit , p(35 _ 47)

(1) M.A.P.T , Rapport sur l'exécution du plan (1980 - 1984) , p 64.
(2) Même ouvrage , p 65.

يتضح من الجدول أن تسجيل المشاريع الجديدة تم في معظمه خلال السنوات الأربعة الأولى من فترة المخطط، إذ أنه بسبب حجم المشاريع الجارية الإنجاز والنقص في وسائل الدراسات والإنجاز ، كانت التسجيلات محدودة سنة 1984، بحيث انخفضت الى 57 % عما كانت عليه سنة 1980 ، و68 % سنة 1981.

إن معدل إنجاز الاستثمارات في القطاع الصناعي انخفض خلال سنوات المخطط من 91 % سنة 1980إلى 57 % عند نهاية فترة المخطط (نهاية 1984).

أما نسبة استهلاك القروض بلغت 68 % من مجموع القروض الممنوحة ، والسبب في انخفاض استهلاك القروض راجع أساسا إلى ميل المتعاملين إلى تسجيل المشاريع الجديدة التي من شأنها تعزيز الطاقة الإنتاجية المتاحة ، مع ميلهم كذلك إلى زيادة الإنتاج ، مع بذل كل ما في وسعهم لتخفيض مصاريف الاستثمار ، بالإضافة إلى ضعف الدراسة والهندسة الأمر الذي يساهم في تأخير تسجيل بعض المشاريع الجديدة والتي تم تسطيرها ضمن أهداف المخطط.

كل هذه الظروف التي عاشها القطاع الصناعي خلال فترة المخطط ، جعلت نسب الإنجاز تكون ضعيفة نسبيا وخاصة خلال السنوات الأخيرة من عمر المخطط الخماسي (80 - 1984) ومنه أن الاستثمارات التي كانت مبرمجة لم يتم تحقيقها ، وبالتالي النتائج المحققة في المجال الصناعي كانت أضعف مما كان متوقع ، وبعبارة أخرى أن وتيرة الاستهلاك المالي كانت دون الأهداف المنتظرة من المخطط الخماسي (80 - 1984).

3 - 1 - 2 تطور الإنتاج الصناعي

إن اهداف المخطط الخماسي الاول في المجال الصناعي كانت تهدف إلى توجيه الإنتاج لمتطلبات السوق الوطنية ،وذلك عن طريق إقامة أسلوب تسيير كفيل بعملية التنمية الصناعية .

وفي هذا الإطار اجريت عدة إصلاحات على المؤسسات العمومية في القطاع الصناعي ابتداء من الثمانينات (سوف نتطرق إلى هذه الإصلاحات فيما بعد). حيث انصبت الجهود خلال فترة المخطط (80 - 1984) حول مايلي :

- التحكم في الجهاز الإنتاجي عن طريق العمل بمبدأ التخصيص في نشاطات واضحة ومحددة الأهداف ، ووسائل الإنجاز .
- إصلاح آلة التسيير على مستوى الوحدات الإنتاجية ، عن طريق إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية ، مع تشجيع لامركزية القرار بفصل تقسيم المؤسسات الضخمة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة تكون أكثر حرية مما كانت عليه في السابق في تسيير وتدبير شؤونها مع تحملها لنتائج قراراتها (*).

ولهذا شرع في تطبيق المخططات السنوية في المؤسسات والوحدات تجسيدا إلى لامركزية التخطيط، وأصبح مخطط المؤسسة بمثابة العنصر الأساسي في إعداد المخطط الوطني ، مع وضع وتشديد وسائل الرقابة في تنفذ هذه المخططات.

وبغرض ادماج القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة تم وضع آليات وتوجيه ، وتأطير هذا القطاع مع مراقبة قدراته الإنتاجية والإستمرارية ، كما تم توجيه كذلك المؤسسات الصناعية العمومية المحلية نحو الفروع الصناعية الخفيفة والتحويلية ، مثل فروع مواد البناء والمحاجر ، والخزف والصناعة الحديدية والمعدنية ، بهدف التكامل الاقتصادي في إطار سياسة التنمية الإقليمية وتمجيدها .

إن مجموع هذه الجهود الرامية إلى تحسين القطاع الصناعي عامة ، والإنتاجي خاصة أفرزت على نتائج حسنة نسبيا في استغلال معدلات الطاقة الإنتاجية بهذا القطاع الشيء الذي أدى إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الصناعي يمكن إيضاحها من خلال الجدول رقم (08):

(*) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل.

جدول رقم (08) : تطور القيمة المضافة المحققة بالقطاع الصناعي ومساهمته في القيمة المضافة الاجمالية للفترة (1980 - 1984)

الوحدة: مليون دج

الفروع / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعات خارج المحروقات	15.974,1	18.738,1	21.388,6	25.335,9	33.082,8
%	12,05	12,16	12,92	13,75	15,91
المحروقات	51.191,3	59,162,8	58.714,7	62.138,7	63.676,7
%	38,62	38,39	35,49	33,72	30,48
مجموع القيمة الإجمالية	132.526,8	154.082,6	154.082,6	165.422,3	207.922,9

المصدر : **O.N.S , Statistiques , N° 31 , 1991**

من خلال الجدول يتضح تزايد الإنتاج الصناعي الاجمالي من سنة لأخرى ، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتيرة سنوية بمعدل يفوق 14 % ، وقد ساهم في زيادة الإنتاج هذا دخول وحدات جديدة إلى ميدان الإنتاج ، حيث يظهر تطور نسبي في الإنتاج خارج المحروقات ، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا الإنتاج من 12 % سنة 1980 إلى 15 % سنة 1984 ، لكن لا تزال الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط والغاز تهيمن على الإنتاج الصناعي في الجزائر ، كما استمرت هذه الصناعة تتحرك حول إنتاج مادة واحدة هي النفط الخام والغاز الطبيعي ، وتكاد الصناعة الاستخراجية الجزائرية أن تعتمد اعتمادا شبه كلي على التقنية الأجنبية والخبرة المستوردة ولاسيما على عمليات التنقيب والاكتشاف والاستخراج.

أما الصناعة التحويلية لا يزال دورها في الاقتصاد الوطني محدودا وخاصة بالنسبة لمساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام وفي تركيب الصادرات ، ويعود ذلك حسب اعتقادنا إلى ارتفاع تكاليفها وضعف إنتاجيتها واعتمادها على استيراد الخدمات الاستشارية الهندسية منها والتقنية والآلات والمعدات وأغلب المواد الأولية والسلع الوسيطية من الخارج.

هذا جعل القيمة المضافة المحققة في هذه الصناعة ضعيفة إذا ما قورنت بالصناعة الاستخراجية كما يوضحه الجدول التالي: رقم 09.

جدول رقم (09) : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة (80 - 1984)

الوحدة مليون $

السنوات / الصناعة	1980 (*)	1981 (*)	1982	1983	1984
الصناعات الاستخراجية	-	-	12.970,8	13.159,6	12.606,0
الصناعة التحويلية	-	-	4.050,9	4.672,1	5.330,6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989 ، الامارات العربية ، ص ص 273 ، 274

(*) لم نستطع الحصول على معطيات سنة 1980 ، 1981.

يتضح من الجدول أن النشاط الصناعي الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعة الاستخراجية، بشكل جعل الأداء الصناعي عرضة للتأثر بتطورات الطلب الخارجي ، علما بأن هذه الصناعة خلال هذه الفترة تمر بمرحلة يمكننا اعتبارها من جانب بمثابة فترة مراجعة للجهود الانمائية التي بذلت خلال المرحلة السابقة ، ومن جانب آخر يمكن اعتبارها مرحلة تقييم نتائج الآثار السلبية التي انعكست في التراجع الملحوظ في نمو النشاط الصناعي ، الذي بدأ في ظل ظروف اقتصادية دولية صعبة أهمها التقلبات في أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، الذي أدى إلى انخفاض ناتج الصناعة الاستخراجية ، وبالتالي ضعف مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام ، وبصفة عامة أن التطور الحاصل في القطاع الصناعي عامة هو تطور مرضي، رغم عدم بلوغه المستوى المطلوب.

السؤال الذي يطرح ما هي مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام؟

هذا ما نحاول التطرق له من خلال النقطة الموالية.

3 - 1 - 3 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)

إن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام سنة 1984 بلغت 14,32 % في الصناعة خارج المحروقات ، عوضا عن 11,14 % سنة 1980 و27,7 % في قطاع المحروقات خلال سنة 1984 وهذا بالأسعار الجارية[1].

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10) : تطور مساهمة قطاع الصناعة في تكوين (P.I.B)

خلال الفترة (1980 - 1984)

الوحدة : مليون دج

الفروع / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعات خارج المحروقات	15.974,1	18.738,1	21.388,6	25.335,9	33.082,8
%	11,14	11,08	11,81	12,44	14,32
المحروقات	51.191,3	59,162,8	58.714,7	62.138,7	63.376,7
%	35,71	35,00	32,42	30,52	27,43
مجموع P.I.B	143.343,2	169.035,2	181.076,7	203.580,0	231.010,1

المصدر: **O.N.S , Statistiques , N° 31 , 1991.**

إن النتائج المحققة فى القطاء الصناعى بصفة عامة غير مرضية ، من ناحية المساهمة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B) مع العلم أن خلال هذه الفترة (80 – 1984) الصناعة أخذت على أغلبية الاستثمارات ، وهو ما يمثل حجم مالي كبير ، وهذا كانت النتائج غير كافية ، لأنها لا تغطى الضعف المسجل في مردودية الاستثمارات ، وهذا راجع إلى تركيز الاستثمارات خلال فترة المخطط على استغلال القدرات المتاحة عوضا عن توسيع منشآت القطاع الصناعي، غير أنه تم الغاء العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة ضمن المخطط وذلك راجعا لضعف امكانية الإنجاز.

(1) Rapport sur l'exécution du plan (80 - 1984) , op.cit , p 78.

انخفضت مساهمة الصناعة الاستخراجية في (P.I.B) وخاصة قطاع المحروقات خلال سنة 1981 ، وزادت حدة هذا الانخفاض عامي(1982 ، 1983) بسبب تقلص الإنتاج والأسعار الناجم عن ركود الاقتصاد العالمي ، والتوفير في استهلاك الطاقة وزيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ولجوء الدول الصناعية إلى مخزونها.

أما الصناعة التحويلية قد ارتفع اسهامها في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت نسبة مساهمتها في (P.I.B) عام 1980 .14 % ، وتتمثل في السلع الاستهلاكية والوسيطية البديلة للواردات في أغلب الأحيان التي بلغت نسبة منتجاتها في الصادرات 1 % سنة 1978(1).

والجدول رقم (11) يوضح مساهمة الصناعة التحويلية في (P.I.B)

إن القطاع الصناعي خلال فترة (80 ـ 1984) تعرض لعدة عراقيل ، منها ما يتعلق بالتحكم في الجهاز الإنتاجي ، وعملية التسيير ، وكذلك الوصية الإدارية المركزية المفروضة عليه . مما أحرس على نتائج يمكن القول أنها ضعيفة وذلك لضعف إنتاجية العمل وعوامل الإنتاج ، فأغلبية الوحدات الصناعية لا تعمل في أحسن الأحوال سوى بنسبة 60 % من معدل طاقاتها الإنتاجية(2).

إضافة إلى التبعية الخارجية المفروضة عليه ، لافي مجال المواد الأولية والتحويلية ومواد التجهيز فحسب ، بل حتى في مجال الدراسات والخبرات الأجنبية ، لأن الدراسة الوطنية تبقى غير كافية دون الإستعانة بالخبرة الاجنبية.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1982 ، الإمارات العربية ، ص 44.

(2) Rapport sur l'exécution du plan (80 - 1984) , op.cit , p 79.

جدول رقم (11) : تطور مساهمة الصناعة التحويلية في (P.I.B)
حسب الفروع الصناعية للفترة (80 ـ 1984)

الوحدة مليون دج

السنوات / الصناعات	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعات الحديدية والكهربائية	3.784,9	1.613,2	5.302,2	7.694,2	9.470,0
مواد للبناء	1.540,2	1.600,1	1.607,9	2.168,6	2.505,0
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	937,9	1.070,3	1.186,8	1.393,2	1.895,0
الصناعات الغذائية	3.706,4	4.241,4	4.851,5	5.055,5	5.660,0
الصناعات النسيجية	1.955,3	2.544,3	2.767,1	2.885,6	3.500,00
الجلود والأحذية	603,2	652,3	749,7	757,8	915,0
الخشب والورق	1.163,1	1.382,9	1.806,8	2.007,4	2.030,0
الصناعات المختلفة	289,7	312,5	326,6	413,2	585
المجموع	13.624,7	13.417	18.598,6	22.375,5	26.560,00
مساهمتها في P.I.B	% 9,5	% 7,9	% 10,2	% 10,9	% 11,4
[illegible] P.I.B	143.343,2	169.035,2	181.076,7	203.580,0	231.010,1

المصدر : L'Algérie en quelques chifres , edition 1986 .

القطاع الصناعي بالجزائر غير منتج ، رغم كبر أحجام المشاريع الصناعية وبالتالي يبقى غير قادر على أن يرقى إلى مكانة التصدير ويخفف العبء على المحروقات . ومنه ابعاد امكانية أن تحل صادرات المنتوجات الصناعية خارج المحروقات محل صادرات هذه الأخيرة ، ومنه عدم التكامل الاقتصادي وبالأحرى التعاون الصناعي التي تعاني منه فترة

المخطط الخماسي (80 - 1984) وحسب اعتقادنا أن المشاريع التي تم التخلي عنها، مع بداية المخطط كانت سببا في عدم نوعية القطاع الصناعي (الإنتاجي) ، وهذه نتيجة من نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت خلال فترة المخطط ، حيث أنها لم تؤدي إلى تنويع هيكلة الاقتصاد الصناعي ، وهذا يدل على السرعة التي تمت بها لامركزية اتخاذ القرار الاقتصادي ، لعدم تهيئة الأرضية الملائمة لذلك، فمثلا كفاءة الإطارات المؤهلة تعد عاملا أساسيا في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية ، (نرجع لهذه الإصلاحات فيما بعد).

وأخيرا إن اقطاع الصناعي خلال فترة المخطط الخماسي (80 — 1984) حققت بعض الأهداف بشكل نسبي ، إلا أنه لازال يعاني من عدة عراقيل أدت إلى ضعف نتائجه.

بعدما استعرضنا النتائج المحققة في القطاع الصناعي خلال فترة 80 — 1984 ومساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام، يبدوا لنا لمن الضروري معرفة مساهمة هذا القطاع الحيوي في خلق مناصب الشغل ، وهذا ما نحاول التعرض له في النقطة الموالية.

3 - 1 - 4 - مساهمة العمالة الصناعية في العمالة الوطنية

تميز وضع التشغيل خلال فترة المخطط الخماسي الأول بنقص في تأهيل اليد العاملة، مما أدى إلى إنتاجية عمل دون المتوسط في جل المؤسسات الصناعية وقد أحرس على تقدم ملموس في إطار إعادة هيكلة المؤسسات ، غير أن التوزيع القطاعي والمجالي للتشغيل المؤهل كان غير ملائم لبعض المناطق أو القطاعات

فقد ساهم القطاع الصناعي في خلق مناصب الشغل بنسب كانت دون الأهداف المنتظرة (معدل نمو سنوي 7 %) وزيادة مطلقة قدرها 85000 منصب عمل[1] ويمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في قطاع التشغيل على المحترك الوطني من خلال الجدول التالي : رقم (12).

---

(1) تقرير عام للمخطط الخماسي (80 - 1984) ، مرجع سابق ، ص 71.

جدول رقم (12) : نسبة العمالة الصناعية إلى العمالة الاجمالية للفترة (1980 - 1984)

الوحدة : بالألف

العمالة / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
العمالة الصناعية	419	458	468	489	509
%	13,26	13,94	13,42	13,67	13,64
العمالة الإجمالية	3.158	3.284	3.485	3.577	3.715

المصدر : O.N.S , Statistiques , N°31 , 1991.

إن القطاع الصناعي قد ساهم في خلق مناصب الشغل بنسبة تعادل 13,50 % حيث هذه النسبة ظلت ثابتة تقريا طوال فترة المخطط من مناصب الشغل الاجمالية.

إن القطاع الصناعي حقق معدل نمو سنوي 4,3 % (1) ، وهذا دون المعدل المتوقع (7 %) ، وهذا في الوقت الذي يرتفع فيه معدل البطالة خلال فترة المخطط 8,8 % إضافة إلى ذلك أن حجم العمالة المحققة في القطاع الصناعي يضم في طياته عمالة القطاع الخاص، كما أن الحصة العظمى من هذه العمالة الصناعية تعود إلى الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية ، حيث بلغت نسبة 24 % سنة 1984(2).

إن كان هذا النشاط يسجل تطورا في خلق مناصب الشغل ، في حين أن قطاعي المناجم والنسيج يسجل تطورا سلبيا بتسريح العمال بسبب اضمحلال العدد الاجمالي للمؤسسات في هذا الميدان.

بصفة عامة إن تطور اليد العاملة الصناعية خلال فترة 80 - 1984 قد حققت بعض النتائج الإيجابية، غير أنها تبقى دائما ضعيفة نسبيا أي لم تحقق ما كان متوقع ، إضافة إلى عدم ملائمة التوزيع القطاعي للعاملين، بقصد تحقيق إنتاجية مرتفعة للعمل.إن حصيلة المخطط أظهرت ضعف القطاع الصناعي على خلق مناصب شغل متزايدة.

(1) Rapport sur l'exécution du plan (80 - 1984) , op.cit , p 95..

(2) مجلة أحداث اقتصادية ، العدد 46 ، مارس 1990 ، ص 5.

واجه تنفيذ المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) عدة مشاكل أهمها :

- العراقيل الإدارية التي ساهمت في عدم إنجاز المشاريع المسطرة ضمن المخطط في مواعيدها المحددة ، وهذا التأخير في الإنجاز يكلف الدولة نفقات زائدة وباهضة لم تكن في الحسبان،
- عدم الاستغلال الأمثل والكامل للطاقات الإنتاجية المادية منها والبشرية ، الشيء الذي أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة.

وأخيرا إن القطاع الصناعي لازال لم يتحرر من التبعية المفروضة عليه نحو الخارج ، رغم تحقيقه لبعض الأهداف وان كانت ضعيفة نسبيا خلال فترة المخطط الأول 80 ـ 1984.

فما هي الأهداف التي تحققت خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (85 ــ 1989) في ظل الإصلاحات الاقتصادية ؟

وللاجابة عن هذا السؤال نتطرق لنتائج المخطط (85 ـ 1989) من خلال العنصر (المبحث) الموالي:

المبحث الثاني
نتائج المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) الصناعية

لقد اتسم الظرف الاقتصادي الدولي خلال النصف الثاني من الثمانينات بالتأزم نتيجة اختلال معدل التبادل والفائدة ، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية خاصة البترول ، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة لهذه المواد ومن بينها الجزائر على انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

لهذا كانت النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) لم تكن في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي ، كذلك انخفاض المداخيل من العملة الصعبة ومنه انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة.

لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد (نرجع لهذه الإصلاحات في المبحث المقبل):

لمعرفة واقع القطاع الصناعي خلال فترة 85 — 1989 بشيئ من التحليل وبالتالي إبراز حقيقة الأهداف المحققة ، وهذا من خلال دراسة بعض الإشارات التي نراها أساسية والتي نختصرها فيما يلي :

3 - 2 - 1 - إنجازات المخطط الخماسي الثاني (85 - 1989)

لقد حقق المخطط الخماسي الثاني معدل نمو سنوي متوسط جد ضعيف 1,3 % وهذا في القطاعات العمومية ، مقارنة مع فترة المخطط الخماسي الأول أين حقق معدل سنوي 8,3 [1].

حيث كان متوقع المخطط الخماسي الثاني معدل نمو 10 % ، ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى الأزمة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول التي عاشتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 ، حيث بلغت معدلات النمو في الفروع الصناعية خارج المحروقات 0,7 % سنة 1987 الذي ارتفع سنة 1989 إلى أكثر من 7 % ، أما المحروقات تحصلت على معدل سنوي 2,7 % خلال فترة المخطط و 7,8 % في قطاع الطاقة بلغ منها إنتاج الكهرباء 45 % ، وفي قطاع المناجم كان معدل النمو 1,2 % بما فيها المحاجر ، حيث كانت أهداف المخطط تتوقع 6,6 % ، وهناك معدل نمو سالب (— 2,4 %) في الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية ، أما قطاع البناء كان له معدل نمو 4,1 % إلى غاية 1987 الذي أصبح سالبا سنة 1989 إذ بلغ (—3,5 %) ، بينما كان متوقع معدل نمو سنوي في هذا القطاع 11 % وفي صناعة الكيمياء والبلاستيك والمطاط كان 13,8 % سنة 1986.

---

(1) M.P.A.T , Rapport sur l'exécution du plan (85 - 1989) , p.62..

غير أنه انخفض سنة 1989 إلى 5,2 % وفي الصناعة الغذائية وتيرة النمو كانت 3,2 % حينما كانت الأهداف 9 % وفي صناعة الجلود كان معدلا سالبا (ـ 2,4 %) طيلة سنوات المخطط[1].

بعد ماتعرضنا لمعدلات النمو المحققة ، نحاول معرفة نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فعلا خلال فترة المخطط (الاعتمادات المستهلكة) ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13) .

يتضح من الجدول أن نسبة الإنجازات خلال فترة المخطط، وفي جميع الفروع الصناعية لم تصل إلى نسبة مرضية ، وبالأخص الفروع التي لم تحقق نسبة 50 %.

حيث كان الإنجاز المالي لسنة 1985 لم يتجاوز مبلغ 16898 مليادر دج وهو ما يمثل 63 % من الاعتمادات الممنوحة للصناعة خلال هذه السنة والبالغة 26615 مليار دج، وأن ضعف استهلاك الاستثمارات هذا كان سببا في ضعف معدل النمو ، بسبب ضعف استهلاك الاستثمارات هذا كان سببا في ضعف معدل النمو ، بسبب ضعف الوتيرة المتعلقة بإنجاز العمليات المسجلة علما أن البرامج الجارية الإنجاز في نهاية 1985 بلغت 95169 مليار دج ، الشيء الذي أدى إلى عدم تحقيق المشاريع المسطرة في المخطط الخماسي الثاني [2].

---

(1) Rapport sur l'exécution du plan (85 - 1989) , op.cit , p(62 - 66)
(2) M.P , Plan annuel (national) , 1987 , pp 1 , 2..

جدول رقم (13) : تطور إنجازات القطاع الصناعي للفترة (1985 - 1989)

الوحدة : مليون دج

السنوات / الفروع الصناعية	البرامج الباقية 84/12/31	التكاليف المبرمجة	مجموع التكاليف	الاعتمادات المستهلكة	الإنجازات %
الطاقة والمحروقات	45.987	43.149	89.136	58.252	0,65
الكيمياء والصيدلة	1.605	695	2.300	1.744	0,75
الصناعة الثقيلة	20.708	12.598	33.306	15.272	0,46
المنجم والمحاجر	573	2.364	2.937	2.172	0,74
مواد البناء	4.518	4.106	8.624	4.060	0,47
الصناعة الغذائية	10.869	5.909	16.778	6.605	0,39
النسيج	3.005	565	3.570	1.992	0,55
الجلود والأحذية	670	49	719	532	0,74
الخشب والورق والصناعة المختلفة	2.002	108	2110	880	0,42
المجموع	89.937	69.543	159.480	86.109	% 54

المصدر: M.P.A.T , Rapport sur l'exécution du plan (85 - 1989) , p.62.

إن انهيار أسعار البترول سنة 1986 أدت إلى انخفاض الموارد المالية بالعملة الصعبة انعكس هذا الانخفاض سلبا على القطاع الصناعي في كل فروعه لإرتباطه في عملية التموين بالمصادر المالية للمحروقات ، أي تبعية الفروع الصناعية للتموين الخارجي ، وبدأت تظهر في هذا القطاع الصعوبات والمشاكل ، مما أدى إلى دفع اعتمادات إضافية للقطاع الصناعي ، قصد إنعاشه وتطويره ، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة لعملية التطوير 30273 مليون دج غير أن الصناعة في الأصل لم يمنح لها خلال سنة 1986 سوى 27057 مليون دج فإن الانفاق الاستشارى لم يستهلك من الاعتمادات خلال 1986 سوى 18698 مليون دج بالرغم من ارتفاعه عن سنة 1985 بنسبة 9 % ، حيث بدأت تتناقص نفقات الاستثمار ابتداء من 1987 لما اقتصرت برامج الاستثمار على القطاعات المنتجة ، بغرض تحقيق التوقعات السابقة في هذا القطاع ، وكذلك هدف لما بعد البترول أي تشجيع الصادرات من غير المحروقات ، مع تحقيق التكامل داخل القطاعات الإنتاجية وحتى بين الفروع الصناعية نفسها، مع مراعاة القطاعات ذات الأولويةفي برامج المخطط.

إن العراقيل والصعوبات التي عرفها القطاع الصناعي. وبالأخص المتعلقة بعملية التموين بالعملة الصعبة ، من مواد أولية ومواد التجهيز كانت سببا في ضعف الإنجازات خلال فترة المخطط.

3 - 2 - 2 - تطور الإنتاج الصناعي

إن انخفاض وسائل الدفع الخارجية تشكل احدى الضغوطات الكبرى التي بدأت تؤثر في الصناعة الوطنية ، بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 ، لكن رغم الآثار السلبية . قررت الدولة المحافظة على الاختيارات الرئيسية التي رسمها المخطط ، مع مراعاة العناصر التي تميز الوضع المعاش خلال هذه الفترة للصناعة الوطنية، من أجل مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجية ، وكذلك استغلال الفرص السانحة للدخول إلى السوق الخارجية.

إن فترة المخطط الخماسي (85 - 1989) واجهت خلالها الصناعة الجزائرية تحديات جديدة هي الإنتاجية والأنشطة الصناعية الفرعية وتثمين الطاقة الموجودة والتصدير ، رغم هذه العراقيل حقق القطاع الصناعي نتائج نوعا ما مرضية يمكن ايضاحها من خلال تتبع تطور القيمة المضافة المحققة بهذا القطاع وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (14) : تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (1985 - 1989)

الوحدة : مليون دج

السنوات	1985(1)	1986(1)	1987(1)	1988(2)	1989(2)
الصناعة خارج المحروقات	36.966,2	43.719,9	42.862,9	47.642,7	45.890
%	16,10	19,32	18,25	19,32	19,54
المحروقات	65.544,7	39.053,2	45.537,2	52.702.7	74.288,4
%	28,55	17,26	19,39	21,38	31,63
القيمة المضافة الإجمالية	229.512,4	226.211,7	234.805,4	246.483,1	234.805,4

المصدر :

(1) O.N.S , Statistiques , N° 31 , 1991.
(2) O.N.S , Statistiques , N° 35 , 1991.

قد نطمئن من خلال الوهلة الأولى عند ملاحظة المستوى العام للإنتاج من أجل محاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، ولكن إذا علمنا أن نسبة إنتاج المحروقات هي الغالبة خلال معظم سنوات المخطط ماعدا سنة 1986، حينما بلغت نسبة مساهمة المحروقات أقل من الصناعة خارج المحروقات، وهذا راجعا إلى انخفاض أسعارها في السوق الدولية.

وهذا يدل على أن الاقتصاد الوطني دائما يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وبالأخص القطاع الصناعي في تموينه بالمواد الأولية .

ميزة النشاط الصناعي الجزائري أنه يعتمد بشكل كبير على الصناعة الاستخراجية فمثلا إذا كانت نسبة المحروقات حوالي 20 % سنة 1987 في حين لم تبلغ مساهمة قطاع المناجم 1 % وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الجلود.

أما العمود الفقري لإستراتيجية التصنيع فقد كان وما يزال يتمثل في الصناعة الحديدية والميكانيكية ، ومع ذلك لم تبلغ سوى 11,9 % سنة 1984 و 16,4 % سنة 1987[1].

ويمكن توضيح تطور القيمة المضافة في كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ومساهمتهما في القيمة الإجمالية كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (15) : تطور القيمة المضافة في كل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية ومساهمتهما في القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (1985 - 1989)

الوحدة : مليون دولار : (الأسعار التجارية)

السنوات	1985[1]	1986[1]	1987[1]	1988[2]	1989[2] (*)
الصناعة الاستخراجية	12.880,8	8.217,0	10.378,0	7.316,6	-
%	5,61	3,63	4,41	2,96	-
الصناعة التحويلية	6.156,9	7.214,8	7.629,4	6.265,5	-
%	2,68	3,37	3,24	2,54	-
القيمة المضافة الإجمالية	229.512,4	226.211,7	234.805,4	246.483,1	234.805,4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989 ، مرجع سابق.

(*) لم نستطيع الحصول على احصائيات سنة 1989

(1) **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 46 ، مارس 1990 ، ص 6.

من الجدول السابق يظهر واضحا اعتماد النشاط الصناعي الجزائري وبدرجة كبيرة على الصناعة الاستخراجية ، بالرغم من انخفاض قيمة هذه الأخيرة من سنة لأخرى ، حيث بغت في سنة 1988 تقريبا نصف القيمة التي حققتها سنة 1985 وبالتالي انخفضت مساهمتها في القيمة الاجمالية أكثر من النصف عما كانت عليه في بداية فترة المخطط ، وهذا راجعا للأزمة العالمية وتأثيرها على دول العالم الثالث ومن بينهما الجزائر ، وهي انخفاض أسعار البترول وتقلبات أسعار الصرف زيادة على ارتفاع المديونية وخدماتها.

في حين أن الصناعة التحويلية حققت خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة المخطط تحسنا ملحوظا في تزايد قيمتها المضافة ، وهذا كنتيجة للإهتمام الذي وجهه المخطط لهذه الصناعة ، والإعتماد عليها لتحقيق هدف لما بعد البترول.

غير أن هذه القيمة المحققة في الصناعة التحويلية أضعف منها في الصناعة الاستخراجية، وهذا يؤكد عدم الاستغناء عن الصناعة الاستخراجية التي انتهجتها الجزائر منذ حصولها على الاستقلال.

إن القطاع الصناعي خلال فترة (85 ــ 1989) قد حقق نتائج مرضية نوعا ما ، غير أنه لم تصل إلى الهدف المطلوب. وذلك لعدة عراقيل تعترض هذا القطاع في فترة المخطط الخماسي الثاني ، كذلك ضعف استعمال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي طوال هذه الفترة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (16):

جدول رقم (16) : نسب استعمال القدرات الإنتاجية حسب فروع القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة (85 - 1989)

الوحدة %

السنوات / الفروع الصناعية	1985	1986	1987	1988	1989
الصناعة خارج المحروقات	68,8	67,5	64,2	63,1	56,8
الصناعة التحويلية	70,5	69,7	66,2	65,6	59,2
المحروقات	60,3	64,5	66,5	70,5	74,2
المناجم والمحاجر	70,7	79,2	74,2	70,8	69,8
ص الحديدية والمعدنية والميكانيكية	71,6	72,3	68,8	67,0	54,7
مواد البناء ، الخزف ، الزجاج	65,5	65,3	66,4	67,4	62,8
الصناعة الغذائية، التبغ ، الكبريت	81,0	83,2	80,6	81,9	72,0
ص النسيجية وصناعة الملابس الجاهزة	59,5	66,2	57,9	56,8	54,9
صناعة الجلود والأحذية	88,1	75,4	70,7	58,6	59,6
صناعة الخشب والفلين وورق الطباعة	43,6	37,2	33,7	33,6	38,0
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	53,8	51,1	47,4	45,7	79,9

المصدر : م.و.ت ، تقرير حول تنفيذ المخطط الوطني 1992 ، ص 61.

3 - 2 - 3 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)

إن ارتفاع الإنتاج الداخلي لخام (P.I.B) في ظروف حسنة من حيث التكاليف والفعالية إحدى الأهداف الأساسية في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني كما أنه يشكل الشرط الأساسي لإحترام التوازنات العامة للمخطط .

وفي هذا الإطار كان يتوقع أن يرتفع الإنتاج الداخلي ا لخام خلال فترة المخطط بوتيرة سنوية تفوق 7,5 % خارج المحرقات ، لضمان تطور الاستهلاك والاستثمار للحد من زيادة الاستمداد الخارجي من السلع والخدمات بنسبة سنوية قدرها 6 % [1].

غير أن انخفاض أسعار البترول خلال فترة المخطط وانعكاساتها على القطاع الصناعي في عملية التموين بالمواد التجهيزية والأولية والنصف مصنعة جعلته يساهم في تكوين (P.I.B) بنسب غير مرضية كما هو في الجدول التالي :

جدول رقم (17) : تطور مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B) خلال الفترة (1985 - 1989)

الوحدة: مليون دج

السنوات / الصناعة	1985[1]	1986[1]	1987 [1]	1988[2]	1989[2]
الصناعة خارج المحروقات	36.966,2	43,719,9	42.862,9	47.642,7	45.890
%	14,62	17,45	16,34	16,39	12,92
المحروقات	65.544,7	39.053,2	45.537,2	52.702,7	74.288,4
%	25,92	15,59	17,46	18,17	20,11
الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)	252.836,4	250.465,7	260.754,4	290.039,3	355.184,0

المصدر: **(1) O.N.S , Statistiques , N° 31 , 1991.**
(2) O.N.S , Statistiques , N° 35 , 1991.

إن مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام بلغت 14 % حيث ظلت متواضعة طيلة فترة المخطط ، كما انخفض الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة (2,5 %) سنة 1987و(- 3,4 %) في سنة 1988[2]

ومن الجدول السابق نستنتج أن المحروقات تبقى دائما هي القطاع الوحيد الذي يساهم بنسبة عالية في تكوين الإنتاج الداخلي الخام أكثر بنسب متفاوتة من القطاعات الأخرى دلالة واضحة في اعتماد الجزائر على الصناعة الاستخراجية.

---

(1) **المخطط الخماسي الثاني ، مرجع سابق ، ص 218.**

(2) C.N.P , Plan national pour 1990 , p 10.

أما مساهمة الصناعة التحويلية يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (18) : تطور مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين (P.I.B) حسب الفروع خلال الفترة (85 ـ 1989)

الوحدة : مليون دج

السنوات / الفروع ص	1985[1]	1986[1]	1987[1]	1988[2]	1989[2]
الصناعات الميكانيكية ـ الكهربائية	11.941,8	14.786,3	13.817,0	14.142,2	12.477,8
مواد البناء	3.387,3	4.129,8	3.872,1	4.364,3	4.168,0
الكيمياء ـ المطاط ـ البلاستيك	2.434,4	2.819,3	2.178,5	2.601,3	2.983,9
الصناعة الغذائية	6.013,9	8.085,7	9.245,0	10.193,7	9.019,5
الصناعة النسيجية	4.737,9	4.742,6	4.441,6	4.693,0	6.421,9
الجلود والأحذية	975,4	1.098,7	1.110,6	1.072,7	1.313,9
الخشب والورق	2.384,5	2.607,8	2.556,0	4.464,9	3.303,6
الصناعات المختلفة	823,8	1.279,8	1.205,5	1.260,7	1.156,6
المجموع	32.759,0	39.541,0	38.423,3	42.792,8	40.845,2

المصدر : (1) O.N.S , L'Algérie en quelques chiffres , édition 1990 .

(2) O.N.S , L'Algérie en quelques chiffres , édition 1992 .

3 ـ 2 ـ 4 ـ التشغيل بالقطاع الصناعي ومساهمته في العمالة الوطنية

منذ سنة 1986 والجزائر تعرف وضعًا اقتصاديًا ذو معدل نمو ضعيف كنتيجة لضعف أسعار المحروقات ، وكذلك إعادة هيكلة الاستثمار الذي شرع فيه كل هذا أدى إلى تقليص عدد مناصب الشغل .

وأصبح وضع التشغيل محرجًا أكثر فأكثر خصوصًا مع تزايد عدد السكان القادرين على العمل ، وانتشار ظاهرة البطالة وخاصة في فئة الشباب بمختلف مستوياتهم، ان المخطط الخماسي الثاني كان يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي في التشغيل 5,3 % أي ما يقارب 150000[1] عامل خلال فترة المخطط .

(1) التقرير العام للمخطط الخماسي(85 ـ 1989)، مرجع سابق ، ص 32.

إن ما تحقق فعلا بالقطـاع الصنـاعي في مجـال التشـغيل هـو 40907[1] منصـب عمـل خلال فترة المخطط ، حيث إن القطاع الصناعي خسر 21000 منصب شغل من طاقاته ما بين (87 ـ 1989) ، وذلك بسبب التطور البطيء للاقتصـاد الوطـني منـذ سـنة 1986 الشيء الذي أدى ببعض المؤسسات إلى عدم امكانية التوظيف ، وبعضها الأخر قلص من عدد عمالها ، في حين أن قطاع الخدمات الذي كان سنة 1977 يضم 38,7 % من مجموع المشتغلين ، أصبح يشغل سنة 1989 ما يقارب 50 % [2].

إن فرص العمل بالقطاع الصناعي خلال فترة المخطط الخماسي 85 ـ 1989 كانت ضعيفة وهذا رغم المجهودات والمحاولات التشجيعية من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي ، وتجسدت هذه التحفيزات مع نهاية الثمانينات في برنامج تشغيل الشباب، الـذي أصبح ساري المفعول عام 1989.

إن القطاع الصناعي الذي كـان يشـغل 16 %[3] مـن السـكان العـاملين سـنة 1977 انخفضت هذه النسبة سـنة 1987 إلى 13,5 % كمـا استمر هـذا الانخفـاض سـنة 1988 إلى 12,9% إلا أنها تحسنت خلال سنة 1989 إلى 14,05 % وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19) : تطور العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الوطنية خلال الفترة (1985 ـ 1989)

الوحدة : بالألف

العمالة / السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
العمالة الصناعية	536	537	534	533	601
%	13,96	13,72	13,34	12,94	14,05
العمالة الإجمالية	3.840	3.914	4.003	4.118	4.279

المصدر : Statistiques N° 31 , op.cit

(1) O.N.S , collection , N° 23 , 1991 , p 2.
(2) Ibid , p 3.
(3) Ibid , p 2.

الأمر الذي يدعو للقلق هو تخلي هذا القطاع (الصناعي) عن عدد هام من طاقته العمالية، وهذا ما انتهجته بعض المؤسسات في تقليص عدد المشتغلين بها ، وهنا يظهر التناقض بين ما هو مسطر ضمن المخطط ، وما هو منجز فعلا.

نقرأ في المخطط: أن تعميم العمل التابع للمنصب إضافة إلى تقويم الامكانيات . ينبغي أن يسمح خلال فترة المخطط بوضع حد لعدد المستخدمين المفرط داخل المؤسسة وكذا مضاعفة إنتاجية المؤسسات وفاعليتها وتبعا لذلك توفير الاستثمارات الإضافية قصد احداث مناصب شغل جديدة[1].

ومنه كانت مساهمة القطاع الصناعي بمختلف فروعه في خلق مناصب الشغل ضعيفة، إضافة أن معظم المؤسسات الصناعية لم تحقق نتائج إيجابية تمكنها من عملية الاستثمار من جديد ، حتى تحدث مناصب شغل جديدة مثلما كان متوقع خلال فترة (85 - 1989).

كذلك أن الجوانب المرتبطة بعملية انسجام القطاع الصناعي كانت عكس ما كان مخطط ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في النشاط الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ، الناتج بدوره هو الآخر عن ضعف استخدام طاقات الإنتاج التي لم تصل إلى المستوى المطلوب طيلة فترة المخطط.

إن القطاع الصناعي خلال فترة (1985 - 1989) عرف عدة مشاكل منها ما هي داخلية ، كضعف التجربة وسوء التسيير وقلة الإطارات المؤهلة ...الخ

والأخرى خارجية مثل انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية والتبعية شبه المطلقة للخارج في عملية التموين والتجهيز .

هذا أدى إلى ضعف تراكم حجم العملة الصعبة وقلة مجالات جلبها جعلت الأهداف المسطرة صعبة التحقيق، حتى وان كان القطاع الصناعي قد حقق نتائج نسبية في فروع مختلفة والتي تبقى غير كافية.

---

(1) تقرير عام للمخطط (85 - 1989) ، مرجع سابق ، ص 14.

وهكذا ظل القطاع الصناعي خلال عشرية الثمانينات (فترة الخطتين الخماسيتين)، يعاني من عدة توترات انعكست عليه سلبا على الإنتاج الصناعي وبالتالي ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني ، رغم أن هذه الفترة عرفت عدة إصلاحات قصد انعاش الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص ، وبالتالي يطرح السؤال التالي :

ما هي انعكاسات هذه الإصلاحات على القطاع الصناعي ؟

والإجابة عن هذا السؤال نتعرف عنها من خلال دراستنا لمضمون هذه الإصلاحات ونتائجها وهو ما يمثله المبحث الموالي:

المبحث الثالث
الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها في بداية الثمانينات

إن العملية الاقتصادية ، هي عبارة عن مواجهة حضرية يواجه من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه ، سواء كانت داخلية أم خارجية ويحاول التغلب عليها من خلال العمل الدؤوب ، لهذا يجب عليه أن يحدد بوضوح مدخل ومجال وطرق عمليته التنموية لما يكفل بتوضيح مسارها وهدفها من جهة ويضمن التخطيط المتأني لها والدقيق اللازم لإنجازها من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس ونظرًا لحتمية التغيير وديناميكة النمو والتطور حيث أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية عميقة في صميم اقتصادها وسياستها، حيث برز التوجه نحو تحسين سير الجهاز الإنتاجي وادخال عوامل الفعالية والمردودية ، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الاجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية.

ومن بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال فترة الثمانينات وحتى بداية التسعينات ، تمثلت خصوصا في إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية واستقلالية المؤسسات ومشروع اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات ، سعيًا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي تعيشها البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد.

نظرا لأهمية التصنيع في الإستراتيجية التنموية وما يكتسبه من فعالية في الاقتصاد الوطني ، فإن الإصلاحات تجري على قدم وساق في المجال الاقتصادي عامة والصناعي خاصة، وبالتالي شملت هذه الإصلاحات مؤسسات القطاع العام وما الإصلاحات الهيكلية والمتمثلة في إعادة الهيكلة أولاً ثم استقلالية المؤسسات ثانيًا ، إلا دليلاً على الاهتمام بالفعالية في التسيير والزيادة في الإنتاج وتحسين النوعية.

والقطاع الصناعي فإنه مثل بقية القطاعات الأخرى ، عرف إصلاحات بغرض تحريره من البيروقراطية والسلطة المفروضة عليه ، وانتعاشه إلى مستوى أعلى لإحداث القطيعة مع التبعية للخارج ، ومنه التكامل الاقتصادي الوطني وهنا يطرح السؤال ما هو مضمون هذه الإصلاحات؟

وهذا ما نحاول الاجابة عنه في النقطة الموالية:

3 - 3 - 1 - مضمون الإصلاحات الاقتصادية

اعتمدت هذه الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عمليتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها، ويمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

1 - الاعتماد على الذات :

إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوضًا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية ، التي تؤول بالفشل في معظم الحالات ، لأن الجهود الخارجية تساهم في تنمية المجتمع فقط ، وعلى هذا الأساس فإن الفلسفة التنموية في الجزائر تهدف إلى الإعتماد على الذات ، والعمل بمبدأ لا تنمية بالإستيراد فقط، وانما بالاستيعاب والتطوير من خلال الإيداع الذاتي ، مع توضيح الأهداف الإستراتيجية الملائمة لتحقيقها ، ومن هنا ينبغي الانتباه إلى أن الاعتماد على الذات في العملية التنموية يتطلب صبرا وجهدًا كبيرين من قبل المجتمع هذا من جهة ، كما يتطلب تخطيط متأن ودقيق من جهة أخرى.

2 ـ الإنسان مصدر العملية التنموية:

إن التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تؤكد بأن نجاحها مرهون بتطوير الانسان الذي هو عماد هذه التنمية ، وذلك بتوجيه كل طاقاته لخدمتها إلا أن هذا الأمر يحتاج الكثير من الوقت ، كما يتطلب الكثير من الصعاب في تكوين جيل واع لقدراته التنموية وقادر على استيعاب تراكمات الجانب المادي ، وما يتوقف مع مصالح مجتمعه في تحقيق التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي الوطني.

3 ـ الأخذ بنتائج التجارب السابقة :

إن الإصلاحات الجديدة تؤكد أنه على النخبة الحاكمة في المجتمع الذي يخوض العملية التنموية الحقيقية ، أن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع، وتجنب الوعود المتسرعة لتحقيق الرفاهية السريعة والسهلة لهم، وكذلك التخلي عن الوعود التي يصعب تحقيقها، حتى لا تقع في مشاكل تكون مساهمة في اظهارها مثل الانتفاضات الشعبية، لكن هذا ممكن عندما يكون المجتمع واع بواقع عملية التنمية ومتطلباتها وأن يساهم بكل جهد في تحقيقها.

4 ـ التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية:

إن الإصلاحات الجديدة ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية ، أي تجنب المظاهر الزائفة التي تعلقت بعملية التنمية وكأن المجتمع قد حقق التقدم والعصرنة بسرعة التي تعكس بدورها التنمية الحقيقية للبلاد. لأن اقامة مثل هذه المفاخر غالباً ما يكون على حساب أمور تعتبره هي أولوية في تنمية المجتمع ولهذا ينبغي أن نشير بأن مجال عملية التنمية الناجحة يجب أن يكون عاماً وتكامليًا وشاملاً، لجوانب جميع الحياة في المجتمع وذلك عن طريق خطة واضحة الأهداف والإستراتيجية الملائمة لتحقيقها[1].

---

(1) انظر: **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 35 ، مارس 1989 ، ص ص 44 ، 45.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن التنمية الحقيقية تحتاج إلى وضـوح في مدخنهـا ليتضـح مسارها وهدفها، ونظرًا لأهمية هذه الاجراءات ولتأثيرها على مسيرة القطاع الصناعي.

يبدو من الأهمية التطرق إلى أهداف ونتائج (ضبعية) هذه الإصلاحات الاقتصادية لمحاولة الاجابة عن السؤال التالي: هل أدت هـذه الإصلاحـات إلى تنميـة وتنويـع القطـاع الصناعي فعلاً ؟ وما هي انعكاساتها عليه؟

تمثلت الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتهـا الجزائـر خـلال عشـرية الثمانينـات في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أولا تلتها استقلالية المؤسسات ثانيا، ولهذا نحاول معالجة كل من الاثنين على حدى.

3 ـ 3 ـ 2 ـ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

لقد تمثلـت سياسـة التصنيـع بـالجزائر خـلال المرحلـة السـابقة لفـترة الثمانينـات في الصناعة الثقيلة ، حيث تم إنجاز عدة مشـاريع ضخمـة علـى أسـاس نظـام تخطيـط وتسـيير مركزي ، إلا أن هذه السياسة نتجت عنهـا عـدة اختـلالات خـلال السـبعينات ، جعلـت البلاد في وضعية اقتصادية صعبة ، لذلك تقرر إعادة تنظيم عميق للإقتصاد ، وذلك بتقييـم نتائج المرحلة السابقة ورسم معالم السياسة الاقتصادية لعقد الثمانينات.

وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانينات سياسـة اقتصاديـة متفتحـة تجسـدت في شعار من أجل حياة أفضـل، فكـان اجـراء إعـادة الهيكلـة العضويـة للمؤسسـات في إطـار المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) تطبيقًا للوائح المؤتمر الرابع للحزب ؛ كمـا تبـين الاحصائيات أن معدل استعمال القدرات الإنتاجيـة للقطـاع العـام سـنة 1980 بالنسـبة لـ130 وحدة صناعيـة تراوحـت بـين 25 % و 50 % ، سجلت أدنـى نسـبة في فـروع البتروكيمياء 12 % الأمر الذي ترتـب عنـه انخفـاض نسـبة تغطيـة الحاجيـات الوطنيـة مـن المنتوجات الصناعية ، كما نتج عن هذه النسـبة الضعيفـة مسـاع ماليـه للقطـاع دفعتـه إلى البحث عن مصادر مالية لتغطية العجز.

ولهذا اتخذت السلطات عدة اجراءات لتصحيـح الوضعيـة الصعبـة ورسـم أهـداف اقتصادية جديدة لفترة (1980 ـ 1990) في ظل انعاش الاقتصاد الوطني بأشكال جديدة.

3 - 3 - 2 - 1 - شكل ومضمون إعادة الهيكلة

اعتمدت السياسة المتبعة في سنوات الثمانينات ، ولاسيما النصف الأول منها. على السياسة التنموية التي رسمها الميثاق الوطني 1976 مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج المنبثقة عن الفترة السابقة إيجابية كانت أم سلبية ، والجديد في هذه المرحلة . هو إعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من الفترة السابقة ، والإعلان عن إصلاحات لتسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة واللامركزية في التسيير مع الاهتمام بالقطاع الخاص.

كما تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات المرافقة قصد تحقيق فعالية أفضل للمؤسسات منها مراجعة سياسة الأسعار وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات ومراجعة قائمة المواد الخاضعة لإحتكار الدولة.

لقد اعتبر المخطط الجزائري ضمن المخطط الخماسي 80-1984،ان إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة وقتل روح المبادرة والابداع ، أي معالجة الاختلالات الناتجة عن المرحلة السابقة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة ، وقد تسمح إعادة الهيكلة لإنعاش الجهاز الإنتاجي للمؤسسات وتحسين الفعالية للامكانيات المتاحة.

ولتحقيق الأهداف المنتظرة من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والمتمثلة بصفة عامة فيما يلي:

- تحسين شروط سير الاقتصاد ، وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الإستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية والبشرية المتاحة ،
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني [1].

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية** ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993، ص 46.

قامت الدولة في سنة 1981 بتفكيك المؤسسات الضخمة والبالغ عددها 90 مؤسسة ، تعمل في مجال الطاقة والتعدين ، بصفة عامة تعمل في إطار الصناعة الثقيلة إلى 300 وحدة صغيرة. كل واحدة مختصة في نشاط معين أو منتوج معين مع تدعيم اللامركزية ، وفي مارس 1982 صدر قانون الاستثمار الجديد في إطار الصناعة الخفيفة والخدمات.

الغرض من هذا هو تشجيع القطاع الخاص ، هذا التنظيم الجديد يعمل على تحسين سير المؤسسات والتحكم في عملية الإنتاج والإنتاجية.

عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما :

- إعادة الهيكلة العضوية
- إعادة الهيكلة المالية

3 ـ 3 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ إعادة الهيكلة العضوية

إن الميزة الأساسية التي ميزت المرحلة السابقة هو بروز عدة شركات وطنية ذات حجم كبير ، تجسيدا لمنطق التسيير المركزي ، الحجم الكبير لهذه الشركات جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها ، وبالتالي تم الإعتقاد أن إعادة هيكلة هذه الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم يمكن التحكم فيها ، وبالتالي تحسين مردوديتها المالية والاقتصادية .

أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية[1] (Organique restruction) للشركات الوطنية حيث تضاعف عددها ، واختصاص كل وحدة جديدة في نشاط أو منتوج معين.

ويعلل السيد عبد الحميد الابراهيمي اقرار إعادة الهيكلة بأن أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية ثبتت أنها غير ملائمة نظرًا لقوة تمركز الهياكل ومركزة التسيير وضخامة برامج الاستثمار[2].

---

(1) علاوي لعلاوي وآخرون، **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، جامعة الجزائر 1994 ، ص39.
(2) Abd El Hamid Brahimi , L'économie algérienne , O.P.U . Alger , 1991 , p 388.

فقد أدى هذا العمل إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة عام 1982 ، وشمل هذا التقسيم كذلك المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة وإلى المؤسسات البلدية ليصل 1079 مؤسسة [1].

ولهذا اعتمد القضاء على الأشكال التنظيمية المعتادة كالحجم الكبير ومركزية القرار، التوزيع غير الرشيد لنعمال ، والوصايا من الإدارة المركزية ولهذا تم تجزئة المؤسسة الأم ، إلى عدة وحدات صغيرة ومتوسطة مختصة في نشاط معين مثل الوحدات الإنتاجية ، والوحدات التوزيعية ، وهذا بغرض أن يعيد لها اختصاصاتها وقدراتها المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي هي الهدف من وجودها ، لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية[2]:

التخصص: أي تتخصص كل مؤسسة جديدة (صغيرة أو متوسطة) في نشاط معين
التقسيم الجغرافي: أي تقسيم المؤسسة الكبيرة الموجودة بمدينة ما إلى وحدات صغيرة تابعة لها في مناطق أخرى من الوطن ، وبالأخص بالمناطق التي تكون طبيعتها ملائمة مع نوع نشاط هذه المؤسسات المهيكلة، مثل توافر الموارد الأولية ، اليد العاملة وسائل النقل ... الخ ، أو المناطق المراد فك العزلة عنها.

هذا التنظيم الجديد للمؤسسات الوطنية العمومية فرض النوع الثاني من إعادة الهيكلة المالية.

3 - 3 - 2 - 1 - 2 - إعادة الهيكلة المالية

تعرف إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلاً وفي جميع الميادين ، وليست فقط على المستوى المالي، وكذلك النشاطات الواجب تأديتها من طرف المؤسسة بصفة مستمرة لتجسيد استقلالها المالي وحتى لن تلجأ بانتظام لإعانة الدولة أي تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية** ، **مرجع سابق** ، ص 46.

(2) علاوي لعلاوي وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 56.

لها مهمتها الأساسية بعيدًا عن المهام الأخرى التي ترتبط مباشرة بهذه العملية (المهمة) والتي تبقى على عاتق الدولة، وبعبارة أخرى يعني مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها، وبالتالي تزويدها بغلاف مالي على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي ومعدل توسعها ، كما أن تمنح لها الأموال على أساس أهمية نشاطها وكبر حجمها ، وفي هذا الإطار شرع منذ بداية سنة 1983 في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية والبالغ عددها 300 مؤسسة خلال (83، 1984).

لكن أمام الاختلال الزمني بين إعادة الهيكلة العضوية والمالية ، فان اعتماد مخططات إعادة الهيكلة المالية لم يتم سوى على امتداد فترة 83 ـ 1987 وقد خصص لذلك 60,5 مليار دج وزع منها 34,2 مليار دج في شكل اعتمادات نهائية لتزويد المؤسسات الوطنية برؤوس الأموال ، والمتبقي 26,3 مليار دج تم في شكل اعتمادات مؤقتة لتمويل موارد الاستغلال ، فإعتمادات طويلة المدى قدمت من طرف الخزينة ، ومتوسطة المدى قدمت من طرف البنوك الأولية[1].

الهدف من إعادة الهيكلة المالية هو التطهير المالي للمؤسسة ، أي تصفية الوضعية المالية (السالبة) مع اتخاذ مجموعة من الاجراءات تلتزم بها المؤسسة هو التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج ، بحيث يجب على كل مؤسسة أن تقوم بإعداد حساباتها بأدق طريقة ، وأن تحدد تكاليفها بذاتها، وعلى جهاز الأسعار أن يستنتج أصل هذه التكاليف ، منه معرفة مصدر التكاليف الزائدة، وبالتالي السيطرة على أداة الإنتاج والتسويق والنقل وهذا يرفع من فعاليتها ويرفع معدل استعمال القدرات الإنتاجية المتاحة.

أي تحسيس مسيري القطاع العمومي بضرورة الاعتماد على النفس والتفكير بجدية في أن الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل العجز المالي.

وهذا لا يعنى أن حل مشكل المؤسسة العمومية يتم عن طريق ضخ الأموال لها فقط ، وتصحيح أوضاعها المالية ، بل يجب أن يكون الاتجاه نحو إعادة النظر في هيكلتها.[2]

(1) Abd El Hamid brahimi , op.cit , p 36.

(2) علاوي لعلاوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص59.

هذا يعني فتح المجال للمؤسسة للتكفل بأمورها بعيدة عن الوصية مع العمل على تشجيع لامركزية القرار والتسيير ، لأن العجز المالي الحاصل في المؤسسات كان يحمل من طرف مسيري هذه المؤسسات لعدم استقلالية التسيير ، أي كانت المؤسسات تقوم بتنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية مثل المحافظة على مناصب العمل ، ومنه دفع أجور بدون مقابل في الإنتاج وفي هذا الاتجاه اتخذت ثلاث أنواع من الاجراءات في نطاق المخطط الخماسي (80 - 1984).

1 - **الاجراءات المالية:** والتي تهدف إلى امتصاص المكشوف البنكي للمؤسسة وتحقيق توازن مالي وهي تتلخص فيما يلي:

- يمنح للمؤسسة رؤوس أموال خاصة ورأس مال عام
- إعادة جدولة ديون المؤسسة وذلك بإعادة النظر في القروض الممنوحة لها ، ومعدل الفائدة ، وجداول الاستحقاق الخاصة بالقروض.
- تصفية الديون بين المؤسسات العامة.

2 - **الإجراءات الخاصة بالتنظيم وتسيير المؤسسة العامة:** وهذا يعني الفصل بين الأعباء الخاصة بنشاط القروض والأعباء عن وظيفتها الاجتماعية ، والعمل على تقليص تكاليف وإيجاد نظام أسعار مرتبط أكثر.

3 - **الإجراءات التي تهدف إلى تحسين إنتاجية العمل داخل المؤسسة العمومية :** وهذا عن طريق الاستعمال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة.

إن تقييم إعادة الهيكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال معرفة النتائج التي حققتها ، وهذا ما نحاول حصره في الفقرة التالية.

3 - 3 - 2 - 2 - نتائج إعادة الهيكلة

إن إعادة هيكلة المؤسسات جاءت كوسيلة لإعطاء نفس جديد للإقتصاد الوطني، عن طريق تغيير هياكل المؤسسة العمومية باستعمال آليات وميكانيزمات جديدة تتساير مع الظروف التي كانت تحيط بالمؤسسة داخليا وخارجيا.

كان لإعادة الهيكلية تأثيرًا إيجابيًا على الاقتصاد الجزئي أكثر منه على الاقتصاد الكلي ، أي تحسين التوازن الجهوي الناتج عن التوزيع الجغرافي المتوازن للمراكز المؤسسات الوطنية والذي يتميز هو الآخر بالتوزيع المنتظم للصناعة عبر التراب الوطني ، حيث يستفيد سكان المناطق التي وطنت بها المؤسسات الجديدة (صغيرة أو متوسطة) من مناصب العمل بعدما كان يسيطر عليها مواطني المدن الكبرى ، ومنه توزيع عادل للمداخيل.

تنظيم جهاز توزيع المنتوجات عبر البلاد، من أجل تحسين معدل تلبية الطلبات المعبر عنها.

السيطرة التدريجية على تسيير المؤسسات التي اصبحت ذات ابعاد متواضعة ، إلا أنه بعد سنوات من النشاط في المؤسسات الجديدة اتضح أن إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية فشلت في جعل هذه المؤسسات تحقق ربحًا كما أنها لم تحسن من مردوديتها ، وبالتالي نعتقد أن عجز المؤسسات العمومية لم يرجع لكبر حجمها ، بل أن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا العجز، تتمثل في ضعف التسيير لغياب الإطارات المؤهلة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والاستخدام الأمثل لموارد هذه المؤسسات ، لأن بعد هيكلة هذه الأخيرة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة فاستمرت بعضها في تحقيق عجز مالي مما أدى إلى اغلاقها مثل ما حدث لمصنعي الأجُور والصابون ببجاية في أكتوبر 1984.

المبالغة في تجزئة المؤسسات العمومية هو تقزيم المؤسسة الاقتصادية وهذا من شأنه تجريدها من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير ، مثل البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير إنتاجها وتنمية الابتكار والاختراع بها.

وأخيرا يمكن القول: إن إعادة الهيكلة العضوية بهذا الشكل كانت قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم، وهو التوجه نحو تكوين شركات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات ، واختارت لذلك صيغا عديدة للمجتمع منها صيغة (Holding) [1].

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر الأزمة السياسية والاقتصادية ، مرجع سابق ، ص47.

فإذا رجعنا إلى تاريخ تطور المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أكبر المؤسسات وأضخمها ، قد وصلت إلى المستوى الذي هي عليه عن طريق التكامل والتنوع مثل مؤسسة (Général motors) التي يفوق رقم أعمالها الناتج الداخلي الخام لبعض الدول المصنعة ، وتعتبر من أكبر المؤسسات اللامركزية ومنه يمكن أن نلاحظ أنه كلما زاد حجم المؤسسة كلما ازدادت اللامركزية فيها.

تجرد المؤسسة الإنتاجية من وظيفة التسويق يؤدي إلى تجريدها من عملية الاستثمار، وبالتالي تجميد نشاطها الاقتصادي كمركز إنتاج فقط، وفي الأخير وجدت هذه المؤسسات نفسها خاضعة لإحتكار المواد الأولية من جهة ، وأمام احتكار ثاني من أجل بيع منتجاتها لأن المؤسسات التي تخصصت في تجارة المنتوج، فإنها تقوم باقتطاع حد كبير للربح ، وذلك من أجل أن تضمن المردودية المالية كما هو الحال بالنسبة (DISTRICH) التي تتاجر في منتجات (L'E.M.A.C) وبالتالي كيف يمكن للمؤسسة الإنتاجية أن تضمن في هذه الظروف عملية تطوير المنتوج ، علما أن هذه العملية ضرورية لإستمرار وبقاء المؤسسات.

كذلك التوزيع الجغرافي للمؤسسات الوطنية ، ظهرت معه عدة مشاكل تمثلت على الخصوص في انعدام المقرات والهياكل الأساسية لهذه المؤسسات أوصعوبة تهيئتها أثر سلبًا على السير العادي للمؤسسات الجديدة ومنه ضعف النمو الاقتصادي والمالي بها.

إن تطبيق إعادة الهيكلة أدى إلى تحقيق بعض النتائج يمكن ايضاحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20) : تطور نتائج المؤسسات الصناعية المعاد هيكلتها

خلال الفترة (1982 - 1986)

الوحدة : مليون دج

الفروع الصناعية		الطاقة وإنتاج المطاط	الصناعات الثقيلة	الصناعات الخفيفة
عدد المؤسسات الهيكلية		13	20	46
رقم الأعمال	1982	12.015	10.327	16.358
	1984	31.657	15.573	31.100
	1986	32.430	11.947	31.704
النتائج الصافية	1982	- (1.894)	- (323)	- (2.590)
	1984	501	- (179)	- (3.587)
	1986	814	396	- (2.162)
الأرصدة المالية	1982	1.923	- (319)	- (2.968)
	1984	2.583	- (733)	- (4.654)
	1986	1150	- (77)	- (3.589)

المصدر: A . Brahimi , op.cit , p 397

يتضح من الجدول أن رقم أعمال المؤسسات النشطة في قطاع الطاقة قد ارتفع من سنة لأخرى وكذلك الصناعة الخفيفة.

أما الصناعة الثقيلة انخفض بها رقم الأعمال خلال سنة 1986 عما كان عليه في السنوات الماضية (1984) ، ويرجع ذلك إلى تفكيك هذه المؤسسات إلى وحدات صغيرة متوسطة التي انخفض رقم أعمالها هي الأخرى إلا أن رقم الأعمال هذالايعبر عن حقيقة تطور المؤسسة ، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ، لأنه لا يعتمد على حجم الإنتاج (الوحدات المباعة) فقط، بل على سعر هذه الوحدات أيضا كذلك أن تكاليف الإنتاج نجد أنها لا تعبر عن التكاليف الحقيقية ، بل هي محسوبة على أساس أسعار قانونية التي غالبا ما تكون أقل من التكليف الحقيقية.

أما من جانب النتائج الصافية فإن خلال السنوات الأولى كانت جل النتائج سلبية ماعدا الطاقة، أما خلال سنة 1986 تحسنت الصناعة الثقيلة وحققت نتيجة إيجابية إلى جانب الطاقة وبقيت الصناعة الخفيفة عما كانت عليه في السنوات الأولى ، رغم الأولوية التي منحت لها خلال توجيهات التخطيط لهذه الفترة.

عجز المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الخفيفة والثقيلة لتحقيقها أرصدة سالبة، هذا يدل على فشل سياسة إعادة الهيكلة لهذه المؤسسات.

بالرغم من تزويدها بمبالغ هامة ، وهذا يدل على أن الحجم الكبير لمؤسسة العمومية لادخل له في العجز المالي الذي حققته لأن هذه المؤسسات الجديدة لم تحسن مردوديتها رغم هيكلتها.

وهذا يؤول بنا إلى الاعتقاد بأن الهدف من إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية ماهي إلا مرحلة تمهيدية للدخول في المرحلة الأخيرة من الإصلاحات والمتمثلة في اقتصاد السوق مباشرة لصعوبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

أما من جانب التشغيل فهناك تباطؤ في الصناعة وانفجاره في الإدارة خلال فترة هذه الإصلاحات وهذا ما يوضحه الجدول التالي - رقم (21) - :

جدول رقم (21) : تطور التشغيل في القطاع الصناعي وقطاع الإدارة للفترة (80 - 1984)

الوحدة 10^3 فرد

السنوات / القطاعات	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعة	431	458	468	475	495
معدل النمو السنوي	-	% 27	% 10	% 7	% 20
الإدارة	660	705	752	797	845
معدل النمو السنوي	-	% 45	% 47	% 45	% 48

المصدر : تم إعداد الجدول على أساس ما نشر في :
O.N.S , Les collections de statistique , N° 5 , 1985

إن نقص الإطارات والتقنين الإختصاصيين الذي لم يتناسب مع تطور النشاطات الاقتصادية ، نتج عنه ضعف في المردودية والإنتاجية ولهذا يمكن القول أن ضخامة عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية في أقل من سنتين ، وتمركز العملية وضعف كفاءة الإطارات المالية للمؤسسات وضعف حركاتهم ونشاطهم ، جعلت معظم المؤسسات العمومية الاقتصادية تشكو عجزا ماليا ومشاكل أخرى ، نظرا لنقص الاستعداد وتدخل الإدارة في التسيير.

ولهذا فإن دخول المؤسسات العمومية عهد إعادة الهيكلة قبل تصفية ديونها التي بلغت في 1978/12/31 (179 مليار دج) ، والتي تمثل ضعف قيمة الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B) والبالغة 68,8 مليار دج خلال نفس السنة(1).

كذلك أن عملية إعادة الهيكلة تمت في وقت قصير وقبل تهيئة الظروف الملائمة لها من مقرات وتجهيزات وإطارات ... الخ، جعلها تغرق في ديونها التي بلغت في الثلاثي الأول من سنة 1992مايقارب 425 مليار دج(2).

أخيرا إن عملية إعادة الهيكلة قد فشلت في تحقيق أهدافها وتحسين مردودية المؤسسة ، وبالتالي تبقى أهدافها مرتبطة بعملية تصفية المؤسسة من ديونها ، وإعادة النظر في إعادة هيكلتها العضوية والاهتمام بالجانب التسييري ، وتعميم مخططات الإنتاج على هذه المؤسسات مع تحمل هذه الأخيرة النتائج المترتبة عن هذه العملية بعد ما استعرضنا عملية إعادة الهيكلة وتوصلنا إلى بعض نتائجها على المؤسسات المهيكلة ، إنه لمن الضروري أن نتطرق إلى النوع الثاني من الإصلاحات وهو استقلالية المؤسسات ومحاولة التعرف على نتائجها وهذا ما سنتناوله في النقطة الموالية.

---

(1) A . Brahimi , op.cit , p 229.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية ، مرجع سابق** ، ص 49.

3 - 3 - 3 - استقلالية المؤسسات

تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات ، بوضعية اقتصادية صعبة خلالها ظهر بوضوح تأثير انخفاض أسعار البترول سنة 1986 على عملية التنمية ، كذلك انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وما له من تأثير سلبي على مداخل الجزائر من العملة الصعبة، لتعاملها بالدولار في تجارتها الخارجية ، نتج عن هذا ركود في الاقتصاد الجزائري.

كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للمواد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية ، افتحال السوق السوداء بدرجة تهدد الاقتصاد الوطني ، ارتفاع نسبة التضخم وخلق مشاكل للإنتاج بسبب انخفاض موارد التموين المستوردة.

هذا الوضع أدخل المجتمع في دوامة عدم الاستقرار ، كما شكلت التدخلات الإدارية عائقا شمل المهام الإنتاجية للمؤسسات ، إضافة إلى انحراف هذه الأخيرة عن أهدافها الاقتصادية ، حيث أصبحت تمارس الوظائف الاجتماعية.

كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية مع مطلع الثمانينات ، بل زادت التسيير سوءا لعدم تأهيل القائمين به، الذين يتم تعيينهم غالبا لأسباب سياسية ، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانيزمات السوق، وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني . وقرارات اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في 28 ديسمبر 1987بادرت الحكومة سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني.

وموضوع هذه الإصلاحات ينصب على المؤسسة العمومية ، وعليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات ، حيث يعتبر المحور الرئيسي الذي يدور حوله برنامج الإصلاح الجديد.

3 - 3 - 3 - 1 - مفهوم ومغزى استقلالية المؤسسات

يعني مفهوم الاستقلالية: منح المؤسسة مزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية ، ثم توسع المفهوم فأصبح يعني أسلوبا متكاملا رأت فيه الإطارات الفنية المسيرة أداة أساسية لأداء وظيفي أجود وأرشد لمؤسسات وتعتبر الاستقلالية وسيلة تستهدف أحسن فعالية في سير المؤسسات، والغاية منها تحسين الإنتاج والإنتاجية ، هذا النظام لايعني تدخل الدولة ، فهي تملك الوسائل الملائمة المرتكزة على الميزانية(1).

لهذا يجب أن نوضح العلاقة بين المؤسسة كهيكل اقتصادي وتجاري، والسلطة المركزية هي علاقة تكاملية تهدف إلى رفع المردودية والزيادة في الإنتاج بكل فعالية وديناميكية ، ويقوم مبدأ استقلالية المؤسسات أساسا على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية وتنفيذ شؤونها في إطار المحاور الاستراتيجية الكبيرة المسطرة من طرف الأجهزة المركزية ، حتى لاتحدث انحرافات عن الخطة الاستراتيجية التنموية في المجال الاقتصادي عامة، كما أن المؤسسة تتحمل مسؤولية السوق إيجابًا كانت أم سلبًا ، وهذا كله يعتبر عملية مساعدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية خاصة .

إن الفكرة الأساسية من الإصلاحات (استقلالية المؤسسات) هي تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري المركزي والبيروقراطي ، أي استقلالية المؤسسة في التسيير حيث يقول عبد الحميد الإبراهيمي (الوزير الأول في عهد الإصلاحات) :" أن هذه الإصلاحات الاقتصادية جاءت لابعاد سلطات الدولة كمالكة للأسهم في المؤسسة العمومية التي هي شركات مساهمة أو شركات ذات المسؤولية المحدودة بحكم القانون من صلاحيات الدولة كسلطة عمومية(2).

---

(1) A . Brahimi , op.cit , p 412.
(2) Ibid , p 413.

والهدف من هذا هوجعل المؤسسة قادرة على تلبية حاجات السوق بإنتاج المواد والخدمات التي هي مصدر التراكم للإستثمارات الممولة بالمواد الذاتية، لهذا يتعين على المؤسسة العمومية اقامة الدليل على مردوديتها وقدرتها على التنافس بفضل سياسة التقليل من التكلفة ، ومراعاة الجودة في الأسواق ، الداخلية والخارجية ، وتوفير الأموال بما فيها العملة الصعبة، مساهمة منها في تطوير الاقتصاد الوطني.

بدأت مناقشة قضية استقلالية المؤسسات مع بداية الثمانينات ، واستمرت في إطار الندوات الوطنية الخاصة بالتنمية ، انتهت برسم الإطار الذي تندرج فيه حسب ما ورد في الميثاق الوطني 1986 حيث نقرأ فيه " تستلزم هذه الاجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، قصد تحسين فعاليتها ، سواء على مستوى نموها الخاص ، أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير " (1).

وتجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة بذلك في مشاريع قوانين بحثها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر 1987 وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987 وفي 12 جانفي 1988 صدر (06) ستة قوانين (*) ، وبها بدأت مرحلة التطبيق التي حددت الحكومة شروطه ومخططه في مارس 1988 وهو يتضمن ثلاث مراحل (2):

---

(1) ح.ج.ت.و ، **الميثاق الوطني** ، 1986 ، ص 142.

(*) القوانين الستة هي:

- 88 ـ 01 متعلق بقانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية
- 88 ـ 02 ـ متعلق بالتخطيط.
- 88 ـ 03 متعلق بصناديق المساهمة.
- 88 ـ 04 متعلق بقانون التجارة والمحدد للقوانين الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 88 ـ 05 متعلق بقانون المالية
- 88 ـ 06 متعلق بقانون البنوك والقرض.

(2) **دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي** ، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 1989 ، ص 59.

كانت المرحلة الأولى في الأشهر الستة الأولى من سنة 1988 وتعلقت بصناديق المساهمة(*) التي أصبح نشاطها فعليا يوم 23جوان 1988 وتم تحديد كيفية قانون توجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية والمؤسسات الإشتراكية ذات الصبغة الإقتصادية التي أنشئت في ظل التشريع السابق وذلك في 16 ماي 1988.

كما تم خلال هذه المرحلة تحديد أشكال وأسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية فتضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات العمومية الإقتصادية إلى نظام الإستقلالية ، وفق أسلوب تدريجي وذلك بعد التأكد من توفر الشروط الضرورية لهذا النظام.

المرحلة الثالثة بدأت مع مطلع سنة 1989 ، في هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاث مستويات.

المخطط قصير المدى للمؤسسات ، المخطط الفرعي ، المخطط الوطني

وفي هذا الإطار(النظام الجديد) أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما:

الجمعية العامة: التي لها الصلاحية في ممارسة حق الملكية على الأسهم وتصادق على المخطط قصير المدى للمؤسسة.

مجلس الإدارة: يقوم بوظيفة مزدوجة في الرقابة والتوجيه، فهو يحدد الأفاق متوسطة المدى ويراقب نتائجها، كما أن له الحق في تعيين وعزل المدير العام المشرف عن عملية التسيير والمسؤول عنها أمام المجلس[1].

(*) صندوق المساهمة هو شركة مساهمة ذات نظام قانوني خصوصي ، فهو العون المالي للدولة ، الذي أسندت له مهنة تسيير أسهم المساعدة الصادرة عن المؤسسة العمومية ، مقابل تحرير رأس المال الاجتماعي، وهو المكلف بتوظيف الاستثمارات بواسطة المشاركة في رأس مال المؤسسات العمومية الاقتصادية لتحقيق الأرباح ، كذلك يقوم بمهمة التنمية والمتابعة والرقابة.

(للمزيد من المعلومات حول صندوق المساهمة ، انظر **قانون 88 ـ 119 الصادر بتاريخ 26جوان 1988)**

(1) **دليل الجزائر** ، مرجع سابق ، ص (59 ـ 64).

وهنا يتضح الدور الذي أنشأت من أجله المؤسسة في إطار عملية التنمية هو إنتاج المواد والخدمات وتراكم رأس المال.

إن المؤسسة العمومية الاقتصادية هي شخص معنوي يخضع لقواعد القانون التجاري وهي شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة ، يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية (*).

أي أن هذه المؤسسة تتوفر على رأس مال اجتماعي مسجل ومحرر مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى ، وهي غير مسؤولة عن استلزامات الدولة ، وتعمل من خلال مخططها متوسط المدى في حدود اختصاصها لتحسين المردودية ومنه المساهمة الفعالة في انعاش الاقتصاد الوطني.

3 - 3 - 3 - 2 - نتائج استقلالية المؤسسات

إن إصلاح استقلالية المؤسسات جاء في فترة المخطط الخماسي الثاني ، ولهذا كان الاهتمام منصب على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط ،لأن التخطيط على مستوى المؤسسة مدعو إلى أداء وظائف من شأنها ادماج استراتيجية وتنمية المؤسسة العمومية الاقتصادية في التخطيط الوطني.

يعتبر المخطط الوطني متوسط المدى هو المرجع الأساسي ، والضروري لوضع المخططات في جميع المستويات الأخرى للتخطيط (**) ومنه يمكن أن يحدث التوافق بين الأهداف على المستوى الكلي مع أهداف المؤسسة ، والسؤال هل تملك هذه المؤسسة العمومية الاقتصادية الوسائل الضرورية والطاقات اللازمة نضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني؟

(*) للمزيد من المعلومات : أنظر **القانون رقم 88 - 01 بتاريخ 12جانفي 1988** المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصاديةى ، المادة الخامسة.

(**) أنظر **القانون 88 - 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988** والمتعلق بالتخطيط

فإذا رجعنا إلى واقع المؤسسة العمومية الإقتصادية نجد أنها تفتقر لهذه الطاقات حيث هناك تحقيق أجري من طرف (الديوان الوطني للإحصائيات) حول أوضاع المؤسسات الصناعية خلال الثلاثي الأول من سنة 1989 ، أوضح أن مستوى التأهيل يميل على العموم إلى مستوى متوسط ، وأن العجز في المستخدمين المؤطرين يبدوا واضحًا خصوصًا على مستوى المؤسسات المحلية ، وقد عبر حينها مسيرو أكثر من 64 % من المؤسسات المختارة كعينة للدراسة عن نقص مستوى التأهيل بمؤسساتهم ثم ارتفعت النسبة إلى 68,7 % خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة (1).

إن التخطيط الوطني سيتأثر سلبا باستقلالية المؤسسات في اتخاذ قراراتها مقارنة مع مستواها الضعيف ، وخاصة من ناحية التأطير.

ومع هذا كله في فيفري 1990 تم تحويل 240 مؤسسة فقط من مجموع 459 مؤسسة عمومية إلى نظام الإستقلالية ، وذلك في إطار المرحلة الثانية للاستقلالية الذي بدأ التطبيق الفعلي لها مع بداية 1989(2).

وجل المؤسسات التي تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الاجراءات اللازمة لذلك المتمثلة حسب اعتقادنا فيما يلي:

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهكلية.
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للإستقلالية أي عدم العمل بقوانين النظام الجديد للمؤسسات العمومية التي أصبح لها الحق في كل املاكها.
- عدم وضوح الأليات الإقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات .

وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات بصفة مرضية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية ، أو فيما يخص استخدام الطاقات الإنتاجية ، ويمكن توضيح تلك النقائص التي يؤكدها مسيرو مجموعة من المؤسسات الصناعية أخذت كعينة للدراسة سنة 1489 من طرف O.N.S من خلال الجدول التالي ، رقم (22) .

(1) O.N.S , **Informations - Statistiques** , N° 03 , 1989 , p 30.

(2) **أحداث اقتصادية** ، العدد 44 فيفري 1990 ، ص6.

جدول رقم (22) : استخدام طاقات الإنتاج والأوضاع المالية بالمؤسسات الصناعية خلال سنة 1989

الوحدة : %

الثلاثي	استخدام الطاقات الإنتاجية			الأوضاع المالية		
	% 50 <	% 75 < %50 >	% 75 >	حسنة	عادية	سيئة
الأول	18,2	35,0	46,8	4,9	40,9	54,2
الرابع	5,5	43,7	50,9	1,7	39,2	59,1
المجموع	23,7	78,7	97,7	6,6	80,1	113,3

المصدر: O.N.S , Informations - Statistiques , N° 03, op.cit p (21 - 36).

يتضح من الجدول السابق أن هناك تطورا ملحوظا في استخدام طاقات الإنتاج بالمؤسسة الصناعية خلال الثلاثي الرابع من سنة 1989 إلا أن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات في وضعية اقتصادية حسنة في حالة ما إذا قورنت هذه الاستخدامات مع الأوضاع المالية لهذه المؤسسات ، حيث أن المؤسسات التي حققت وضعية حسنة قليلة جدا عكس التي حققت نتائج سيئة عددها جد مرتفع (أكثر من النصف).

ويرجع هذا(حسب اعتقادنا) الى زيادة تكاليف الإنتاج ، قدم واهتلاك لآلات وضعف عملية الصيانة بالمؤسسة ، هذا يؤدي الى ارتفاع تعطلات هذه التجهيزات التي شملت 90 % من مؤسسات القطاع الصناعي العام و77,5 % خلال الثلاثي الثالث والرابع على التوالي من سنة 1989 ، وهذه الوضعية شملت أغلب المؤسسات التي دخلت عهد الاستقلالية وبالأخص الوضعية المالية السيئة التي جعلت هذه المؤسسات تطلب القروض من المؤسسات المالية مع تحملها من صعوبات لحصولها على هذه القروض.

إن عدد المؤسسات التي طلبت القروض بدأ يتزايد من ثلاثي لآخر ، حيث بلغت 66,5 % خلال الثلاثي الأول ، ثم 80,9 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 1989[1].

إن تحليل النتائج التي أسفر عنها تطبيق سياسة استقلالية المؤسسات يؤول بنا إلى طرح السؤال التالي: هل كان معدل النمو الاقتصادي المحقق قد تجاوب مع أهداف هذه السياسة؟

(1) O.N.S , Informations statistiques , N° 03 , op.cit , p 20.

إن معدل النمو الناتج الداخلي للسنوات الثلاث 89-1991 كان بمتوسط 1,4 % وهو معدل نمو ضعيف[1]. هذا دلالة على عجز جهاز الإنتاج والذي يرجع (حسب اعتقادنا) إلى ضعف وانخفاض استغلال معدل الطاقة الإنتاجية ، وهذا ما أكده برنامج الحكومة لسنة 1992 ـ فمعدل استغلال الطاقة الإنتاجية الصناعية غير المحروقات قد انخفض إلى 57 % [2]. الذي يرجع هو الأخر إلى مشكل التموين بوسائل الإنتاج ذات التبعية الكبيرة للخارج (هذا دائما حسب برنامج الحكومة).

كما يدل وعلى المؤسسات الصناعية أيضا ضعف الإنتاج الذي كان ميله واضحا نحو الانخفاض ، حيث بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي خارج المحروقات 4 % سنة 1989 انخفض إلى 1,1 % سنة 1990 الذي اصبح سالبا خلال 1991 (ـ 2,9 %) [3] ومن بين الفروع التي حققت نمو سالب هي على الخصوص صناعة النسيج والجلود والحديد , الصلب والميكانيك المعدنية والكهربائية ، مواد البناء ، الخشب والورق والكيمياء .

كل هذه المصاعب التي تعاني منها المؤسسات الصناعية التي دخلت النظام الجديد نجد كذلك الحكومة خلال السداسي الأول من سنة 1990 ترفض نسبيا التطهير المالي للمؤسسات ذات العجز المالي ، مما أدى إلى تراكم الديون على هذه المؤسسات.

إن المبدأ الأول الذي اعتمدت عليه إعادة الهيكلة أولا ثم استقلالية المؤسسات ثانيا هو مبدأ التخصص وتبسيط مهام المؤسسات وتحديد أهدافها ، إلا أن الظروف التاريخية التي تم فيها انشاء المؤسسات العمومية قصد تجسيد المخططات المسطرة من طرف الدولة، قد أدى إلى تعقيد مهام المؤسسات وعدم معرفة الأهداف التي تصب اليها بالتدقيق.

أما المبدأ الثاني هو تقسيم الوظائف ولاسيما إلا نتاج والتسويق بغرض انماء بعض النشاطات ، مثل تطوير الدراسات التقنية والعلمية وتشجيع الكفاءات الوطنية قصد التخلص تدريجيا من الخبرة الأجنبية ، غير أن هذا المبدأ لم يأخذ بعين الاعتبار في النظام الجديد الذي دخلته المؤسسة العمومية الاقتصادية.

---

(1) C.N.P , Progret de plan annel 1992 , p 1 (annexes).

(2) برنامج الحكومة لسنة 1992 ، ص 75 .

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مرجع سابق، ص ص (180 ، 181).

نظرا إلى أن الهدف هو انتقال كافة المؤسسات العمومية إلى الاستقلالية فمن الضروري أن تكون الترتيبات الجديدة للتسيير الاقتصادي جاهزة سنة 1989 وميدانية ، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بإتمام النص القانوني والتأسيسي كما حددته الحكومة في برنامجها ، وفي نفس الوقت ينبغي وضع برامج واسعة لتكوين اطارات المؤسسات والإطارات المركزية ، لضمان نتائج الاستقلالية وتهيئ هذه الاطارات للقيام بالمتطلبات الجديدة للتسيير في المستقبل.

بعد ما استعرضنا نتائج المخططين الخماسيين والإصلاحات الاقتصادية نحاول اظهار النتائج الفعلية للمخططات قصيرة المدى (السنوية) 90ـ1993 بشيء من التحليل في المبحث الموالي.

المبحث الرابع
نتائج المخططات السنوية (90 - 1993) في القطاع الصناعي

أتت المخططات السنوية لبداية عقد التسعينات ، في وقت لا يزال فيه الاقتصاد الوطني يواجه العديد من اختلالات التوازن العميقة التي تمس مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، إلى جانب أنها تأتي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوج مخاضها وبغض النظر عن ما تحمله الأرقام والاحصائيات والأهداف من دلالته .

ينبغي اعتبار المخططات السنوية كأدوات كفيلة بتطهير الاقتصاد الوطني .

وتوفير الشروط اللازمة لإنتعاش اقتصادي حقيقي قادر على فرض نفسه كلما اقتضت الضرورة ، ولهذا اعتبرت المخططات السنوية أداة للتنفيذ والتعديل الاقتصادي كما أنها أداة لتصحيح وتوجيه المخطط متوسط المدى ، إلى جانب أنها أداة تجسيد الاختيارات الواردة في برامج الحكومات المتعاقبة ، وفي هذا الإطار كانت المخططات السنوية (90 - 93) غير مماثلة للمخططات السابقة ، بحيث اقتُرحت الخطةُ السنويةُ بعد أن كانت خماسية حتى يتم التحكم أكثر في حركة السيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع الميكانيزمات الكفيلة بمواصلة الإصلاحات الجارية آنذاك من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد ، ولمعرفة النتائج المحققة خلال فترة هذه المخططات (90-1993) في القطاع الصناعي بنوع من الدقة نرى ضرورة التطرق إلى النقاط التالية:

3 ـ 4 ـ 1 ـ تطور الإنتاج الصناعي (90 ـ 1993)

تجدر الإشارة في البداية إلى الانخفاض الكبير في قدراتنا الاستيرادية نتيجة تضافر انخفاض ايراداتنا من صادرات المحروقات، وارتفاع خدمات الديون الخارجية وقد انخفض حجم الاستيراد من 9,77 مليار دولار سنة 1990 إلى 7,66 مليار دولار سنة 1991، ومن 8,33 مليار دولار في سنة 1992 إلى 7,8 مليار دولار خلال سنة 1993[1].

كما أن المديونية وخدماتها أصبحت عائقا حقيقيا يعرقل عملية التنمية في الجزائر . حيث تمتص تقريبا كل الصادرات من المحروقات إذا بلغت 72 % سنة 1990 التي ارتفعت إلى 91 % خلال سنة 1993 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (23) : تطور حجم صادرات المحروقات ونصيب خدمة المديونية الخارجية منها خلال الفترة (90 ـ 1993)

الوحدة : مليار دولار

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993
معدل سعر البترول ($/البرميل)	24,3	20,4	19,9	17,7
الصادرات من المحروقات	12,3	12,0	10,9	9,9
خدمة المديونية الخارجية	8,9	9,5	9,1	9,1
نسبة خدمة المديونية من الصادرات المحروقات)	% 72,35	% 79,16	% 83,48	% 91,91

المصدر : برنامج المرحلة الانتقالية ، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أن الجزائر مع نهاية 1993 كانت في وضعية تنذر بالخطر أي بالتوقف عن دفع ديونها الخارجية ، كان كل ما ينتج من عملة صعبة عن تصدير المحروقات يذهب لخدمة المديونية الخارجية، كما نجم عن انخفاض الحجم الاجمالي للاستيراد انكماش في استيراد السلع الوسيطية الضرورية لسير جهاز الإنتاج وقد انعكس هذا الانكماش على نشاط القطاعات المنتجة وبالخصوص القطاع الصناعي لتقلص حجم الاستثمار به.

---

(1) مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج المرحلة الانتقالية أوت 1994 ، ص 30.

فالقطاع الصناعي الذي يعاني نقص في التموين بالمواد الأولية والتجهيزات الضرورية الشيء الذي أدى إلى تقهقر الإنتاج بنسبة 2.7 % بصفة اجمالية و4 % في القطاع العام وهذا سنة 1990[1] ، أما في سنة 1992 سجل الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي انخفاضا في مستويات الإنتاج بحوالي 2.2 % مقارنة مع سنة 1991 ، أما الصناعات التحويلية فقد عرفت نسبة نمو سلبية (- 5,7 %) [2].

بصفة عامة إن القطاع الصناعي حقق انخفاضا في الإنتاج حيث بلغ سنة 1991 (0,3 %) [3] وفي سنة 1992 (3,8 %) . أما خلال سنة 1993 هذا التأخر تقلص بـ (-0,5 %) خارج المحروقات والصناعة التحويلية مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سالب ومثل هذه النتائج التي تبقى دون الأهداف المسطرة في المخططات التنموية للسنوات الأولى لفترة التسعينات تعكس بوضوح القيود التي عرقلت النشاط الصناعي.

ويمكن تتبع مراحل تطور الإنتاج الصناعي من خلال القيمة المضافة المحققة في هذا القطاع ومساهمتها في القيمة الاجمالية وذلك خلال فترة 90 - 1993 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (24) : تطور القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (1990 - 1993)

الوحدة : مليون دج

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993
الصناعة خارج المحروقات	125.193,6	230.075,4	244.402,4	141.800
%	28,94	58,90	52,18	15,36
المحروقات	4.623,7	6.429,4	10.036,5	250.100
%	1,06	1,6	2,14	27,10
القيمة المضافة الإجمالية	432.567,9	390.560,5	468.374,2	922.600,0

المصدر: تم إعداد الجدول وحساب النسب أساسا على معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للاحصائيات (مصلحة الاعلام الآلي)

---

(1) C.N.P , **Rapport sur l'exécution du plan national , 1990 , p 16.**

(2) م.و.ت ، **تقرير حول تنفيد المخطط الوطني ، 1992** ، ص53.

(3) C.N.P , **Rapport sur l'exécution du plan national , 1993 , p 57.**

إن التطور المسجل خلال سنة 1993 يكشف عن المستوى المنخفض نسبيا للإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة 13 % مقارنة مع نسبة 1991 هذا يدل على الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصناعية وخاصة منها تلك المتعلقة بالحصول على موارد بالعملة الصعبة. المخصصة لتمويل التموينات بالمواد الأولية الضرورية من أجل استعمال عقلاني للقدرات الإنتاجية.

إن المؤسسات الصناعية بتسجيلها نسبة غير كافية في استعمال قدراتها الإنتاجية في حدود 53 % في الصناعات خارج المحروقات تبقى محدودة في مجهودها في مجال الاستثمار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25) : تطور نسب استعمال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال الفترة (90 - 1993)

الوحدة : %

السنوات / الفروع الصناعية	1990 (1)	1991 (2)	1992 (3)	1993 (4)
القطاع الصناعي العمومي الوطني	60,3	58,0	55,8	52,6
الصناعة خارج المحروقات	56,6	53,9	50,8	50,8
الصناعة التحويلية	59,1	56,7	53,8	51,7

المصدر: (1) Rapport d'exécution du plan national , 1990 , op.cit

(2) - (3) - تقرير حول تنفيذ المخطط الوطني 1992 ، مرجع سابق

(4) Rapport d'exécution du plan national , 1993, op.cit.

حسب قطاعات النشاط ، وللأسباب المذكورة سابقا ، تميز النشاط الصناعي خلال فترة 90 - 1993 باختلال هام في وتيرة نمو ومعدل استعمال القدرات الإنتاجية فان الميزة العامة هي الانخفاض على الرغم من تحقيق بعض النتائج الجيدة المسجلة في بعض الأنشطة.

ويمكن توضيح تطور معدلات النمو واستعمال القدرات الإنتاجية بالقطاع الصناعي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (26) : تطور نسب استعمال القدرات الإنتاجية ومعدلات النمو بالفروع الصناعية خلال الفترة (90 ـ 1993)

الفروع الصناعية	1990		1991		1992		1993	
	القدرات	النمو	القدرات	النمو	القدرات	النمو	القدرات	النمو
الطاقة	-	6.1	-	8.5	-	5.3	-	7.4
المحروقات	77.7	4.9	77.7	2.1	79.9	1.2	79.2	0.6
المناجم والمحاجر	71.5	2.2	65.1	(8.3)-	62.5	5.2	53.6	(10.9)-
ص. الحديدية والمعدنية والميكانيكية	53.5	(2.3)-	52.2	(7.5-)	45.0	(7.6)-	44.7	(4.3-)
الحديد والصلب	41.4	(16-)	41.6	(2.3-)	35.8	(9.2-)	38.6	9.6
مواد التجهيز الميكانيكية	69.3	8.8	70.0	(10.3-)	53.6	(11.3-)	51.4	(12.9-)
مواد التجهيز الكهربائية	74.4	8.7	54.6	(27.0-)	40.9	(18.5-)	28.2	(25.2-)
العربات الصناعية	67.2	0.7	59.8	(11.1-)	53.8	(1.3-)	44.2	(16.6-)
مواد البناء	61.1	(3.5-)	61.2	(0.9-)	66.0	1.4	63.1	(6.3-)
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	46.2	(3.3-)	41.7	(6.3-)	37.5	(15.6-)	40.8	4.0
الصناعة الغذائية	72.6	3.0	73.1	0.9	73.0	(3.9-)	66.5	6.4
ص. النسيج والجلود والأحذية	54.9	4.3	50.6	1.1	57.3	(0.9-)	44.7	(10.85-)
ص.الخشب والورق	42.0	10.1	32.2	(22.2-)	22.6	(16.7-)	(36.5	10.7

المصدر: تم إعداد الجدول أساسا على ما نشر في:

Rapport d'execution du plan national , 1990 , op.cit.
C.N.P : Rapport d'exécution du plan national , 1991.
ـ تقرير حول تنفيذ المخطط الوطني 1992 ، مرجع سابق.
Rapport d'exécution du plan national , 1993 , op.cit.

من الجدول السابق نلاحظ أن المحروقات سجلت زيادة في الإنتاج ضعيفة وهذا ما يعكس الانخفاض النسبي لوتيرة النمو من سنة لأخرى . أما فرع الطاقة فسجل نسبة نمو قوية نوعا ما ، مع العلم أن هذا النمو يبقى دون المعدل المسجل خلال السنوات السابقة.

أما قطاع المناجم والمحاجر فالنتائج السيئة(السلبية) المسجلة تعود أساسا إلى الصعوبات التي اعترضت بعض الوحدات . إلا أن هذا الفرع سجل تحسنا ملحوظا في مستويات الإنتاج في كافة فروع النشاط حيث زاد إنتاج الحديد والفوسفات نسبة 9,4 %، 6.2 % على التوالي خلال سنة 1992 غير أن هذا التطور لم يدوم وعاد من جديد للانخفاض (- 10,9 %) خلال سنة 1993.

يبين الجدول بعض الجوانب من تطور الإنتاج في قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية التي تتوقف أنشطتها بشكل كبير على التموين الخارجي.

إن انخفاض في إنتاج هذه الفروع من سنة لأخرى (معدل نمو سالب) يأتي بعد النتائج السيئة المسجلة خلال 1989 والخاصة أساسا بالأنشطة التي يكون واقعها على بعض القطاعات في المراحل اللاحقة واقعا حاسما. وهكذا فإن صناعة الحديد والصلب التي كانت نسب استعمال قدراتها الإنتاجية منخفضة من سنة لأخرى نسبيا حققت معدلات نمو غير مرضية.

قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك هو الآخر عرف انخفاضا في إنتاج مجمل السنوات الأربع ، لأن هذا القطاع تشهد أنشطته تبعية كبيرة من حيث التموينات الخارجية وهذا الانخفاض شمل مجموع الأنشطة ؛ غير أن فرعي البلاستيك والمواد الصيدلية كان أكثر تضررا ، ان الصعوبات في التموين التي تعترض مؤسسات هذا القطاع هي التي تفسر النقص الكبير في استعمال القدرات الإنتاجية التي انخفضت باستمرار طوال فترة 90 - 1993.

بصفة عامة وباستثناء بعض القطاعات (النشاطات) التي يبقى مستواها الإنتاجي دون ما كانت عليه سنة 1984 ، فإن فترة 90 — 1993 تميزت بانخفاض عام في الإنتاج التحويلي ، مما يعكس الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي ، خاصة منها التقليص في الواردات على أثر الصعوبات المتعلقة بالتمويل الخارجي يبقى استعمال القدرات الإنتاجية ضعيفا بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية مع مستويات منخفضة نسبيا في بعض الصناعات الاستخراجية ، مثل صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء.

إن النقص في استعمال القدرات الإنتاجية ، إضافة إلى العدد المفرط من المستخدمين وانخفاض الإنتاجية في معظم هذه المؤسسات ، سيؤدي لا محالة إلى تفاقم مشاكل القطاع في مجال إنعاش الإنتاج، وما ينجر عن هذا من انعكاسات على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، وعليه فإن تشغيل الأداة الإنتاجية ، مرهون بحشد الموارد من العملة الصعبة ، وفك القيود المالية التي تواجهها المؤسسات.

إن تدابير التطهير ولاسيما منها تحرير الأسعار ، وان مكنت المؤسسات من إيجاد توازن في تكاليفها ، لم تعطي انتعاشا لجهاز الإنتاج الذي يبقى خاضعا لتموينات الخارجية الشيء الذي يبرز مدى أهمية هذا الانشغال الذي يشكل النقطة الأساسية لكل مجهود من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي.

3 - 4 - 2 - مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)

شهدت السنوات الأولى من عقد التسعينات (90 - 1993) تقلبات كبيرة ومستمرة في الإنتاج الداخلي الخام ، نجم الجزء الأعظم منها عن التغيرات في سوق النفط العالمية ، والتقلبات في عائدات الجزائر ، ويعود السبب في هذا الانعكاس السلبي الاجمالي إلى أن المحروقات تظل دائما هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

أما حصة القطاع الصناعي ومساهمته في الإنتاج الداخلي الخام ، كانت ضعيفة نسبيا وخاصة في قطاع المحروقات ، حيث ساهمت بنسبة تكاد تكون معدومة وخاصة خلال فترة 90 - 1992، غير أن هذه النسبة ارتفعت إلى 24.8 % خلال سنة 1993.

أما مساهمة الصناعة خارج المحروقات فكانت مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام في قيمتها القصوى سنة 1992 (52,18 %) ، غير أن هذه النسبة لم تدم حيث هبطت إلى (14,05 %) خلال سنة 1993 وهكذا عكس المحروقات التي بلغت خلال نفس السنة قيمتها العظمى وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (27) : مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (P.I.B)
خلال الفترة (1990 - 1993)

الوحدة : مليون دج

الصناعة / السنوات	1990	1991	1992	1993
الصناعة خارج المحروقات	125.193,6	230.075,4	244.402,4	141.800,0
%	26,29	30,72	52,18	14,05
المحروقات	4.623,7	6.429,4	10.036,5	250.100,0
%	0,97	0,85	0,85	24,78
الإنتاج الداخلي الخام	476.067,9	748.847,1	468.374,2	100.800,9

المصدر: معطيات الجدول مأخوذة من الديوان الوطني للاحصائيات (مصلحة الاعلام الآلي)

3 - 4 - 3 - العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الوطنية

اتسمت فترة 1990 – 1993 بتفاقم انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة التقليص في استيراد المواد الأولية الضرورية للجهاز الإنتاجي ومن جهة أخرى فإن اجمالي الإنتاج الداخلي الخام الذي اتسم هو الآخر بتذبذب خلال هذه الفترة ، هذا كله انعكس على قطاع التشغيل.

عرف زيادة غير مرضية ، فمثلا عرف التشغيل في قطاع الصناعة زيادة قدرها 3,08 % في معظم الفروع الصناعية [1] ، ماعدا الصناعة النسيجية وصناعة المواد الغذائية التي عرفت انخفاضا طفيفا لمعدل التشغيل(-0,47 %) ، (- 1.42 %) خلال سنة 1990/1991 على التوالي ، أما سنة 1992 شهدت انشاء 50000 منصب شغل جديد أي نسبة 62,5 % مما سطره المخطط الوطني 1992 في مجمل القطاع الصناعي.

(1) O.N.S ,**donnes statistiques** . N° 132 , 1990 . p 4.

ومع هذا فإن قطاعات الصناعة ، سجلت انخفاضا في مناصب الشغل بـلغ 6000 منصب [1] . ويرجع هذا الانخفاض إلى الصعوبات المفترضة في مجال التمويل.

إن هذه المناصب المحققة في قطاع الصناعة انخفضت بشكل كبير خلال 1993 بـ 250 منصب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (28) : تطور العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الوطنية

خلال الفترة (90 - 1993)

الوحدة: 10^3 فرد

العمالة	1990 (1)	1991 (2)	1992 (2)	1993 (3)
العمالة الإجمالية	4.289	4.344	4.404	4.273
العمالة الصناعية	670	655	782	532
%	15,62	15,07	17,75	12,45

المصدر: (1) , (2) O.N/S , Statistiques , N° 31/ 58/ 1991 , op.cit.
(3) L'Algerie en quelques chjffres 1993/ 1994.

(1) تقرير تنفيذ المخطط الوطني 1992 ، مرجع سابق ، ص131.

خلاصة الفصل

لقد أظهرت النتائج المتحصل عليها من جراء تنفيذ المخططان الخماسيان الأول (80 ـ 1984) ، والثاني (1985 ـ 1989) ، وكذلك المخططات السنوية (90 ــ 1993) . إن السياسة التصنيعية للجزائر منذ انطلاق المخطط الخماسي الأول إلى نهاية 1993 تميزت بدفع عجلة التنمية ضمن اقتصاد يتطلب الكثير من القدرات الإنتاجية في جميع المجالات الصناعية لإنعاشه وإخراجه من الوضعية الصعبة التي يعيشها ، منها ما هو موروث عن الاستعمار الذي زاد ضعفا وتعقيدا وتأزما خلال الفترة السابقة للثمانينات . عوضا عن ازدهاره وانتقاله من اقتصاد ضعيف وتقليدي إلى اقتصاد عصري . مما نتج عنه قطاع صناعي ضعيف البنية الذي ظهرت به عدة اختلالات التي برزت للعيان بكل وضوح مع نهاية فترة السبعينات.

لقد استمرت تنمية القطاع الصناعي خلال المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) عن طريق دفع قدرة الطاقة الكامنة ، مما أدى إلى تطور إنتاجه بصفة حسنة نسبيا ، كما وضح هذا المخطط إرادة تنويع عناصر الإنتاج الداخلي ومصادر موارد الميزانية (مواردها المالية) ، كما يعبر عن ارادة تنويع الصادرات خارج المحروقات حيث شجع النشاطات الصناعية التحويلية غير أن هذه الأخيرة لم تعطي النتائج المطلوبة ، مع بقاء المحروقات هي العمود الفقري في الصناعة الجزائرية أي أن الصناعة الجزائرية تغلب عنها بصفة عامة الصناعة الاستخراجية .

غير أن واجه تنفيذ المخطط الخماسي الأول عراقيل إدارية ساهمت في عدم إنجاز المشاريع المبرمجة في مواعيدها المحددة ، وهذا ما كلف الدولة تكاليف باهظة لم تكن في الحسبان زيادة على ضعف النتائج المحققة في القطاع الصناعي.

وقد استمر المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) بنوع من التركيز على تنمية الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط بهدف تلبية حاجيات السوق الوطنية ، مع إعطاء الأولوية للتبادل بين القطاعات وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى اقتصاد المواد الأولية والطاقة مع ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة رغم النتائج المحققة خلال هذا المخطط

إلا أنها لم تكن في مستوى طموحاته وأهدافه، مما دفع السلطات إلى اتخاذ عدة إصلاحات غير أن ضعف تراكم حجم العملة الصعبة، وقلة مجالات جلبها بسبب انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية . ومنه أصبحت الأهداف المسطرة صعبة التحقيق.

وهكذا ظل القطاع الصناعي خلال فترة الثمانينات يعاني من عدة توترات انعكست سلبا على الإنتاج الصناعي ، وبالتالي ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني رغم الإصلاحات التي اتخذت خلال هذه الفترة.

أما فترة المخططات السنوية 90 - 1993 في ظل الإصلاحات الجديدة ومشروع اقتصاد السوق وفتح المجال للقطاع الخاص ، غير أن تدابير التطهير هذه لم تعطي انتعاشا لجهاز الإنتاج الصناعي الذي يبقى خاضعا دائما للتموينات الخارجية مما جعل مساهمة القطاع الصناعي تكون ضعيفة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام وخاصة خارج المحروقات. رغم الأولوية التي منحت للصناعات خارج المحروقات ، كما تبقى الصناعة الاستخراجية هي المسيطرة في النشاط الصناعي بالجزائر ، ولم تحظ التحويلية إلا بالجزء القليل ، مما أدى إلى ضعف نتائجها المحققة والمحروقات هي العمود الفقري في الصناعة الجزائرية.

إن الإصلاحات التي طبقت والتي تزال في طريق تنفيذها ، لم تقض على الاختلالات الناتجة عن الفترة السابقة لعهد الثمانينات من جهة والأزمة العالمية الاقتصادية من جهة ثانية.

بعد ما استعرضنا سياسة التصنيع بالجزائر خلال فترة 1980 - 1993 وأعطينا نتائج هذه السياسة من خلال تقويم سياسة التصنيع ، وبحكم أن ولاية البليدة من المدن التي وطنت بها المشاريع الصناعية رغم طابعها الفلاحي. ولهذا ارتأينا معرفة ما هي انعكاسات سياسة التصنيع بالجزائر على الانتشار الصناعي بهذه الولاية؟ وهو ما نحاول التطرق له في الباب الثاني من بحثنا هذا.

الباب الثاني

الانتشار الصناعي بولاية البليدة

الفصل الأول

النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلدة وتطوره

مقدمة

اعتبارًا من موقعها الجيواستراتيجي . تحتل ولاية البليدة مكانة هامة في التنمية الوطنية، وفي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية المتطورية.

هذا انطلاقًا من عدة عوامل خولت لها هذه المرتبة الحساسة ، وعلى رأسها العوامل الطبيعية والامكانيات الفلاحية بحكم طابعها الفلاحي، إضافة إلى قدرتها الديموغرافية وخاصة الميزة الأساسية التي تمتاز بها 73,6 % شباب لا تتجاوز أعمارهم 30سنة إضافة إلى السياسة التخطيطية التي تنتهجها الولاية لرفع مستوى قدراتها التنموية.

واعتمادًا على هذه السياسة . وحتى نلقي الضوء على خطوطها العامة ، بما هو ملموس من إنجازات كانت عبارة عن توقعات وأهداف مسطرة ضمن المخططات الولائية التنموية قبل أن تصبح إنجازات محققة ، اقتربنا من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، قصد تزويدنا بمعطيات حقيقية ، والتي اطلعتنا على نتائج عملها الجاد والمهم الذي تمثل في إحصائيات لمختلف القطاعات.

حيث نحاول أن نقف عند أكبر الإنجازات ضمن كل القطاعات بغرض إعطاء صورة للإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي تمتاز بها ولاية البليدة وهذا ضمنًا من خلال الإنجازات المحققة فعلاً وتتبع تطورها خلال فترة 1980 - 1994 (آخر سنة التي تمكننا الحصول على إحصائياتها هي سنة 1994) وهذا ما نتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ولاية البليدة تاريخًا وجغرافيًا**
- **المبحث الثاني: النشاط الاجتماعي وتطوره**
- **المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي وتطوره**

المبحث الأول
ولاية البليدة تاريخيا وجغرافيا

1 - 1 - 1 - المجال التاريخي

البليدة، البلدة تعبير مشتق من الكلمة العربية "مدينة" مؤسس مدينة البليدة العالم الولي" سيدي أحمد الكبير" بتاريخ 1535 وقد أطلق عيها سيدي "أحمد بن يوسف الملياني " بليدة الوريدة وقد شهدت مدينة البليدة مراحل تاريخية يمكن حصرها فيما يي:

1 - ما قبل العهد التركي

بعض المؤرخين العرب ذهبوا إلى اعتبار مدينة البليدة بنيت على أنقاض مدينة عربية عتيقة "المتيجة" أو"كسرونة" الاسم المرادف لحي "خزرونة" حاليا، كما جمعت هذه المدينة عدة قبائل ، منها قبيلة بني صالح ، وقبائل بن خلال حيث استقرت هذه القبائل بالمنطقة مما أدى إلى اقامة عدة قلاع صحبتها عدة مراكز تجارية هامة.

2 - تشييد مدينة البليدة

شيدت المدينة من طرف مؤسسها سنة 1519 م حيث بنيت في أحضان بني صالح زاوية مصحوبة لمسجد صغير.

وعند سقوط الأندلس عام 1520 في أيدي الاسبان فرت إلى المدينة عدة عائلات استقبلهم (سيدي أحمد الكبير) وأسكنهم بالمدينة ، وعند مرور" خير الدين بربروس " بالمدينة أهدى مؤسسها هدية ساعدته على بناء فرن وحمام ومسجد وذلك سنة 1535 ، كما تم اكتشاف طريقة عنمية مكنت أهل المدينة من استغلال مياه جبال الأطلس لاستعمالها في السقي على امتداد أراضي المدينة وبذلك رسم الطابع العمراني لهذه المدينة (البليدة) أي التأسيس النهائي لها 1535.

3 - العهد التركي

خلال هذا العهد تطورت المدينة شأنها في ذلك شأن أي مدينة عربية ، عدد سكانها كان يقارب 3000 نسمة، بدأت تأخذ أهمية بالغة بفعل طابعها الفلاحي .

اختصت في الزراعة ، وظهرت بها أشجار البرتقال المميزة هذه منطقة 4000 هكتار .
تميزت بأبوابها الستة ، وهي المداخيل الرئيسية للمدينة:

- باب الرحبة: جنوب شرق يواجه جبل بني صالح
- باب الجزائر: شمال شرق مدخل إلى طريق المتيجة إلى الجزائر العاصمة
- باب السبت : شمال غرب مدخل إلى الطريق المؤدي إلى سوق السبت بموزاية
- باب القبور: جنوب غرب مدخل إلى هضبة ميميش المتفتح على المقبرة
- باب الخويخة: جنوب شرق مدخل مقابل لأولاد سلطان
- باب الزاوية : شمال شرق مدخل مقابل الطريق المؤدي إلى زاوية سيدي مجبر.

ولهذا توسعت المدينة وأخذت طابعها المنظم.

4 ـ فترة الاحتلال الفرنسي

المستعمر الفرنسي لم يدخل المدينة إلى في سنة 1834 . أنشأ بها مركزين لمراقبة المدينة ، المركز العالي "جوان فيل" المعروف حاليا بزعبانة ، والمركز السفلي "مونيبس" أطلق عليه فيما بعد اسم بن بولعيد، وبالتالي جعل المدينة قاعدة عسكرية ، واستبعد السكان الأصليين خارج المدينة ، وحل محلهم سكان فرنسيين ، وعمل على تنمية الزراعة ذات الطابع التجاري "كالكروم والحوامض" قصد تدعيم قاعدتها في السوق العالمية.

حيث صرح المعمر الفرنسي "بيجو"(1) بتاريخ 21 ماي 1840 قائلا : "فحيث ما توجد الأراضي الجيدة والخصبة ... يجب توطين المعمرين دون استفسار عن صاحبها" وهكذا تمت السيطرة على المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول . القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر تجديد ونظام دمجه في نظام الثورة الزراعية ، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1976 ، ص 32.

5 ـ مرحلة ما بعد الاستقلال

بمجرد حصول الاستقلال السياسي للبلاد انعكس مباشرة على منطقة البليدة . بظهور مرحلة جديدة لتطور العمراني بفعل الزيادة السكانية . الناتجة عن النزوح الذي بدأ عام 1956 ، كذلك حدوث تطور اقتصادي للمنطقة على أثر انطلاق برنامج صناعي.

وبصفة عامة فإن متيجة "البليدة" والتي شكلت دائما قطب استقبال كانت وستبقى من المناطق الأكثر كثافة سكانية ، غير أن سهل متيجة المميز للمنطقة لم يتوقف عن التقلص بسبب غزوه من طرف الاسمنت المسلح والذي اقتطع من متيجة أحسن أراضيها.

1-4 ـ 2 ـ المجال الجغرافي

1 ـ الأصول الإدارية

تقع ولاية البليدة بالجنوب الغربي للجزائر العاصمة وتبعد عنها ب50كلم ، يبلغ علو المرتفع الذي تقع فوقه المدينة 270 م على مستوى سطح البحر ، ويطل على سهل متيجة من 240 م ثم ينحدر تدريجيا نحو الشمال.

يحدها شمالا ولايتي تيبازة ، والجزائر ، وجنوبا ولاية المدية ، وغربا ولاية عين الدفلة، وشرقا ولايتي البويرة وبومرادس ((انظر الخريطة اللاحقة)).

تتربع على مساحة اجمالية قدرها 1602،89[^(1)] كلم^2 تشكل السهول ، أغلبيتها بنسبة 53 % ونسبة الجبال تمثل 23,9 % أما السفوح السفلى والعليا تشكل 11,8 % و10,7 % على التولي .

منها 78231 هكتار صالحة للزراعة (أراضي فلاحية) و 72212 هكتار مستغلة أي صالحة للزراعة ، وهذا ما يجعلها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى ، غير أن هذا لا يمنعها من الإكتساب الطابع الصناعي تكميلا لواقعها الفلاحي.

أصبحت البليدة ولاية منذ سنة1974، وقبل هذا التاريخ كانت تابعة لولاية الجزائر، حيث كانت تتكون إداريا من 07دوائر و33بلدية أما بعد تطبيق القانون 09/84

---

(1) D.A.P.T . **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1992 , p 2.

بتاريخ 4 ديسمبر 1984 المتضمن التقسيم الإداري الجديد لولايات الوطن . أصبحت تتكون من 12 دائرة و29 بلدية وهذا ما يوضحه الجدول رقم "29" يبلغ عدد سكان ولاية البليدة حسب تقديرات نهاية سنة 1994 حوالي 879.996 نسمة(1) منها 83 % متمركز بالوسط الحضري بكثافة سكانية تصل إلى 549 نسمة في الكم2 مع تمركز كبيرة لهذه الكثافة بدائرة البليدة كما تتميز بمعدل نمو 3 % ونزوح سكاني 0,5 %.

يمثل العنصر النسوي 49,5 % من العدد الاجمالي ، بينما تبلغ نسبة الشباب الأقل من 30 سنة 73,6 % كما أن هناك 05 بلديات يتجاوز عدد سكان كل منها 40000 نسمة أما مجموع سكانها يبلغ 25 % من سكان الولاية ككل وهذه البلديات هي : البليدة، بوفاريك، العفرون، مفتاح، ، بوقرة، أما نسبة التعمير 60 %(2).

جدول رقم (29) : دوائر وبلديات ولاية البليدة حسب التقسيم الإداري الجديد لسنة 1990

الدوائر	البلديات	الدوائر	البلديات
البليدة	البليدة	واد العلايق	واد العلايق
	بوعرفة		بني تامو
بوفاريك	بوفاريك		بني خليل
	قرواو	بئر التوتة	بئر التوتة
	الصومعة		تسالة المرجة
أولاد يعيش	اولاد يعيش		أولاد الشبل
	بني مراد	بوعينان	بوعينان
	الشريعة		الشبلي
العفرون	العفرون	سيدي موسى	سيدي موسى
	واد جر		أولاد سلامة
موزاية	موزاية	بوقرة	بوقرة
	عين الرمانة		حمام ملوان
	شفة	مفتاح	مفتاح
الأربعاء	الأربعاء		الجبابرة
	صوحان		
المجموع الكلي		12	29

المصدر: الجدول من تصميم الباحث.

(1) D.A.P.T . La Wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995 , p 5.
(2 La Wilaya de Blida par les chiffres , édition 1992 , p 2.

2 ـ التضاريس

تتميز ولاية البليدة بنوعين من التضاريس:

1 ـ سهل متيجة : يتكون من أراضي فلاحية واسعة وخصبة وقليلة الانحدار كما تحظى هذه الأراضي بمؤهلات وامكانيات كبيرة في المجال الفلاحي ، من بينها المنتوجات الرئيسية التالية: الحمضيات، الكروم، الأشجار المثمرة ... الخ.

2 ـ منطقة الأطلس والسفح الجبلي : إن الأوسط الأطلسي والذي يبلغ ارتفاعه 1600 م مع منحدرات كبيرة (أكثر من 30 %) ، كما أن المناطق غير المغروسة تعاني من انجراف كبير كما أن السفوح الجبلية (التي يتراوح ارتفاعها بين 200 م و600 تتميز بقابلية فلاحية في تربية المواشي .

3 ـ المناخ

نظرا لموقعها الجغرافي يخضع مناخ البليدة لتأثير مزدوج بفعل البحر والجبال المطلة عليها، فهو إذا مناخ متوسطي مع خصائص قارية ، فهذه المنطقة ممطرة طوال السنة ، حيث يبلغ المعدل المتوسط السنوي للأمطار 600 ملم، أما المعدل السنوي لدرجة الحرارة جد مستقر يبلغ 11,5 درجة أثناء الشتاء و33درجة في الصيف.

4 ـ المميزات الهيدروغرافية:

1 ـ المياه الجوفية : توجد طبقة مائية هامة تغطي سهل متيجة ، يتم تموين هذه المنطقة بمياه الأمصار المتسربة من أعالي الجبال تبلغ الطاقة المائية 200 هم3.

2 ـ المياه السطحية : تقدر الامكانيات المعبأة من المياه السطحية ب550 هم3 بينما مقدرات الحقيقية لا تتجاوز 110,59 هم3 محصل عليها بفضل سد المستقبل.

الإحصائيات مأخوذة من : (1 - 11). **La Wilaya de Blida par les chiffres** . édition 1992 . op cit .

5 ـ الثروة الغابية:

تشمل مساحة تقدر بـ 65539 هكتار موزعة كما يلي :

الغابات 39325 هكتار ، الأدغال 19383 هكتار ، ممرات 6831 هكتار . كما تتمثل الأنواع الرئيسية من الأشجار في الأنواع التالية:

الصنوبر البحري 20000 هكتار ، الأرز الصنوبري 1500هكتار، الفلين الأخضر وغيره 17000هكتار[1].

بعد ما استعرضها الجانب التاريخي والجغرافي لولاية البليدة وذلك باختصار شديد. وبالتالي نكون قد أعطينا للقارئ بطاقة فنية عن هذه الولاية ، نحاول في النقاط المقبلة عرض امكانيات الولاية الاجتماعية والاقتصادية بشيء من التحليل والوقوف عند النتائج المحققة في كل قطاع.

---

(1) الإحصائيات مأخوذة من :

La Wilaya de Blida par les chiffes, édition 1992 , op.cit . p 12

خريطة رقم 01
ولاية البليدة قبل التقسيم الإداري لسنة 1984



حدود الولاية
حدود الدائرة
حدود البلدية
مقر الولاية
مقر الدائرة
مقر البلدية

مقياس الرسم: 8 كلم / 1 سم

المصدر: مديرية الفلاحة والصيد البحري لولاية البليدة - 1984.

خريطة رقم 05

ولاية البليدة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984

حدود الولاية	مقر الولاية	مقياس الرسم	المصدر: Monographie de la wilaya de BLIDA - 1988
حدود الدائرة	مقر الدائرة	5 كلم / 1 سم	
حدود البلدية	مقر البلدية		

المبحث الثاني

النشاط الاجتماعي وتطوره

1 - 2 - 1 - السكان والشغل

من المميزات العامة التي يمكن التوقف عندها ، النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته ولا تزال ولاية البليدة 4 % [1] منه نزوح سكاني 0,8 % خلال عشرية الثمانينات ، تراجع هذا المعدل خلال السنوات الأولى من التسعينات 3 % [2] مع نزوح 0.5 % خلال سنة 1994 ، الأمر الذي أدى إلى تسجيل كثافة سكانية عالية 535 نسمة / كم2 ومعدل تعمير 60 %.

إن التغيرات التي عرفها سكان ولاية البليدة خلال فترة (80 ـ 1984) كانت نتيجة أحداث جوهرية في تاريخ الولاية ، يتعلق الأمر بالتدفق الكبير للسكان نظرا للامكانيات الاقتصادية التي تزخر بها ، هذا من جهة وقربها من العاصمة من جهة ثانية .

بلغ عدد سكان الولاية الاجمالي حسب إحصائيات 1987 ، 712847 نسمة (*) منها 169907 نسمة قادرين على العمل أي بنسبة 24 % . أما المشتغلون فعلا بلغ 141667 عامل بمعدل شغل 83,37 % مقابل معدل بطالة 16.63 % عوضا عن 8,06 % سنة 1984.

كانت هذه العمالة (الفعلية) موزعة على القطاعات . حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بـ 51985 منصب شغل أي 37 % من العمالة الاجمالية . قطاع الصناعة تحصل على 23519 منصب 16,6 % وفي الأخير القطاع الفلاحي 15.3 % غير أن هذا الأخير كان يحتل المرتبة الثانية بعد الخدمات وذلك قبل عام 1980 ، لا أنه بدأ يعرف هجرة لليد العاملة مستمرة ومتزايدة من سنة لأخرى ، وكانت تمس هذه الهجرة الإطارات والتقنيون والأعوان المؤهلين التي غادرت هذا القطاع نحو بقية القطاعات وبالخصوص القطاع الصناعي ، لما يمتاز به من امتيازات مثل الأجر ... ـ

(1) Wilaya de Blida , Monographie , 1988 , p 14.
(2) Wilaya de Blida , Monographie , 1995 , p 04.
(*) إحصائيات مقدمة من طرف رئيس مصلحة التشغيل على مستوى مديرية التشغيل والتكوين المهني.

جدول رقم (30) : وضعية السكان والشغل خلال الفترة (1980 ـ 1994)

الوحدة : فرد

الفترة السكان ـ الشغل	م.ح لفترة (1980 - 1984)	م.ح لفترة (1985 - 1989)	م.ح لفترة (1990 - 1994)
عدد السكان	1.061.080	729.156	830.208
السكان القادرون على العمل	2515.267	177.605	204.552
اليد العاملة الفعلية	197.916	147.112	161.984
معدل الشغل %	91,93	82,86	79,19
معدل البطالة %	8,07	17,14	20,81
اليد العاملة حسب القطاعات			
قطاع الفلاحة	34.220	22.438	21.840
قطاع الصناعة	21,893	24,593	24.774
قطاع التجارة	-	-	11.876
قطاع الخدمات والنقل	71.735	40.976	38.674
قطاع الإدارة	-	21.816	13.983
قطاع البناء والأشغال العمومية	37.742	2٤ 214	19.520

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب أساسا على ما نشر في :

D.P.A.T , Bilan d'éxécution du plan (80 - 1984).
D.P.A.T , La wilaya de blida par les chiffres , édition (1985 - 1994) , 1995.

- (-) أحصائيات غير متوفرة
- (م.ح) المتوسط الحسابي

الذي عرف تطورا ملحوظا مع مطلع الثمانينات ، غير أنه هو الآخر عرف هجرة لليد العاملة بلغت 82عامل سنة 1986، في حين بلغت بالقطاع الفلاحي 921 عامل في نفس السنة ، ومنه أصبح القطاع الصناعي أول منافس للقطاع الفلاحي في اليد العاملة حيث أصبح القطاع الفلاحي يحتفظ بمن لاعمل له وكذلك الطاعنين في السن من خلال الجدول نلاحظ أن جل القطاعات تعرف نقصا في اليد العاملة وخاصة المؤهلة منها أما خلال سنة 1990 بلغت اليد العاملة 158000 من السكان القادرين عن العمل 193000 بمعدل 81,86 أين بلغ معدل البطالة 18,14 % وهو معدل كبير في فئة الشباب التي عرفت ارتفاعا في طلبات العمل التي بلغت 7449طلب من أصل 10204 طلب عمل اجمالي أما عروض العمل 4344 منصب [1].

(1) D.P.A.T , La wilaya de blida par les chiffres , édition 1990 , p 35.

عند نهاية سنة 1991 سجلت 6663 طلب عمل فئة الشباب ستحوذت على 2261 طلب . تم تلبية طلبات العمل هذه بنسبة 13,40 % أي 893 طلب غطى . أما عروض العمل وصلت إلى 2539 منصب تم تلبية 979 عرض عمل[1]. يعود عدم التوافق بين طلبات العمل وعروض العمل إلى شروط التوظيف ، وظروف العمل خاصة خلال السنوات الأخيرة ، فهناك مناطق أصبحت تشكو من قلة اليد العاملة أما توزيع العمالة على القطاعات ، أصبح القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأولى في مناصب العمل ، في حين القطاع الفلاحي انخفضت مناصب العمل به إلى 17.261 منصب عمل وهذا راجع إلى الهجرة التي عرفها ، كذلك أن الأغلبية من عمالة هذا القطاع غير محصاة ، وخاصة بعد تقسيم المزارع الفلاحية إلى مجموعات علما بأنه يصعب تحديد اليد العاملة الفعلية في هذا القطاع (الخاص).

أما هجرة اليد العاملة من قطاع لآخر على مستوى الولاية ككل . ترجع إلى ضعف برامج التكوين على مستوى المؤسسات . أو الفروق الواضحة في الأجور.

عموما إن التشغيل على مستوى الولاية عرف تطورًا محسوظًا . رغم ظاهرة البطالة المرتفعة23 % عند نهاية 1994 ، ومنه الميزة الأساسية التي تمتاز بها الولاية أكثر من 73 % شباب (أقل من 30سنة) معطلة وغير مستغلة أحسن استغلال

أما من ناحية خلق مناصب شغل فإن تضاريس الولاية في ميدان التنمية قد أضفى عنها الطابع الفلاحي ، فإن هذا لا يقلل من مؤهلات الولاية الأخرى تمكنها من الاستثمار في عدة مجالات ، تخلق مناصب شغل جديدة . وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار امكانياتها الطبيعية وخاصة ثرواتها غير مستغلة بالكامل مثل مواد البناء .تختلف أنواعها شبكتها الطرقية و الحديدية . منشآتها التجارية وطاقاتها الصناعية . وفي هذا المجال وخاصة في تنفيذ مخطط الاستثمار وبالخصوص في المجال الصناعي ، سجلت الولاية ما يقارب 700 طلب استثمار تم تلبية 50 % منها وهذا ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة مما يقلل من حدة البطالة.

---

(1) D.P.A.T . La wilaya de blida par les chiffres . édition 1992 , p 49.

1 - 2 - 2 - قطاع التربية والتكوين

1 - قطاع التربية

مختلف مراحل التعليم موجودة بالولاية. بما فيها التعليم ما قبل الدراسي الذي يعرف برياض الأطفال ، يتمثل في مؤسستين تبلغ طاقة الاستقبال بهما 340 طفل بلغ بها سنة 1994 280 طفل . تستمر هذه المرحلة إلى غاية السنة السادسة من عمر الطفل حينها يدخل إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي.

يحظى قطاع التربية على مستوى الولاية بالأولوية في الاستثمار ، حيث تعمل السلطات المحلية على توسيع قدرات الاستقبال ، كما ترمي هذه الإهتمامات من جهة إلى تخفيض معدل الشغل والفراغ في القسم ، ومن جهة أخرى تصحيح عدم التوازن الجغرافي وهذا خدمة للمناطق المحرومة.

غير أن هذا القطاع يطرح عدة مشاكل عند التحضير لكل موسم دراسي جديد وهذا راجعا إلى ضعف هياكل الاستقبال وتجهيزها وتأطيرها مقارنة مع عدد التلاميذ المرتفع من سنة لأخرى وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (31) "اعتمدنا إلى تقسيم فترة دراستنا هذه (80 ـــ 1994) إلى ثلاث متوسطات يخص كل واحدة منها مرحلة 5سنوات . وهذا تجنبا لضخامة عدد الجداول ، وذلك خلال المراحل الثلاث الابتدائي ، المتوسط، الثانوي"

جدول رقم (31) : وضعية التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي بالولاية خلال الفترة (1980 - 1994)

الوحدة : تلميذ

الفترة / البيان	م.ح لفترة 1984 - 1980	د.ح لفترة 1989 - 1985	م.ح لفترة 1994 - 1990
المرحلة الابتدائية			
عدد المدارس	391	265	304
عدد الأقسام	3.317	2.799	3.193
عدد التلاميذ	187.040	128.625	142.218
منها إناث	81.626	57.533	69.484
معدل التلاميذ بالقسم	53	46	46
عدد المعلمين	4.970	4.178	4.562
منها نساء	2.313	2.111	2.659
معدل التأطير	35	31	31
المرحلة المتوسطة			
عدد المتوسطات	69	74	85
منها ملحقة	13	12	04
عدد الأقسام	708	1140	1187
عدد التلاميذ	54.729	53.624	52.272
منها إناث	24.556	24131	25.270
معدل التلاميذ بالقسم	75	48	44
عدد الأساتذة	1.923	2.597	2.986
منها نساء	577	753	1.538
معدل التأطير	29	22	18
مرحلة التعليم الثانوي			
عدد الثانويات	10	13	15
منها ملحقة	02	02	00
عدد المتاقن	02	06	08
منها ملحقة	00	02	01
عدد الأقسام الإجمالية	337	553	603
عدد التلاميذ	12.869	22.051	24.665
منها إناث	5.494	10.297	12.872
معدل التلاميذ بالقسم	38	40	36
عدد الأساتذة	692	1.213	1.636
منها نساء	223	398	662
معدل التأطير	19	16	16

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب على أساس ما نشر في:
D.A.P.T , Bilan d'execution du plan quinquenal , 1980 - 1984.
D.A.P.T , La Wilaya de Blida par les chiffres , édition (1982 - 1983 , 1994 , 1995).

1 - 1 - المرحلة الابتدائية

بلغت المدارس سنة 1985 ، 236 مدرسة بها 2382 قسم مستغل أما معدل التشغيل بالقسم بلغ 52 تلميذ بمعدل تأطير 33 تلميذ لكل معلم، انتقل عدد المدارس سنة 1989 إلى 286 مدرسة بها 2976 قسم الشيء الذي سمح بتقليص معدل التشغيل بالقسم إلى 46 ومعدل تأطير 31 تلميذ لكل معلم.

في سنة 1994 كانت موجودة 309 مدرسة تشمل على 3193 قسم حيث يوجد بكل قسم 45تلميذ أما معدل التأطير تحسن إلى 30 تلميذ لكل معلم . وقد سمحت هذه الهياكل المتوفرة بالتطوير التدريجي لمعدل الشغل بالقسم الذي يقترب حاليا من المعدل الطبيعي وكذلك معدل التأطير.

1 - 2 - المرحلة المتوسطة

هذه المرحلة عرفت ارتفاعا في عدد التلاميذ بالقسم إذ بلغ في المتوسط خلال فترة (80 - 1984) /56 تلميذ ، كما شملت 69 متوسطة منها 13 ملحقة، تحوى في الاجمالي على 973 قسم بمعدل تأطير 29 تلميذ لكل أستاذ ، انخفض هذا المعدل خلال النصف الثاني لفترة الثمانينات إلى 21 تلميذ ، نفس الشيء بالنسبة لمعدل التلاميذ بالقسم 47 تلميذ ، ويعود هذا الارتفاع إلى عدد الإنجازات الجديدة حيث أصبح الاجمالي 74 متوسطة منها 12 ملحقة و1140 قسم ، الا أن هياكل الاستقبال هذه بقيت غير كافية ، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد التلاميذ بالقسم مع ضعف نسبة التأطير.

إلا أن المجهودات المبذولة محليا تماشيا مع السياسة الوطنية في هذا الميدان زادت من توزيع هياكل الاستقبال خلال فترة 90 ـــ 1994 بفضل إنجاز 11 متوسطة جديدة التي أصبح بفضلها معدل هذه الفترة من الأقسام 1187 قسم ، غير أن معدل الشغل بالقسم يبقى نوعا ما مرتفع 44 تلميذ ، أما نسبة التأطير تحسنت إلى المستوى المعقول 18 طالب لكل أستاذ لأن النسبة الوطنية هي 15. بصفة عامة أن مجال التربية على مستوى الولاية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا وان كان تدريجيا مقارنة مع المستوى الوطني.

1 ـ 3 ـ مرحلة التعليم الثانوي والتقني

كان يتوفر التعليم الثانوي خلال سنة 1985 على الهياكل التالية:

10 ثانويات منها 02 ملحقة ومتقنتين ، العدد الاجمالي للأقسام 432 قسم بها 12628 تلميذ منها 5474 تلميذة ، وذلك بمعدل 46 تلميذ بالقسم، وهو معدل مرتفع وهذا راجعا دائما إلى قلة هياكل الاستقبال ، عدد الأساتذة 650 أستاذ بمعدل تأطير 19 تلميذ لكل أستاذ.

فقد زادت طاقة هذه المرحلة بحيث ظهرت 5 ثانويات جديدة ومتقنتين وبذلك تطور عدد الأقسام ليصل إلى 657 قسم خلال نهاية 1989 ارتفع عدد التلاميذ هو الآخر إلى 25541تلميذ بمعدل شغل في القسم 39 تلميذا ومعدل تأطير 18 تلميذ لكل أستاذ ، أخذ التعليم التقني مكانة خاصة 25.3 % من المجموع العام للتلاميذ خلال نفس السنة .

أما فترة (90 ـ 1994) فعرفت هي الأخرى تطورا تدريجيا في مجال التعليم الثانوي. حيث بلغ عدد الثانويات 16 ثانوية أي تم إنجاز خلال هذه الفترة 03 ثانويات جديدة كما ارتفع عدد المتاقن ليصل إلى 09 متاقن أما العدد الاجمالي للأقسام هو 747 قسم بها 27532 تلميذ وتلميذة ، بمعدل 37 تلميذ في القسم ، أما نسبة التأطير تحسنت إلى 15 تلميذ لكل أستاذ.

بهذه الإنجازات في قطاع التربية التي اختصرناها ، وبإنجازات أخرى ستكون بحق ولاية نموذجية للسنوات المقبلة ، رغم ظروفها المتميزة ومشاكلها الخاصة.

1 ـ 4 ـ مرحلة التعليم العالي

انطلقت هذه المرحلة على مستوى الولاية في شهر سبتمبر 1981 ضمن هياكل مؤقتة. بلغ عدد الطلبة بها 541 طالب في 03 اختصاصات وقد عرفت جامعة العلوم والتكنولوجيا البيولوجية بالصومعة ، نهضة سريعة في بعض الاختصاصات ذات الطابع التكنولوجي التي ساهمت بدورها في القطاعات الإنتاجية على مستوى الولاية.

جامعة ضخمة ينتظر اتمام إنجازها في أقرب الآجال حيث لم يبقى على انتهاء أشغالها سوى نسبة 25 % من 75 % مهمة الإنجاز.

استطاعت هذه الجامعة خلال السنة الجامعية (85/ 1986) أن تستقبل 4861 طالب منها 2041 طالبة[1]. متوزعين على 08 معاهد و08 اختصاصات كما بلغ عدد المؤطرين 408 أستاذ منها 12 أستاذ أجنبي . في حين تميزت الخدمات الجامعية بتواجد 03 أحياء جامعية .01 مخصص لبنات، عدد الأسرة الاجمالية 3218 سرير و03 مطاعم جامعية.

تطورت هذه الهياكل خلال (89/ 90) إلى 11 معهدا و15 اختصاصا[2] . كما تم استقبال خلال نفس الموسم 8650 طالب وطالبة مؤطرين بـ 599 أستاذ أي بمعدل تأطير 14 طالب لكل أستاذ في حين المعدل الوطني هو 15 طالب لكل أستاذ.

حظي هذا القطاع باهتمام المسؤولين مما أدى إلى انشاء هياكل جديدة ابتداء من سنة 1990 تمثلت في 5 أجنحة للتعليم العالي . مكتبة . إضافة إلى الجناح البيداغوجي كما شرع في بناء المركز الثقافي والمسجد كل هذا في فترة قياسية بصورة مرطونية ومشجعة.

وبصورة عامة أن مرحلة التعليم العالي على مستوى الولاية عرفت تطور لابأس به في كل جوانبه . الا أنه لا زال يعاني من سوء التنظيم ، وبالأخص على مستوى المركب الجامعي والاهمال الملاحظ للأحياء الجامعية وخاصة عنصر النظافة.

بعد استعراضنا بإيجاز وضعية قطاع التربية بمختلف مراحله ، نحاول التعرض لجانب التكوين وخاصة أن الولاية تعرف نسبة عالية من التسرب المدرسي في المرحلتين المتوسطة والثانوية وذلك من خلال النقطة التالية:

2 - التكوين المهني

يعتبر تكوين الانسان أحسن استثمار ، وقد جعلت الجزائر من هذا الاهتمام أولوية لفضايا التنمية الطموحة التي بدأت فيها مبكرا.

ولاية البليدة هي الأخرى شجعت هذا الاستثمار ، وذلك لارتفاع نسبة الشباب بها 73,6 % كذلك يتبين لنا من خلال تحليل سوق العمل لفترة الثمانينات أن 61,21 % من طلبات العمل يمثلها الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة ، و57 % من هؤلاء

(1) La Wilaya de Blida par les chiffres , édition 1987 , p 29.
(2) La Wilaya de Blida par les chiffres . édition 1990 . p 19.

هؤلاء ليس لديهم أي مؤهل مهني ، وقد كانت عروض العمل المسجلة مشجعة بنسبة 78 % لعملية التكوين (*) . وهذا نظرا لعدم وجود ترابط كبير بين متطلبات منصب العمل المعروض ومؤهلات الطالبين للعمل ، في هذا الإطار عرف التكوين على مستوى الولاية تطورا ذو اتجاهين :

زيادة امكانيات الاستقبال بتوسيع الهياكل وحسن استغلالها هذا من جهة وإدخال أنواع جديدة من الأنشطة تتماشى والطابع الاقتصادي للولاية من جهة أخرى .

يمكن توضيح هذه الهياكل من خلال الجدول (39).

فهياكل الاستقبال بلغت خلال سنة 1985 10 مؤسسات (1) طاقتها الاجمالية 4000 متربص بها 37 فرع كان عدد المتربصين بها 3800 متربص ، تحت إشراف 126 مكون ، كما بلغ عدد المتخرجين 1840 بشهادات مختلفة ، كما بلغت فروع التكوين الأخرى 06 مؤسسات بها 2013 متربص.

أما في مجال التمهين بلغ عدد العقود المصادق عليها 1426 عقد تحصل منهم 295 على الشهادة في حين بلغ عدد المتواجدين بمناصبهم في 31ديسمبر 1985 (2483).

ارتفعت هياكل التكوين هذه خلال النصف الثاني من الثمانينات لتصل في نهاية 1989 إلى 11 مؤسسة (2) منها 01 مركز للتكوين الإداري ، طاقاته الاستقبال الاجمالية 4375 متربص ، عدد الفروع 52 فرع ، تحت إشراف 250 أستاذ . كذلك حالة التمهين هي الأخرى عرفت تطورا محسوسا ، حيث بلغت العقود المصادق عليها 2494 أما عدد المتحصلين على الشهادة بلغ 752 ، وعدد المتواجدين بمناصبهم في 31ديسمبر 1989وصل إلى 3170.

بصفة عامة يمكن القول ، بالرغم من التطور الملحوظ الذي عرفه قطاع التكوين والتمهين بالولاية ، الا أنه لازال لم يغطي طلبات التكوين المتزايدة وهو ما يفسره تردد الشباب باستمرار على مديرية التشغيل رغبة منهم في التكوين ، كذلك نقص بعض التخصصات أو تباعد دورات الامتحان وخاصة الخاصة بالبنات.

(*) إحصائيات مأخوذة من الوكالة المحلية للشغل

(1) D.P.A.T . **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1988 , p 20.
(2) D.P.A.T . **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1990 , p 20.

جدول رقم (32) : تطور هياكل التكوين والتمهين بالولاية خلال الفترة (85 - 1994)

فروع التكوين المهني والتمهين / الفترة	م.ح لفترة 85 - 1989	م.ح لفترة 90 - 1994
• **هياكل التكوين بالولاية**		
أ - قطاع التكوين المهني		
عدد المؤسسات	11	11
طاقات الاستقبال الإجمالية	4.225	4.325
عدد المتكونين	4.139	3.908
عدد الحاصلين على الشهادات	1.839	1.998
عدد الأساتذة	199	288
معدل التأطير	21	14
ب - فروع التكوين الأخرى		
عدد المؤسسات	07	07
عدد المتكونين	2.408	1.570
• **قطاع التمهين بالولاية**		
عدد العقود المصادق عليها	1.566	1.987
عدد المتحصلين على الشهادة	451	1.101
الأعداد الموجودة بمناصبها في 12/31 ...	2.767	3.096

المصدر : **D.P.A.T . La wilaya de Blida par les chiffres , édition (1986 - 1995)op.cit** ة

ملاحظة : فترة (80 - **1984**) الإحصائيات ناقصة بشكل كبير.

ويرجع تزايد طلبات التكوين إلى ارتفاع معدل التسرب المدرسي الذي بلغ سنة 1985 : 7000 (*) تلميذ ارتفع هذا العدد إلى 10000 تلميذ سنة 1989 ومن المشاكل التي يعاني منها قطاع التكوين على مستوى الولاية نذكر بالخصوص ، السير غير المنتظم لهياكل البلدية المكلفة بالتمهين كضعف المتابعة في مجال التمهين . زيادة على البيروقراطية التي تواجه المتربصين . فهناك من لم يجد أي مكان لقضاء فترة التربص وخاصة فرع الإعلام الآلي الذي يلاقي صعوبة في حصوله على مؤسسة تتكفل به أثناء فترة التربص . كما أن قطاع التمهين يعاني من تخلي الممتهنين عن مناصبهم وخاصة في قطاع الفلاحة ، حيث نجد في نهاية السنة أكثر من نصف الممتهنين قد غادروا مناصبهم . هذا زيادة إلى ضعف تنصيب الفتاة في إطار التمهين . كل هذه المشاكل جعلت هذا القطاع عاجزا عن تحقيق أهدافه بشكل جيد في هذا الاستثمار الذي هو مستقبل التنمية بالولاية.

(*) إحصائيات مأخوذة من مديرية التربية للولاية

1 - 2 - 3 - قطاع الصحة

يعتبر القطاع الصحي أساس تنظيم المصالح الصحية ،لقد عرفت الوضعية العامة لقطاع الصحة العمومية والخاصة على مستوى الولاية تطورا محسوسا ، والجدول يوضح ذلك.

جدول رقم (33) : تطور القطاع الصحي خلال الفترة (80 - 1994)

الفترة / الهياكل الصحية	م.ح 80 - 1984	م.ح لفترة 85 - 1989	م.ح لفترة 90 - 1994
المستشفيات	09	05	08
عدد الأسرة	2.111	2.229	2532
معدل الأسرّة بالنسبة للسكان	1000 ← 2,41	1000← 2,66	1000← 3,16
الضابطة	1000 ← 1	1000 ← 1	1000 ← 1
العيادات متعددة الخدمات	12	09	10
معدل العيادات بالنسبة للسكان	48000← 1,07	48000← 0,58	48000← 0,6
الضابطة	48000 ← 1	48000 ← 1	48000 ← 1
المراكز الصحية	46	42	40
المعدل	12000 ← 0,42	12000← 0,7	12000← 0,58
الضابطة	12000 ← 1	12000← 1	12000 ← 1
قاعات العلاج	56	56	80
المعدل	5000 ← 0,4	5000 ← 0,38	5000← 0,4
الضابطة	5000 ← 1	5000 ← 1	5000 ← 1

المصدر : La wilaya de Blida par les chiffres , édition (1982 - 1995)
op cit.

إن الوضعية الصحية على مستوى الولاية ، عند النظر إليها من الناحية الهيكلية نقول أنها جيدة ، نظرا للتطور المحسوس الذي عرفته ، وخاصة بعد إعادة هيكلة وتدعيم المنشآت الصحية المتوفرة وتجديد بعض التجهيزات وتحسين نوعية الخدمات .

لكن هذه المنشآت لا تزال غير كافية لقدرة الاستقبال التي لا تتماشى ومتطلبات العصر، ويزداد الوضع تفاقما بفعل عوامل أخرى مثل حركة السكان الناجمة عن نمو ديموغرافي 4 % وتزاوح 0،5 %.

كما أن هذه الهياكل فهي بحاجة إلى تنظيم وتسيير فعالين لإستغلالها وبالأخص الأجهزة الموجودة بها مثل ما هو الحال في مستشفى "فرانز فانون" الذي يحتوي على 1504 سرير منها 297 سرير لخمس تخصصات وهي : طب الأذن والأنف والحنجرة، وطب العيون ، طب الأعصاب ، جراحة الأعصاب ، وطب إعادة تقويم الأعضاء كما أن هذا المستشفى ذو طابع جهوي .

بصفة عامة إن هذه الهياكل ينقصها الأجهزة الطبية والعتاد الصحي وبالخصوص المضادات الحيوية لإستعمالها في معالجة الأمراض الخطيرة مثل مرض السرطان، حيث أصبحت هذه المضادات منعدمة على مستوى مصلحة (C.A.C) رغم احتوائها على أجهزة جد متطورة أما فيما يخص المستخدمين الطبيين ومعدلاتها على مستوى الولاية يوضحها الجدول رقم (34) . إن عمال السلك الطبي عرف تطورا ملحوظا بالقطاع الصحي على مستوى الولاية حيث بلغ سنة 1984 عدد الأطباء 398 [1] منها 33 أجنبيا و123 قطاع خاص ، و275 قطاع عمومي ، بلغ عدد الأطباء الاختصاصيين 191 طبيب و207 عامون وكان معدل الأطباء بالنسبة للسكان هو كل طبيب يغطي احتياجات 1644 ساكن علما أن المعدل المعياري هو كل طبيب يقابل ألفي ساكن.

أما جراحو الأسنان بلغ عددهم خلال نفس السنة 139 منهم 38 قطاع خاص حيث كان كل واحد يقابل 4708 ساكن حينها بلغ المعيار العام الوطني 5000 ؛ في حين أن الولاية كانت تشكو من قلة الصيدليين 59 صيدلي منها 44 قطاع خاص ، مما جعل السلطات تشجع الاستثمار في هذا المجال، مما جعل قطاع الصيدلة يتطور تدريجيا ليصل خلال سنة 1994 إلى 248 صيدلية [2] منها 134 قطاع خاص.

---

(1) D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** . édition 1985, pp 26 , 27.
(2) D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1995 , p 28.

جدول رقم (34) : المستخدمون الطبيون في القطاع العام والخاص خلال الفترة (1980 - 1994)

الفترة / الهياكل الصحية	م.ح 80 - 1984	م.ح لفترة 85 - 1989	م.ح لفترة 90 - 1994
1 ـ الأطباء	626	803	1.324
معدل الأطباء بالنسبة للسكان	1 ← 1695	1 ← 908	1 ← 627
الضابطة	1 ← 2000	1 ← 2000	1 ← 2000
مختصون	301	387	527
منها قطاع خاص	36	45	76
عامون	325	416	797
منها قطاع خاص	120	154	184
2 ـ جراحو الأسنان	98	246	520
المعدل	1 ← 10.827	1 ← 2.964	1 ← 1.597
الضابطة	1 ← 5.000	1 ← 5.000	1 ← 5.000
منها قطاع خاص	26	64	91
3 ـ صيدليون	97	76	106
المعدل	1 ← 10.939	1 ← 9.594	1 ← 7.832
الضابطة	1 ← 6.000	1 ← 6.000	1 ← 6.000
منها قطاع خاص	70	55	98

المصدر : نفس مصادر الجدول السابق

إن ولاية البليدة عرفت تطورا لابأس به في القطاع الصحي في مختلف جوانبه غير أنه يبقى غير كافي نظرا لمعدل النمو الديموغرافي الذي تعرفه الولاية 4 % أما في مجال الخدمات تبقى دائما ضعيفة نوعا ما ، لذا يجب تنشيط المجالس الطبية وتشديد الرقابة وخاصة على القطاع الخاص في مجال الأسعار ، وتدعيم التخصصات الضرورية للأمراض

1 ـ 2 ـ 4 قطاع النقل

نظرا للواقع الجغرافي والهام لولاية البليدة وقربها من العاصمة ونشاطاتها المتعددة سواء فلاحيا أو صناعيا ، أو ثقافيا، أو في توسع عمرانها في اتجاه معين خاصة من الناحية الشرقية ، كما أن أكثر من 63 % من السكان يتمركزون في المناطق الحضرية وأن أكثر من 202 ألف تلميذ يحتاج معظمهم إلى وسائل النقل ، ضف إلى ذلك ما يقارب 220 ألف عامل نشيط.

إن نشاط النقل على مستوى الولاية ذو طابعين : نقل المسافرين ونقل البضائع . وتلبية الطلب المتزايد باستمرار ، نقل المسافرين:هناك مؤسستان عموميتان تلعبان دورا هاما في نقل المسافرين وهما:

مؤسسة نقل المسافرين للوسط التي احتوت حضيرتها خلال سنة 1994 على 112 مركبة (*)، أي ما يعادل 2124 مقعدا ، غير أن هذه الوحدة تعرف عجزا وتقصا في حضيرتها التي تصل إلى عطب بـ 70 %.

مؤسسة النقل الحضري لمدينة البليدة التي كانت تنشط خلال نفس السنة بـ 68 حافلة ، تقوم بتغطية معظم الخطوط الحضرية للمدينة ، أصبحت لا تحتوى حظيرتها عند بداية سنة 1995 إلا على 11 حافلة ، وهذا بسبب العطب الذي أصاب أغلب حافلاتها وانعدام الصيانة والعطل المستمر هذه الوضعية بالإضافة إلى غلق 03 مؤسسات محلية في كل من العفرون ، بوفاريك، الأربعاء وبيع بعض الحافلات للقطاع الخاص ، هذا أدى إلى تقلص حظيرة الولاية رغم الطلب المتزايد وللاستجابة لهذا الطلب ، كانت التسهيلات الإدارية وتدخل القطاع الخاص أثره الإيجابي في التكفل بالمتنقلين.

حيث إن حوالي 1500مركبة ذات الحجم الصغير في حركة مستمرة عبر دوائر الولاية بالإضافة إلى 150 حافلة تقوم بتغطية الخطوط الحضرية وما بين الولايات إضافة إلى الوسائل الجماعية للنقل يوجد على مستوى الولاية 2310 سيارة أجرة (خلال سنة 1995)تقوم 10 % منها بمدينة البليدة بتغطية الخطوط ما بين الولايات ولاسيما البليدة الجزائر ، البليدة الجلفة، البليدة وهران، البليدة المدية ،

إن قطاع النقل على مستوى الولاية رغم المشاكل التي واجهتها الولاية لم يعرف ضعفا أو نقصا وهذا كله بتدخل القطاع الخاص الذي ساهم كثيرا في إعادة احياء شبكة النقل إضافة إلى النقل البري ، [illegible] ولاية البليدة بصفتها المشرفة على الجهات [illegible] الأربع شمالا الجزائر تيبازة ، جنوبا المدية ، غربا عين الدفلة شرقا بومرداس فإن الشبكة الحديدية تلعب دورا هاما في نقل المسافرين ، [illegible] عبر خطوطها الحديدية أكثر من [illegible] قطار يوميا انطلاقا من الجزائر وهران والعودة.

(*) إحصائيات مأخوذة من مديرية النقل للولاية.

أما فيما يخص نقل البضائع فإنه بالإضافة إلى وجود مؤسسة عمومية تسمى الشركة الوطنية للنقل البري تملك حضيرة بـ 68 وشاحنة ذات وزن 25 طنا (سنة 1994) فإن القطاع الخاص يساهم مساهمة قد تصل إلى أكثر من 80 % من تلبية حاجيات قطاع النشاط عبر الولاية ، هذا بالإضافة إلى النقل بالسكك الحديدية المتمثل في (08) قاطرات لنقل البضائع[1].

نظرا للتطور المستمر لقطاع النقل كان من الأجدر مواجهته بمشاريع طموحة تخدم وتنمي القطاع مستقبلا وتسهل عمليات المستثمرين والمساهمين في تطويره ، وبناء عملية فهناك محطة عصرية متعددة الاختصاصات برمجت على مستوى ولاية البليدة قد انتهت بها الدراسات وستشهد قريبا بداية الإنجاز ، تقع بالطريق بني تامو البليدة ، تبعد عن مقر الولاية بـ 3كلم وتضم هذه المحطة النقل الحضري ، بين الولايات، النقل عن طريق الطلب ، النقل بالسكك الحديدية كما أن هذه المحطة مجهزة بنزل ، ودكاكين وأكشاك وموقف السيارات .

أما في مجال نقل البضائع فهناك مشروع بناء محطة لنقل وفرز البضائع عن طريق السكة الحديدية وهي محطة جهوية لمختلف البضائع ولاسيما الخاصة بالبناء.

مشروع مدرج الطيران المدني غير أن هذا المشروع يبقى في حالة تمني منتظر وأخيرا أن ولاية البليدة أدركت معنى قيمة النقل ونتائج تطوره وانعكاساته فقامت قدر الاستطاعة بتقديم جميع التسهيلات سواء للقطاع العام أو الخاص ولإبراز مبادرات المستثمرين وكانت نتائجه إيجابية ومشجعة ، رغم بعض الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع ، مثل الصيانة ونوعية الخدمات وخاصة في مجال النقل الريفي للأشخاص لهذا يجب تشديد الرقابة على هذه الفئة لضمان نجاح القطاع وبالتالي تنمية الولاية في المجالات

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1994. op.cit p 15.

1 - 2 - 5 - الثقافة والتسلية ، الشباب والرياضة، السياحة

1 - الثقافة والتسلية : إن ولاية البليدة على غرار المدن التاريخية الأخرى عرفت فترة ثرية ومزدهرة في مجال النشاط الثقافي .

هناك عدة مؤسسات تعمل على ترسيخ هذه الثقافة وجعلها مؤهلة لمسايرة العصر وهي:

المراكز الثقافية

يبلغ عددها 12مركزا[1] موزعين على بلديات الولاية تحوي بدية البليدة على 02 منها وهذا خلال سنة 1985 كذلك وجود 03 مكتبات بلدية ، و12مكتبة تابعة للمراكز الثقافية ، 16 قاعة للسينماء وقاعة لمسرح ، 136مسجد و(29) مدرسة قرآنية.

إن هذه المؤسسات بقيت دون إنجازات جديدة عند نهاية 1989 ، ماعدا التطور الملحوظ في عدد المساجد أين بلغت 240 مسجد وكذلك المراكز الثقافية تضاعف عددها إلى 25 مركز ، في حين انخفض عدد قاعات السينماء إلى 15 قاعة.

أما فترة التسعينات مثلها مثل عقد الثمانينات بالإضافة إلى انخفاض عدد المراكز الثقافية إلى 24 مركز (سنة 1994) طاقاتها الاجمالية 5000 مقعد، غير أنه من الملاحظ تطور عدد الجمعيات إلى 101جمعية ثقافية [2] ، التي تحظى بتوفر عدد هام من الشباب المنتظمين في إطار قانوني يعملون بالرغم من العراقيل التي تواجههم .

ما يمكن استخلاصه في مجال الثقافة والتسلية على المستوى المحلي أن وضعيتها تشاؤمية بالنسبة للاضطرابات التي واجهت هذا القطاع ، فالمشاريع المبرمجة لم تحظ بأي متابعة أو تجسيد حقيقي . وهذا ما أدى إلى نزيف حقيقي للمواهب الفنية المكنونة .

---

(1) D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** . édition 1985, p 39..

(2) D.P.A.T . **La wilaya de Blida par les chiffres** . édition 1995 , p 37.

2 ـ الشبيبة والرياضة

تملك ولاية البليدة هياكل التنشيط الشباب ، لعبت دورا لا يستهان به في تنشيط القطاع الرياضي على مستوى الولاية ، تمثلت هـذه المنشـآت الشبانية والرياضيـة في ديـار الشباب مخيمات الشباب ، ملاعب كرة القدم، التنس... الخ.

يمكن توضيح هذه الهياكل وتطورها خلال فترة 80 ـ 1994 في الجدول التالي:

جدول رقم (35) : تطور الهياكل الشبانية والرياضية في الفترة (80 ـ 1994)

الوحدة : منشأة

الفترة / المنشآت	م.ح 1984 ـ 80	م.ح لفترة 1989 ـ 85	م.ح لفترة 1994 ـ 90
المنشآت الشبانية			
ديار الشباب	15	09	10
القدرة الإجمالية	3.000	1.800	2.000
إيواء الشباب	1	2	5
القدرة الإجمالية	22	72	200
مخيمات الشباب	1	1	2
القدرة الإجمالية	120	120	216
مراكز العطل	8	7	6
القدرة الإجمالية	1.360	1.190	1.100
المنشآت الرياضية			
المركبات الرياضية	غير موجودة	3	5
ملاعب كرة القدم	31	18	19
ملاعب أخرى (كرة السلة ، اليد .. إلخ)	39	24	35
قاعة متعددة الرياضات	11	14	22
مسابح	1	2	2
ساحة الألعاب	32	32	33
ملاعب التنس	1	8	11
مراكز الفروسيه	1	1	1
محطة التزحلق	غير موجودة	1	1

المصدر: تم إعداد الجدول أساسا إلى:

La wilaya de Blida par les chiffres , édition (1982 - 1995) , op.cit

يتضح من الجدول أن مختلف المنشآت الشبانية والرياضية قد تطورت تطورا ملحوظا مع مطلع الثمانينات إلى غاية سنة 1994.

هذا يدل على الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع من طرف السلطات ، غير أن الأعمال على مستوى هذه المنشآت تبقى ضعيفة لندرة الوسائل الضرورية بها وبالأخص في البلديات الفقيرة (الريفية) وبالتالي تبقى هذه الهياكل غير كافية إذا ما قورنت بنسبة الشباب على مستوى الولاية ، غير أن الجهود تواصلت في المجال الرياضي نظرا للاقبال المتزايد للشباب وتجسد هذا الاهتمام في مركب رياضي ضخم بأولاد يعيش حيث أن هذا المركب يحتوي على ملعب لكرة القدم بالعشب الطبيعي وملاعب أخرى لمختلف الرياضات إضافة إلى الهياكل الأساسية التي شملها المركب حيث أن الإنجازات بهذا المركب على وشك الانتهاء لم يبق منها إلى 15 % يتم اتمامها في وقت محدد ومنه يكون قد دعم القطاع الرياضي بأحسن إنجاز تعرفه ولاية البليدة في تاريخها الرياضي .

3 - السياحة

تحتل ولاية البليدة موقع جغرافي مميز إضافة إلى قربها من العاصمة ، فإنها مؤهلة لأن تلعب دورًا رئيسيًا في المبادلات التجارية وتغلغل السكان وهي بهذا تعتبر نقطة انطلاق خلال الرحلات إلى المواقع السياحية العديدة الموجودة بالمنطقة منها جبال وادي شفة ، محطة الشريعة المناخية ، شواطئ البحر ، محطة حمام ملوان المعدني.

تملك ولاية البليدة هياكل استقبال السياح والمتمثلة في (04) فنادق[1] مدرجة بها 84 غرفة ، طاقتها الاجمالية 160 سرير ، أكبرها فندق الانتصار 35 غرفة بها 70 سرير متربع [illegible] الكبير ، أما الفنادق غير المدرجة بلغ عددها 07 طاقاتها الاجمالية 243 سرير موزعة على 146 غرفة وهذا عند نهاية سنة 1984، تطورت هذه الإنجازات إلى 06 فنادق[2] مدرجة بها 230 سرير و06 غير مدرجة تحتوي على 265 سرير عند نهاية 1989.

(1) D.P.A.T , La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1985, p 45.
(2) D.P.A.T , La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1990, p 31..

من ناحية السفر بلغت ، الوكالات المخصصة لهذا الغرض 20 وكالة كما تزخر ولاية البليدة بهياكل سياحية أخرى مثل محطة حمام ملوان المعدني ، والمحطة الهوائية للشريعة وبما فيها من وسائل ترفية مثل محطة التزحلق والعربات الهوائية المعلقة، إضافة إلى جبال الشفة وميزة هذه الأخيرة أنواع القردة وشلالات المياه ... الخ.

غير أن هذه الهياكل لم يطرأ عليها أي تطور خلال التسعينات .

عموما إن ولاية البليدة تملك منشآت سياحية هائلة التي لم تستغل أحسن استغلال، وهذا راجعا إلى نقص الاهتمام بهذا القطاع ، عوضا عن جعله قطاع حيوي يزيد من مداخيل الولاية لاستخدامها في استثمارات أخرى ، لأن الشرط الأساسي لذلك متوفر (الشروط الطبيعية) ، ولهذا يتطلب مزيدا من العناية بهذا القطاع مثل بقية القطاعات الأخرى.

1 - 2 - 6 - المنشآت الاقتصادية

1 - المنشآت القاعدية

إذا أخذنا خصائص ولاية البليدة بعين الاعتبار ، بحكم مكانتها على محور الجزائر - وهران ، زيادة على عدة نقاط [illegible] السياحية [illegible] وموقعها في سفح الأطلس والطابع الصناعي الذي اكتسبته .

نجد أن شبكة طرقاتها هامة وتزداد نموا واتساعا مثلها مثل بقية القطاعات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (36).

إن شبكة الطرق الواسعة تسمح بإشباع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الولاية ، التي تعتبر همزة وصل فعالة في التبادلات شرق - غرب - شمال - جنوب - .

كانت هذه الإنجازات خلال سنة 1985 تتمثل في شبكة طولها الاجمالي 2219,2كلم[1] ، منها 306,61كلم طرق وطنية كلها معبدة و (264,61 كلم) ولائية منها30كلم غير معبدة ، الطرق البلدية كانت 648 كلم معظمها غير معبدة459كلم.

(1) D.P.A.T , La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1985, op.cit , pp 39, 40.

جدول رقم (36) : وضعية الطرقات خلال الفترة (80 - 1994)

الوحدة : كلم

الطرقات / الفترة	م.ح 1984 - 80	م.ح لفترة 1989 - 85	م.ح لفترة 1994 - 90
الطول الإجمالي للشبكة	2.636,11	1.492,22	1.384,55
الطريق المزدوج	00	21	26
الطرق الوطنية	476,52	306,60	280,61
منها غير معبدة	00	15,75	15,75
الطرق الولائية	673,72	264,62	267,11
منها غير معبدة	70	232	00
الطرق البلدية	1.485,87	900	810
منها غير معبدة	459	300	340,03

المصدر : **La wilaya de Blida par les chiffres , édition (82 , 95) , op.cit**

تطورت هذه الشبكة من الطرقات لتصل خلال سنة 1994 إلى 1377,86 كلم[1] منها 26 كلم طريق مزدوج، ويعود انخفاض طول الشبكة في المسالك المختصرة التي تم إنجازها مؤخرا وخاصة في الطرقات الوطنية والبلدية ، أما المنشآت الفنية 09 بالطريق المزدوج (34) بالطرق الوطنية و(17) بالطرق الولائية أما الإنجازات التي تمت خلال السنة (1994) كانت 24,50 كلم بالطرق الوطنية و196,50 كلم بطرق البلدية.

عندما نتكلم عن عصرنة شبكة الطرقات على مستوى الولاية فإن الأهمية قد أعطيت لفتح أبواب التقدم على المناطق المحرومة والجبلية ، ومنها فك العزلة ، اي شق طرقات بإنشاء التجمعات السكانية الجبلية لحماية الثروات الغابية والتقليل من النزوح الريفي نحو المدينة للسكان ومن المقرر إنجاز 100 كلم سنويا.

2 - البريد والمواصلات

يحتل قطاع البريد والمواصلات في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مكانة لا يمكن الاستغناء عنها ، فهذا القطاع ضرورة لابد منها لكل تطوير اقتصادي و اجتماعي.

(1) . La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995, op.cit , p 36.

في هذا الإطار بذلت ولاية البليدة جهدا معتبرا من أجل تحسين وتطوير هذا القطاع لتعميم خدماته على مستوى الولاية ، عن طريق التوزيع العقلاني لأجهزته وهياكله كانت تملك عند نهاية 1984 (تاريخ انفصال تيبازة عن البليدة) 22[1] مكتب بريد مستعمل و(04) قباضات بريد و17 وكالة بمعدل مكتب بريد ل 16778 ساكن في حين كان المعدل الوطني 1مكتب لـ 11000 ساكن.

أما في مجال المواصلات كانت هناك 04 مراكز هاتفية طاقتهم الاجمالية 16000 خط معدل الأتوماتيكية 100 % عدد المشتركين 12624مشارك ، معدل التغطية 193 جهاز هاتفي لكل 1000 ساكن ، أما أجهزة التلكس بلغت في نفس السنة 200 جهاز عدد المشاركين 129 مشارك .

تطورت هذه الهياكل بشكل ملحوظ لتصل خلال 1989 إلى 59مكتب[2] بريد بمعدل 1 مكتب لكل 12600 ساكن في حين كانت الضابطة الـ 9100 وفي مجال المواصلات بلغت الخطوط الهاتفية المتوفرة 27000 خط بمعدل 2.42 لكل 100ساكن أين بلغت الضابطة 03 أجهزة لكل 100نسمة . أما عدد الطلبات في الانتظار 25829 طلب ، أما مراكز التلكس 300 جهاز معدل التغطية 80 % غير أن هناك طلبات في الانتظار تقدر بـ 113 طلب.

رغم تطور هياكل البريد والمواصلات على مستوى الولاية تبقى غير كافية لتغطية حاجيات السكان ، وهو ما تفسره الطوابير اليومية في مكتب البريد وزيادة طلبات الاشتراك في الهاتف والتلكس بدون تلبية ، كما أن هذا القطاع بحاجة إلى تنظيم وتسيير فعالين والصيانة وهذا نظرا للتعطيل الذي يعرفه باستمرار في أجهزة الاعلام الآلي ، كذلك تعطل شبه كلي لأجهزة الهاتف العمومي ، لذا يجب مزيدا من الصيانة والمراقبة لهذه الأجهزة.

---

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1985, op.cit . pp 43, 44.
(2) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1990, op.cit . p 28.

المبحث الثالث
النشاط الاقتصادي وتطوره

1 - 3 - 1 - قطاع التجارة

يتمثل قطاع التجارة عموما في حركات هياكل التخزين والتوزيع وفي هذا الشأن تملك ولاية البليدة منشآت لابأس بها وهي:

1 - هياكل التخزين

بحوزة ولاية البليدة بنية تحتية لشبكة التخزين لا يستهان بها ، والمقصود هنا المساحات المغطاة بما فيها المخصصة للبقالة التي تدخل ضمن المخزون المخصص للأمن لمدة شهر ، والمساحة المخصصة للحبوب والبقول ومشتقاتها يمكن لها تغطية 13 يوما من الاستهلاك ، مثيلتها المعدة للسميد والسكر تغطي احتياجات 17 يوما ، ان هذه الشبكة ضآلتها وقدم هياكلها فإنها غير موزعة جغرافيا بطريقة عقلانية بما فيها مخازن الإنتاج الصناعي.

إن مخازن الحبوب في نهاية 1984 بلغت 42000قنطار[1].

أما قدرات التبريد فكانت 14258م3والمنشآت الأخرى غير المغطاة 78766م2 ، أما المغطاة 64105 م3.

انخفضت مخازن الحبوب في 31ديسمبر 1994 إلى 325000 قنطار[2] ، وهذا ابتداء من سنة 1991 في حين تطورت قدرات التبريد لتصل إلى 37742 م3 والمنشآت الأخرى غير المغطاة 213959م2 أما المغطاة 166633م2.

إن هياكل التوزيع على مستوى الولاية في حاجة دائمة لتخزين السلع الأساسية ، وذلك لضمان وفرتها، تنشأ الحاجة للتخزين بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب.

يمكن تلخيص هياكل التخزين على مستوى الولاية في الجدول التالي رقم (37):

---

(1) **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1985, op.cit , pp 48 , 49.

(2) **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1995, op.cit , p (32-34).

جدول رقم (37) : وضعية هياكل التخزين بالجملة والتفصيل في الفترة (80 - 1994)

الفترة / الهياكل	وحدة القياس	م.ج 1984 - 80	م.ج 1989 - 85	م.ج 1994 - 90
مخازن الحبوب	قنطار	607.000	402.000	325.000
القدرات تحت التدريب	م^3	15.658	35.162	37.742
المنشآت الأخرى المغطاة	م^2	71.765	136.263	158.239
المنشآ ت الأخرى غير المغطاة	م^2	66.072	87.068	201.813

المصدر : تم إعداد الجدول على أساس ما نشر في

La wilaya de Blida par les chiffres , édition (1982 , 1995) , op.cit , p 48 , 49.

يتضح من الجدول أن امكانية التخزين على مستوى الولاية ضعيفة نسبيا وخاصة الحبوب، مما يؤدي إلى اختلال في عملية التموين ، حيث كانت قبل عام 1984 تبلغ 607000 قنطار ثم انخفضت باستمرار ويعود ذلك إلى ضعف هياكل التخزين وقدم أجهزتها وعدم توسعها ، أما فيما يخص ارتفاع القدرات تحت التبريد يعود إلى ارتفاع الإنتاج والحاجة الماسة إلى تخزينه بسبب ارتفاع أسعاره مقابل ضعف القوة الشرائية للمواطن البليدي ونقص عدد التجار القادمين من ولايات أخرى مثل ما هو في سوق بوفاريك.

تتكون هذه المنتوجات المخزنة أساسا من المواد الغذائية التي يكون فيها مخزون الأمان يضمن حوالي شهرا ، كما يشمل التخزين هذا بعض السلع بطيئة التسويق والغير معرضة للتلف ، التي يمكن الاحتفاظ بها أكثر من سنة.

عموما تخزن هياكل التخزين التي تملكها ولاية البليدة رغم ضعفها ، مجموعة من السلع (المنتوجات) المختلفة كما ونوعا ، وتخضع عملية التخزين إلى قواعد وإجراءات تتطلبها كل سلعة ، بغرض تخزين أكبر قدر ممكن من المنتوجات بتتبع عدة أنماط في ترتيب المنتوجات بالمخزن(العمودي، الأفقي ، الطبقي) .

كذلك التخزين بالخصة مثل الخضر الجافة ، إضافة إلى المقاييس التي يتطلبها التخزين(مثل التهوئة ، الفراغ بين الصفوف...).

غير أن هذه الشروط في الواقع لم تأخذ بعين الاعتبار مما يؤدي إلى اتلاف كميات معتبرة من السلع وخاصة في المنتوجات سريعة التلف . كما أن شروط النظافة تكاد أن تنعدم ببعض المخازن ولهذا يجب العناية أكثر بحالة التخزين لضمان توفر السلع بالسوق واستغلال المنتوجات المحلية التي تزخر بها الولاية أحسن استغلال.

2 - مراكز التوزيع (البيع)

قد يتبادر إلى الذهن من النظرة الأولى ، أن مشكلة رسم خطة التوزيع أقل تعقيدا بكثير من مشكلة تخطيط الإنتاج ، هذا التصور ناتج عن الفهم الخاطئ لمنافذ التوزيع والذي ينطلق من رصيف الشحن(1).

الذي يرتكز حول الحلقة الأولى من المنفذ ويهمل بقية الحلقات ويلخص المشكلة أنها الاجابة عن السؤال التالي : كيف نبيع السلع التي تم إنتاجها أو شراؤها ؟

غير أن المشكلات المطروحة عند تصميم خطة التوزيع هي عملية البيع المباشر أو غير المباشر ، كذلك عدد الوسطاء الواجب استخدامهم من كل نوع ، ما هو النوع الواجب استخدامه ، ما هي الرقابة التي تمارس على الموزعين.

ولهذا يجب عند إعداد خطة التوزيع الحرص على هذه النقاط بالإضافة إلى الدقة في تقـ[illegible] التكاليف بهدف [illegible] حجم مبيعات المؤسسة وكسب ثقة المستهلكين [illegible] الهدف الأساسي من وجود مراكز التوزيع بالجزائر عامة وبولاية البليدة على الخصوص ، هو ضمان التدفق المستمر للسلع وسعة الاستهلاك بأسعار في متناول الجميع ، تلعب من خلال دورًا فعالًا في ربط المنتجين بالمستهلكين تملك ولاية البليدة من حيث العدد هياكل للتوزيع لابأس بها والتي يظهرها الجدول التالي رقم (38):

---

(1) محمد عفيفي حمودة ، إدارة التسويق ، مطابع سجل العرب ، القاهرة 1986، ص 231.

جدول رقم (38) : منشآت التوزيع بالولاية في الفترة (80 - 1994)

الوحدة : م2

الفترة المنشآت	م.ح 80 - 1984	م.ح 85 - 1989	م.ح 90 - 1994
مؤسسة التوزيع العام			
العدد	06	04	05
القدرات الإجمالية	11.500	6.664	10.163
منها تحت التبريد	30	456	586
أسواق الفلاح	12	13	21
القدرات الإجمالية	5.273	15.587	37.073
منها تحت التبريد	818	1.013	1.252
فرع أسواق الفلاح	05	04	-
القدرات الإجمالية	323	1.341	-
منها تحت التبريد	-	10	-
المؤسسة البلدية لتوزيع الآلات الحديدية	(لم تنشأ بعد)	-	01
القدرات الإجمالية	-	-	1.600
EDIPAL	-	-	02
القدرات الإجمالية	-	-	508

المصدر : نفس مصادر الجدول السابق

(-) : تعني إحصائيات غير متوفرة

إن المراكز التي تملكها ولاية البليدة عرفت ولا تزال عدة مشاكل ، منها العجز المالي الذي تعاني منه معظم مؤسسات التوزيع وخاصة مؤسسات أسواق ، مما أدى إلى اختلاف الأسعار من مؤسسة لأخرى وهذا يدل على عدم التنسيق بين المؤسسة الولائية والوحدات التابعة لها

تنتشر ظاهرة التبذير بهذه المراكز بسبب الاهمال الواضح ، هذا ان دل على شيء فإنما يدل على ضعف الرقابة وخاصة من طرف مديرية التجارة.

إن مؤسسات التوزيع على مستوى الولاية بكبر حجمها وطاقاتها وعددها فإنما تبقى دون المستوى المطلوب من ناحية تقديم الخدمات التسويقية للمستهلكين حتى بالنسبة

للقطاع العام ، كالخدمات ما بعد البيع ، كما أن جل مؤسسات التوزيع تعتمد على العرض المباشر للسلع وانعدام وسائل الاشهار بها وخاصة القطاع العام ، في حين بدأ يعرف القطاع الخاص نوعا ما هذه الميزة لجلب عدد كبير من المستهلكين وتجار التجزئة .

إن مؤسسات التوزيع التي تملكها ولاية البليدة بحاجة إلى إعادة تنظيم شامل ووضع خريطة تنظيمية واضحة وذلك عن طريق اتباع بعض التنظيمات التي نراها جد مهمة وهي:

ضرورة تصميم نظام للمعلوماتية والشراء والاعلان والترويج والتسعير لجميع السلع المعروضة للبيع، ويتطلب ذلك تخصيص جهاز خاص في كل مؤسسة لمد المؤسسات والوحدات التابعة لها بكل احتياجاتها من المعلومات التسويقية اللازمة . هذا بالإضافة إلى وضع برنامج خاص بعملية التموين على أساس نسبة السكان وعلمي في نفس الوقت ، العمل على احترام الأسعار وتوحيدها ، كذلك تنشيط مصلحة الخدمات ما بعد البيع، تصليح الأجهزة المعطلة الموجودة الناتجة عن عملية الشحن وعدم المحافظة عليها لأنها تجمد أموالا ضخمة التي تكون من بين أسباب العجز المالي للمؤسسة كذلك يجب التنسيق التام بين هذه المراكز والمخازن، كما يجب عند فتح مركز ما للتوزيع يكون مسبوقا بدراسة اقتصادية وعلمية والمنطقة الجغرافية لذلك لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

1 - 3 - 2 - قطاع الفلاحة والغابات

1 - الغابات

تلعب مادة الخشب في عملية التنمية دورًا اساسيًا ، لإستعمالاته الكثير والمتنوعة في النشاط الصناعي والفلاحي والسياحي .

لولاية البليدة ثروة غابية هامة بإمكانها سد جزء هام من احتياجات هذه المادة (الخشب) على المستوى المحلي وحتى الوطني ، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة فى السياحة على المستوى المحلي مثل ما هو في حظيرة الشريعة حيث تعتبر هذه الحضيرة وطنية التي تمتد على مساحة 2600 هكتار في قلب الأطلس البليدي ، تحتوي هذه الحظيرة على أشجار الأرز والبلوط والزان وعلى تشكيلة هامة من الطيور .

كانت تشمل الثورة الغابية في نهاية 1984 على 58908 هكتار موزعة على الشكل التالي:

الغابات 35445 هكتار ، الأدغال 17083 هكتار، ممرات 6380 هكتار ، تتمثل الموارد الرئيسية لهذه الثروة في الصنوبر الحلبي ، الفلين الأخضر ، الأرز الصنوبرى، البلوط الأخضر وغيره.

إنتاج هذه السنة من الثورة الغابية تمثل في 1215م3 من خشب السحق و(235م3) من خشب التدفئة ، أما المشاتل بلغت 407000 غرسة منها 341000 غرسة غابية و(45000) غرسة مثمرة و(21000غرسة مختلفة) هياكل وتجهيزات هذا القطاع في نفس السنة كانت تشمل على 21 منزل غابي والفرق الغابية بلغت 02 زائد 04 مراكز للمراقبة و(183) هكتار من الخنادق للتصدي للحرائق كذلك 496 كلم من الممرات الغابية ، 12 نقطة مائية[1].

يمكن تلخيص تطور قطاع الغابات بمختلف جوانبه خلال فترة 80 ـ 1994 في الجدول التالي:

جدول رقم (39) : تطور قطاع الغابات خلال الفترة (80–1994)

الفترة / البيان	وحدة القياس	المتوسط.ح 80 ـ 1984	المتوسط.ح 85 ـ 1989	المتوسط.ح 90 ـ 1994
المساحة الغابية	هكتار	81.000	53.808	65.539
خشب السحق	$م^3$	20.546	5.383	10.100
خشب التدفئة	$م^3 \times 10^3$	209	183	509
غرسة غابية	وحدة	17.478	218.350	186.760
غرسة مثمرة	وحدة	63.320	39.175	33.299
المنازل الغابية	منزل	21	12	12
الفرق الغابية	فرقة	02	03	03
مراكز المراقبة	مركز	04	06	07
الخنادق الواقية	خندق	183	200	223
نقاط المياه	نقطة	12	12	23
الممرات الغابية	كلم	496	467	476

المصدر : تم إعداد الجدول على أساس ما نشر في

La Wilaya de Blida par Les chiffres , édition (1982 - 1995) , op.cit.

(1) La Wilaya de Blida par Les chiffres , édition 1985 , op.cit , pp 15 , 16.

إن تفاقم أثار الأزمة الاقتصادية ابتداء من سنة 1986 وتقليص العائدات البترولية ، عرفت عملية استيراد مادة الخشب تقهقرا انعكس سلبا على صناعة الخشب في كل من القطاع العام والخاص ، مما أدى بهذا الأخير إلى تغيير نشاطه من استغلال هذه المادة في الصناعة الخشبية إلى نشاط تجاري على حساب الوحدات الصغيرة التي اضطرت إلى غلق أبوابها وأحالت عمالها (جلهم شباب) على البطالة ، وهذه الفئة من التجار منتشرة بكثرة بولاية البليدة ، التي أصبحت تحمل مادة الخشب التي تزخر بها الولاية إلى خارج اقليمها وبأثمان عالية هناك ، هذا كان سببا في عرقلة تطور صناعة الخشب على مستوى الولاية.

نتيجة لذلك بات من الضروري التفكير في طروحات بديلة لحالة العجز التي هيمنت على مجمل نشاطات الصناعة الخشبية على المستوى المحلي ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة ، وتحديد كل الامكانيات لاستغلال كل القدرات المتاحة في هذا المجال.

بلغت المساحة الغابية الاجمالية 65325 هكتار[1] في 31ديسمبر 1989 متوزعة على 39325 هكتار غابات أما الأدغال 19383 هكتار ، 6831 كلم من الممرات،الموارد الرئيسية تمثلت في 20000هكتار صنوبر حلبي ، الأرز الصنوبرى 1500 هكتار أما الفلين الأخضر وغيره 17000 هكتار في حينها بلغ إنتاج خشب السحق 14950 م3 أما خشب التدفئة 6668م3 أما المشاتل فكانت تشمل 259440 غرسة منها 199000 غرسة غابية و(48340) غرسة مثمرة.

بصفة عامة تملك ولاية البليدة ثروة غابية هائلة ، كما أنها تطورت تطورا هائلا من ناحية إنتاج الخشب ، الا أن وضعية الغابات خلال السنوات الأولى من التسعينات (92 - 1994) تدعو للتقلص نتيجة لعوامل متنوعة كالأمراض والحرائق وخاصة أن هذه الأخيرة قضت على مساحات معتبرة من الغابات خلال هذه السنوات ، أفقدت الغابة توازنها والإنتاج الغزير من مادة الخشب بمختلف أنواعه ، مما يجعل الولاية تعيش في أزمة لمواد أولية تزخر بها طبيعيا.

---

(1) La Wilaya de Blida par Les chiffres , édition 1990 , op.cit , p 13.

لهذا كان من الضروري توضيح حقيقة عمية وهي أن استغلال الغابة أمر تمليه علينا ارادة الطبيعة نفسها ، فاستغلال الثروات الغابية يشكل حلقة من حلقات حياتها الطبيعية ، إذ أن قطع أغصان أشجارها يشكل فرصة لتجديدها ونمو جديد يساهم في متطلبات التنمية الاقتصادية ولكن ليس بطريقة عشوائية تهدد التوازن الإيكولوجي .

ومن ثم يجب على السلطات المحلية وضع النشاطات الرمية لإستغلال الثروات الغابية التي تزخر بها الولاية ، سواء من طرف القطاع العم أو الخاص تحت إشراف علمي تقني يحدد المناهج والزمن والكميات لتفادي كل التجاوزات التي يمكن أن تمس البيئة ، لأن ضمان أي اقتصاد مرهون بضمان توازنه البيئوي.

وهكذا يصبح من المستعجل وضع تشريع خاص يتعلق بتسيير هذا القطاع لتتمكن الولاية من الاستفادة من هذه الثروة الغابية على المدى المتوسط والبعيد وبالتالي ترقية الصناعة الخشبية على المستوى المحلي ، وبإمكانها كذلك تسويق مادة الخشب إلى خارج اقليمها ومنه تكون قد ساهمت في التنمية الاقتصادية الوطنية.

2 - قطاع الفلاحة

تملك ولاية البليدة قدرات فلاحية ذات أهمية بالغة على المستوى الوطني ،حتى لقبت بالروضة الفلاحية ،نظرًا للأهمية القصوى التي يتميز بها سهل متيجة ،بخصوبة أراضيه ، مناخه المعتدل ، زيادة على الثروة المائية الهائلة التي تزخر بها الولاية (الجوفية ، والسطحية) ،هذا ما جعل ولاية البليدة تساهم بقسط كبير في تموين السوق المحلية والوطنية بالمنتجات الفلاحية المختلفة ،وخاصة الخضر والفواكه والحمضيات .

يتربع إقليم ولاية البليدة قبل التقسيم الإداري الجديد على مساحة فلاحية 203504 هكتار(1) ، منها 157.870 هكتار صالحة للزراعة أي بنسبة 55٪ . ويخص منها القطاع العام 109955 هكتار والباقي للقطاع الخاص ، أما المساحة غير الصالحة للزراعة تقدر بـ 54634 هكتار أي 22 % من المساحة الفلاحية منها 15515 هكتار لصالح القطاع العام.

---

(1) D.A.P.T , **Rapport présenté par la dérection au conseil de coordination de la Wilaya de Blida**, 1984 . p 11.

تتوزع المساحة الصالحة للزراعة كما يلي:

أراضي مسقية غير مغروسة 9275 هكتار[1] منها 6324,5 هكتار تابعة للقطاع العام 18313 هكتار أراضي مسقية منها 16766 هكتار للقطاع العام أراضي غير مغروسة جافة 100474 هكتار يملك منها القطاع الخاص 37865,5هكتار، أما المغروسة الجافة 29808 هكتار منها 2256 هكتار للقطاع العام.

يكون قد أخذ القطاع العام من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة 69.6 % والخاص 30,4 % وبصفة عامة يمكن ايضاح تطور المساحة الفلاحية والصالحة للزراعة خلال الفترة 80 ـ 1994 على مستوى الولاية في الجدول الموالي:

جدول رقم (40) : توزيع الأراضي الفلاحية خلال الفترة (80 ـ 1994)

الوحدة : هكتار

الفترة / المساحة	م.ح 80 ـ 1984	م.ح 85 ـ 1989	م.ح 90 ـ 1994
المساحة الفلاحية الإجمالية	203.504	78.200	78.230
المساحة الصالحة للزراعة الإجمالية	157.870	72.212	72.212
% من المساحة الإجمالية	77,57	92,34	92,30
القطاع العام	109.955	52.422	55.189
% من الصالحة للزراعة	69,64	72,59	76,42
القطاع الخاص	47.915	19.790	17.023
% من الصالحة للزراعة	30,35	27,40	23,57
المساحة المسقية	29.350	21.026	22.083
المساقة غير المسقية	128.520	51.186	50.129

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب على أساس ما نشر في :

Bilan d'éxicution de plan quinquennal , (1980 - 1984) , op.cit
La wilaya de Blida par les chiffres , édition (82 -- 95) , op.cit
D.A.P.T , Monografhie de Blida , Mai , 1995.

يتضح من الجدول أهمية القطاع العام في الفلاحة على مستوى الولاية ، إذ أنه استحوذ على 69 % من الأراضي الصالحة للزراعة (80 — 1984) وزادت حصته من فترة لأخرى.

(1) Rapport présenté par la dérection au conseil de coordination de la Blida , 1984 ,op.cit , p 12.

من ناحية الري تظهر الأراضي المسقية ضعيفة إذ ما قورنت بالأراضي غير المسقية ، وهذا من خلال المياه السطحية من خلال سد برومي 2300 هكتار جلب المياه من الوادي 1500 هكتار ، سد الخميز (للجهة الشرقية) 850 هكتار .

استغلال المياه في محيط متيجة الغربية وصل 233هكتار من أصل مساحة 8000 هكتار مجهزة بوسائل الري.

فيما يتعلق بتعبئة الموارد المائية ، وجدت الولاية نفسها أمام المياه السطحية بعد نضوب المياه الجوفية ، التي تم استغلال 10 % من طاقتها عند نهاية 1989 ، الا أن هذه السدود عرفت انخفاضا في مستوى مياهها لضعف معدل تساقط الأمطار.

أما المساحة الصالحة للزراعة فتنقسم من حيث نوعيتها إلى:

- أراضي مسقية عارية وتقدر نسبتها 7 % أراضي مسقية مشجرة 22 %.
- أراضي مشجرة وغير مسقية مثل زراعة الكروم 11 % ، في حين تبقى الأراضي الأكبر نسبة هي الأراضي غير المسقية وغير مشجرة 60 % غير أن أغلبيتها محروثة وما يلفت الانتباه أن هذه الأخيرة يستغلها القطاع الخاص بشكل كبير هذا بالإضافة إلى البيوت البلاستيكية وأغلبها للقطاع الخاص.

وفي إطار البرنامج الفلاحي برمجت دراسة تهدف إلى تهيئة فلاحية مسقية قصد تغطية كل السهول الواقعة بين وادي شفة غربا وسد الخميز شرقا .

وللمحافظة على الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية واستغلالها أحسن استغلال يجب الاسراع في استصلاح الأراضي المهيأة والقابلة للاستصلاح، وحمايتها من وحشية الاسمنت المسلح الذي أخذ مساحة كبيرة من أخصب أراضيها الغنية والوفيرة بمنتجاتها.

2 - 1 - تطور الإنتاج النباتي

لا شئ يحقق زيادة الإنتاج الزراعي أفضل من التخطيط والبدء ببداية فنية ناجحة ، بأن نحدد أحسن الأصناف لتزرع في أنسب منطقة وأفضل ميعاد.

إن الزراعة تقدم الكثير للصناعة لما تنتجه من حافز لها بزيادة الإنتاج الفلاحي . أن زيادة هذا الأخير يزيد من مداخيل الفلاحين الشيء الذي يؤدي بارتفاع طلباتهم على المنتوجات الصناعية، والطلب هذا يولد حافزا لزيادة الإنتاج الصناعي . ولهذا تعتبر الزراعة كوسيلة لتوفير الغذاء وحافز للصناعة.

حيث يقول (نركسه) : "إن مشكلة السوق الضيقة التي تعاني منها معظم الأقطار الآخذة في النمو ، هو عدم وجود تصريف كاف للبضائع المصنوعة في هذه الأقطار التي يكون فيها الفلاحون ، وعائلاتهم تشى السكان وهم فقراء بالنسبة لشراء أي منتوج صناعي ، أو أي شئ بالنسبة لما يشترونه حاليا، وهناك نقص فعلي في القدرة الشرائية نتيجة الانخفاض في الإنتاجية الزراعية" (1).

إن الزراعة المهيمنة بولاية البيدة تتمثل في الحمضيات والكروم، هذه الأخيرة التي بدأت تضمحل وخاصة بالمناطق القابلة للسقي ابتداء من 1971 لتعويضها بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة ذات الربح السريع والتي تنتج ثمارا في وقت قصير بين عامين وثلاث سنوات مثل أشجار الخوخ .

كما أن سهل متيجة يعتبر أرضًا خصبة لزراعة البقول بمختلف أنواعه ، وبعض الزراعات الصناعية كالطماطم والتبغ ، وزراعة الأعلاف لحاجة الولاية لهذه المزروعات في منتجاتها الحيوانية. وعلى العموم يمكن إيضاح المنتوجات الزراعية وأنواعها وتطورها خلال فترة (80 - 1994) في الجدول رقم (41).

يمكن تتبع تطور الإنتاج النباتي على مستوى الولاية خلال هذه الفترة من المنتوجات الرئيسية والأرقام التالية:

---

(1) نطال كمال، **الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة** ، مطبعة الحوادث ، بغداد 1974 ص 78.

جدول رقم (41) : تطور الإنتاج النباتي خلال فترة 80 - 1994)

الفترة / المنتوج والمساحة	وحدة القياس	م.ح 80 - 1984	م.ح 85 - 1989	م.ح 90 - 1994
الحبوب				
المساحة	هكتار	31.616	11.641	13.000
الإنتاج	قنطار	219.873	195.655	213.863
المردود	قنطار/هـ	6,95	18,80	16,45
الاعلاف				
المساحة	هكتار	22.943	13.317	10.633
الإنتاج	قنطار	962.157	612.237	575.642
المردود	قنطار/هـ	42	45,95	54,13
الخضر الجافه				
المساحة	هكتار	2.909,6	1.607	396
الإنتاج	قنطار	11.117,3	6.612,5	2.708
المردود	قنطار/هـ	3,8	4,11	6,83
الزراعه الصناعيه				
المساحة	هكتار	1.119	816	1.000
الإنتاج	قنطار	56.164	40.937,5	50.190
المردود	قنطار/هـ	50,19	50,16	50,19
زراعه الخضر				
المساحة	هكتار	16.384	9.234	12.001,16
الإنتاج	قنطار	1.135.435	1.081.250	1.442.040
المردود	قنطار/هـ	69,30	116,83	15,.12
الاشجار المثمرة				
المساحة	هكتار	25.008,25	18.97 4,25	19.696
الإنتاج	قنطار	1.161.187	1.65.140	1.62.087
المردود	قنطار/هـ	46,28	61,4	59
الكروم				
المساحة	هكتار	13.835,53	3.503	2.139,33
الإنتاج	قنطار	323.275,6	63.090	81.488
المردود	قنطار/هـ	23,36	24,66	38.10

المصدر : تم إعداد الجدول على أساس ما نشر في :

La wilaya de Blida pae les chiffres , edition 82 - 85, op.cit.

1 - الحبوب

خلال فترة 80 - 1984) خصصت مساحة 31616 هكتار كمتوسط لزراعة الحبوب بما فيها الجافة ، أي 20 % من المساحة الاجمالية الصالحة للزراعة غير أن المنتوج كان ضعيفا جدا حيث لم يصل مردود الهكتار إلى معدل مرضي حيث بلغ في المتوسط 6,95 % مما يدل على ضعف مستوى الإنتاج المسجل الراجع بالدرجة الأولى إلى عامل الجفاف.

إن المساحة المخصصة لهذه الزراعة تطورت خلال السنوات الأولى من التسعينات عما كانت عليه عند نهاية 1989، كما تطور معها المنتوج الاجمالي ، حيث ارتفع إلى 250076 قنطار في سنة 1990، غير أن هذا الإنتاج كان متذبذب من سنة لأخرى ولكن بمعدل طفيف أما سبب انخفاض الإنتاج عند سنة 1994 هو الجفاف الحاد وبصفة عامة أن إنتاج الحبوب على مستوى الولاية ضعيف نوعا ما نظرا لطابعها الفلاحي.

الأعلاف

إن المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف تمثل نسبة 18 % من المساحة الاجمالية الصالحة للزراعة ، كان إنتاجها مرتفعا نوعا ما غير أنه انخفض من فترة لأخرى بسبب تقليص المساحة المخصصة لذلك ، وكانت الكميات المنتجة أعظمها لصالح القطاع الخاص ، وخاصة في المساحات المسقية بسبب ارتفاع أسعارها (الأعلاف) في السوق لضعف كمية الأمطار علما أن المزارعين الخوص مع بداية التسعينات أصبحوا يميلون إلى زراعة المضاربة ذات الربح الوفير على حساب الزراعات الأخرى.

الخضر الجافة

يصدر هذا النوع من الخضر كل من الفول، الحمص والعدس ، الجلبانة ـ الفاصولياء، الا أنه شهد نقصا شديدا من حيث المساحة خلال السنوات الأخيرة من فترة الثمانينات ، بسبب تهميشها من طرف المستمرين وتوجيه أنظارهم نحو المزروعات ذات الربح السريع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية والمحلية ، هذا جعل معدل المردود يرتفع نوعا ما رغم ضعفه.

إنتاج الخضر الجافة أصبح لا يغطى الطلب المتزايد عليها وذلك نتيجة لدخولها في صناعة التعليب والتصبير من جهة واستهلاكها مباشرة عند نضجها من جهة أخرى.

لتغطية هذا الطلب يجب تشجيع هذا النوع من الزراعة على مستوى الولاية لأن أراضي سهل متيجة صالحة لذلك.

الزراعة الصناعية

إن أهم الزراعات الصناعية التي تنتج محليا تتمثل في الطماطم و التبغ والجلبانة الصناعية .. .الخ.

إن هذه الزراعة خلال فترة الثمانينات نظرًا لعدم توفر الشروط الملائمة في ميدان التحويل تطورت تطورًا مرتجلاً ، بعد ما عرفت المساحة المخصصة لها نموا محسوظا ، غير أن هذه المساحة بدأت تتقلص مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وخاصة الموجهة لزراعة الطماطم الصناعية . لتخلي الفلاحين عن هذه الزراعة نظرا لصعوبات التي يتلقوها عند جني الثمار ، من صعوبة الحصول على الموفقة لإدخال منتجاتهم إلى المعاصر مما يجعل كميات كبيرة يكون مصيرها الفساد في المزارع ، وبالتالي تكون قد ضاعت منتجات أساسية في الاستهلاك المحلي والوطني إضافة إلى هذه الصعوبات السعر المنخفض الذي يفرضه أصحاب هذه المعاصر مما يؤدي بهؤلاء المزارعين بتوجيه أنظارهم لزراعات أخرى وهو ما يؤدي إلى اختلال السوق .

الأشجار المثمرة

أصبحت المساحة المخصصة للأشجار المثمرة تقدر ب 20128 هكتار سنة 1989 عوضا عما كانت عليه في 31ديسمبر 1984 (16362هكتار) ،حيث كانت تغطي سنة 1989 نسبة 26 % من المساحة الفلاحية و28 % من الصالحة للزراعة تمثلت حصة الحوامض في 12340هكتار أي نسبة 61,75 من مساحة الأشجار المثمرة و(7686 هكتار) لذات النوى أي 38,25 %.

إن المساحة المخصصة للأشجار المثمرة زادت توسعا خلال التسعينات 90 ـ 94 بزيادة عدد فلاحي هذه الزراعة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع كمية الإنتاج غير أن المردود انخفض عما كان عليه سابقا بسبب الأمراض والعوامل الطبيعية ونقص المبيدات ، ويعود الاهتمام بهذه الزراعة إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية بالجملة مثل سوق بوفاريك وبوقرة ، بالإضافة قصر فترة إنتاجها مثل زراعة الخوخ، المشمش ... الخ.

زراعة الكروم

كانت تحتل زراعة الكروم قبل عام 1985 مساحة هائلة غير أنها انخفضت بشكل كبير مع بداية هذه السنة ويعود ذلك إلى رجوع معظم هذه المساحة لا ولاية تيبازة إقليميا . أما استمرار تقلص هذه المساحة فيما بعد يعود إلى هلاك أشجارهاوتعويضها بأشجار مثمرة، وتتمثل الزراعة الرئيسية في (العنب) وتتمركز بالخصوص في الجهة الغربية والغربية الشمالية تعتبر الفلاحة الجبلية عامل هام لوقف النزوح الريفي ، الأمر الذي يستدعي تسطير برنامج خاص بدمج المناطق الجبلية بهدف استغلال حوالي 60000 هكتار، مع تطلب جهود لتوعية السكان المعنيين بالآثار الإيجابية لعملية استصلاح أراضي المناطق الجبلية مع توفير لهم الشروط الضرورية لحياتهم والوسائل الملائمة لنشاطهم.

2 ـ 2 ـ تطور الإنتاج الحيواني

تملك ولاية البليدة ثروة حيوانية لابأس بها ، حيث أعطيت لها أهمية بالغة على مستوى إقليمها . تتمثل هذه الثروة في تربية الأبقار بما فيها الحلوب بالإضافة إلى الأغنام والدواجن، وما ينتج عنها من لحوم حمراء وبيضاء وبيض وألبان تستغل هذه الأخيرة في الصناعة الغذائية بالاضافة إلى سد الحاجيات المحلية مع إمكانية تصديرها إلى ولايات أخرى.

سنحاول تلخيص هذه الثروة الحيوانية وتطورها خلال فترة 80 ـ 1994 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (42) : تطور الإنتاج الحيواني 80 ـ 1994

الفترة / المنتوج	وحدة القياس	م.ح 80 - 1984	م.ح 85 - 1989	م.ح 90 - 1994
الأبقار بما فيها الحلوب	رأس	40.505	15.707	13.414
مردود الحلب (يوميا)	ل/بقرات.ح	19.29	11,66	89,38
الأغنام	رأس	44.500	12.8 98	12.617
اللحوم الحمراء	طن	22.611	8.525	8.219
اللحوم البيضاء	طن	72.716	9.601	8.421

المصدر : نفس مصادر الجدول السابق (رقم 41)

ملاحظة : لم نستطيع الحصول على إنتاج البيض ، الدجاج ، العسل.

الأبقار

يقدر الاجمالي للبقر خلال الموسم 83/ 84 بـ 40034 رأس[1]) منها 15212رأس حلوب وبالمقارنة مع الموسم (78/ 79 (171) (81 رأس بقر حلوب) لوحظ انخفاض في عدد البقر الحلوب ويرجع ذلك لعملية تطهير الأبقار التي عرفتها الولاية والمتمثلة في إقصاء عدد من البقر ذات المردودية المنخفضة ، انعدام الحالة الصحية للبقر، اقصاء عادي للأبقار المسنة ، ولذا يبقى الإنتاج ضعيفًا حيث إمكانية التكاثر الناتج عن الجنس "بينوار" (Pirnoir) الذي يشكل الأغلبية من عدد البقر الحلوب بالقطاع العام ، وفيما يلي بعض الأرقام تخص المردودية خلال موسم (82/ 83) ، 5200 لتر للبقرة الواحدة سنويا انخفض خلال 88/ 89 إلى 3823 لتر.

بقيت هذه الوضعية للبقر في انخفاض مستمر حتى أصبحت خلال الموسم (93/ 94 13500رأس[2] منها 5830 بقرة حلوب ذات مردودية 3168 لتر سنويًا للبقرة الواحدة أي 8,8 ل في اليوم وهذا ناتجا على عدة عوامل نذكر منها :

- مشكل الإيواء إذ إن أغلبية الإصطبلات الموجودة عبارة عن قبوات (Caves) لا تتوفر على الشروط الصحية الملائمة.
- مشكل العلف الأخضر الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمياه السقي ولذا فالمقاييس المحددة غير محصل عليها لحد الآن ، بالإضافة إلى العلف الجاف المنتج محليا ذو نوعية دون المتوسط، زيادة إلى ظاهرة ميل المربين نحو نشاطات التسمين على حساب إنتاج الحليب.

المواشي

تعتبر تربية المواشي بالقطاع العام هامشية بالمقارنة مع بقية القطاعات ، غير أنها تبقى حسنة بالقطاع الخاص80 %.

ولاية البليدة تعتبر منطقة عبور لعدد هائل من الأغنام ، حيث يقدر العدد الاجمالي للأغنام خلال الموسم(93/ 94)بـ 15000رأس [3] منها 6000 تابعة للقطاع العام، كما أن نسبة 50 % شاة أم.

(1) **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 85 ,op.cit , p 89.
(2) **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 95 ,op.cit , p 10.
(3) **Même ouvrage** , p 11.

تربية النحل

إن مَناحِلَ الولاية شهدتْ تطورا ملحوظا خلال فترة(80 / 1984)حيث بلغت 4772 خلية خلال موسم (84 / 85) [1] عوضا عن 2772 خلية في (78 / 79) ، أما الإنتاج وجه أساسا نحو إنتاج فرق النحل لضمان التكاثر أين كانت تبلغ 4903 فرقة ، أما العسل المنتوج 198 قنطار خلال موسم (84 /85).

تطورت هذه العملية لتصل إلى 34000 خلية خلال موسم (93 / 94) [2] ، غير أن مساهمة القطاع العام تبقى ضعيفة بسبب عدم العناية بهذه الثروة الغنية بمردودها المالي، بالرغم من التطور في نسبة الإنتاج أكثر من 15 % سنويا فإن سهل متيجة لم يصل بعد إلى القدرة الإنتاجية الملائمة له.

بصفة عامة رغم الأهمية التي أعطيت للثروة الحيوانية على مستوى الولاية الا أن الإنتاج الحيواني لم يغطي الاحتياجات المحلية و لم يصل إلى الأهداف المنتظرة ، وخاصة أن الولاية تملك امكانيات تمكنها من ذلك ، كما يجب استغلال الأراضي الفلاحة الجبلية في تربية المواشي.

1 - 3 - 3 - القطاع الصناعي

بعد ما اشتهرت ولاية البليدة لزمن طويل بطابعها الزراعي الغالب على اقليمها الجغرافي ، وما يمتاز به سهل متيجة من أراضي خصبة صالحة للزراعة . وكان اسمها دائمًا مقرونا بطابعها الفلاحي (الروضة الفلاحية) ، اكتسبت منذ بضعة عشرات السنين طابعا آخر ألا وهو الطابع الصناعي.

حيث بدأت الأنظار تتحول اليها ثانية لإستغلالها كمنطقة صناعية وكانت البداية من الصناعة الحرفية والتقليدية التي اشتهرت بها ولا تزال رغم العرقيل التي واجهتها وخاصة في تسويق منتجاتها .

---

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1985. op.cit. p 99.
(2) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995, op.cit , p 11.

وإذا كنا سنتحدث عن ولاية البليدة في هذا البحث فالمقصود ليس البليدة الفلاحية كسابق عهدنا ولكن البليدة الصناعية ، ومن الطبيعي أن التصنيع يتوقف على الظروف والموارد المتاحة من خدمات وخبرات ولكنه سيظل دائما شرطا حتميا للتنمية الاقتصادية.

وهكذا تحولت منطقة البليدة تدريجيا إلى النشاط الصناعي تكميلاً لطابعها الفلاحي، وهذه الولاية تتميز بالعوامل التي تساعد على اختيار الكثير من الصناعات لتنشأ بين أرجائها ، وسأعدد بعض هذه العوامل التي لعبت دورا مهما في جذب الصناعة اليها:

1 ـ وضعها الجغرافي بقربها من العاصمة (ميناء الجزائر) وأقل من 50 دقيقة عن المطار ، هذا ساعد على الاقلال من مصاريف النقل الداخلي سواء في حالتي التصدير والاستيراد.

2 ـ ربطها بشبكة خطوط مواصلات سواء بالسكة الحديدية أو بالطرق من الدرجة الأولى وبعاصمة البلاد على وجه الخصوص أدى إلى سهولة النقل وتيسير الاتصال بالأسواق الداخلية.

3 ـ توفرات في الكهرباء التي تعتبر عمودًا فقريًا لمواجهة التوسع الصناعي والعمراني.

4 ـ تتميز بجوها المعتدل والصحي طوال أيام السنة مما يهيئ الفرصة لعمل سواء من حيث الصناعة والعاملين.

5 ـ تتميز أيضا بالمستوى العالي من المهارة للعاملين في مختلف التخصصات وذلك بفضل احتكاكها المتواصل بالنشاط الخارجي.

6 ـ احتوائها على أراضي زراعية خصبة (سهل متيجة) جيدة ذات مردود جيد أدى إلى توازن بين نشاطها الصناعي وواقعها الفلاحي.

7 ـ استغلال المياه المعدنية في جذب الصناعة التي ترتبط بها (مثل ما هو قائم في مصنع موزاية للمياه المعدنية)، وواد الشفة لصرف المخلفات الصناعية التي يتعذر صرفها داخل البلاد.

8 ـ النشاط الملموس لقطاع التربية والتعليم العالي جعل المنطقة تعتمد على نفسها في تكوين أفرادها وإعدادهم لمقابلة احتياجات المنطقة من العاملين .

9 - تمتع أهالي هذه الولاية بالصحة والنظافة العامة وندرة تواجد أي أمراض متوطنة أو بيئية بينهم مما تجعلهم قادرين على تحمل العمل الشاق التي تتطلبه الصناعة على وجه العموم.

10 - وجود مواقع مهيأة كالمنطقة الصناعية بن بولعيد التي تبلغ مساحتها 75 هكتار ، وكذلك وفرة الطاقة البشرية اللازمة لتنمية هذا النشاط وخاصة أن البليدة 73.6 من سكانها شباب.

هذه العوامل الرئيسية قد خلقت حقيقة منطقة صناعية تتوفر فيها جميع ما تتطلبه مقومات الصناعة لتقوم وتشتد في رحابها.

ويمكن اعتبار معدل نمو العمالة (المشار اليه سابقا) في القطاع الصناعي كمؤشر لتطور هذا النشاط على مستوى الولاية ، حيث أنه أصبح يحتل الصدارة في اليد العاملة المحلية ، والنقص الذي لحق بالقطاع الفلاحي في العمالة أمكن تعويضه جزئيا بزيادة في القطاع الصناعي.

والغرض من تطوير الصناعة في هذه المنطقة انما يهدف إلى تحقيق تكامل صناعي ، فلاحي داخل هذا الاقليم باستغلال الموارد المتاحة وخاصة الفلاحية منها وبالتالي التكامل بين طابع الولاية الفلاحي ونسيجها الصناعي وهذا بإعداد العاملين على مختلف فئاتهم ومستوى مهارتهم، التي تتلاءم مع تخصصات الصناعة الكهربائية ، الكيميائية والغذائية والاليكترونية والصناعة التحويلية والمعدنية وصناعة مواد البناء والنسيجية والتشكيلة التي تتصف بها امكانية هذه الولاية.

وفي هذا المجال وبغرض تنمية ولاية البليدة اقتصاديًا واجتماعيًا تم إعداد نسيج صناعي اقتصادي هام على مستوى الولاية ، الذي عرف تطورًا معتبرًا تمثل في ثلاث مناطق صناعية وسبع (07) مناطق للنشاط الصناعي.

تتمثل الأولى في المنطقة الصناعية لسيدي موسى تتربع على 130 هكتار ، ومفتاح 80 هكتار ، والبليدة (بن بولعيد 1 ، بن بولعيد 2) 75 هكتار.

أما النوع الثاني من المناطق شمل عين الرمانة ، بابا عني ، بوينان ، الصومعة ، بني مراد ، البليدة ، العفرون. هذا بالإضافة إلى نقاط توزيع المواد البترولية والكهرباء ، كما لا ننسى الصناعة التقليدية والحرفية التي تزخر بها الولاية.

ومن الواضح أن الكثير من الصناعات التي أنشئت على مستوى الولاية هي صناعات أساسية و لم يكن الهدف منها سد الاحتياجات المحلية فحسب ، بل إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد بشكل عام ، واستغلال مواردها المعطلة ، ويجدر بنا ونحن نتكلم عن المناطق الصناعية أن نقول: إن ولاية البليدة لم تعد من بادئ الأمر كمنطقة صناعية بل إن الصناعات التي اقيمت هي التي أرغمتها على تأقلمها مع هذه الظروف والمتطلبات الجديدة ، والحقيقة التي يجب أن تقال ولا مجال للجدال فيها إن العكس هو الصحيح ، أي أن المناطق الصناعية يجب أن تخلق من بادئ الأمر وتهيئ نفسها بكل المرافق والخدمات التي تتطلبها حاجيات الصناعة ، وبعدها نجد أن الصناعات تجذب إليها وتتوسع في رحابها.

والمهم أن هناك جهوداً معتبرة بذلت بهدف إنشاء نسيج صناعي على مستوى الولاية تكميلا لطابعها الفلاحي ، ومع ذلك تبقى كثير من الضغوطات والعرقيل قائمة ، سواء المتعلق منها باستغلال وتحسين وتطوير وسائل الإنتاج ، وفعالية المصالح المشرفة على هذه الصناعة وجعل هياكل الدعم والإسناد لخدمة القطاع الصناعي وتطويره لمساهمته في التنمية المحلية والوطنية ، وهذا ما سنتعرض له في الفصل القادم المتعلق بالتطور الصناعي وما هي النتائج التي حققها (التجارب الفعلية) وذلك خلال فترة (1980 - 1994).

خلاصة الفصل

سمحت لنا الدراسة التحليلية لهذا الفصل بالتعرف على مختلف الإمكانيات المادية والبشرية الكامنة في المجال الاجتماعي والاقتصادي لولاية البليدة ، قدمنها لكم بصدق وتعمدنا فيها الاختصار طبقا لطبيعة البحث الذي يشترط التطرق إلى كل قطاعات التنمية المختلفة قبل الانفراد بالقطاع الصناعي (موضوع بحثنا هذا) على الرغم من كوننا لا نستطيع التعرض إلى كل تلك القطاعات بكل تفصيل في هذا البحث الضيق ، أما ما يمكن استخلاصه من هذا العرض التقييمي فهو أن ولاية البليدة فعلا تملك قدرات اجتماعية واقتصادية لابأس بها من حيث العدد ، غير أنها تبقى غير كافية إذا ما قورنت بإمكانيات الولاية البشرية والطبيعية الهائلة ، وهو ما تبرره نقاط الضعف التي كشفناها سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي ، والتي يجب الاهتمام بها ومراعاتها بتحصيل تنمية شاملة ومتوازنة تحقيقا لإحدى الاتجاهات السياسية الوطنية التي ترمي إلى القضاء على الفوارق الجهوية وإحداث توازن بين مختلف نقاط التراب الوطني بناء على المؤهلات الجهوية لكل مجال اقتصادي وهذا تفاديا للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سياسة التصنيع الثقيل التي انتهجتها البلاد وتركيزها في مناطق معينة دون غيرها.

وبهذا المنظور ينبغي أن يكون للصناعة دور أساسي في إحداث تغييرات هيكلية واسعة النطاق لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا ما تقدمه لها من منتجات صناعية تامة الصنع ، لإحداث علاقات تشابكية بين جملة القطاعات وبالأخص القطاع الفلاحي لإستغلال منتجات هذا الأخير في الصناعة على مستوى الولاية ، وبالتالي خلق تكامل بين طابع الولاية الفلاحي و نسيجها الصناعي المكتسب . ومنه تطور هذا الأخير ومساهمته في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية ، وهو ما نحاول تلمسه من خلال الفصل الأخير من هذا البحث.

الفصل الثاني

التطور الصناعي بولاية البليدة

مقدمة

اشتهرت ولاية البليدة لزمن طويل بطابعها الفلاحي بحكم موقعها الجغرافي ، غير أنها عرفت منذ عشرات السنين طابعًا آخر تمثل في الانتشار الصناعي الذي اكتسبته.

ومن الطبيعي أن التصنيع يتوقف على الظروف والمواد المتاحة من خامات خبرات، ولكنه سيظل دائما شرطًا حتميًا للتنمية الإقتصادية ، وللتصنيع آثار مباشرة وملموسة يمكن تقييمها وتأييدها بالأرقام والإحصائيات ، وفي نفس الوقت له آثار غير مباشرة يتعذر تقييمها ، ولكن لها دلالتها وهو التغير الواضح الذي يطرأ على المجتمع مثلا في تقاليده وعاداته.

وحتى نلقي الضوء على عملية الانتشار الصناعي (تطور القطاع الصناعي) نحاول تتبع مساره خلال الفترة (1980 ـ 1994) ، والوقوف عند النتائج المحققة به (القطاع الصناعي) ، وحصر مجموع الوحدات الصناعية بإقليم ولاية البليدة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص ، والدور الذي تؤديه الصناعة في النشاط

الاقتصادي بولاية البليدة وفي المستوى الوطني ، وأخيرا استنتاج العراقيل والمشاكل التي تعاني منها الوحدات الصناعية ، الشيء الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الصناعي بهذا الإقليم.

لكن الصعوبات التي واجهتنا في جمع الإحصائيات الخاصة بهذا القطاع ، وبالخصوص الوحدات التابعة لقطاع الخاص ، والغريب في الأمر أن مديرية الصناعة والمناجم ومديرية التجارة تفتقران هذه الإحصائيات ، هذا ما جعلنا نقترب من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية قصد تزويدنا بهذه المعطيات ، والتي أطلعتنا على عملها الجاد والمهم ، والذي تمثل في الإحصائيات التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا الفصل المتكون من المباحث التالية:

- **المبحث الأول : تعريف القطاعات الصناعية وتوطينها.**
- **المبحث الثاني : تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (80 - 1994).**
- **المبحث الثالث : العمالة الصناعية بولاية البليدة.**

المبحث الأول

تعريف القطاعات الصناعية وتوطينها

ينتج عن التوازن الإقليمي غير السليم للصناعة في انخفاض الكفاية الصناعية . نتيجة لعدم كفاية استغلال الموارد الصناعية والتفاوت في مستوى الدخول . وظهور المشكلات المتعلقة بالاسكان في المدن والمركز الصناعية نتيجة لتوسع هذه المدن بطريقة ارتجالية ، ونمو بعض المراكز الصناعية نموًا سريعًا غير منظم على حساب بعض المدن أو على الريف، كما ينجم عن ذلك عدم كفاية المرافق العامة في مواجهة مطالب العدد الهائل من السكان الناتج عن الهجرة من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والانحراف وسوء الأحوال الصحية . وهذا ما نتج عن سياسة التصنيع في الجزائر وبالخصوص في تمركز الصناعات في المناطق الشمالية والساحلية من الوطن وهو ما سبق ذكره في الباب الأول.

ولاشك أن علاج هذه المشكلات لا يأتي إلا عن طريق الأخذ بأسلوب التنمية الإقليمية ، وعلى ذلك فإن التوزيع الإقليمي السليم للصناعة يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية ، وبذلك يمكن إيجاد التوازن اللازم بين فرص العمل والخدمات ومن ثم وقف تيارات الهجرة الريفية إلى المدن والمراكز الصناعية.

وبما أن ولاية البليدة من المدن التي وطنت بها المراكز الصناعية بحكم موقعها الجغرافي ، والسؤال الذي يطرح هل أخذ بعين الاعتبار طابع الولاية الفلاحي في اختيار نوع الصناعات الملائمة له؟ وما هي حصة كل بلدية من هذه المراكز الصناعية ؟

وهذا ما نحاول الاجابة عنه خلال هذا المبحث في النقاط التالية:

2 - 1 - 1 - تعريف القطاعات الصناعية

بالرغم من طابع الولاية الزراعي الغالب ، ونظرًا لموقعها الجغرافي فإنها عرفت تطورا صناعيا معتبرا يتمثل في وجود (سنة1994) 811 وحدة صناعية(1) من بينها 784 معمل صناعي تابع للقطاع الخاص، ولا تخفى على أحد الآثار والأخطار التي تترتب عن هذه

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995, op.cit , p 18.

التنمية الاقتصادية على مستوى التهيئة العمرانية التي يجب المحافظة على توازنها لضمان مستقبل ولاية البليدة والمتمثل في القطاع الفلاحي المكمل الأساسي لازدهارها الصناعي.

تنقسم القطاعات الصناعية بالولاية حسب طبيعة ملكيتها إلى نوعين وهما : القطاع العام و القطاع الخاص.

2 - 1 - 1 - 1 - القطاع العام

فهذا القطاع ينقسم هو الآخر إلى نوعين من الصناعات الوطنية، والصناعة المحلية.

1 - الصناعة الوطنية

إن الصناعة الوطنية في سنة 1994 تمثلت في 27 وحدة مقسمة على خمس (05) قطاعات إنتاجية وهي:

قطاع مواد البناء

يتكون هذا القطاع من ستة(06) وحدات إنتاجية هي:

وحدة الاسمنت لمفتاح وتقوم باستغلال الحجر واستخراج مادة الاسمنت ، وحدتان للأجور، واحدة ببوفاريك، والأخرى بمفتاح وتقومان بصناعة الأجور والقرميد(المواد الحمراء) ، وحدة الأميانت اسمنت بمفتاح وتنتج القنوات ، الصفائح الحديدية والقوالب، وحدة السيبوركس بمفتاح كذلك وتنتج مادة السيبوركس المسلح وغير المسلح ، وأخيرا وحدة ببابا علي (بلدية بئر التوتة) تقوم على إنتاج رمال البناء المختلفة.

قطاع الصناعات الغذائية

يتكون هذا القطاع من (09) وحدات إنتاجية منها أربعة تابعة لمؤسسة الرياض المختصة في إنتاج المواد الغذائية الأساسية وهذه الوحدات هي:

الرياض وحدة الاخوة عامر بالبليدة يتنوع إنتاجها من السميد الممتاز ، الفرينة ، وبقايا الطحين.

الرياض وحدة اسماعيلية عمار الواقعة بالبليدة تقوم بطحن وحفظ السميد ، الفرينة ، وفضلات الطحين، وتستعمل في نشاطها هذا القمح اللين.

الرياض مركب البليدة يتكون هذا المركب من وحدتين . واحدة مختصة في إنتاج السميد وقد بدأ نشاطها سنة 1973 . وأخرى مختصة في إنتاج العجائن الغذائية والكسكس . وقد انطلقت سنة 1975.

الرياض مركب بني مراد هو الآخر مقسم إلى وحدتين واحدة موجودة ببني مراد مختصة في الطحين والأخرى توجد بالصومعة ومختصة في العجائن الغذائية .

وحدتان(02) تابعتان لمؤسسة العصير والمصبرات الغذائية.

المؤسسة الوطنية للعصير والمصبرات الغذائية وحدة البليدة انطلق بها النشاط سنة 1975 بمساحة إجمالية تقدر بـ 4356 هكتار وذات قدرة إنتاجية 8500طن وتعمل عن طريق فريقين في اليوم.

وحدة بوفاريك تقوم بتصبير الطماطم وصناعة عصير البرتقال والمشمش وهو المنتوج الزراعي الذي تزخر به المدينة انطلق بها الإنتاج سنة 1959 مساحتها 25000م².

مؤسسة المياه المعدنية بموزاية تقوم هذه الوحدة باستغلال هذه المياه المعدنية وتعليبها ، صناعات صمادات القارورات وتحضير المشروبات الغازية مساحتها 959م² هي مساحة تخزين المواد الأولية و5994,5م² لتخزين المنتوج النهائي.

الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ببني تامو ، تعد هذه الوحدة فتية من حيث المنشأ فبعد انطلاقها في الإنتاج في جويلية 1990 تقوم بحفظ وتوزيع الحليب ومشتقاته بقدرة إنتاجية 340000 لتر/اليوم وتعمل عن طريق فرقتين بمساحة إجمالية تعادل 60000 م² منها 20858 م² مغطاة.

قطاع الصناعات النسيجية والكيمياوية

يضم هذا القطاع أربع (04) وحدات إنتاجية هي:

الإحصائيات مأخوذة من مديرية الصناعة والمناجم بالولاية.

الشركة الوطنية للصناعات النسيجية بوفاريك ، تعتبر من أقدم الشركات الموجودة في ولاية البليدة بحيث انطلقت في الإنتاج سنة 1955 وأممت سنة 1978 مساحتها 25165م² منها 14452 مغطاة ، تعمل عن طريق 03 فرق مدة كل وحدة 03 ساعات مختصة في إنتاج القماش (المطبوع، الأبيض، المدبوغ) . كما أنها تعتبر متعاملا اقتصادي مهم وذات فعالية كبرى ، إذ تصدر منتجاتها (القماش) للخارج ومن أهم متعامليها الاتحاد السوفيتي وبلغاريا.

وحدة أسميدال الموجودة في بني مراد تقوم بصناعة المواد الكيماوية المضادة للحشرات والكبريت الصناعي ، غير أنها اختصت في الكبريت الفلاحي وهذا منذ 1991 .

وحدة السليلوز والورق بابا علي تقوم هذه الوحدة بإنتاج عجين الورق والورق في شكله النهائي مستعملة في ذلك منتوج الحلفاء .

مركز تعمير قارورات الغاز وحدة نفطال ، تختص هذه الوحدة في تعمير قارورات الغاز المميع ، بمختلف أقسامها قدراتها الإنتاجية تقدر بـ 5000000 قارورة.

قطاع الصناعات الخشبية والتبغ

إن مجموع الوحدات المكونة لهذا القطاع هي خمسة (05) وحدات:

حيث نجد وحدتان مختصتان في صناعة الأثاث المنزلي (وحدة الأثاث لبوفاريك) والأثاث المدرسي وكذا أثاث الإدراة والتجهيزات (وحدة الأثاث والتجهيز لسيدي موسى) التي انطلق بها الإنتاج في 20 فيفري 1982 وتقوم بأشغال النجارة العامة بالعمارات الإدارات مساحة هذه الوحدة 249000م² منها 161000م² غير مغطاة.

أما الوحدة الأخرى مهمتها هي صناعة الغرف الصحراوية المجهزة باللوازم الضرورية وهي موجودة ببابا علي (بلدية بئر توتة).

الإحصائيات مأخوذة من مديرية الصناعة والمناجم بالولاية.

يبقى في الأخير وحدتان تابعتان للشركة الوطنية للتبغ والكبريت . وحدة مختصة في إنتاج مصفاة السجائر بفريقين يعمل كل فريق 8ساعات موجودة في مساحة تقدر بـ 5000م² وتقع بالبليدة.

والأخرى تنتج الشمة (وحدة بن شرشالي) مساحتها3182 م² موجودة في وسط سوق الجمعة ببوفاريك انطلق بها الإنتاج سنة 1963.

قطاع الصناعات الحديدية والالكترونية

يضم هذا القطاع ثلاث مؤسسات إنتاجية هي:

مؤسسة الصناعات الحديدية لسيدي موسى بمساحة إجمالية بـ11 هكتار تقوم بتصنيع الزجاج ، والهياكل الحديدية ، نجارة الألمنيوم ، الأثاث الحديدي وتستعمل في هذا الإنتاج المواد الأولية المستوردة من الخارج وهي الزجاج والمواد الكيماوية بدأ الإنتاج بها في سنة 1989.

المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية الموجودة بالبليدة تشمل على مساحة تقدر بـ 40000م² نشاطها يتمحور في تصنيع الهياكل المعدنية والنحاسية الخردوات الحديدية والأنابيب.

أما فيما يخص المؤسسة الثالثة وهي **المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية بالبليدة** والتي تقوم بتركيب الأجهزة الالكترونية السمعية البصرية (التلفزة أسود أبيض. بالألوان، أجهزة الراديو كاسيت للسيارات والمنازل) وسلاسل مجسمات الصوت المصغرة.

بعد ما استعرضنا الصناعات الوطنية ، نحاول بنفس المنوال التعرف (استعراض) الوحدات الصناعية المحلية وذلك في النقطة التالية.

2 - الصناعة المحلية

تقدر الوحدات الصناعية المحلية لولاية البليدة بـ 13 وحدات (سنة 1988)(1) ، أين تقلص عددها إلى 04 وحدات (سنة 1994) (2) . تم إنجازها ابتداء من المخطط الرباعي الثاني وتتمثل نشاطاتها ومواقعها كالتالي:

---

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1988, op.cit , p 17.
(2) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995, op.cit , p 19.

- **الشركة الجزائرية المتيجة الموجودة ببوفاريك** أنشئت سنة 1971 المختصة في إنتاج العطور والغسول والمساحيق ذات مساحة إجمالية 7844م².
- **وحدتان للنجارة العامة في كل من البليدة والعفرون** تختصان في إنتاج الأبواب والنوافذ ... الخ).
- **وحدة الاسمنت ببني تامو** مختصة في إنتاج الغرانيتو.
- **وحدة القنوات الاسمنتية والموجودة ببلدية الصومعة** ذات قدرة إنتاجية تقدر بـ 75771م طن.
- **وحدة استخراج الحصى بالعفرون** حيث تقوم بطحن الأحجار واستخراج منه أنواع الحصى المختلفة .
- **وحدة محاجر بوعينان** ذات القدرة الإنتاجية 110000طن وتستغل تفتيت الحجارة والحصى لإستعمالها في إنتاج الأجور.
- **وحدة الجير ببوعينان** التي تقوم باستخراج الجبس من الجبال المجاورة ومعالجتها لتصبح صالحة للاستعمال ، قدرتها الإنتاجية 72 طن في اليوم.
- **الشركة الولائية للبناءات الحديدية بسيدي موسى** التي أنشأت سنة 1959 مساحتها الإجمالية 13500م² وقدرتها 3000 طن وتختص في إنتاج القضبان الحديدية.
- **الشركة الولائية لأشغال الكهرباء والرصاص والميكانيكا العامة**، حيث تقوم هذه الشركة بمهمة إنجاز أشغال الكهرباء وبالخصوص . الكهرباء الريفية وصيانة الأجهزة الميكانيكية العامة.
- **وحدة الطباعة الوطنية الجزائرية** وهي وحدة تابعة للبلدية مختصة في إنتاج مواد الطباعة والوثائق الإدارية.
- **وحدة النسيج البلدي** وهي وحدة اقتصادية في تفصيل وخياطة الملابس وفي أصلها تعود إلى الصناعة التقليدية.

الإحصائيات مأخوذة من مديرية الصناعة والمناجم بالولاية

2 - 1 - 1 - 2 - القطاع الخاص

يقوم القطاع الخاص بتسيير 784 وحدة صناعية (1)، وهذا خلال سنة 1994 . وتتركز نشاطاته بصفة عامة في المجالات التقليدية والكلاسيكية والمتمثلة فيما يلي:

الطباعة وتحويل الورق ، صناعة الأحذية والجلود ، صناعة البلاستيك والمطاط ، صناعة مواد التنظيف والصيانة، (مثل مزيل الروائح ، ماء جافيل) صناعة الزجاج والمرايا، صناعة مواد التجميل والعطور ، النسيج والخياطة الصناعة الحديدية والمعدنية والإليكترونيك، صناعة الحلويات المختلفة، مشتقات الحليب ، صناعة العجائن وأغذية الأنعام ، المصبرات والمشروبات الغازية وبالخصوص عصير الفواكه التي تزخر بها الولاية ، مطاحن اللبن كذلك نجد إنتاج مواد البناء المختلفة وذات النوعية الجيدة مثل البلاط والرخام واستغلال المقالع وكذلك الصناعة الخشبية هذا بالإضافة إلى صناعة المواد الكيميائية وبالأخص المبيدات المضادة للحشرات لاستغلالها في القطاع الفلاحي.

بالإضافة إلى الوحدات الصناعية في كل من القطاع العام والخاص نجد هناك 516 وحدة صناعية تقليدية وحرفية(2) ، والتي يختصر إنتاجها فيما يلي:

مواد غذائية 70 وحدة ، مواد البناء 03 وحدات ، أشغال معالجة المعادن 67 وحدة تحويل الخشب والنحت وصناعة الأثاث 74 وحدة ، تحويل الصوف والجلود 7 أشغال معالجة الزجاج 10، أشغال الإصلاح 137، أشغال الورق والطباعة 13 وحدة حرف مختلفة 135وحدة.

ولتوضيح تطور المؤسسات الصناعية في القطاع العام والخاص خلال فترة (80 ـ 1994) نستعرض الجدول التالي رقم (43):

---

(1) D.I.M . Unité de production de la Wilaya de Blida , Mars 1995 , p 3.
(2) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1995, op.cit . p 20.

جدول رقم (43) : تطور المؤسسات الصناعية للقطاعين العام والخاص خلال فترة (1994/1980)

الوحدة : واحدة

السنوات / الفروع الصناعية	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94
القطاع العام															
الصناعة الوطنية	28	28	28	29	23	23	24	24	24	25	26	26	26	27	23
مواد البناء	09	09	09	09	07	07	06	06	06	06	06	06	06	06	05
الصناعة الغذائية	08	08	08	11	07	07	07	07	07	07	08	08	08	08	09
ص.الحديدية الإليكترونية	01	01	01	02	02	02	02	02	02	03	03	03	03	03	03
ص.التحويلية والكيماوية	10	10	10	07	07	07	09	09	09	09	09	09	09	09	06
الصناعة المحلية	12	12	12	12	06	10	10	13	13	11	10	04	04	04	04
مجموع القطاع العام	40	40	40	41	29	33	34	37	37	36	36	30	30	31	27
القطاع الخاص	208	247	287	317	368	424	459	495	556	645	725	765	776	784	784
المجموع الكلي	248	287	327	358	397	457	493	532	593	681	460	795	806	815	811

المصدر : تم إعداد الجدول وفقا لما نشر في:

La Wilaya de Blida par les chiffres , édition (1982 - 1995) , op.cit.

- Rapport d'activité des secteurs de l'industrie , Annex (85 - 88/91) , op.cit.

- D.I.M , unité de production de la wilaya de Blida , Mars 1995.

جدول رقم (44) : تطور المؤسسات الصناعية في القطاع العام خلال الفترة (1980/1994)

السنوات / الفروع الصناعية	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94
الطباعة.الورق.الورق المقوى	10	11	15	15	15	20	22	24	25	27	30	30	30	30	30
صناعة الأحذية والجلود	13	14	17	18	23	26	31	35	42	64	87	109	109	109	109
صناعة البلاستيك والمطاط	10	17	22	27	32	42	44	44	45	50	56	56	56	56	56
ص.مواد التنظيف والصيانة	03	03	03	03	04	04	04	05	14	17	21	25	25	25	25
صناعة الزجاج والمرايا	05	06	09	12	16	18	19	20	22	26	26	26	26	26	26
ص. مواد التجميل والعطور	06	06	07	07	08	09	10	11	11	11	12	12	12	12	12
النسيج والخياطة	81	95	109	120	132	142	149	163	180	195	199	200	204	204	204
ص.ح.م الميكانيك والإليكترونيك	29	36	38	43	55	60	67	72	77	83	88	88	88	88	88
الحلويات	05	07	08	09	17	24	26	30	38	53	55	55	56	56	56
الجبن والزبدة	-	01	01	01	01	05	06	06	07	09	14	16	16	17	17
ص.العجائن وأغذية الأنعام	15	17	18	20	21	22	24	25	31	37	39	40	40	40	40
المصبرات والمشروبات الغازية	06	07	07	09	09	11	11	11	13	15	25	29	30	30	30
طحن البن	05	05	07	07	07	08	11	12	13	17	27	33	38	45	45
مواد البناء والمقالع والخشب	11	12	16	16	18	23	25	27	27	31	36	36	36	36	36
ص.المواد الكيماوية	09	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
المجموع	208	247	287	317	368	424	459	495	556	645	725	765	776	784	784

المصدر : تم إعداد الجول وفقا لما نشر في:

Unité de production de la wilaya de Blida , Mars 1995 , op.cit

من الجدول رقم (43) يتضح ان الصناعة الوطنية ظلت ثابتة طيلة سنوات الثلاث الاول من الثمانينات ، وهذا يرجعنا ثانية إلى الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الوطني، ولاسيما إعادة الهيكلة التي لم يكن لها آثار بارزة على إقليم ولاية تبسة ، وهذا راجع حسب اعتقادنا لعدم ضخامة المشاريع الصناعية بهذا الإقليم. كانت الصناعة الغذائية تحتل فيها المرتبة الاولى متبوعة بصناعة مواد البناء ،غير ان هذه الصناعة (الوطنية) عرفت انخفاضًا بعد انفصال ولاية تيبازة عن ولاية البليدة مما جعل جل الصناعات تعرف نقصًا من ناحية عدد مؤسساتها مع بقاء الصدارة للصناعة الغذائية ،ويعود هذا إلى طابع الولاية الفلاحي حيث تستغل منتجات هذا القطاع (الفلاحي)في ازدهار الصناعة الغذائية ومنه احداث تكامل بين واقع الولاية الفلاحي ونسيجها الصناعي المكتسب.

كذلك لا يمكن إخفاء التطور الذي عرفته الصناعة التحويبية والكيميائية حيث أن هذه الأخيرة كانت لها ارتباطًا مع الصناعة الغذائية وذلك ما تنتجه من مواد كيميائية وخاصة المستعملة في انجاح الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته الذي يساهم في تطور الصناعة الغذائية ،وأن تطور عدد وحدات هذا النوع من الصناعة هو دلالة على تكامل القطاع الصناعي بالولاية لطابعها الفلاحي.

والحقيقة التي يستحق ذكرها أن الصناعة الوطنية عرفت انخفاضا خلال سنة 1994 وكان هذا الانخفاض مجسدا في نقص وحدات الصناعة التحويلية وهذا يعود إلى افلاس بعضها وتراكم الديون عليها ونقص المواد الأولية بها حيث أن بعض الوحدات عجزت عن دفع أجور عمالها فكان مصيرها التوقف المؤقت أو النهائي ، كذلك نفس الشيء لوحدة البناء المختصة في إنتاج رمال البناء هي الأخرى توقفت عن الإنتاج.

أما الصناعة المحلية فقد عرفت تطورا لابأس به إلى غاية نهاية فترة الثمانينات ومع مطلع التسعينات بدأت تعرف انخفاضا في عدد مؤسساتها إلى أن بلغ سنة 1994 (04) وحدات وهذا راجعا إلى نفس الأسباب التي سبق سردها. مما كان سببا في ارتفاع البطالة التي عرفتها الولاية 23 %.

أما الجدول رقم (44) يوضح أن القطاع الخاص (الصناعي) عرف تطورا مستمرا من ناحية عدد المؤسسات (المعامل الصناعية) وهذا من سنة لأخرى. كما يظهر جليا أن القطاع الخاص يركز نشاطه حول قطاع النسيج إذ عرفت الوحدات الصناعية المختصة في النسيج معدل نمو سنوي يتراوح بين 10 %، 11 % . متبوعا بصناعة الأحذية والجلود وفي الأخير الصناعة الكيماوية حيث لم تعرف أي تطور من ناحية اقامة المعامل الصناعية الجديدة المختصة في المواد الكيماوية (10 وحدات) طيلة فترة دراستنا هذه بسبب نقص المواد الأولية وارتفاع تكلفة الإنتاج ، بالإضافة إلى الاجراءات الأخيرة المتخذة اتجاه هذه الصناعة ، والمتمثلة في احضار تصريح يسمح بمباشرة النشاط غير أنه لم يستطيع أي مستثمر الحصول على هذا التصريح.

ولهذا أصبح القطاع العام المنتج لهذه المواد (الكيماوية) عاجزا عن تلبية الاحتياجات المحلية وخاصة المبيدات المضادة للحشرات ، مما جعل أسعار هذه المواد ترتفع في السوق وتشجيع عملية المضاربة.

إن كان القطاع الخاص عرف تطورا هائلا في عدد الوحدات الصناعية وهذا نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الولاية للمستثمرين الخواص ، غير أنه يعاني من عدة مشاكل والتي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة ، ومن هذه العراقيل مايلي:

- انعدام الوسائل الضرورية بالمناطق الصناعية ومناطق النشاط، إذ نجد مثلا منطقة النشاط لعين الرمانة تشكو من قلة المياه والطرق الرئيسية المؤدية لها وانعدام الانارة العمومية بها ، كما أنها تعاني من انعدام الغاز والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي كذلك المنطقة الصناعية بالبليدة (بن بولعيد) هي الأخرى تشكو من حدة هذه المشاكل بالإضافة إلى سوء حالة طرقها كلها مكسرة الشيء الذي يؤدي إلى ضعف عدد الزبائن حيث أن هذه الأخيرة تفقد عدد هائل من الأجهزة سهلة الكسر أثناء نقلها إلى السوق زيادة إلى مشكل النظافة ولوحات التوجيه والانارة بداخل المنطقة منعدمة الأمر الذي يجعل السير بداخلها ليلا صعبًا ... الخ ، فإن دلت هذه المشاكل عن شئ فإنها تدل على الغياب التام لتسيير المنطقة.

- أن كل المستثمرين حديثي النشاط لم يحصلوا لحد الآن عن عقود الملكية.
- عدم التمييز بين المستوردين لمواد الأولية والمنتوجات تامة الصنع (الأجنبية)في الرسوم الجمركية ، كما أن هؤلاء المستثمرين الخواص المستوردين يعانون من صعوبات الاجراءات الجمركية (جمركة المواد الأولية المستوردة).
- كما أن المنتجين لمادة الدقيق يشكون من رداءة الحبوب المستوردة ، وليس لديهم بديل غيرها ، بالإضافة إلى ضعف عملية التموين.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة بالحياكة وحتى المنتجة محليا (على مستوى الوطني) كانت سببا في ضعف الإنتاج ، كذلك انعدام بعض المواد الأولية لفترت طويلة أدى ببعض المستثمرين إلى بيع بعض الآلات المستهلكة لهذه المواد ، لأن حسب عتقاد أصحابها أن تركها ما هو إلا تجميدا لأموال ضخمة هم بحاجة لها أي استثمارها في نشاط آخر.
- انعدام المعلومات الكافية على المنتوجات الوطنية ومتطلبات (احتياجات) السوق المحلية والوطنية ، مما جعل عملية تحديد الأهداف (التقديرات) عملية صعبة بالنسبة لهؤلاء المستثمرين.
- انعدام التنسيق بين هؤلاء الخواص والمصالح الإدارية وخاصة مديرية الصناعة والمناجم ، حيث إن هذه الأخيرة لم تهتم بهذا القطاع كما ينبغي ، ولم تساعد في حل مشاكله.
- وفي الأخير نجد المشكل الذي يهدد الصناعة المحلية وتباطؤها وهو غزو السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة عن المنتوجات المحلية وخاصة المنتوجات النسيجية والعطور والغسول... الخ.

وأخيرا يجب محاربة هذه الآثار التي انعكست سلبا على الصناعة على مستوى ولاية البليدة ، وتحسين الظروف الملائمة للاستثمار الخاص حتى تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق ، كما أن تطور الصناعة يقلل من حدة البطالة التي تعاني منها ولاية البليدة 23,5 % علما أن الصناعة أصبحت تحتل الصدارة في اليد العاملة وهذا ما نوضحه فيما بعد.

2 - 1 - 2 - توطين الوحدات الصناعية

في البداية أريد أن أوضح باختصار الفرق بين التوطن والتوضين حيث أن الأول يهدف إلى الربح، في حين أن الثاني يسعى إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية فالاختلاف إذا في الهدف ، وأن الأول عملية تلقائية بينما الثاني

عملية ارادية ومقصودة ، وهذا الأخير يتم في الغالب في الدول ذات النهج الاشتراكي التي تخطط لاقتصادياتها بينما في الواقع لهما نفس الهدف الاجتماعي(1).

لا نخوض في هذا الفرق خاصة وأن الصناعات في مجتمعنا يتم توطينها بالأسلوب الثاني، وباعتبار التوطين الصناعي عاملا أساسيًا في حركة اليد العاملة والسكان بصفة عامة ، ونظرا لنتائجه الاجتماعية، ولهذا رأينا أنه لمن الضروري التطرق إلى توطين الوحدات الصناعية على مستوى تراب الولاية ومنه تحديد حصة كل بلدية من الصناعة (الوحدات الصناعية) وبالتالي الاجابة على السؤال الذي يطرح: ما مدى تكامل هذا التوطين للصناعة مع نشاط المنطقة ومدى قدرة المنطقة على تلبية احتياجاته من اليد العاملة كما وكيفا؟

ويمكن توضيح توزيع الوحدات الصناعية عبر تراب الولاية في كل من القطاع العام والخاص من خلال الجدول رقم (45) والخريطتين (3،4) يتضح من الجدول أن الوحدات الوطنية (الصناعة الوطنية) تمركزت في مناطق معينة منذ نشأت هذه المؤسسات ، حيث تركزت هذه الصناعات أساسا في بلدية البليدة أين بلغ عدد المؤسسات بها 12 وحدة أي ما يعادل 30 % من لعدد الإجمالي ، كذلك منطقة (بلدية بوفاريك) تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 17,5 % ، وفي المرتبة الثالثة بلدية مفتاح 4 مؤسسات 10 % في حين نجد أن جل بلديات الولاية تخلو من الصناعة الوطنية ، 17 بلدية.

وقد نتساءل عن الأسباب التي دعت إلى توطين لصناعة بهذه البلديات على النحو المتقدم ، وتتلخص هذه الأسباب في المزيا التي تتمتع بها كل من البليدة .

---

(1) محمد بوخلوف ، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991، ص 195.

جدول رقم (45) : تمركز المؤسسات الصناعية عبر بلديات الولاية

الوحدة: مؤسسة

البلديات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	النسبة %
البليدة	12	232	244	29,61
اولاد يعيش	01	66	67	8,13
بني تامو	01	58	59	7,16
بوفاريك	07	51	58	7,03
بئر التوتة	03	52	55	6,67
بني مراد	03	44	47	5,70
الصومعة	02	35	37	4,49
الأربعاء	00	36	36	4,36
الشبلي	00	35	35	4,24
سيدي موسى	03	23	26	3,15
بوعينان	02	18	20	2,42
بن خليل	00	15	15	1,82
بوقرة	00	15	15	1,82
بوعرفة	00	14	14	1,69
أولاد الشبل	00	14	14	1,69
وادي العلايق	00	14	14	1,69
موزاية	01	13	14	1,69
شفة	01	12	13	1,57
قرواو	00	11	11	1,33
مفتاح	04	07	11	1,33
العفرون	00	09	09	1,09
ولاد سلامة	00	08	08	0,9
تسالة المرجة	00	02	02	0,2
المجموع	40	784	824	100

المصدر : نفس مصادر الجدولين رقم (43)(44)

وبوفاريك من حيث اتساع أسواقها وتوافر الفنيين بها وورش الصيانة ووجود المدينتين بالقرب من طرق المواصلات المختلفة وهذا فضلا عن سهولة حصول المصانع المقامة بها على ما تحتاجه من المواد الأولية التي تستعمها في الإنتاج وخاصة المصانع المنتجة للصناعة الغذائية.

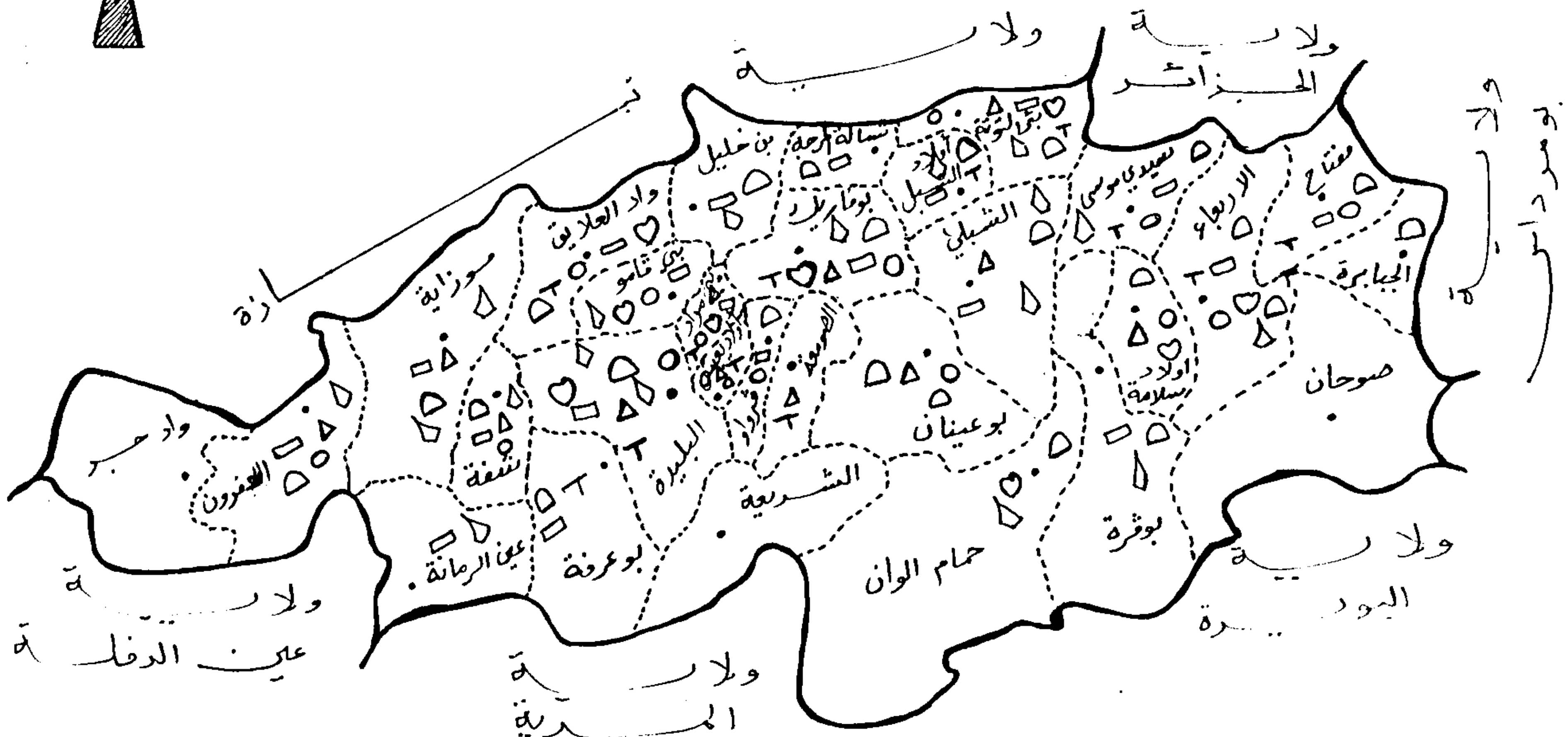


ولاية
بن خليل
بسالة للوحة
أولاد الشبل
بئر التوتة
سيدي موسى
الأربعاء
مفتاح
الجبابرة
واد العلايق
موزاية
بني تامو
بوفاريك
الشبلي
البليدة
العفرون
وادجر
الشفة
بوعرفة
الشريعة
بوعينان
أولاد سلامة
صوحان
بوقرة
حمام الوان
عين الرمانة
ولاية عين الدفلة
ولاية المدية

▭	صناعة المواد الغذائية
△	صناعة مواد البناء
○	صناعة الخشب والورق
♡	صناعة كيميائية
⌂	صناعة النسيج
◿	الصناعة الحديدية والمعدنية والالكترونية
♁	صناعة المحروقات
•	مقر البلدية

مقياس الرسم : 1 سم = 2 كلم

خريطة رقم 04 : توطين الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص



غير أنه أقيمت بعض الصناعات الهامة في مناطق أخرى تتميز بقربها من مناطق استخراج المواد الأولية اللآزمة للنهوض بهذه القطاعات (الصناعات) ومن أمثلة ذلك صناعة مواد البناء بمفتاح والمياه المعدنية والمشروبات الغازية بموزاية، وربما نضيف سببا آخر إلى الأسباب المتقدمة ، وهو أن الأجانب (المعمرين) الذين أقاموا مصانع بولاية البليدة كانوا يفضلون اقامتها بالقرب من مجال اقامتهم وقد سايرهم في ذلك السكان الأصليون لهذه المناطق ، في حين نجد أن القطاع الخاص قد شمل 24 بلدية من بلديات الولاية والمقدرة بـ 29 بلدية ، غير أنه هو الآخر ركز صناعته في بلدية البليدة أين بلغ عدد المؤسسات بها 232من إجمالي 784 أي بنسبة 30 % بالإضافة إلى عدد لابأس به من المؤسسات أنشأت بالبلديات المجاورة لعاصمة الولاية مثل بني مراد، بني تامو، بوفاريك والصومعة... الخ.

والسبب في ذلك يعود إلى تحضر هذه البلديات وكذلك للتقليل من تكاليف الإنتاج وخاصة نقل المواد الأولية ، واتساع رقعت السوق بهذه المناطق وكذلك الكثافة السكانية العالية التي تتميز بها ، مما يجعل الطلب مرتفع على المنتجات الصناعية بالإضافة إلى توفر الوسائل الضرورية لعملية الإنتاج من كهرباء وغاز وماء وشبكة مواصلات هائلة وخاصة المناطق المحاذية للطريق المزدوج والسكة الحديدية ، زيادة على اقامة المصانع بهذه المناطق لاستواء أرضيتها المميزة لسهل متيجة ، ومن هنا ينتقل بنا الحديث إلى الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة التي يزخر بها سهل متيجة عامة وولاية البليدة خاصة ، حيث أن الوحدات الصناعية سواء في القطاعي الخاص أو العام كلها أقيمت في أراضي فلاحية مما جعل هذه الأخيرة تفقد أعز أجزائها لغزوها من طرف الاسمنت المسلح الشيء الذي يدعو للقلق عن طابع الولاية الفلاحي ، وهذا ما توضحه الخريطتين السابقتين ، أي أن جل الوحدات الصناعية سواء العامة أم الخاصة تم توطينها في مناطق فلاحية.

كما رأينا سابقا أن سهل متيجة المعروف بنشاطه الفلاحي وخصوبة أراضيه ، حيث كان يستقبل اليد العاملة الآتية من مختلف الجهات للعمل في الزراعة، غير أن الانتشار الصناعي الذي تعرفه (ولاية البليدة) وبحكم قرب هذه الأخيرة

من العاصمة فتح فرصًا للعمل . ولما يمتاز به القطاع الصناعي من امتيازات غير موجودة في القطاع الفلاحي جعل هذا الأخير يفقد عدد هائل من العاملين به متوجهين إلى القطاع الصناعي ، والنتيجة المنطقية هي استقبال يد عاملة ريفية تعمل بالمصانع ، وهذا راجعا إلى المستوى الفني البسيط نسبيا الذي تشغل به الوحدات الصناعية.

كما أن المناطق التي أقيمت بها الوحدات الصناعية ؛ لا تلبي الاحتياجات الصناعية من اليد العاملة بصفة مطلقة ، وهذا ما جعل هذه الصناعة ترحب باليد العاملة الآتية من المدن المجاورة وحتى الولايات المجاورة ، ولهذا فإن شبكة نقل عمال المصانع تجوب كل السهل شرقه، غربه، شماله، جنوبه، وكثير من هؤلاء العمال يستعملون وسائل النقل العمومية وخاصة السكة الحديدية بالنسبة للمتوجهين نحو الجزائر وعين الدفلة . وهذا من دون شك له انعكاساته السلبية على العامل والإنتاج بسبب التأخر عن مواعيد العمل وكثرة الغيابات.

إن تمركز الوحدات الصناعية في مناطق معينة دون غيرها انعكس سلبا على هذه الأخيرة مثل ارتفاع معدل البطالة بها مثلا 22,89 بمدينة الجبابرة(1) ، هذا ساهم في الهجرة الداخلية أي النزوح الريفي نحو المدينة 0.5 % مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمناطق الصناعية مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة بها، زيادة على انتشار الأحياء القصديرية حتى في عاصمة الولاية ، ولهذا أصبح الاتجاه أخيرا نحو تخطيط مناطق صناعية جديدة لنشر مزايا التصنيع في أرجاء الولاية ، مع الاهتمام بتصنيع الريف للإرتفاع بمستواه المادي والحضاري،بعد ما استعرضنا القطاعات الصناعية والفروع التابعة لها ومعرفة نقاط وجودها سنحاول في المبحث القادم معرفة حجم ونسبة الإنجازات المحققة في هذه القطاعات المختلفة.

---

(1) A.N.A..T , Etude indusries locales , Wilaya de Blida , 1992 , p 12.

المبحث الثاني

تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1980 - 1994)

تبين لنا من خلال دراسة المبحث السابق أن ولاية البليدة عرفت تحولاً هامًا وتنمية معتبرة في عدد المؤسسات الصناعية، حيث أصبحت تمتلك عدة وحدات صناعية، وخاصة قطاع الصناعات الخفيفة والصغيرة على الرغم من الطابع الفلاحي الذي يميز الولاية.

كما بذلت جهودا في سبيل تنمية وتطوير القطاع الصناعي تماشيا مع طابع الولاية الفلاحي ، أي خلق تكامل بين القطاعين لما يستفيد منه القطاع الصناعي من المنتوجات الفلاحية، بغرض استغلالها لتطوير وتنويع منتوجاته النهائية ، كما أنه هو الآخر يوفر منتجات صناعية للقطاع الفلاحي لزيادة إنتاجه وتحسين نوعيته مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات المضادة للحشرات... الخ.

وتجسدت هذه الجهود في النتائج المحققة في القطاع الصناعي أي الإنجازات المحققة فعلا، حيث جل الفروع الصناعية عرفت تطورا ملحوظا في إنتاجها وهذا من سنة لأخرى، إلا أن هناك ضغوطا وعراقيل لازالت قائمة والتي زادت حدتها خاصة خلال السنوات الأخيرة (من 1990 إلى 1994) ، أدت إلى تذبذبات في الإنجازات المحققة ومعدلات النمو وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المسطرة بشكل كامل.

فما هي الأسباب التي حالت دون الوصول إلى تحقيق ذلك؟

هذا ما نحاول الاجابة عنه بالدراسة في هذا المبحث ، وقبل التعرض لهذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أننا نقتصر على إنتاج القطاع العام ، وهذا لعدم توفر احصائيات القطاع الخاص بشكل كلي ، رغم المحاولات المختلفة والعديدة التي قمنا بها للحصول على هذه الاحصائيات ، غير أنها كلها باءت بالفشل.

كذلك نقص المعلومات لبعض المؤسسات العمومية واختلافها من مصلحة لأخرى وخاصة المتعلقة بالسنوات الأولى لفترة الثمانينات (من 1980إلى 1983) ولهذا اعتمدنا على منشورات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية في إعداد الجداول التالية التي تبين تطور الإنتاج الصناعي بالقطاع العام لفترة (1980 ــ 1994) مختلف الفروع الصناعية نورد تحليلا لها بعد عرضها.

جدول رقم (46): تطور الإنتاج الصناعي بالقطاع العام خلال فترة (1983/1980)

السنوات / الفروع الصناعية	وحدة القياس	1980 الأهداف	1980 الإنجازات	1980 %	1981 الأهداف	1981 الإنجازات	1981 %	1982 الأهداف	1982 الإنجازات	1982 %	1983 الأهداف	1983 الإنجازات	1983 %
الصناعة الوطنية													
• مواد البناء													
- الإسمنت	طن	672.827	470.979	70	731.520	512.065	70	523.011	366.108	70	487.354	492.228	101
- المواد الحمراء	طن	78.475	67.489	86	89.271	77.666	87	93.487	81.334	87	86.787	95.466	110
- إيمانت إسمنت	طن	29.422	20.007	68	41.342	28.361	68,6	43.290	33.334	77	31.993	36.792	115
- السيبوركس	م^3	118.064	114.523	97	115.627	113.893	98,5	118.888	117.700	99	123.350	120.361	97,5
- رمال البناء	م^3	841.147	354.330	42	923.534	323.237	35	832.496	266.399	32	241.003	204.853	85
• الصناعة الحديدية والإليكترونية													
- الهياكل المعدنية والنحاسية	طن	3.256	2.540	78	3.296	2.703	82	4.560	3.740	82	4.560	3.229	70
- الصناعة الحديدية	10^3دج												
الصناعة الإليكترونية	وحدة										22.276	21.163	95
• الصناعة الغذائية													
المواد الغذائية الأساسية	ق	1.188.771	1.117.445	94	1.305.547	1.233.742	94,5	1.594.986	1.507.262	94,5	1.419.114	1490.070	105
العصير والمصبرات الغذائية	طن	38.073	11.422	30	40.939	13.510	33	25.244	8.583	34	20.060	11.234	56

تابع للجدول 46

المياه المعدنية والمشروبات الغازية	10^3 كولس	104.888	59.661	57	104.826	60.380	57,6	105.298	60.020	57	63.803	65.080	102
الحليب ومشتقاته	ل												
• الصناعة التحويلية والكيماوية													
الصناعة النسيجية	م طن	6.577.860	6.183.189	94	7.360.617	6.918.980	94	6.266.589	6.141.238	98	7.822.108	7.659.560	97
السيلولوز والورق	طن	41.602	38.524	92,6	41.538	38.631	93	38.362	35.677	93	30.795	34.587	112
المواد الكيماوية	طن	8.764	5.942	67,8	6.468	4.334	67	6.258	4.256	68	4.484	4.334	96
(نفطال) مركز تعمير الغاز	قارورة												
الصناعة الخشبية	وحدة	51.524	62.860	122	32.156	47.696	125	40.913	50.733	124	80.090	60.593	75
البناء الجاهز (الغرف الصحراوية)	وحدة	1.093	1.247	114	1.141	1.301	114	1.141	1.310	115	1.341	1.553	115
مصفاة السجائر	10^3 وحدة	2.282.228	2.237.270	98	2.237.270	2.321.252	103	2.237.270	2.543.901	113	2.237.270	2.044.016	91
التبغ (الشمة)	طن	1.311	1.274	94	1.208	1.233	102	1.299	1.325	102	1.299	1.270	97
الصناعة المحلية													
المنتجات الحديدية	طن												
العطور والغسول	دج	78.962	68.800	87,1	78.200	68.800	87,9	55.281	43.380	78,4	43.512	44.562	102
النسيج	م طن	56.212	54.112	96,2	66.211	54.112	81,7	56.305	30.208	53,6	55.216	54.112	98
قنوات الإسمنت	م طن	120.000	35.145	29,2	120.000	35.145	29,8	115.000	40.228	34,9	115.817	66.016	57
مواد البناء المختلفة	دج	17.000	15.410	89,5	15.650	15.490	98,9	15.000	11.328	75,5	15.000	15.950	106
النجارة	$م^2$	553.211	271.200	49,2	220.315	271.200	123,09	245.757	182.400	74,2	524.107	293.500	56
الوراقة	10^3 دج	8.000	6.520	81,5	8.000	6.620	88,7	7.835	8.980	114	7.670	6.520	85

جدول رقم (47) : تطور الإنتاج الصناعي بالقطاع العام خلال فترة (1984/1987)

السنوات / الفروع الصناعية	وحدة القياس	1984 الأهداف	1984 الإنجازات	1984 %	1985 الأهداف	1985 الإنجازات	1985 %	1986 الأهداف	1986 الإنجازات	1986 %	1987 الأهداف	1987 الإنجازات	1987 %
الصناعة الوطنية													
• مواد البناء													
- الإسمنت	طن	550.386	570.133	103	564.919	615.762	109	650.000	523.465	95	650.000	637.911	78
- المواد الحمراء	طن	83.203	91.939	110	89.731	97.240	108	79.000	106.000	134	84.000	109.040	129
- إيمانت إسمنت	طن	36.005	41.767	116	39.991	40.151	104	42.000	41.863	99	42.000	41.670	99
- السيبوركس	$م^3$	124.530	117.059	94	125.082	109.448	87	125.000	126.012	100,8	125.000	120.475	96
- رمال البناء	$م^3$	260.104	223.948	86	256.085	199.341	77	275.321	269.317	97	265.000	267.749	101
• الصناعة الحديدية والإليكترونية													
- الهياكل المعدنية والنحاسية	طن	5.200	4.292	82	5.600	5.582	99	4.800	4.287	89	4.904	4.312	87
- الصناعة الحديدية	10^3 دج												
الصناعة الإليكترونية	وحدة	67.054	64.272	95	136.885	106.313	77	140.000	122.458	87	149.470	76.034	50
• الصناعة الغذائية													
المواد الغذائية الأساسية	ق	1.394.903	1.489.622	105	1.425.497	1.515.095	106	1.423.472	1.491.641	104	1.382.380	1.576.367	114
العصير والمصبرات الغذائية	طن	17.316	9.707	56	19.684	8.957	45	18.760	11.093	59	21.704	9.535	43
المياه المعدنية والمشروبات الغازية	10^3 كولس	120.393	123.393	102	111.861	101.377	90	111.545	81.309	72	131.877	105.380	79
الحليب ومشتقاته	ل												

تابع للجدول رقم (47)

• الصناعة التحويلية والكيماوية													
الصناعة النسيجية	م طن	7.875 690	8.739.797	110	8.139.702	8.489.721	104	7.492.253	7.203.958	96	7.822.108	7.741.155	85
السيلولوز والورق	طن	30.436	26.427	86	30.532	24.895	81	29.910	26.910	89	30.795	26.339	85
المواد الكيماوية	طن	9.014	4.334	47	3.796	3.339	87	4.484	4.323	96	4.484	3.398	78
(نفطال) مركز تعمير الغاز	قارورة							1.935.200	1.934.100	99,9	1.935.725	1.934.725	99,1
الصناعة الخشبية	وحدة	59.773	76.630	128	51.000	65.303	128	64.370	67.049	99	80.090	70.251	87
البناء الجاهز (الغرف الصحراوية)	وحدة	1.812	1.733	95	1.829	1.861	101	1.870	1.409	75	1.870	1.465	789
مصنفاة السجائر	10^3 وحدة	2.006 855	2.147.335	107	2.206.660	2.643.041	119	2.577.000	2.520.653	97	2.765.300	2.765.353	100
التبغ (الشمة)	طن	1.121	1.155	103	1.598	1.711	107	1.750	1.676	95	1.780	1.717	96
الصناعة المحلية													
المنلجات الحديدية	طن										2.900	3.009	103
العطور والغسول	دج	68.123	121.523	178	388.389	306.439	78,9	141.600	141.755	101	300.200	390.859	130
النسيج	م طن	53.502	52.520	97	50.085	31.554	63	56.606	55.241	97	47.400	33.305	70
قنوات الإسمنت	م طن	70.340	40.940	58	70.340	43.072	61	60.569	43.266	71	58.233	71.598	122
مواد البناء المختلفة	دج	15.000	13.122	87	110.286	82.715	75	90.640	82.413	90,9	117.400	141.291	120
النجارة	م^2	508.696	284.870	56	508.696	208.100	41	127.818	128.280	103	127.818	125.627	98
الوراقة	10^3 دج	5.759	4.870	85	6.600	4.884	74	33.039	33.282	107	33.039	33.378	101

جدول رقم (48) : تطور الإنتاج الصناعي بالقطاع العام خلال فترة (1991/1988)

السنوات / الفروع الصناعية	وحدة القياس	1988 الأهداف	1988 الإنجازات	1988 %	1989 الأهداف	1989 الإنجازات	1989 %	1990 الأهداف	1990 الإنجازات	1990 %	1991 الأهداف	1991 الإنجازات	1991 %
الصناعة الوطنية													
• **مواد البناء**													
- الإسمنت	طن	650.000	656.004	100	650.000	640.200	98,4	650.000	633.000	97	502.000	381.887	76
- المواد الحمراء	طن	104.932	117.838	112	104.932	113.496	108	104.932	117.843	112	53.000	54.261	102
- إيمانت إسمنت	طن	42.000	41.483	98	42.482	43.283	101	42.964	41.278	96	40.526	39833	98
- السيبوركس	م3	125.000	112.655	90	125.750	117.493	93	126.500	112.333	88	120.000	108.662	90
- رمال البناء	م3	260.000	262.805	101	260.000	263.517	101	262.000	234.963	89	262.000	235.980	90
• **الصناعة الحديدية والإليكترونية**													
- الهياكل المعدنية والنحاسية	طن	4.904	4.330	88	4.588	3.951	86	4.272	4.305	101	3.394	2.970	87
- الصناعة الحديدية	10³ دج				400.000	371.219	93	432.000	316.106	73	602.225	302.575	50
الصناعة الإليكترونية	وحدة	236.000	149.470	63	253.850	209.636	82	271.700	177.748	65	294.778	228.358	77
• **الصناعة الغذائية**													
المواد الغذائية الأساسية	ق	1.382.380	1.523.714	110	1.488.523	1.488.891	101	1.508.304	1.557.523	103	1.465.478	1.517.282	103
العصير والمصبرات الغذائية	طن	21.704	10.122	46	21.482	11.482	53	23.070	13.561	58	22.387	15.529,5	69
المياه المعدنية والمشروبات الغازية	10³ كولس	131.877	97.516	73	101.478	79.810	78	112.818	56.378	49	90.139	68.726	76
الحليب ومشتقاته	ل							69.578	55.770	80	840.136	82.470	98

...يتبع

تابع للجدول السابق (48)

• الصناعة التحويلية والكيماوية													
الصناعة النسيجية	م طن	7.822.108	5.919.961	75	7.822.108	5.761.266	73	7.395.317	6.434.571	87	7.395.317	6.434.571	87
السيلولوز والورق	طن	28.110	29.613	105	29.120	25.659	88	28.472	25.663	90	29.600	25.190	95
المواد الكيماوية	طن	4.389	5.239	119	5.332	6.602	123	5.332	3.573	67	4.700	3.085	65
(نفطال) مركز تعمير الغاز	قارورة	2.379.702	2.367.801	99	2.220.704	2.176.290	98	2.295.923	2.273.916	99	2.409.258	2.808.211	116
الصناعة الخشبية	وحدة	81.521	90.023	110	352.220	387.446	109	464.200	401.165	86	413.445	382.790	92
البناء الجاهز (الغرف الصحراوية)	وحدة	1.341	1.541	115	1.530	1.069	69	1.634	1.568	95	924	339	36
مصفاة السجائر	10^3 وحدة	1.959.330	1.949.033	99	1.959.330	1.943.702	94	2.088.000	2.732.538	130	2.088.000	2.734.728	130
التبغ (الشمة)	طن	1.500	1.171	78	1.500	1.069	71	1.500	1.568	104	1.522	1.652	108
الصناعة المحلية													
المنتجات الحديدية	طن	2.580	2.545	98	3.000	2.588,4	86	3.000	2.717	90	3.000	2.471	82
العطور والغسول	دج	483.000	304.222	63	300.000	211.177	70	300.000	269.429	89,8	300.000	263.143	87,7
النسيج	م طن	54.000	54.200	103	54.000	54.656	101	57.200	88.183	154	54.000	28.500	52,7
قنوات الإسمنت	م طن	86.400	80.042	93	75.000	74.306	99	75.000	58.122	77	76.211	57.329	75
مواد البناء المختلفة	دج	124.195	152.319	122	124.195	153.218	123	124.195	135.804	109	124.000	83.462	67
النجارة	م^2	128.000	124.111	97	127.909	128.869	101	178.200	178.130	96,5	195.311	183.365	93.8
الوراقة	10^3دج	33.039	33.475	101	33.550	33.426,5	99,6	36.500	37.211	102	42.315	34.913	82,5

جدول رقم (49) : تطور الإنتاج الصناعي بالقطاع العام خلال فترة (1994/1992)

السنوات / الفروع الصناعية	وحدة القياس	1992 الأهداف	1992 الإنجازات	1992 %	1993 الأهداف	1993 الإنجازات	1993 %	1994 الأهداف	1994 الإنجازات	1994 %
الصناعة الوطنية										
• مواد البناء										
- الإسمنت	طن	505.000	395.772	78	700.000	650.000	92	750.000	336.363	44,8
- المواد الحمراء	طن	106.568	110.900	104	110.000	119.175	108	108.470	91.604	84
- إيمانت إسمنت	طن	41.000	38.460	93	40.000	42.000	105	43.416	31.992	73
- السيبوركس	م³	116.400	91.614	78	94.000	80.720	85	77.410	39.035	50,4
- رمال البناء	م³	262.000	235.471,5	89.8	–	–	–	–	–	–
• الصناعة الحديدية والإليكترونية										
- الهياكل المعدنية والنحاسية	طن	3.982	3.344	83	3.156	2.620	83	3.020	2.729	90
- الصناعة الحديدية	10³دج	684.139	364.766	53	399.544	158.868	39	309.514	132.816	42,91
الصناعة الإليكترونية	وحدة	294.500	220.875	75	255.517	216.978	84,9	216.534	213.081	90
• الصناعة الغذائية										
المواد الغذائية الأساسية	ق	1.133.697	1.140.015	105	1.189.172	1.190.764	100	1.289.738	1.234.305	95
العصير والمصبرات الغذائية	طن	16.153	10.474	64	16.153	8.715	53	5.400	5.787	107
المياه المعدنية والمشروبات الغازية	10³ كولس	103.435	82.924	80	100.590	95.314	94	37.754	23.683	62
الحليب ومشتقاته	ل	81.647	78.028	95	77.439	72.141	93,1	73.230	66.254	90,4

تابع للجدول السابق رقم (49)

										• الصناعة التحويلية والكيماوية
50	3.196.001	6.340.000	77	5.170.000	6.683.000	76,4	5.544.980	7.252.554	م طن	الصناعة النسيجية
73	12.571	17.114	12	25.555	35.306	86,8	27.584	31.708	طن	السيلولوز والورق
51	4.946	9.600	79	5.104	6.435	42	2.504	5.925	طن	المواد الكيماوية
88	2.545.582	2.892.073	101	2.939.000	2.923.000	102	2.777.194	2.717.194	قارورة	(نفطال) مركز تعمير الغاز
52	103.614	198.929	101	206.678	204.632	33	67.528,15	204.632	وحدة	الصناعة الخشبية
102	932	908	82	955	1.155	82	955	1.155	وحدة	البناء الجاهز (الغرف الصحراوية)
101	1.656.000	1.653.000	100,1	2.132.560	2.132.500	100	2.401.900	2.401.900	10^3 وحدة	مصفاة السجائر
103	1.986	1.920	99	2.136	2.147	102	2.101	2.095	طن	التبغ (الشمة)
										الصناعة المحلية
47,7	1.122,5	2.566,5	52	1.112	2.133	38	1.133	3.000	طن	المنتجات الحديدية
116	393.102	337.800	101	375.604	375.600	136	410.900	300.000	دج	المطور والفسول
61,8	24.487,5	39.600	88,2	22.275	25.200	49	26.700	54.000	م طن	النسيج
102	71.612,5	70.105,5	101	64.025	64.000	103	79.200	76.211	م طن	قنوات الإسمنت
82,07	105.621	127.273	71	93.540	130.546	124	157.702	124.000	دج	مواد البناء المختلفة
–	–	–	–	–	–	–	–	–	$م^2$	النجارة
–	–	–	–	–	–	–	–	–	10^3 دج	الوراقة

المصدر : تم إعداد الجداول (46 إلى 49) ، وحساب النسب اعتمادا على ما نشر في:

La Wilaya de Blida par les chiffres , egition (1982 - 1995) , op.cit.
Bilan d'exécution du plan quinquennal (1980 - 1984) , op.cit.
DIM , Rapport annuel d'activité du srcteur de l'industrie , année 85 , 86 , 1988 , 1991.

ملاحظة : (–) : تعني معلومات غير متوفرة ،
□ (الخانة الفارغة) : تعني المؤسسة لم تبدأ في النشاط بعد

جدول رقم (50) : معدلات النمو المحققة خلال الفترة (1980/1994)

السنوات / الفروع الصناعية	وحدة القياس	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94
الصناعة الوطنية																
• **مواد البناء**																
- الإسمنت	طن	-	8,7	(2,8-)	3,4	15,8	8	1,2	2,3	2,8	(2,4-)	(1,1-)	(39,6-)	3,6	64,2	(48,2-)
- المواد الحمراء	طن	-	1,5	4,7	1,7	(3,6-)	5,7	9	2,8	8,06	(3,6-)	3,8	(53,9-)	104,3	7,4	(23,1-)
- إيمانت إسمنت	طن	-	41,7	17,5	10,3	13,5	(3,8-)	4.2	(0,2-)	(0,4-)	4,3	(4,6-)	(3,5-)	(3,4-)	9,2	(23,8-)
- السيبوركس	م³	-	(0,5-)	3,3	2,2	(2,7-)	(6,5-)	15,1	(4,3-)	(6,4-)	4,2	(4,3-)	(3,2-)	(15,6-)	(11,8-)	(51,6-)
- رمال البناء	م³	-	(8,7-)	(17,5-)	(23,1-)	9,32	(10,9-)	35,1	(0,5-)	(1,8-)	0,2	(10,8-)	0,4	0,004	-	-
• **الصناعة الحديدية والإليكترونية**																
- الهياكل المعدنية والنحاسية	طن	-	6,4	38,3	(13,6-)	32,9	30	(23.19-)	0,5	0,4	(8,7-)	8,9	31	12,5	(5,6-)	4,1
- الصناعة الحديدية	10³ دج											-	(4,2-)	20,5	(56,4-)	(16,5-)
الصناعة الإلكترونية	وحدة	-			-	203	0,6	0.15	(37,9-)	96,5	40,2	15,2-)	28,4	(3,2-)	(1,7-)	(1,7-)
• **الصناعة الغذائية**																
المواد الغذائية الأساسية	ق	-	10,4	22,1	(1,1-)	(0,2-)	1,9	(1,5-)	5,6	(3,3-)	(2,2-)	4,6	(2,5-)	(25,2-)	4,4	3,6
العصير والمصبرات الغذائية	طن	-	18,28	(36,4-)	30,8	(13,5-)	(7,7-)	23.8	(14-)	6,15	13,4	18,1	14,5	(32,5-)	(16,7-)	(33,5-)
المياه المعدنية والمشروبات الغازية	10³ كولس	-	1,2	(0,5-)	8,4	89,6	(17,8-)	(19,8-)	29,6	(7,4-)	(18,1-)	(29,3-)	21,9	20,6	14,9	(75,1-)
												-	47,8	13,5	(7,5-)	(8,16-)

تابع للجدول السابق رقم (50)

• الصناعة التحويلية والكيماوية																
الصناعة النسيجية	م طن	-	11,8	(11,2-)	24,7	14,1	(2,8-)	(15,1-)	21	(32,3-)	(2,6-)	11,6	00	(13,8-)	(6,7-)	(38,1-)
السيلولوز والورق	طن	-	0,2	(7,6-)	(3-)	(23,5-)	(5,7-)	(8,09-)	(2,1-)	12,4	(13,3-)	0,01	(1,8-)	(9,5	(7,3-)	(50,8-)
المواد الكيماوية	طن	-	(27-)	(1,7-)	1,8	00	(22,9-)	29,4	(21,3-)	54,3	26	45,8	(13,6-)	(18,8-)	103,8	(3,09-)
(نفطال) مركز تعمير الغاز	قارورة							-	0,3	22,3	(8,08-)	4,4	23,4	(1,1-)	5,8	(13,3-)
الصناعة الخشبية	وحدة	-	(24,1-)	6,3	19,4	26,4	(17,7-)	(1,9-)	9,6	28,14	330	3,5	(4,5-)	(82,3-)	206	(49,8-)
البناء الجاهز (الغرف الصحراوية)	وحدة	-	4,3	0,6	18,5	11,5	7,3	(24,2-)	3,9	5,1	(30,6-)	46,6	(78,1-)	181,7	00	(2,4-)
مصفاة السجائر	10^3 وحدة	-	3,7	99,7	(19,6)	5,05	23,08	(4,6-)	9,7	(29,5-)	(5,4-)	48,2	0,08	(12,1-)	(11,2-)	0,18
التبغ (الشمة)	طن	-	(3,2-)	7,4	(4,1-)	(9-)	48,1	(2-)	2,4	(31-)	(8,7-)	46,6	5,7	27,1	1,66	(7,08-)
الصناعة المحلية																
المنتجات الحديدية	طن								-	(15,4-)	1,7	4,9	(9-)	(54-)	(1,8-)	0,9
العطور والغسول	دج	-	00	(36,9-)	2,7	172,7	152	(53,1-)	175,7	(22-)	(30,4-)	27,5	(2,3-)	56,1	(8,5-)	4,6
النسيج	م طن	-	00	(44,1-)	79,13	(2,9-)	(39,4-)	75	(39,7-)	62,7	0,8	61,3	67,6	(6,3-)	(16,5-)	9,9
قنوات الإسمنت	م طن	-	00	14,4	64,1	(37,9-)	5,2	0,5	65,4	11,7	(7,1-)	(21,7-)	(1,3-)	38,1	(19,1-)	11,8
مواد البناء المختلفة	دج	-	0,5	(26,8-)	40,8	(17,7-)	(26,9-)	(38,3-)	(2,06-)	7,8	0,5	(11,3-)	(38,5-)	88,9	(40,6	12,9
النجارة	$م^2$	-	00	(32,7-)	60,9	(2,9-)	(53-)	(0,3-)	7,1	(1,2-)	3,8	33,5	6,5	-	-	-
الوراقة	10^3 دج	-	00	37,7	(26,9-)	(25,3-)	0,2	58,7	0,2	0,2	(0,1-)	11,3	(6,1-)	-	-	-

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الجداول السابقة (٤٣-٤٦)

تفاديا للإطالة والتكرار الذي يمكن أن ينجم عن تحليل كل جدول على حدى، رأينا أنه من الأصوب أن نعطي تحليلا عاما يشمل كل الجداول . (لأنها تعتمد على بعضها البعض) ، وهذا لمختلف الفروع المكونة للقطاع الصناعي.

شكلت الصناعة مع بداية الثمانينات محورًا استراتيجيًا في تنمية إقليم الولاية إذ أن كل الفروع الصناعية حققت نسب إنجاز لابأس بها ، غير أن معدلات النمو كانت ضعيفة نوعا ما ومتذبذبة وهذا راجعا للصعوبات التي تعاني منها كل صناعة ، ولهذا نحاول التعرض لكل صناعة على حدى.

1 ـ صناعة مواد البناء

إن إنتاج مواد البناء عرف تطورًا ملحوظًا في كل فروعه المختلفة طيلة فترة المخططين الخماسيين ، كما أنها (الفروع) حققت نسب إنجاز هائلة وهذا راجعًا إلى الطلب المتزايد عن هذه المواد ، الناتج هو الآخر (الطلب) عن ظاهرة التوسع العمراني الذي عرفته الولاية ، غير أن معدلات النمو ضعيفة وسالبة في بعض الأحيان وهذا ما يفسر الحالات الطارئة التي لم تكن مبرمجة الناتجة عن تعطل الآلات بالإضافة إلى نقص المواد الأولية مثل ما هو في صناعة السبيوركس المسلح.

غير أن الإنتاج لمختلف مواد البناء ابتداء من سنة 1991 عرف انخفاضًا في كل الفروع حيث حققت هذه الأخيرة معدلات نمو سالبة في سنة 1994 تتراوح بين (-23,10%) و(-51,60 %) وهذا راجعا دائما إلى اهتلاك الآلات وارتفاع حالات العطب بها ، ونقص المواد الأولية مما يجبر بعض الوحدات عن التوقف المؤقت ، كذلك الغيابات المتكررة لبعض العمال ، هذا بالإضافة إلى توقف بعض الوحدات عن النشاط.

2 ـ الصناعة الحديدية والاليكترونية

قبل سنة 1983 كان الإنتاج يتمثل فقط في منتجات وحدة هياكل المعدنية والنحاسية بالبليدة، أين حققت هذه المؤسسة نسبة 70 % من أهدافها المبرمجة خلال هذه السنة ، كما أنها عرفت ارتفاعا في الإنتاج ابتداء من سنة 1984 أين أصبح 4292 طن ،

كما أنها حققت نسب إنجـز هائلـة، وهـذا يعـود للاهتمـام الـتي حظيـت بـه مـن طـرف السلطات المحلية ممـا أدى بى تحقيـق معـدلات نمـو معتبرة ، أمـا سـبب تذبذبهـا يعـود إلى الحالات الاستثنائية غير المبرمجة مثل الانقطاع في عملية التموين لفترات متكـررة وانقطـاع التيار الكهربائي وتعطل بعض الآلات ... الخ.

غير أن هذه الوحدة خلال سنة 1991 انخفض إنتاجها إلى 2970 طن عوضا 4305 طن سنة 1990 واستمر في الانخفاض حتى وصـل سـنة 1994 إلى 2729 طـن ويعـود هـذا دائما إلى الأسباب المذكورة سابقا بالإضافة إلى النسبة المتوسطة للغيابات التي بلغـت 9,35% سنة 1992 (1) ، مما أجبر المؤسسة إلى الغاء جزء من نشاطها .

وحدة الصناعة الحديدية بسيدى موسى : التي انطلق بها الإنتاج سنة 1989 لم تحقق سوى 50 % من براجحها سنة 1991 والسبب في ذلك نقـص المـواد الأولية بالدرجـة الأولى أمـا انخفاض الإنتاج ابتداء مـن سـنة 1993 يعـود إلى أن إنتـاج بعـض المـواد مـن طـرف هـذه الوحدة يعاني من نقص فادح في المواد الأولية مثل إنتاج الألمنيوم وقفـالات الأبـواب ومـن المشاكل الأخرى التي تعترض المؤسسة هـي نقـص الطلـب علـى المـواد لإرتفـاع أسـعارها وبالتالي ضعف الموارد المالية للمؤسسة.

إن مؤسسة الصناعات الحديدية لسيدي موسي ذات أهمية بالغة باعتبارهـا تكـرس المجهودات المبذولة لتطوير الصناعة على مستوى الولاية تماشيًا مع سياسة التصنيع الوطنية ، وحتى تتساير مع متطلبات السوق يجب الإهتمام بها أكثر وخاصة من ناحيـة وضـع خطـة مدروسة لتنظيم عملية التموين.

المؤسسة الوطنية للصناعات الإليكترونية : ان هذه المؤسسة أثناء فترة المخطـط الخماسـي الأول (سنة 1983 ـ 1984) لم تكن لها قدرة كبيرة فقد حققت سنة 1983 (سنة انطـلاق الإنتاج) مالا يقل عن 21163 وحدة ، وهذا عكس المخطط الخماسي الثاني الذي عرف

(1) مديرية الصناعة والمناجم ، تقرير نشاط الوحدات للفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 1992 ، ص 51.

ارتفاعا ملحوظا في الإنتاج ، وهذا بعد برام العقود مع شركات أجنبية واتباع سياسة التكوين في ميدان الإليكترونيك بغرض التنويع في المواد المنتجة ، حيث وصل الإنتاج سنة 1989 إلى 209636 وحدة بمعدل نمو قدره 40.2 %.

إلا أن هذه المؤسسة قد عرفت مع بداية التسعينات عدة مشاكل منها تأخر وصول المواد الأولية ، مما أدى إلى الغاء بعض البرامج مثل تركيب سلاسل مجمعات الصوت الصغيرة سنة 1991، ونقص القطع الانكترونية المستعملة في تركيب أجهزة الراديو ومما زاد الوضع تأزمًا هو فقدان الموارد المالية لشراء المواد الأولية ، وخاصة العملة الصعبة.

3 ـ الصناعة الغذائية

أعطيت أهمية بالغة لهذه الصناعة دعما للتكامل مع طابع الولاية الفلاحي ومن هذه الصناعات مايلي:

صناعة المواد الغذائية الأساسية (السميد، الفرينة، ومشتقاتها): تقوم شركات وطنية بالاشراف على معظم هذه الصناعات والمتمثلة في مؤسسات الرياض والمشار اليها في المبحث الأول.

إن فترة المخطط الخماسي الأول عرفت تطورًا ملحوظًا في الإنتاج هذا نتيجة للطلب المتزايد على هذه المنتوجات . كذلك المردودية الحسنة للقطاع الفلاحي (الحبوب)، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المطاحن ، كما تم تحقيق الأهداف المسطرة وأكثر حيث بلغت نسبة الإنجاز لسنة 1983 (105 %) وهذا يدل على الاستعمال الجيد لقدرات الإنتاج.

أما فترة المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) فقد تميزت بتسجيل انخفاض محسوس في الإنتاج ، وهذا راجع إلى ضعف المنتوجات الفلاحية من جهة والتوقعات الغير المبرمجة التي تعود أسبابها إلى أعطاب في الآلات من جهة ثانية.

إن هذه المنتجات عرفت انخفاضا معتبرا ابتداء من سنة 1992 حيث انخفض الإنتاج سنة 1994 إلى 1234305 قنطار أي تحقيق معدل نمو سالب (ـ 25,2 %) وهذا راجعًا بصفة عامة إلى قدم المنشآت والآلات ونقص قطع الغيار مما جعل عملية العطب متكررة.

كذلك أن مؤسسات الرياض تشكو من عدم تنظيم عملية التوزيع ، وهذا ما يؤدي إلى تخزين فائض للمنتجات وندرتها في السوق ، وهذا ناتجا إلى انعدام التنسيق بين وحدات الإنتاج والتوزيع لأن كل واحدة ذات استقلالية تامة عن الأخرى ، وهذه نتيجة من نتائج الإصلاحات المتمثلة في استقلالية المؤسسات المطبقة على المؤسسات العمومية ، وهذا انعكس سلبا على الوضعية المالية للمؤسسة المنتجة ، كذلك تذبذب عملية التموين كل هذه أدت إلى ضعف عملية الإنتاج.

والحقيقة التي يمكن التوقف عندها هي أن مؤسسات الرياض تلعب دورا هاما في عملية التموين بالمواد الغذائية الأساسية سواء على مستوى إقليم الولاية أو الولايات المجاورة. إذ نجد كل من ولاية تيزي وزو ، وبومرداس ، والجزائر العاصمة وتيبازة وولاية البويرة تستفيد من منتجات هذه الوحدات كما أن هذه الأخيرة أبرمت (وحدة الرياض مركب البليدة) مؤخرا عقود مع متعاملين أجانب (كوريين) على تصدير 14502,5 طن من منتوج هذه الوحدة[1] في هذا الإطار يجب العناية الكافية بهذه المؤسسات وذلك عن طريق تجديد آلاتها ، وتنظيم عملية التموين بالمواد الأولية بالإضافة إلى العمل على التنسيق بين وحدتي الإنتاج والتوزيع.

صناعة العصير والمصبرات الغذائية : ان إنتاج كل من وحدة البليدة وبوفاريك خلال فترة المخطط الخماسي الأول والثاني يبقى في تذبذب من سنة لأخرى مرة بالارتفاع وأخرى بالانخفاض ، حيث يدور الإنتاج في حدود 11422 طن سنويا كمتوسط ، وتعود أسباب هذا إلى اعتماد الوحدتين على المواد الأولية الفلاحية كالخضر والفواكه وعدم انتظام عملية التموين الراجع إلى ندرة هذه المواد في السوق المحلية والوطنية ، غير أن هذه المنتوجات النهائية انخفضت بشكل كبير ابتداء من سنة 1993 أين نزل الإنتاج سنة 1994 إلى 5787 طن أين كان معدل النمو سالب (- 33,5 %) ، هذا راجعا إلى المشاكل التي تتخبط فيها الوحدتين مثل نقص مادة التعليب وان وجدت تكون غير مطابقة للمواصفات اللازمة ، كذلك انقطاع التيار الكهربائي من فترة لأخرى مما يؤدي إلى فساد المواد الأولية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفواكه والخضر في السوق مما أجبر الوحدة المنتجة إلى الرفع من أسعار منتجاتها النهائي ، مما أدى إلى صعوبة بيع هذا المنتوج النهائي في السوق ، وهذا من دون شك يؤدي إلى تخزين فائض ، هذا زيادة على المشاكل المعتاد ذكرها.

---

(1) إحصائيات مأخوذة من مديرية الصناعة والمناجم (مكتب الصناعة الغذائية)

الحليب ومشتقاته: بلغ إنتاج الحليب ومشتقاته 82.470.000ل خلال سنة 1991 فبعد أن كان 55.770.000 ل سنة 1990 أي ارتفع بوتيرة نمو 47,8 % وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى كون الوحدة كانت في مرحلة التجربة وآلات جديدة ، إذا ما عرفنا أنها وحدة جديدة ولم تنطلق في الإنتاج سوى في شهر مارس 1990 ، غير أن مشكل التعبيب غير المطابق للأوصاف الضرورية كالنظافة ومتانة الأكياس البلاستيكية انعكس سلبًا على الإنتاج الذي انخفض إلى 66.254.000 سنة 1994 ومعدل نمو سالب (ـ 8,16 %).

مع الإشارة إلى أن الأكياس البلاستيكية تم تعويضها بأكياس من الكارتون المقوى. ولكن المشكل يبقى قائما (ضعف الإنتاج) والمتمثل في نقص هذه الأكياس الناتج عن نقص المواد الأولية المستوردة(ورق الألمنيوم) المستعملة في صناعة هذه العلب.

تعطل الأجهزة الاليكترونية المعتمد عليها في عملية الإنتاج وصعوبة تصليحها محليا، هذا يجبر الوحدة على احضار خبراء أجانب (اليد العاملة الفنية الأجنبية) هذا بالإضافة إلى نقص مسحوق الحليب (المستورد) وطول مدة تحاليله، كل هذه المشاكل جعلت الوحدة في تبعية مطلقة للخارج.

وحتى تتمكن الوحدة من مزاولة نشاطها بانتظام وتحسين نوعية منتوجها يجب الأخذ بميدان التكوين في مجال الإليكترونيك وتكوين اليد العاملة الفنية الوطنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية ، وخاصة إذا نظرنا للدور الذي تؤديه هذه الوحدة في مجال التموين على المستوى الإقليمي والوطني فمثلا نسبة20 % من إنتاج الوحدة تستفيد به ولاية تيبازة.

4 ـ الصناعة التحويلية والكيماوية

نقتصر هنا على صناعة النسيج والكيمياء وذلك نظرًا لدورهما على المستوى المحلي والخارجي.

الصناعة النسيجية : يتضح من الجداول السابقة أن المنتوجات النسيجية عرفت ارتفاعا محسوسا طوال فترة المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) وذلك من سنة لأخرى فبعد أن حققت 6183189 م سنة 1980 وصلت الإنجازات الفعلية إلى 8739797 م طن سنة 1984 ، نفس الشيء يمكن قوله لفترة المخطط الخماسي الثاني (السنوات الأولى) حيث بلغ الإنتاج سنة 1987 (8741155 م طن) ، ثم عرف انخفاض ابتداء من سنة 1988 أين نزل إلى 5761266 م طن واستمر في الانخفاض إلى غاية 1994 أين بلغ 3196001 م طن حيث بلغ معدل النمو (-8,1 %).

هذا يدفعنا للقول أن قدم المنشآت والآلات هي العامل الأساسي المتسبب في هذا التدهور وكذا انعدام الاستثمارات ، بالإضافة إلى توقف الفرق العاملة بالليل وتطوير هذه الصناعة وازدهارها يدعو إلى توفير الظروف الملائمة وخاصة المواد الأولية وتجديد الآلات وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه الصناعة في التنمية المحلية والوطنية ، حيث نجد الوحدة النسيجية ببوفاريك تسوق جزء من منتجها إلى كل من بلغاريا والاتحاد السوفياتي.

الصناعة الكيماوية : ان المنتوج الكيماوى عرف تذبذبا وهذا طيلة فترة 1980 – 1994 وذلك من سنة لأخرى ، وهذا بسبب نقص المواد الأولية وارتفاع أسعارها . بالإضافة إلى المشاكل المالية التى تعاني منها الوحدة المنتجة الوحيدة ببني مراد (أسميدال) ، وهذا ما جعلها عاجزة عن تغطية الحاجيات المحلية وخاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي ، ولتغطية العجز الحاصل في المواد الكيماوية يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الصناعة وذلك عن طريق رفع الاجراءات المفروضة عليه (تصريح النشاط) مؤخرا، أو انشاء وحدات جديدة تابعة للقطاع العام.

نظراً لتشابه الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها كل الفروع الصناعية والتي كانت سببًا في تذبذب نسب الإنجاز ومعدلات النمو، وتجنبا لعدد الصفحات وما يمكن أن ينجر عنها من تكرار ، نرى أنه لمن الأفضل الاكتفاء بهذه الفروع التي سبق تحليلها.

بعدما استعرضنا عدد الوحدات الصناعية وتمركزها على مستوى إقليم الولاية والإنجازات المحققة والدور الذي تلعبه في التنمية المحلية والوطنية ، يبقى لنا معرفة دورها في خلق مناصب الشغل وهذا ما نحاول دراسته في المبحث القادم.

المبحث الثالث
العمالة الصناعية بولاية البليدة

الشغل قضية من القضايا لاقتصادية الهامة . لأن عبرها يتم استغلال قدرات الانسان . لتحقيق الهدف ، الحضاري والمادي الذي تنشده كل المجتمعات . ولقد عرف التشغيل على المستوى الوطني ازدهارا أثناء مرحلة الوفرة النفطية حيث عرفت الجزائر انتعاشا اقتصاديا ساهم في خلق مناصب شغل عديدة في مختلف الميادين.

انعكس هذا مباشرة على ولاية البليدة أين عرفت انتعاشا فلاحيا مصحوبا بانتشار صناعي هام وهذا مع مطلع الثمانينات ، وكادت البطالة تختفي تدريجيا على مستوى إقليم الولاية 6 % سنة 1982[1].

لكن معدل النمو الديموغرافي الذي عرفته الولاية4 % ونزوح ريفي 0,5 % أي الهجرة الريفية من داخل وخارج إقليم الولاية ، هذا أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل مستمر ، غير أن السلطات تفطنت لهذا الخطر الذي يهدد إقليم الولاية ، واعتمدت على الانتشار الصناعى الذي عرفته مؤخرا لعله يرجع للولاية ازدهارها ووضع حدا للبطالة التي تهيمن على سكانها.

هذا يؤدي بنا لطرح السؤال التالي:

ما هى حصة العمالة الصناعية من العمالة الإجمالية ؟ وما هى نسبة تغطيتها لها؟ ومدى مساهماتها في العمالة الوطنية ؟

هذا ما سنحاول التعرض له بالدراسة خلال هذا المبحث في النقاط التالية:

2 ـ 3 ـ 1 ـ تطور العمالة الصناعية ومساهمتها في العمالة الإجمالية:

إن الثمن الذي يكلفه خلق منصب شغل على مستوى القطاع الصناعي بصفة عامة، وهناك بالجانب المعاكس ضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية التي تمثل طابع الولاية(الفلاحي) يحتم في المستقبل التقليل من الاستثمار الصناعي الكبير ، لكن يبقى

---

(1) La wilaya de Blida par les chiffres , édition 1982. op.cit , p 12.

دائما مشكل إيجاد مناصب العمل وأخذ من شبح البطالة الذي تعاني منه ولاية البليدة من أهداف الوحدات الصناعية التي يقوى قطارها القطاع الخاص.

كما أنه لا يمكن إخفاء الدور الذي تلعبه الصناعة في خلق مناصب الشغل وخاصة أصبحت تحتل الصدارة في هذا المجال. ويمكن توضيح تطور العمالة الصناعية في كل من القطاع العام والخاص لفترة (1980 - 1994) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (51) : تطور حجم ونسبة العمالة الصناعية إلى العمالة الإجمالية في الفترة (1980 - 1994)

الوحدة : فرد

العمالة السنوات	العمالة الصناعية القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	معدل نمو %	العمالة الإجمالية	نسبة العمالة الصناعية إلى العمالة الإجمالية %
1980	16.246	4.486	20.732	-	189.939	11,20
1981	16.251	5.046	21.297	2,7	197.639	10,7
1982	16.364	5.403	21.767	2,2	197.893	10,9
1983	16.732	5.699	22.431	3,05	198.930	11,27
1984	17.217	6.018	23.235	3,6	198.920	11,68
1985	17.482	6.820	24.302	4,6	186.835	13,05
1986	17.462	7.223	24.685	1,6	171.624	14,38
1987	17.800	7.559	25.359	2,73	141.667	17,9
1988	17.220	8.163	25.383	0,89	141.868	17,95
1989	14.793	8.669	23.462	(7,5 -)	158.893	14,76
1990	15.542	9.178	24.720	5,3	162.200	14,96
1991	16.217	9.397	25.614	3,6	163.476	15,66
1992	14.720	9.485	24.225	(5,4 -)	171.676	4,11
1993	14.936	9.536	24.472	1,9	178.676	13,69
1994	13.301	9.536	22.837	(6,6-)	182.910	12,48

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب استنادا إلى :

La Wilaya de Blida par lees chiffres , édition (82 - 95) , op.cit
Bilan d''exicution de plan (1980 - 1984) , op.cit.
Rapport d'activité de secteurs de l''industrie , années (1985 - 1988) , op.cit.
unités de production de la wilaya de Blida , op.cit.

جدول رقم (52) : تطور حجم العمالة الصناعية بالقطاع العام حسب الفروع في الفترة (1980 - 1994)

الوحدة : فرد

الفروع.ص / السنوات	الصناعة الوطنية				عمالة	المجموع
	الصناعة الغذائية	صناعة مواد البناء	ص.الحديدية والإليكترونية	ص.التحويلية والكيماوية	الصناعة المحلية	
1980	1.590	2.103	1.394	4.499	6.660	16.246
1981	1.605	2.103	1.384	4.499	6.660	16.251
1982	1.597	2.103	1.400	4.584	6.680	16.364
1983	1.456	2.132	1.634	4.790	6.720	16.732
1984	1.462	2.324	1.732	4.849	6.850	17.217
1985	1.500	2.207	1.855	4.915	7.005	17.482
1986	1.456	2.147	1.690	4.877	7.192	17.462
1987	1.442	2.062	1.798	4.938	7.380	17.800
1988	1.357	1.977	1.883	4.643	7.360	17.220
1989	1.357	1.776	1.928	3.078	6.654	14.793
1990	1.786	1.794	3.248	3.007	5.707	15.542
1991	1.774	1.749	3.203	4.731	4.760	16.217
1992	1.875	1.557	2.919	4.719	3.670	14.740
1993	1.875	1.386	3.196	4.709	3.770	14.936
1994	2.232	1.543	3.196	2.560	3.770	13.301

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب استنادا إلى :

La Wilaya de Blida par lees chiffres , édition (82 - 95) , op.cit

Bilan d''exicution de plan (1980 - 1984) , op.cit.

Rapport d'activité de secteurs de l''industrie , années (1985 - 1988) , op.cit.

جدول رقم (53) : تطور حجم العمالة الصناعة بالقطاع الخاص حسب الفروع

خلال الفترة (1980 - 1994)

الوحدة: فرد

الفروع / السنوات	مواد البناء والخشب	الصناعة الغذائية	الصناعة التحويلية	ص.الكيماوية ومستحضرات أخرى	ص.ح مع ميك الإليكترونية(*)	المجموع
1980	171	602	2.699	300	724	4.486
1981	178	687	3.044	317	820	5.046
1982	205	724	3.306	330	838	5.403
1983	205	738	3.571	330	855	5.669
1984	228	794	3.763	342	891	6.018
1985	281	1.077	4.075	357	1.030	6.820
1986	298	1.117	4.266	365	1.177	7.223
1987	333	1.220	4.398	390	1.218	7.559
1988	333	1.312	4.770	429	1.319	8.163
1989	349	1.454	5.086	430	1.350	8.669
1990	366	1.626	5.355	458	1.372	9.178
1991	366	1.715	5.476	468	1.372	9.397
1992	366	1.750	5.529	468	1.372	9.485
1993	366	1.801	5.529	468	1.372	9.536
1994	366	1.801	5.529	468	1.372	9.536

المصدر : تم إعداد الجدول وحساب النسب استنادا إلى :

Unités de production de la Wilaya de Blida , op.cit

2 - 3 - 1 - 1 - الحجم الإجمالي للعمالة الصناعية

يتعلق الأمر بإعطاء التطور المسجل في القطاع الصناعي (القطاع العام والخاص) إلا أنه لابد من ابداء الملاحظة التالية:

إن المعلومات المتوفرة حول القطاع الخاص ، معلومات جزئية وغالبا مما لا يعتمد عليها ، إلا أننا نحاول رغم كل ذلك من تقييم أثر كل من القطاعين العام والخاص في خلق مناصب الشغل.

(*) ص = صناعة ، ح = حديدية ، مع = معدنية ، ميك = ميكانيكية .

وهكذا حسب الاحصائيات المتوفرة فإن مناصب الشغل الإجمالية في القطاع الصناعي عرفت تطورًا ملحوظا إذ بلغت عند نهاية المخطط الخماسي الأول (سنة 1984) 23235 منصب بوتيرة نمو 3,6 % في حين وصلت مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال نفس السنة 35562 منصب ، أما قطاع الخدمات والنقل بلغت حصتها 56914 منصب ، وهكذا كان القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثالثة ، مع أنه عرف نموا مطلقا ونسبيا في تغطيته لطلب مناصب العمل حيث بلغت 11.68 % من مناصب العمل الإجمالية والمقدرة بـ 198920منصب(1).

ونظرا للاهتمامات التي حظى بها القطاع الصناعي على المستوى المحلي ، والمتمثلة في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بغرض الحد من شبح البطالة المتزايد باستمرار 8,07 % سنة 1984 عوضا عن 6 % سنة 1982 الناتجة عن التسرب المدرسي والنزوح الريفي والنمو الديموغرافي ، كذلك هجرة اليد العاملة الريفية العاملة في القطاع الفلاحي ، بحثا عن منصب شغل في القطاع الصناعي وما به من امتيازات كل هذه العوامل جعلت الاهتمام يتزايد بالقطاع الصناعي لتلبية هذه الطلبات، وبالفعل استطاع أن يخلق مناصب شغل هائلة على مستوى فروعه المختلفة، حيث عرف تطورا ملحوظا في حجم اليد العاملة المشتغلة به إذ بلغت هذه الأخيرة 25.383 منصب وهذا سنة 1988، وبالتالي استطاع تغطية 17,95 % من حجم العمالة الإجمالي البالغ 141868 منصب ، في حين استطاع القطاع الفلاحي خلق 22438 منصب أي تغطية 15,8 % من العمالة الكلية، أما قطاع الخدمات النقل وصلت العمالة بهما 23826 منصب عمل أي بنسبة 16,8 % الإجمالي العمالة(2).

ومن هنا يتضح أن القطاع الصناعي أصبح يحتل الصدارة في خلق مناصب الشغل.

غير أنه في سنة 1989 عرف انخفاضا في اليد العاملة، وهذا راجعا من دون شك إلى المشاكل التي تعاني منها الوحدات الصناعية والسالف ذكرها في المبحث السابق ، إذ بلغت العمالة به 23462 منصب مع تحقيق معدل نمو سالبا(7.5 %) مع الإشارة إلا أن هذا النقص في اليد العاملة كلها تابعة للقطاع العام، غير أنه (القطاع الصناعي) يبقى يحتل المرتبة الأولى في خلق ماصب الشغل.

---

(1) La Wilaya de Blida par les chiffres . édition 1985, op.cit , p (12 - 15).
(2) La Wilaya de Blida par les chiffres . édition 1989, op.cit , p (12 - 14).

إلا أن تفشي ظاهرة البطالة على مستوى إقليم الولاية 17.14 % سنة 1989 كثفت الجهود بالقطاع الصناعي وخاصة بالقطاع الخاص بغرض توفير فرص عمل جديدة وبالخصوص لفئة الشباب ، وتجسدت هذه الجهود في ارتفاع حجم العمالة الصناعية إلى 25614 منصب سنة 1991.

ولكن تأزم وضعية المؤسسات الصناعية العمومية، وغلق بعضها وتسريح عمالها لسبب أو لآخر ، جعل القطاع الصناعي يفقد عدد هائل من العاملين به، إذ انخفض حجم العمالة الصناعي إلى 22837 منصب سنة 1994 ومع هذا كله يبقى صاحب المرتبة الأولى في مجال اليد العاملة.

إن ظاهرة البطالة التي تعاني منها ولاية البليدة تدعو إلى تكثيف الجهود أكثر لإنعاش هذا القطاع (الصناعي) الحيوي وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص صاحب السيادة في الاستثمار وخاصة أن الجزائر دخلت عهد جديد في تنميتها الاقتصادية (اقتصاد السوق) ، وذلك بتهيئة الجو المناسب له أي مساعدته على تخطي العراقيل التي تواجه مساره التنموي.

هذا لا يجعلنا نتجاهل العبء المرمي على المؤسسات العمومية من مناصب الشغل ولهذا يجب مساعدتها وبعث روح التفاؤل فيها من جديد ، وهذا لما لها من دور على المستوى المحلي والوطني وحتى الخارجي.

2 - 3 - 1 - 2 - بنية العمالة حسب لفروع

قبل التعرض لحجم العمالة حسب الفروع الصناعية في كل من القطاعين العام والخاص، فلا بد من الإشارة إلى أن الوحدات الصناعية قد شهدت تطورا هائلا إذ بلغت 811 وحدة صناعية خلال سنة 1994 فبعدما كانت 248 وحدة سنة 1980 ، وهذه الزيادة ناجمة أساسا عن الحيوية التي تميز بها هذا القطاع خلال الفترة (1980 - 1994).

فمن جهة القطاع العام، فإن الفروع الصناعية التي عرفت عمالة مشجعة ومتزايدة باستمرار ، بغض النظر عن التذبذب الذي حل بها هي:

الصناعة الحديدية والاليكترونية في المرتبة الأولى متبوعة بالصناعة الغذائية فهي الأخرى عرفت تطورا محسوسا في اليد العاملة ، هذا بالإضافة إلى الصناعة التحويلية والكيميائية غير أنها كانت ذات معدل نمو ضعيف.

أما الصنف الثاني الذي عرف انخفاضا في اليد العاملة وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، فإنه يضم صناعة مواد البناء والصناعة الخشبية بصفة إجمالية ويطرح مثل هذا التطور المسألة الأساسية المتمثلة ، في أخذ أسباب الفروق النسبية بعين الاعتبار ، وبصفة متميزة في كل فرع من الفروع.

أما الفروع التابعة للقطاع الخاص في جمها عرفت تطورا محسوسا في اليد العاملة ، غير أن الصدارة تعود إلى الصناعة التحويلية إذ بلغ عدد عمالها 5529 منصب سنة 1994 ، متبوعة بالصناعة الغذائية ثم الصناعة الحديدية والاليكترونية والمعدنية، وفي الأخير صناعة مواد البناء والخشب 366 منصب.

إذا كانت هذه الصناعات (القطاع الخاص) تضم عدد من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم أو متوسطة فإنها تبقى مع ذلك تستقبل عدد لا يستهان به من العمال وبالتالي التخفيف من البطالة وفي الأخير يكفينا الإشارة إلى أن كل الفروع الصناعية ذات أهمية في توفير مناصب الشغل مهما كانت نسبتها وخاصة التابعة للقطاع العام، بالإضافة لما توفره من منتجات صناعية لتغطية احتياجات السوق المحلية والوطنية.

2 - 3 - 2 - العمالة الصناعية ودورها في العمالة الوطنية

بحكم الانتشار الصناعي الذي عرفته ولاية البليدة وأهميته في خلق مناصب الشغل أين أصبح يحتل المرتبة الأولى في هذا المجال لهذا ارتأينا استعراض مساهمة العمالة الصناعية بالولاية في العمالة الوطنية سواء الصناعية منها أو الإجمالية، وهي مساهمة بسيطة نوعا ما، وهذا ما يوضحه الجدول التالي(54):

خلاصة الفصل

بعد هذه النظرة الهيكلية المقتضبة لقطاع الصناعة بمختلف فروعه بولاية البليدة . والتي توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية :

- تتميز ولاية البليدة بكثرة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، وخاصة بعد تشجيع هذا النوع من الصناعات في إطار اللامركزية الصناعية ، إلا أنها تتركز (معظمها) بعاصمة الولاية وضواحيها ، حيث أنها تشكل مركز اشعاع يؤثر على حركة السكان من الجهات القريبة والبعيدة ، وخاصة اليد العاملة الريفية الفلاحية . فنكتشف حينئذ أن النهوض باللامركزية الصناعية مازال يشكو من عدم اهتمام المستثمرين على مستوى إقليم الولاية .
- يتبين لنا من خلال تطور الصناعات بالولاية أنها تعرف نسقا متوازنا في التكامل الصناعي مع طابع الولاية الفلاحي.
- تمثل الصناعة في الولاية تطورا يمكن أن يعتمد كمثال لما تعرفه البلاد من تطورات خاصة بالتشغيل .

إلا أنه يمكننا أن نبدي بعض الملاحظات الأولية التي نعتبرها الأساس في تذبذب الإنتاج المحقق بمختلف الفروع الصناعية ، وبالتالي تعتبر هذه الملاحظات كأولويات آنية تفترض مزيد من التعبئة وتكاثف الجهود لتدارك النقائص التي تحيط بهذا القطاع والمتمثلة فيما يلي :

★ من خلال معاينتنا النظرية لمختلف الفروع الصناعية ، نستنتج بأن لها نقاط ضعف مشتركة بين جميع الوحدات ، وتعد بالتالي سببا في نقص الإنتاج وتتمثل أساسا في :

- قدم التجهيزات التي لم تلعب دورها كاملا وبصفة ناجعة حسب القدرات الذاتية للوحدات .
- أن عدم انتظام عمليات التموين وانقطاعها في كثير من الأحيان تعد من الأسباب الرئيسية في عدم تحقيق الأهداف المسطرة وتلبية الاحتياجات الضرورية .
- ضعف وحدات التوزيع أدى إلى نقص الموارد المالية للوحدات المنتجة .

كل هذه العوامل المشتركة جعلت القطاع الصناعي عاجزا عن تأدية دوره كما ينبغي ولهذا يجب كما أسلفنا تظافر كل الجهود وتناسقها.

الخاتمة

مع التسليم بأن هذه الدراسة لا يمكن أن تمثل دراسة جامعة مانعة فيما يتعلق بـ:(سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البيضة) إلا أنه قد ألقي الضوء على النشاط الصناعي بصفة عامة ، وذلك بهدف التعرف على مسيرة هذا النشاط في محاولة لتتبع مساره، وتحديد النمط الذي انتهجته ، الصناعة بوجهها الحديث في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية .

وقد تناول البحث المراحل التي مر بها القطاع الصناعي منذ الاستقلال إلا أنه ركز على الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1994 لما عرفته هذه الفترة من إصلاحات اقتصادية ، وقسمت على فترات كل فترة تمثل خصائص معينة في مجال الصناعة . وهذا أيضا رد فعل مميز لها.

لقد وضحنا أن الفكر الاقتصادي ، عقب الحرب العالمية الثانية عرف نشاطًا ملحوظًا ، ونتيجة لذلك فقد تم تقديم عدد من النماذج الاقتصادية ، أغلبها وضع خصيصا للدول النامية بغرض التعجيل بعملية التنمية ، وبالتالي الخروج من بوتقة التخلف . ومن هذه النماذج نموذج الصناعة الثقيلة الذي أخذت به الجزائر في سياستها الصناعية . رغم أن العديد من الدول التي طبقت هذا النموذج شهدت معدلات نمو عالية نسبيا . إلا أنها عجزت عن اللحاق بالدول المتقدمة صناعيا.

انطلاقا من تجربة التصنيع بالجزائر التي شرع فيها بعد الاستقلال مباشرة محاولة خلق تنمية شاملة ومتوازنة ، بتكوين قاعدة صناعية تستند إلى الصناعة الثقيلة . لكونها تلعب الدور المحرك لتطوير القطاعات الأخرى كالفلاحة والري ومنشآت القاعدية والهياكل الاجتماعية.

إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق الأهداف المنشودة إلا بشكل طفيف ، هذا بالإضافة إلى الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية التي ظهرت مع نهاية فترة السبعينات الناجمة عن اتباع سياسة التصنيع الثقيل.

هذا ما أرغم السلطات على اتخاذ عدة إصلاحات ، مست القطاع الصناعي مثل بقية القطاعات الأخرى ، ومنه ظهرت الصناعة في وجهها الجديد مع مطلع الثمانينات مع إعطاء الأهمية للصناعات التحويلية وبعض القطاعات التي كانت مهملة في الفترة السابقة

ابتداء من المخطط الخماسي الأول وضع المخططون الجزائريون تصوروا دور التصنيع في النمو الشامل ، مع التأكيد على التكامل بين الفروع الصناعية من جهة، والصناعة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى ، والنهوض بقطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة ، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وبالتالي إخراج البلاد من وضعية مصدرة لمادة واحدة (البترول) والتخلص من قبضة التبعية للخارج.

إلا أن هذه الاهتمامات لم تتم بالشكل المنصوص عليه في المواثيق السياسية خصوصًا في توزيع الاستثمارات ، حيث شهدت الاستثمارات الصناعية خلال فترة المخططين الخماسيين الأول والثاني وحتى المخططات السنوية (90 ــ 1993) توسعًا من مخطط لآخر ، وقد تم تكريس مبالغ ضخمة لقطاع المحروقات ، الذي حظي بالنصيب الأوفر ، إلا أن تبرير هذه الأولوية يرجع إلى احتياج الدولة لمورد مالية بالعملة الصعبة لإستخدامها في تنمية القطاعات المنتجة ، وهذا عكس فترة لسبعينات أين استخدمت معظم العوائد البترولية في قطاعات غير منتجة ن إنما الذي لوحظ هو أن الصناعة التحويلية لم تحظ إلا بنسب متواضعة ومتفاوتة من مخطط إلى آخر.

أما على مستوى الإنتاج فقد طرحت المخططات التنموية (المخططين الخماسيين الأول والثاني ، والمخططات السنوية 90 ــ 1994) أهدافا لنهوض بالقطاع الصناعي كتحسين إنتاجه وتنويعه، قصد تلبية احتياجات السوق الوطنية واقتحام السوق الخارجية، عن طريق تشجيع الصادرات من غير المحروقات وفي سبيل إبراز هذه الآثار حاولنا إعطاء بعض النماذج الحية لبعض الأقاليم التي عرفت انتشارا صناعيا هاما لنلتمس أثاره الفعلية ، فاتخذنا إقليم ولاية البليدة كمثل بارز أوضحنا فيه التطور العظيم للآلاف المؤلفة من العاملين المشتغلين بالقطاع الصناعي لإرتياد هذه المنطقة صفة التصنيع رغم طابعها الفلاحي (سهل متيجة) ، كما أوضحنا العوامل التي سيطرت وساعدت على انتشار

الوحدات الصناعية ، كما أبرزنا في نفس الوقت العراقيل والصعوبات التي تعاني منها هذه الوحدات بمختلف فروعها ، مما أدت مؤخرا إلى ضعف معدلات النمو بها، والمشاكل التي تواجه المستثمرين الخواص في القطاع الصناعي على مستوى إقليم ولاية البليدة.

لقد أظهرت لنا هذه الدراسة مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي :

- أن سياسة التصنيع بالجزائر انطلاقا من المخطط الخماسي الأول إلى غاية المخطط السنوي 1993، تميزت بدفع عجلة التنمية ضمن اقتصاد يتطلب الكثير من القدرات الإنتاجية في جميع المجالات الصناعية لإنعاشه من وضعيته المزرية.

- إرادة الدولة في تنويع عناصر الإنتاج الداخلي الخام ومصادر جلب العملة الصعبة ، وهذا عن طريق تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، غير أن عدم التطبيق الفعلي للإجراءات المنصوص عليها في المواثيق السياسية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية جعل هذه الأخيرة لم تفلح في تحقيق الأهداف المنتظرة منها، الشيء الذي يجعل المحروقات بمثابة العمود الفقري في الصناعة الجزائرية ، وبالتالي تبقى الصناعة الاستخراجية المسيطرة في النشاط الاقتصادى عامة والصناعي على وجه الخصوص .

- إنهيار أسعار النفط ابتداء من سنة 1986 ساهمت بشكل كبير في ضعف الإنتاج الصناعي ، وتقهقر معدلات النمو به ، مما أدى إلى الغاء بعض المشاريع الصناعية التي كانت هي الأخرى سببا في ضعف النتائج المحققة في القطاع الصناعي ، وفي ظل هذه النتائج لا تستطيع الجزائر التخلص من التبعية نحو الخارج.

- أن حجم البرامج المتبقية حيز التنفيذ والخاصة بفترة السبعينات ، والتي تخص الصناعات الأساسية زادت من إرهاق الاستثمارات في فترة المخططين الخماسيين ، حيث إن هذه الأخيرة أعطت الأولوية لتنفيذ هذه البرامج المتبقية وبمبالغ ضخمة ، كلفت الدولة تكاليف ضخمة دون مقابل في الإنتاج هذا ما أدى كذلك إلى ضعف الإنتاج الصناعي.

- أن المخططات التنموية لم تراع وسائل الإنجاز المتوفرة ، وعدم اختيار الأماكن الملائمة لها في بعض الأحيان ، وضعف التسيير في الوقت نفسه، وعدم تحرير المؤسسات فعلا من قبضة الوصية المركزية ، هذا ما أدى إلى عرقلة عملية التصنيع وعدم الوصول إلى الأهداف المقررة .

- أن الإصلاحات الاقتصادية من إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الاقتصادية إلى استقلاليتها لم تحسّن من وضعية هذه المؤسسات ، لأن إنتاج المؤسسات المعاد هيكلتها عرف انخفاضا ليصل إلى مستوى ضعيف ، هذا بالإضافة إلى وضعيتها المالية التي ازدادت سوءا، وضعف عدد العاملين بها الناتج عن تقليص بعض هذه المؤسسات من مجالات نشاطها وغلق بعضها لأبوابها وتسريح عمالها ، كذلك انعدام التنسيق بين مختلف المؤسسات الهيكلية وخاصة مثل ما هو الحال في مؤسسات الإنتاج والتوزيع والتموين، هذا يجرنا إلى القول: إن كبر حجم المؤسسة لا دخل له في ضعف النتائج المحققة بهذه المؤسسة.

مما سبق يمكن القول: إن الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها والإصلاحات التي طبقتها على القطاع الصناعي ، بغرض الانفكاك من التأثيرات السلبية وخاصة التبعية المفروضة عليها نحو الخارج ، إلا أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف المقررة وبمستواه الذي دون المتوسط لا يستطيع أن يجعل الجزائر تحصل على موقع أفضل في السوق الدولية ، مع بقائها تعتمد على المحروقات في صادراتها، الشيء الذي يجعل مستقبل الجزائر مجهول نظرا للانخفاض الحاد والمستمر لأسعار النفط.

أما دراسة وتحليل الانتشار الصناعي بولاية البليدة لفترة (80ـ1994)أظهرت لنا نتائج أهمها:

- أن معظم الوحدات الصناعية التي أنشأت بإقليم ولاية البليدة والتابعة للقطاع العام متمركزة ببلدية البليدة والبلديات المجاورة لها ، هذا لا يعنى أن الوحدات ذات الملكية الخاصة شملت كل تراب الولاية (البلديات) ، بل على العكس هي الأخرى وفي

معظمها وطنت بالبلديات المتحضرة وذات الكثافة السكانية العالية بغرض جنب أكبر عدد من المستهلكين لمنتجاتها والتقليل من تكاليف إنتاجها...الخ ، لكن هذه العملية زادت من حدة الهجرة الداخلية ، وأخيرا يمكن القول: إن عملية توطين الصناعة بولاية البليدة ما هي إلا صورة طبق الأصل للسياسة الوطنية . أين تمركزت معظم المشاريع الصناعية بالمدن الكبرى وبالأخص الشمالية والساحلية منها.

- أن الإنتاج الصناعي عرف نموا في بعض الفروع وانخفاضها في فروع أخرى ، ولم يصل عموما إلا الأهداف المقررة ، كما أن النتائج المحققة بهذا القطاع ازدادت سوءا خلال السنوات الأخيرة من دراستنا هذه ، أين حققت أغلبية الفروع الصناعية معدلات نمو سالبة ومتفاوتة من فرع لآخر ، وهذا راجعًا للصعوبات التي تعاني منها الوحدات الصناعية.

- أن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة خلال فترة الثمانينات على المستوى الوطني فكانت انعكاساتها على ولاية البليدة كما يلي:

  - فإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الاقتصادية لم تؤثر على مؤسسات هذا الإقليم من ناحية العدد إلا بارتفاع طفيف (لا يتجاوز 04 مؤسسات) وهذا راجع - حسب اعتقادنا - إلى عدم ضخامة حجم الوحدات الصناعية بولاية البليدة.

  - أما استقلالية المؤسسات انعكست سلبًا على الوحدات الصناعية سواء من ناحية التنسيق بين مختلف الوحدات المستقلة مثل وحدات التوزيع والإنتاج والتموين ، مما أدى إلى ضعف انتاج الوحدات المنتجة على وجه الخصوص لتذبذب عملية التموين ، كذلك تعاني من مشكل توزيع منتوجها النهائي ، الشيء الذي يؤدي إلى تخزين فائض وبالتالي تجميد أموال ضخمة هي في أمس الحاجة اليها ، نظرا لوضعيتها المالية المزرية ، وهذه نقطة سلبية ثانية من انعكاسات استقلالية المؤسسات على الوحدات الصناعية بولاية البليدة ، وبعبارة أوجز أن هذه الانعكاسات مثلها مثل الانعكاسات التي شهدتها المؤسسات على المستوى الوطني بصفة عامة.

• أن معظم الوحدات الصناعية بولاية البليدة تعاني من بعض العراقيل . التي نعتبرها العامل الأساسي في ضعف النتائج وتذبذبها من سنة لأخرى . والتي تعتبر كأولويات آنية تفرض مزيدا من العناية وتكاليف الجهود لتدارك النقائص . التي تحيط بهذا القطاع الحيوي والمتمثلة فيما يلي:

• قدم التجهيزات التي لم تلعب دورها كاملا وبصفة ناجعة حسب القدرات الذاتية للوحدات ، ثم يأتي مشكل أخر أكثر أهمية وهو مشكل التموين.
• أن انتظام عمليات التموين، وانقطاعها في كثير من الأحيان تعد من الأسباب الرئيسية في عدم تحقيق الأهداف المسطرة وتلبية الاحتياجات الضرورية.
• نقص أماكن التخزين وضعف وحدات التوزيع كلها عوامل مشتركة زادت من حدة تردي نتائج هذا القطاع تستدعي آنيا كما أسلفنا تضافر كل الجهود وتناسقها.

وأخيرا يمكن القول: إنه رغم العرقيل التي تعاني منها الوحدات الصناعية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص ، والتي أدت إلى ضعف نتائجها وخاصة خلال السنوات الأخيرة، غير أن الصناعة تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي بولاية البليدة والمستوى الوطني ، كما أنها أصبحت تحتل الصدارة في خلق مناصب الشغل الأمر الذي يدعو إلى العناية أكثر بالقطاع الصناعي على مستوى هذا الإقليم ، خاصة أن هذا الأخير يزخر بوفورات هائلة من المواد الأولية وبالأخص المتعلقة بالجانب الفلاحي لاستخدامه في تطوير الصناعات الغذائية ، حتى يغطي حاجيات السوق المحلية وتغذية السوق الوطنية وحتى التصدير عن طريق الفائض ، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن ولاية البليدة تعرف معدل بطالة مرتفع 22,2 % وأغلبية سكانها شباب 73,5 % لاتتجاوز أعمارهم عن 30 سنة ، الشيء الذي يجعلها تتوفر على موارد بشرية هائلة قادرة على تتحمل الصعوبات التي تتطلبها الصناعة على وجه العموم ، كما أنه لا يمكن التخفيف من حدة البطالة إلا عن طريق التصنيع ، وهذا ما يؤكد الواقع المعاش ، هذا لا يعني إهمال القطاع الفلاحي الطابع المميز لولاية البليدة ، بل يجب بذل كل الجهود لخلق تكامل شامل بين القطاعين لأن كل منهما يكمل ويتمم الآخر.

و أخيرا أختتم هذا التلخيص بتقديم وافر الشكر للأستاذ المشرف طواهر محمد التهامي الذي ساهم معي بشكل كبير في ابراز هذا الموضوع .

و فيما يلي التوصيات و الاقتراحات التي أستخلصها من هذا البحث :

- إن الصناعة حل حتمي للنهوض بالدول النامية ، ويجب أن تتوازن في نموها مع الزراعة، وإلا تكون سببا في هجرة الفلاحين ذوي الخبرة الطويلة في استغلال الأرض ، جريا وراء فرص التصنيع ومنه ظهور آفات اجتماعية عدة .

- إن تحقيق النمو في الصناعة يجب أن يصاحبه ارتباط وثيق بين التعليم والصناعة في نواحي البحث والتنمية والاستثمار ، وأن تعمل المجموعتان على تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينهما في مجالات عمل الطرفين.

- التركيز على مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات ، وبالتحديد إنتاج الآلات والمعدات اللازمة للانتاج ، وكذا السلع الوسيطية (مواد البناء ، الأسمدة ، المعادن) بهدف تجنب عملية استيرادها ، وبالتالي التخلص تدريجيا من التبعية للخارج.

- تطوير الصناعات الغذائية عن طريق الاستغلال الأمثل لمنتوجات القطاع الفلاحي ، بهدف الإشباع المتزايد لاحتياجات السوق الوطنية من جهة ، والكف عن الاستيراد من الخارج ، والتوجه نحو تصدير منتوجات هذه الصناعة، سواء كانت سلع نباتية أو حيوانية من جهة ثانية .

- زيادة تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي والعمل على إقامة مشروعات الصناعات البتروكيماوية بشكل مجمعات متكاملة ومنسجمة مع مستوى تطور إمكانيات الجزائر وطاقاتها الراهنة والمتطورة في المستقبل.

- تشجيع الصناعات الخفيفة ، لأن هذه الأخيرة تحتاج موارد رأسمالية أولية بسيطة ، كذلك بالنسب لتكاليف الصيانة ، مما يعتبر مناسبا للوفرات المالية

الوطنية . هذا من جهة ، كما أن الاعتماد على هذه الصناعات يؤدي إلى امتصاص القوى البشرية التي في حالة بطالة بالقطاع الزراعي ، ويفسح لها مجال العمل المنتج في هذه الصناعات التي تعتمد أساسا على الأساليب الكثيفة للعمل . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة الخفيفة لا تؤدي إلى نشوء التضخم على النمو ما ينشأ عند الأخذ بسياسة التصنيع الثقيل ، نظرا لقلة العروض من السلع الاستهلاكية ، في الوقت الذي تزداد فيه الدخول بسبب التصنيع الثقيل.

- العمل عى تطوير الصناعات التصديرية لما يترتب عنه من زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات ، ولا شك أن هذا يخفف من المشكلات التي تواجه صادرات الجزائر إلى الأسواق الصناعية المتقدمة.
- قبل الشروع في اي برنامج جديد ينبغي أولا تقييم وسائل الإنجاز الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية ، وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين في إنجاز المشاريع لتفادي التأخير عن الوقت المحدد ، مع انتهاج سياسة اللامركزية الفعلية بالنسبة للهيئات المكلفة بالإنجاز حتى تسهل عملية مراقبة تنفيذ المشاريع.
- ضرورة ربط معاهد الدراسات الوطنية والبحث العلمي ، بهدف تأهيل الإطارات الوطنية ، وبالتالي الربط بين النظري والتطبيقي ، طبقا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية المثلى ، وفي الوقت نفسه تجنب التسيير السيئ الذي أدى بالمؤسسات العمومية لما هي عليه .
- ضرورة إدراج القطاع الخاص بصفة أوسع في عملية التنمية في بعض الصناعات ، مثل الصناعات الخفيفة ، وبالتالي توفير السلع ذات الاستهلاك الواسع في السوق ، بالإضافة إلى المساهمة في خلق مناصب الشغل.

- عدم التقيد بحرفية التقسيم النوعي للشركات التي لها ارتباط وثيق ببعضها البعض في تنظيم المؤسسات الاقتصادية،اقتصاداً للتكاليف وتجميعا للمرافق والخدمات .
- ضرورة الأخذ بالتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية ،الأول يرمي إلى بحث الإمكانيات والمقومات ولإستغلالها بهدف خلف نمو اجتماعي متكامل . للتنمية الاقليمية في هذا المجال دورها الرئيسي التي تفترض الحوافز اللازمة للتحقيق هذه السياسة لدى المشروعات التي تعمل على المستوى كما تفترض وجود الهياكل الاساسية (سكك حديدية ، طرق.....الخ) اللازمة لتحقيقها لأهداف التنمية الاقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية الوطنية ، لذلك يفترض منهج عام مشترك بين التخطيط الوطني من جهة والتخطيط الإقليمي من جهة اخرى .
- إن المناطق الصناعية يجب أن تخلق بطريقة مخططة علمية ، وأن يختار لها أفضل الأماكن المناسبة ،دون أن تقيدها في ذلك عوامل أو روابط نفسية وعاطفية .

وبهذا نكون قد اتينا على نهاية البحث ،الذي نرجو ان نكون قد وفقنا فيه إلى الإجابة عما طرحناه من تساؤلات ، فإن كانت الاولى فلله الحمد والشكر ، وان كانت الثانية فحسبي أني حاولت والله الموفق إلى سواء السبيل .

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية

① - الكتب

1 - أحمد الصباحي ، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت ، 1983.

2 - أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.

3 - بشير محمد تيجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987.

4 - توفيق اسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1981.

5 - جمال الدين لعويسات ، **التنمية الصناعية في الجزائر** ، ترجمة الصديق سعدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

6 - خضر عبد المجيد عقل وآخرون ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن.

7 - عبد الرحيم بوداقجي ، التنمية الاقتصادية ، **المطبعة الجديدة** ، دمشق ، 1977.

8 - عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982.

9 - عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، معهد الانماء العربي بيروت.

10 - العشري حسين درويش ، **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

11 - علاوي لعلاوي وآخرون، **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، جامعة الجزائر 1994.

12 – صلاح الدين نامق ، **اقتصاديات التنمية** ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ.

13 – صلاح الدين نامق ، **نظرية التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، 1969.

14 – عاطف محمد عبيد ، **إدارة الإنتاج** ، دار النهضة العربية ، الطبعة العاشرة . القاهرة 1986.

15 – فؤاد موسى ، **التخلف والتنمية** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1982.

16 – محمد الأخضر بن حسين ، **التصنيع في الجزائر ، أفكار حول التجربة الجزائرية (1962 - 1980).**

17 – محمد الأخضر بن حسين، **دروس في الاقتصاد** ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، دار شريفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1991.

18 – محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990.

19 – محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية** ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993.

20 – محمد بلقاسم حسن بهلول ، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر تجديده ونظام دمجه في نظام الثورة الزراعية** ، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1976.

21 – محمد بوخلوف ، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991.

22 – محمد عفيفي حمودة ، **إدارة التسويق** ، مطابع سجل العرب ، القاهرة 1986.

23 – مدحت محمود العقاد ، **مقدمة في التنمية والتخطيط** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.

24 – موراي . د . برايس ، **التنمية الصناعية** ، ترجمة أحمد سعيد دويرار وإبراهيم لطفي عمر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1970.

25 – نطال كمال، **الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة** ، مطبعة الحوادث. بغداد 1974.

❷ دراسات غير منشورة

26 – رابح حمدي باشا ، **التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.

27 – ربعي المانع ، **دور التجارة في النشاط الاقتصادي الوطني** ، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1995/ 96.

28 – زغبيب شهرزاد ، **استراتيجية التصنيع في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1992.

29 – غراب رزيقة ، **أثر التكامل الصناعي الزراعي على التنمية الزراعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة 1988/ 1989.

30 – معوشي بوعلام ، **محاولة تحليل فائض العمالة في الجزائر (66 – 1992)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجزائر 1995.

❸ المقالات والدوريات

31 – **جريدة الشعب اليومية** ، 1989/10/07 ، حوار مع السيد: عبد السلام بلعيد.

32 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 35 ، مارس 1989.

33 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 37 ماي 1989.

34 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 39 أكتوبر1989.

35 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 40 نوفمبر 1989.

36 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 41 ديسمبر 1989.

37 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 42 جانفي 1989.

38 – مجلة أحداث اقتصادية ، العدد [illegible] 1990

39 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 44 فيفري 1990.

40 – **مجلة أحداث اقتصادية** ، العدد 46 ، مارس 1990.

41 – **مجلة بحوث** ، العدد 01 ، جامعة الجزائر ، 93/92.

42 – **مجلة بحوث** ، مرجع سابق.

❹ وثـائـق

43 – برنامج الحكومة لسنة 1992.

44 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1982 ، الإمارات العربية.

45 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989 ، الامارات العربية.

46 – تقرير تنفيذ المخطط الوطني 1992 ، مرجع سابق.

47 – ح.ج.ت.و ، الميثاق الوطني ، 1986.

48 – دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 1989.

49 – م.و.ت ، المخطط الوطني 1991 ، (تقرير مستخلص).

50 – م.و.ت ، تقرير حول تنفيذ المخطط الوطني.

51 – مشروع المخطط السنوي 1990.

52 – م.و.ت ، تقرير حول تنفيذ المخطط الوطني 1992.

53 – مديرية الصناعة والمناجم ، التقرير السنوي لحصيلة المناجم والصناعة ، سنة 1991.

54 – مديرية الصناعة والمناجم ، تقرير نشاط الوحدات للفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 1992.

55 – مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج المرحلة الانتقالية أوت 1994.

56 – ت. تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني (85 - 1989).

57 – و.ت. تقرير عام للمخطط الخماسي ، 1980 - 1984.

58 – وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية (67 - 1978).

ثانيا : المراجع الأجنبية

❶ الـكـتـب

59 - A . Ben Achenhou , **Développement et coopération internationale** , O.P.U , Alger.

60 - Abd El Hamid Brahimi , L'économie algérienne , O.P.U , Alger , 1991.

61 - D . debemnis , **Industrie industrialisantes et contenu d'un politique d'intégration régionale , économie appliquée** , 1966.

62 - F . Perroux , **L'économie du XX siècle** , Presses universitaires de France , Paris , 1969.

63 - Hamel . Ben Aouda , **système productif Algérien et indépendance économique** , tome 1 , O.P.U , Alger , 1983.

64 - Hamid Temar , **Structure et modèle de développement de l'Algérie** , (S.N.E.D) Alger 1974.

65 - Hamid Temmar , **Stratégie de développement** , O.P.U , Alger , 1983.

66 - Hocine Banissad , Algérie restructuration et reformes économiques (1997 - 1993) , O.P.U , Alger , 1994.

67 - Houari Boumédiene , **Discours du président Boumédiene** , Vol II , 1970.

68 - M . EL Hocine BENISSAD , **Economie de développement de l'Algerie (1962 - 1978)** , O.P.U , 2 eme édition , Alger , 1979.

69 - Mark Acrement , **Indépendance politique et libération économique (1962 - 1985)** , O.P.U , Alger.

70 Roubr . El . Kissindar , **comment développe un paye** , Paris , 1965.

❷ الـمـقـالات والـدوريـات والـوثـائـق

71 - A.N.A.T. , **Etude industries locales , Wilaya de Blida** , rapport final , 1992.

72 - C.N.P , Plan national pour 1990.

73 - C.N.P , **Plan national pour 1993.**

74 - C.N.P , **Progret de plan annuel 1992.**

75 - C.N.P , **Rapport sur l'exécution du plan (80 - 1984)**

76 - C.N.P , **Rapport sur l'exécution du plan national , 1990.**

77 - C.N.P : **Rapport d'exécution du plan national , 1991.**

78 - C.N.P , **Rapport d'exécution du plan national , 1993.**

79 - DIM , **Rapport annuel d'activité du secteur de l'industrie , 86 , 1988 , 1991.**

80 - D.A.P.T , **Rapport présenté par la direction au conseil de coordination de la Wilaya de Blida** , 1984.

81 - D.I.M , **Unité de production de la Wilaya de Blida** , Mars 1995.

82 - D.P.A.T , Annuaire statistique de la Wilaya de Blida , 1984.

83 - D.P.A.T , Annuaire statistique de la Wilaya de Blida , 1985.

84 - D.P.A.T , Annuaire statistique de la Wilaya de Blida , 1986.

85 - D.P.A.T , **Bilan d'exécution du plan quinquennal** (1980 - 1984) , et du plan annuel 1984..

86 - D.P.A.T , **Monographie de Blida** , Mai , 1995.

87 - D.P.A.T , **La wilaya de blida par les chiffres** , Juin 1987.

88 - D.P.A.T , **La Wilaya de Blida par les chiffres** , Juin 1988.

89 - D.P.A.T , **La Wilaya de Blida par les chiffres** , Avril 1989.

90 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , Avril 1990.

91 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1991.

92 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1992.

92 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1993.

93 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1994.

94 - D.P.A.T , **La wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1995.

96 - **L'Algérie en quelques chiffres , édition 1986 .**

97 - **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1987.

98 - **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1990.

99 - **La Wilaya de Blida par les chiffres** , édition 1992.

100 - **L'Algérie en quelques chiffres 1993/ 1994.**

101 - M.P , **Plan annuel (national) , 1987.**

102 - M.P , **Plan national , pour 1992.**

103 - M.P.A.T , **Rapport général du plan triennal.**

104 - M.P.A.T . **Rapport général du 1^{er} plan quadriennal.**

105 - M.P.A.T , **Rapport sur l'exécution du plan (80 - 1984).**

106 - M.P.A.T , **Rapport sur l'exécution du plan (85 - 1989).**

107 - O.N.S , **Statistiques , N° 31 , 1991**

108 - O.N.S , **Statistiques , N° 35 , 1991.**

109 - O.N.S , **collection , N° 23 ,** 1991.

110 - O.N.S , **Les collections de statistique ,** N° 5 , 1985.

111 - O.N.S , **Informations - Statistiques ,** N° 03 , 1989.

112 - O.N.S ,**donnes statistiques .** N° 132 , 1990.

113 - **O.N.S , Statistiques , N° 31/ 58/ 1991.**

114 - **Wilaya de Blida , Monographie ,** 1988.

115 - **Wilaya de Blida , Monographie ,** 1995.

116 - **Wilaya de Blida , 3eme conférence sur le développement (Rapport général de la Wilaya de Blida , Janvier 1985).**

117 - **Wilaya de Blida , service de la coordination industrielle , rapport annuel d'activité du secteur de l'industrie et l'énergie , année 1985 .**

118 - **Wilaya de Blida , service de la coordination industrielle , rapport annuel du secteur de l'industrie et l'énergie , année 1986 .**

119 - **Wilaya de Blida , service de la coordination industrielle , rapport annuel** d'activité du secteur de l'industrie et l'énergie , **année 1987 (partie: I , II).**

120 - **Wilaya de Blida , service de la coordination industrielle , rapport annuel d'activité du secteur de l'industrie et l'énergie , année 1988 .**

121 - Wilaya de Blida , service **de la coordination industrielle , rapport annuel d'activité du secteur de l'industrie et l'énergie , année 1989 .**

